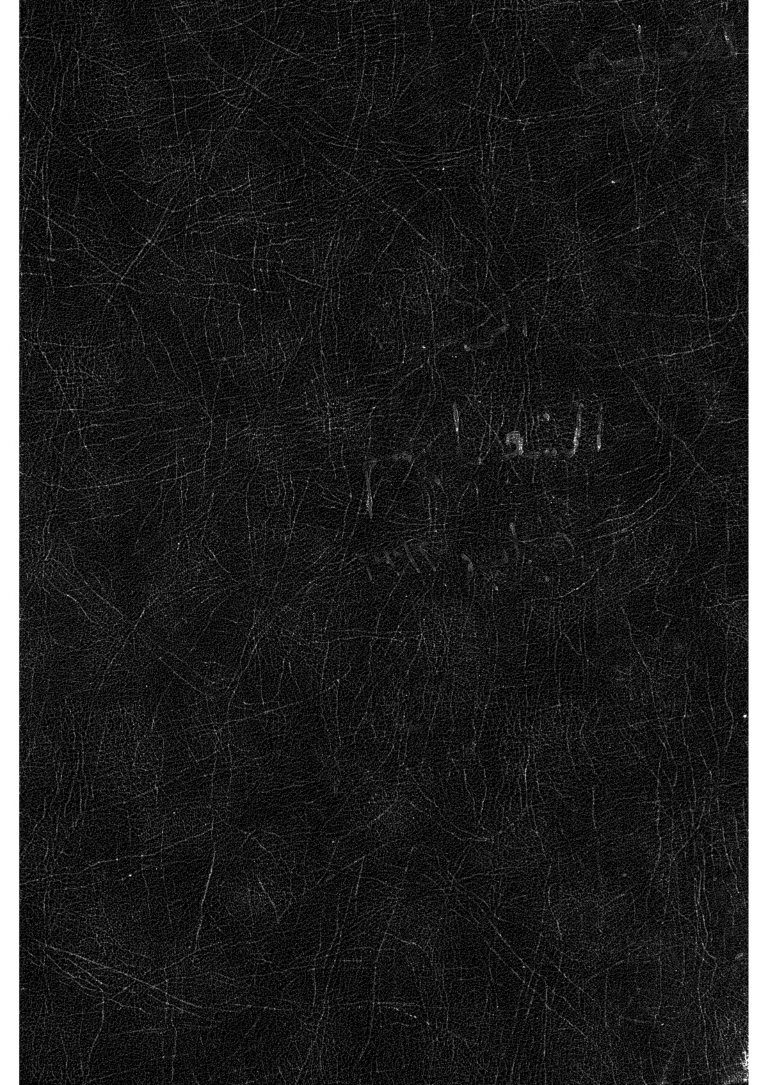


التـــعـلـيـــم
التعليم ١٩٩٢
(٢)

المجلد (٢)

التـــعـلـيـــم

فبراير ١٩٩٢

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

المجلد : ٢ -التعليم فبراير ١٩٩٢

نهاية الفـــهـــرس



رأى فى التعليـــم عامـــة

التعليم : اسمى مهنة واعلى غاية يجب ان يعتز بها كل القائمين عليها من مدرس التعليم الاساسى الى استاذ الجامعة لذا يجب ان يسمو من يعمل فى هذا المجال الرحب بكل اخلاقياته سمو مهنته حتى يرتفع معها وبها الى مكانتها الانسانية الفسيحة لا ان يتدانى فيخيل اليه انه دنى بها وبسببها وهو فى الواقع يحط من قدره هو اما المهنة فلن ينالها سوء الا فى نظر الحفنة الضالة التى انقلبت لديها المعايير او الذين ينالهم الارهاق المادى من غلو المغالين فى هذا المجال الذين جعلوها تجارة فباعت تجارتهم مهما كسبو من مال فلابد وان يضيق بهم صدرهم وتقلقهم ضمائرهم فى فترات تصفوا فيها نفوسهم مهما قلت او قصرت فتزيقهم الوبال وتهون عليهم حياتهم وانفسهم لبشاعة ما ارتكبوا فى حق الانسانية والاخلاق العامة .

وكلنا جميعا ان اول ايات القران الكريم التى انزلت على النبى صلى الله عليه وسلم هى : « اقرا باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق اقرا وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم » .

فان كنا اليوم نبحث امرا على هذا القدر من المهابة والجلالة لاتصاله المباشر والصريح الواضح بخلفاء الله فى الارض وحتى يعمروها بما قضى الله بـه ويطهروها مما نهى الله عنه فيجب ان نكون على نفس القـدر من الامانـة والمسئولية التى تتناسب مع هذا الامر الجليل فنحسن البحث والتحليل فنحدد الهدف والغاية ونحلل السبل المتاحة والممكنة لنختار افضلها ملاءمة لظروفنا مع عدم الاغفال لاى اسس ضرورية مهما تعلق البعض بالمادة وانى ارى ان نبدا كما يلى .

١ ـ تحديد الهدف الاساسى من التعليم .
٢ ـ دراسة ظروفنا وامكانياتنا المتاحة وحسن استغلال ما لدينا من امكانيات .
٣ ـ اختيار انسب وافضل السبل للوصول الى الهدف باقصر الطرق واقل تكلفة .
٤ ـ التخطيط لمعالجه امور الاميين ممن تخلفوا او اهملوا فى صغرهم .

وفيما يلى اتعرض لبعض من التفاصيل حول العملية التعليمية طبقا لما ارى وعلى ان اكون موفقا فيما اعرض .

١ ـ انى ارى ان التعليم بنص الدستور المصرى حق لكل مصرى ومصرية على ارض مصر من التعليم الاساسى وحتى الجامعة بالمجان وهذا هدف نبيل ومقصد شريف ولا خلاف لى على ذلك مع ظروفنا الا فى نقطة واحده وهى بالمجان حيث لا يمكن فعلا تطبيق ذلك لضعف الامكانيات المتاحه والمصادر المالية المخصصة لهذا الغرض من مواردنا المحدوده وسوء استخدام ما هو متاح فعلا والامثلة الحقيقية والواقعية كثيرة فمثلا لتحقيق ذلك .

ولينطبق القول مع العمل ولتاتى العملية التعليمية الحقيقية ثمارها يجب ان نعد عناصر العملية التعليمية الاعداد الجيد وهى :

ا ـ المعلم يجب اعداده الاعداد الصحيح علميا وتربويا واخلاقيا كى يكون قادرا على العطاء العلمى المتميز بالطريقة التربوية الصحيحة وليكون المثل والقدوة الصالحة للمجتمع والطلبة فهل هذا يحدث فعلا ؟ الاجابة لا والاسباب عديدة ومتوارثة بل تزداد سوءا يومابعد يوم حتى اصبح المستقبل مظلما فمثلا . على يد من تعلم ويتعلم هذا الطالب الحالى الذى سوف يكون معلم الغد على يد مدرسين لم يخف بعضهم الله فى عطائه بالفصل الدراسى وحاول التهرب من الشرح ليجبر الطالب على اخذ الدرس الخصوصى فى مادته حتى صار بعضهم يستاجر شققا خاصة لهذا الغرض لتكون مدرسة مصغرة بعد الظهر ودفع الطالب المسكين (مدرس الغد) قوته او قوت اشقاء له لهذا المدرس الحالى ابتداء من مدرس التعليم الاساسى وحتى الجامعة .

ب ـ كيف يكون هذا المدرس امينا فى عطائه حتى وان كان قادرا عليه بعد تخرجه وهو لا يتقاضى من المرتب ما يكفى لسد حاجياته الضرورية ناهيكم عن احتياجاته لبناء مستقبل اسرى من شقة وزواج بل لسد التزامات ضرورية لاسرته التى انفقت عليه ومحاولة لسد بعضا من الدين عليه لهذه الاسرة التى حرمت نفسها من اجله كيف يعطى وقد فقد القدوة الحسنة والمثل الاعلى فى الكثير من اساتذته وقد راى بام عينه ما راى من تدفق الثروات بالطرق الغير مشروعه على الكثيرين من المعدمين والجهلة واصبح يعيش فى عـالم مادى تـوارت فيه الاخـلاقيات والقيم فى العـديـد من المستويات وقد عجزت كل الكلمات المقرؤة والمسموعة والمرئية عن معالجتها ووقفنا دونها مشدوهين فى ذهول كيف يعطى فى فصول مكتظة بالطلبة والطالبات حتى السبورة لم يعد لها فى بعض الفصول من مكان . كيف يعطى لتلاميذ او طلبة قد حرموا من اساسيات الحياة خاصة فى ريفنا المصرى وهو الغالب وبعضهم متبلد الفكر شارد الذهن رث الثياب غير مهذب الكلمات . كيف يعطى فى فصول مهملـة الحوائط والنظـافـة والاثـاث والنوافذ لكل هذه العناصر او بعضها على الاقل استبيحكم عذرا لهذا الانسان ان هو اهمل او قل عطاؤه او سولت له نفسه الضعيفة سوءا وانى بذلك لا ابرر له الخطا او الخطيئة معاذ الله ولكن هكذا يقول المثل . فاقد الشىء لا يعطيه » صحيح ان قول الحق سبحانه وتعالى ورسوله الكريم احق بالاتباع . ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه » . وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » .

ولكن هكذا يكون تصرف النفس البشرية خاصة عندما يضعف ايمانها وتفتقد الامل والمثل والقدوة الحسنة ونرى الكثير من الممنوعات وقد اصبحت متاحه للبعض دون البعض وانقلبت المعايير فاصبح الابيض اسود والعكس فى نظر بعض القادة والمسئولين ومن بيدهم مقاليد الامور وخرجت الالسنة عن قول الحق وتعامت العين عنه فى سبيل الاحتفاظ بالكراسى او مكاسبهم الشخصية فلم يرعوا الامانة فيما استؤمنوا عليه او ما استخلفوا فيه واسمع قول الحق سبحانه وتعالى وقول رسوله الكريم :

اعمل لدنياك كانك تعيش ابدا واعمل لاخرتك كانك تموت غدا ... . ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك » . انما الحياة الدنيا لعب ولهو وتفاخر وتكاثر فى الاموال والاولاد » . المال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

والبنون زينة الحياة الدنيا ، الئن تترك ، ابناءك اغنياء خير من ان تتركهم فقراء

فهل لاصلاح ذلك من يد سوى اصلاح انفسنا نحن الان ونرعى الله فيما اؤتمنا عليه ونؤدى حق الله في هؤلاء المعلمين باعطائهم الفرصة الصحيحة للتعلم بالقدر الكافي من المناهج المتاحة علمية كانت او تربوية او انسانية واخلاقية ودينية . والمثل والقدوة في العطاء وحسن الاداء والالتزام وحتى لا نتاخر في التصحيح لاجيال قادمة ربما يطول انتظارها حيث اننا ان لم نبدا بانفسنا فلا يحق لنا ان نطلب من الاخرين البدء حيث يقول الشاعر /لاتنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم .

ويقول الحق سبحانه :

« ياايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة » .

ب ـ المدرسة : ونعنى بها المكان المعد للتدريس (التعليم) وصيانته وتجهيزه وخاصة دورات المياه والنظافة بالاثاث والمعدات والمعامل والاجهزة التوضيحية والمكتبة والمسلحات الكافية بما يتيح للتلميذ او الطالب في سنه هذا حسن استثمار طاقاته الفنية والبدنية والذهنية تحت التوجيه الصحيح المخلص .

ج ـ المناهج والادارة ويتم تحديد المناهج وعدد ساعاتها وعدد سنوات الدراسة بعد تحديد الهدف من الخريج والمستوى العلمي الذى يجب ان يكون عليه وعلى ذلك ايضا يتوقف تحديد المؤهل الذى يبدأ به والمؤهل الذى يمنح له والدرجة المالية المناسبة للمؤهل وحقوق حامله وواجباته .

اما الادارة فهى العامل الحاسم في تشكيل الطالب وتعوده على الانضباط او التسيب وحقا من شب على شىء شاب عليه فكلما تعود الطالب الحصول على حقوقه دون مطالبة منه وفرض عليه اداء واجباته رغما عنه ان لم يؤديها بارادته واختياره لينشا فيه الالتزام باداء واجباته وحسن المطالبة بحقوقه . ولقد كانت ابلة حكمت مثلا حسنا للادارة الحازمة الحاقه والتى يجب ان تنتشر في شتى المدارس خاصة كليات التربية او كافة المعاهد العلمية المسئولة عن تخريج المعلمين والمعلمات مع حسن اختيار اعضاء الادارة من المخلصين القادرين على العطاء الراغبين فيه مع تدعيمهم بالقرارات المنظمة والحسم في التنفيذ والمتابعة .

اما رايى الشخصى في الكليات والمعاهد القائمة حاليا فانى ارى بصدق .

اولا . المعاهد الفنية الصناعية والفنية التجارية لم تات بالهدف الذى انشئت من اجله حيث عدم الالتزام وقلة الامكانيات وعدم تناسبها مع نوع العمل المطلوب بل ربما لا تمت اليه بصلة ومشتريات قرض البنك الدولى للمعاهد الفنية الصناعية خير دليل على ذلك والتى لم تستخدم معظمها حتى تاريخه ومنذ عام ١٩٨٠ لعدم حسن اختيار القيادات المسئولة عن اختيار تلك الاصناف وقلة خبرتها في هذا المجال وانما تم اختيارهم لموقعهم الوظيفى والتى ربما وضعوا فيه لاقدميتهم المطلقة وبذلك نكون قد ضيعنا على انفسنا مبالغ باهظة واثقلنا كاهلنا بالديون .

ان بعض هذه المعدات قد اصبح من المتركات بالمخزون السلعى بالوزارة والتى لا يمكن استخدامها لعدم وجود مستلزمات تشغيلها وعدم وجود الخبرة المدربه عليها هذا مع عدم الامانة في التنفيذ للخطة التعليمية ذاتها تنفيذا فعليا حيث تكون خطة فقط على الورق ويتم الصرف المالى على اساسها وفي كثير من الاحيان يمر العلم دون محاضرات او تمارين للطلبة بسبب انصراف العاملين المطحونين في البحث عن اسباب لقمة العيش خارج المعاهد رغم ما ياخذونه من حصص زائدة تصل الى ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ٪ من المرتب ولانعدام الامانة في الاداء وعدم الرغبة في العطاء والاكتفاء بمنح الدرجات بلا حساب سواء في اعمال السنة او التصحيح الغير ملتزم والتسيب في الامتحانات لدرجة ان الطلبه اصبحت تعتبر ذلك حقا شرعيا لهم لما تعودوا عليه وعدم اخذهم حقوقهم اثناء العام وزيادة الاعداد بالمعاهد بدرجة كبيرة لا تتناسب وامكانيات المعهد من حيث اتساع المكان او الوفرة في المعدات مما يزيد من صعوبة العملية التعليمية وبالتالى تؤدى باشكال غير مرضية فهل يمكن بهذه الصورة تخريج اناس اكفاء علميا او ذوى خبرة كافية ولم يتمتعوا بالقدوة الحسنة او المثل الاعلى الصالح وهل يكون تحت تلك الظروف متمتعا بالولاء لمصرنا الحبيبة خاصة وانه يخرج من المعهد ليجول في الشوارع والطرقات دون عمل لعدة سنوات

اما كليات التربية النوعية فقد تم فتحها بطريقة عشوائية لارضاء بعض ذوى النفوذ والسلطان او اعضاء مجلس الشعب ذو الاصوات المرتفعة دون خطه دراسية او تحديد مناهج فعلية للدراسة او حقوق وواجبات خريجها وما هى الا وسيلة لتوسيع دائرة التعليم العالى دون حاجة فعلية الى خريجها حيث انها نوعية غير متميزة عن خريجى الجامعات والتى تقضى وقتها بالشوارع والميادين واضطر بعضهم مع الحاجة الماسة وانسداد سبل العيش الحر الكريم امامهم لاحتراف الجرائم .

لذا فانى استخلص رايى فيما يلى :

١ ـ مع الاحترام والتقدير الكامل للنص الدستورى بمجانية التعليم كحق لكل مواطن مصرى على ارض مصر وان كان المعنى الحقيقى لهذه المجانية هو عدم تكليف الطالب او ولى امره مبالغ مرهقة فهل هذا يحدث حقيقة ؟ وانى اجيب بلا حيث ترهق ميزانية التعليم كاهل الاسرة في كل بيت وكلنا اباء مدركون لذلك ولكنها لا تدخل للدولة بل لموظفين رسميين في الدولة بصورة غير قانونية او مشروعه تحت سمع وبصر المسئولين وعليه تتسبب في وجود فوارق طبقية بين الزملاء في المهنه الواحدة وبين الاهل والجيران فتزعزع النفوس وتغرس الاحقاد وتقلل من الانتماء والولاء .

وعلاج ذلك هو :

١ ـ جعل التعليم الاساسى كحق فعلى وضرورى للمواطن بمقابل مادى مرتفع نسبيا بما يعادل مجموعات في كل المواد واقلنها اقل تكلفة كثيرا على الاهل من الدورس الخصوصية ويعرف هذا الفارق في تحسين حال المعلم والجهاز الادارى بالمدرسة ويتم عليه تقليل عدد الطلاب بالفصل بما لا يزيد على ٣٠ طالبا فيستطيع المعلم العطاء بالقدر الذى يرفع المستوى العام للطلبة ويحقق الهدف وبطريقة مشروعة مع الضرب بيد من حديد على كل من يخالف .

٢ ـ التعليم الثانوى والجامعى يكون طبقا للحاجة الفعلية لتنفيذ خطة عمالة او موظفين بالدولة او سوق العمل المحيطة على مدى ١٠ سنوات مستقبلية ويؤخذ من المتفوقين والنابغين في التعليم الاساسى فيكون بالفعل بمقابل مادى مرتفع نسبيا ايضا بما يتفق ومجموعات التقوية المكثفة ايضا بما يتيح رفع مستوى المعلم والادارى وتحسين العملية التعليمية تحسينا فعليا من معامل وورش ووسائل ايضاح . اما باقى المتخرجين من التعليم الاساسى والذى لا حاجة فعلية لهم في سوق العمالة فيتم فتح التعليم امامهم بمصاريف فعلية مرتفعة الى جانب زميله السابق على ان يتم سنويا منح المتفوقين منهم منحه زميله بالمصاريف المخفضة وترفع المصاريف على الراسبين من ذوى المجانية او الذين انخفض مستواهم وهكذا تكون شبه المجانية للمتفوق دائما ايا كان هو فيكون ذلك حافزا على التفوق المستمر وبذا نرفع من العملية التعليمية ومستوى الخرجين .

والله الموفق والمستعان

دكتور/ ناصف اسماعيل شادى

استاذ بكلية الهندسة والتكنولوجيا ببور سعيد



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما بعد

كان الهدف من التعليم فى بلدنا ، هو تخريج مستوظفين فى دوائر الحكومة . والنابغة من بينهم كان يصل الى منصب الباشكاتب ، ويغطي ذراعيه باكمام سوداء حتي لايتسخ قميصه الابيض ولكن هذا النوع من التعليم اصابة التدهور هو الآخر . لدرجة انه لايوجد الآن طالب جامعي تخلو سطوره من عدة اخطاء إملائية . وحتى المدرسون فى التعليم الابتدائى اغلبهم يحتاج الى مدرسة ومدرس وبرنامج حافل وطويل لاعادة تعليمهم من جديد . والوزير حسين كامل بهاء الدين يحلم الآن بتفجير قنبلة فى مجال التعليم . باعتباره هو حجر الاساس فى أى نهضة واليابان مثلا ـ خصصت اغلب مواردها للتعليم بعد الحرب العالمية . وكان هذا هو السبب فى طفرتها التي جعلت منها اقوى قوة اقتصادية على ظهر الارض واذا كان الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى راسه احلام لتطوير التعليم . فقد سبقته بريطانيا . التى تشهد منذ عام ثورة على نظام التعليم . ويؤكد الخبراء البريطانيون ان هبوط مستوى التعليم هو السبب فى هبوط مستوى الاقتصاد وهبوط مستوى الفكر وهبوط مستوى الفن . وهبوط مستوى المعيشة الى الدرجة التى جعلت من بريطانيا على راس الدول الفقيرة فى اوروبا .

واذا كان الدكتور حسين كامل بهاء الدين يحلم . فهو لا يحلم بالصعود الى المريخ . ولكن احلامه سهلة وبسيطة . وتهدف الى اعادة تدريب المعلمين وتحسين احوالهم ، بحيث لايقف المدرس بجسمه فى الفصل بينما فكره شارد فى فراخ الجمعية . ويحلم باصلاح وترميم المدارس الموجودة . وقد بدا بالفعل فى تنفيذ حلمه . فاجرى تعديلات شاملة على اغلب المدارس الموجودة . حتى تاخذ المدرسة المظهر المحترم اللائق بها . خصوصا ولدينا مدارس شكلها الخالق الناطق شكل مستوقد الفول المدمس . وبعض المدارس تكفى زيارة واحدة لدورات المياه بها ! لكى تجعل الزائر يفكر فى الخلاص من الحياة نفسها ولكن اخطر احلام الوزير ايضا هو تطوير نظام التعليم نفسه . وتشجيع الطالب على الفهم وليس على الحفظ . لان الفهم هو الطريق الوحيد لاكتشاف المواهب واطلاق القدرات للابداع . وهى الوسيلة الوحيدة لمقاومة التطرف والعنف . لان اى مخبول يستطيع قياده الف نفر من الذين تعلموا عن طريق الحفظ عن ظهر قلب

عمنا الدكتور حسين كامل بهاء الدين .. البركة فى خطواتك . والخير فى أحلامك . ومصر كلها فى انتظار نتيجة اعمالك .. وعلى احر من الجمر !

محمود السعدنى



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

الى الدكتور حسين كامل بهاء الدين – وزير التعليم :

على ما أظن وأتذكر فلتك رئيس المجلس القومى لمحو الامية .. وفيما أظن واذكر فان مهمة هذا المجلس الذى يضم ممثلين لكل الوزارات المعنية هو مكافحة الامية التعليمية .. وفيما أظن واذكر ايضا فقد كان هناك مشروع أو شيء من هذا القبيل لتحقيق هدف القضاء على الامية خلال عشر سنوات ... وقد فشلنا – حقيقة – فى القضاء على الامية لان كل المعالجات التى تمت خلال عشر سنوات كانت معالجات قاصرة وهامشية ومظهرية ومئات الملايين أو عشرات الملايين من الجنيهات التى انفقت على مشروعاتها وجهت لغير الهدف الرئيسى الذى لم يتحقق الا بنسبة محدودة .. وقد احتفلت اليابان منذ فترة بمحو امية آخر مواطن أمى فيها .. وفى ضوء أو فى ظل التجارب السابقة اخشى أن يمر قرن دون أن تحتفل الاجيال التالية لنا أمية آخر مواطن أمى مصرى .. ولعل من الضرورى الان ان تعلنوا على الناس حقيقية اسباب فشل مشروعات محو الامية السابقة وتحولوا هذه القضية الى قضية كرامة وطنية – وهى كذلك بالفعل – حتى يشعر الناس باهميتها وأن توضع خطط عملية وواقعية اكثر مما هو متبع حاليا .

السيد عبدالرءوف

تطويـــر التعليـــم

تعتبر مشكلة التعليم في مصر من المشاكل الهامة والتي يشعر بها كل منزل وتقاسى منها كل اسرة وتزداد تفاقما كلما تاخرنا في وضع سياسة هادفه لحلها خاصة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين في زمن قرن المتغيرات حيث تحول محور الاهتمام من الطاقة إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية هذا التقدم المذهل والذى جعل الامم المتقدمة تعتبر المشكلة مشكلة قومية يبدأ حلها سياسيا كما حدث في اليابان والولايات المتحدة واوروبا الموحدة

فاليابان خرجت من الحرب العالمية محطمة ولا تتمتع بموارد طبيعية كافية ولذلك راى اصحاب القرار فيها ان مخرجهم الوحيد هو الاهتمام بالعلم فدرسوا النظام الامريكى في الخمسينات وطبقوه وما ان انتهت الستينات حتى وصل انتاج العامل بها ما يفوق انتاج مثيله في الولايات المتحدة ثم بدات اليابان تدرس نقط الضعف في النظام الامريكى وتتلافاها وبذلك ما ان انتهت السبعينات حتى تفوق العامل اليابانى على الامريكى في الانتاج الامر الذى حدا بالرئيس الامريكى ريجان ان يشكل لجنة لدراسة نظام التعليم في الولايات المتحدة وتطويره وخرجت هذه اللجنة بعد دراسة استمرت سنين بتقرير نشر عام ١٩٨٤ بعنوان «امة في خطر» وطبعا امه في خطر بالنسبة لامريكا يعنى ان الفصل زاد من ٢٠ الى ٣٠ تلميذا !! جاء في مقدمة هذا التقرير (انه اذا حاول اعدى اعداء الولايات المتحدة ان يضعفوها فانهم لا يستطيعون ذلك باكثر مما يفعله نظام التعليم الامريكى نفسه) مما دعا الرئيس الامريكى ريجان ان يستنفر كل المثقفين البالغين من ابناء شعبة ان يختاروا مهنة التعليم لانقاذ الامة ثم جاء خطاب الرئيس بوش في منتصف مارس ١٩٩١ والذى كان حول مشكلة التعليم في الولايات المتحدة تحدث الخطاب عن طبيعة واليات النظام العالمى الجديد ومعايير القوة والمكانة للدول فيه والتى سيحددها نظام ونوعية التعليم في كل دولة من هذه الدول . وانه اذا كان لامريكا لكى تحافظ على مكانتها القيادية في العالم فلا بد وان تعيد النظر جذريا في نظامها التعليمى وتطوره من القاعدة الى القمة بحيث يصبح تعليما للمستقبل ثم قال ولا يزال الكلام للرئيس الامريكى بوش (ان حروب المستقبل ستكون من نوع جديد تعتمد على المقدرات العلمية والتكنولوجية في المقام الاول وعلى المقدرات الاقتصادية في المقام الثانى وعلى المقدرات العسكرية في المقام الثالث وحتى هذه الاخيرة ستعتمد في معظمها على النوعين الاول والثانى هذا هو اقتناع القيادة السياسية في الولايات المتحدة بمشكلة التعليم وتطويره . ثم نرى في اوروبا الموحدة عقد رؤساء دول المجموعة الاوروبية قمة عام ١٩٨٦ (يوريكا) ولم يكن على جدول اعمال هذه القمة غير موضوع واحد وهو تطوير التعليم والبحث العلمى والتكنولوجى في بلدان المجموعة

ان بداية حل المشكلة هو ان يشعر رئيس الدولة بأهمية المشكلة والحمد لله اقد اقتنع الرئيس حسنى مبارك بالمشكلة وضرورة حلها ووجه السيد وزير التربية والتعليم الى التفكير في حلها . ولكن في نظرنا ان هذه المشكلة هى اكبر من ان تكون مسئولية وزير مهما يكن حماسه او وزارة مهما تكن قدرتها ولكن يجب ان يقتنع بها

٤٤٦٠٠





جميع مسئولين اصحاب القرار حتى يكونوا عونا لوزير التربية والتعليم وتسهيل مهمته التى تبدأ بزيادة ما ينفق على التعليم حيث لا يتجاوز حاليا ٩,٥٪ اذا ما قيس بـ ... بعض بلدان الدول النامية مثل سوريا ١٤٪ الجزائر ٢٧٪ ليبيا ٢٠,٨٪ الامارات ... كوريا الجنوبية ٢٦,٦٪ والمتوسط بالنسبة للدول النامية ١٥,٢٪ من ... الحكومى وبعد تحديد اهداف التعليم وفى نظرى ان يكون هدف ... هو ... وتنمية الرغبة والقدرة على التعليم المستمر اى ان المواطن ، يتعلم ... اهم مشكلة انها مشكلة استيعاب كل الاطفال فى سن الالزام ووقف ... التسرب ... لهاتين المشكلتين من تاثير مستمر على زيادة نسبة الأمية فى الوطن حيث ... ٥٠٪ بين المواطنين وحسب تقرير هيئة الأمم ١٠٪ من الاطفال الملزمين لا ... تستوعبهم المدارس وان ٢٦٪ يتسربون ، ١٥٪ يستكملون الحلقة الابتدائية لكنهم ... اميين لا يسيطرون على مهارات القراءة والكتابة وبذلك يضاف الى طابور الامية سنويا ما يزيد على مليون طفل يضافوا الى ٥٠٪ موجودين حاليا . ولقد قدر السيد/وزير التربية والتعليم ان انشاء مدارس لاستيعاب هذا العدد يحتاج الى ستة مليارات جنيه علاوة على مائة مليون جنيه لصيانة المدارس الموجودة سنويا واذا نظرنا للمبلغ المطلوبة وضخامتها نجد ان ليس لاى حكومة القدرة على توفير هذا المبلغ ومن هنا تاتى قومية الحل لمشكلة التعليم والذى لا بد وان يشترك فيه الشعب بجميع طوائفه وهيئاته وشركاته ونقاباته وقطاعه الخاص والاستثمارى ...

وان تقوم اجهزة الاعلام المختلفة من صحافة واذاعة وتليفزيون ... بالتوعية اللازمة لقومية العملية واعتبارها عملية تحد للشعب المصرى اما ان يكون او لا يكون

اذا تمكنا من استيعاب جميع الملزمين وايقاف التسرب نكون قد نجحنا نجاحا كبيرا فى هدفين الاستيعاب والأمية . ونكون قد نزلنا بتعداد الفصل الى المعدل الدولى ٢٠ ـ ٣٠ طالبا واعدنا اليوم الكامل للتعليم ويسرنا مهمة المدرس . ياتى بعد ذلك دور العملية التعليمية بما فيها من مدرس ومناهج .

وقبل الدخول فى العملية التعليمية وحتى نبدأ على اساس سليم لا بد وان نعرف ان ما يصرف على التلميذ فى مصر فى المرحلة الاولية هو ٨٨ دولارا مقارنا بالمغرب ١١١ دولارا وتونس ١٧٦ دولارا والاردن ٢٥٩ دولارا والولايات المتحدة ٣٧٩٨ دولارا وكندا ٠٩٠ ... والليابان ٣٣٢٢ دولارا وانجلترا ٢١٨٥ دولارا وفرنسا ٢١٣٩ دولارا . اذا وعينا هذا الفرق فمن السهل علينا تقييم العملية التعليمية فى مصر .

ولنبدأ بالمناهج وهى عملية تربوية بالمقام الاول يتناولها رجال التربية والتعليم والمختصون ولكن اود ان اشير الى بعض الخطوط الرئيسية التى تهم كل النفس وهى ان تاخذ التربية الدينية والتربية الرياضية والتربية الفنية مكانتها بين المناهج وان تعود النشاطات الادبية والوطنية من مناظرات وغيره بحيث يغرس فى التلميذ حب الانتماء ويتعود على الحرية والديمقراطية ويبنى فيه الجسم السليم بجانب العقل السليم ويتكشف مواهبه بما يساعد على توجيهه للمستقبل الملائم له

دكتور : عصمت علام

كيف بدأت النهضــة التعليمية فى مصــر ؟

دور رائد للمدارس القبطية فى خدمة الوطن

● كيف بدأت بالكتاتيب الملحقة بالكنائس ثم تدرجت الى انشاء العديد من المدارس وكان خريجوها أول من حمل رسالة التنوير ؟

من الصميم

فى باب « من مائة عام » نشرت صحيفة « الاهرام » من ايام ، النبأ التالى بعنوان « امتحان المدرسة الخيرية فى شبين .. امام الجمهور » :

« شبين الكوم - لم يكن صباح الاثنين حتى غصت ساحة المدرسة الخيرية لطائفة الاقباط بشبين الكوم بالعلماء والاعيان وكبار الموظفين ، يتقدمهم سعادة المديروحضرات وكيل المديرية والحكمدار والبوليس ، وعندما انتظم الجمهور صعد جرجس افندى نجل متياس افندى سليمان « اكينجة » تحريرات المديرية وخطب باللغة الفرنسوية خطبة نفيسة افتتحها بالدعاء لسمو الخديوى توفيق المعظم ولانجاله الكرام ، وتلها نجيب افندى عوض وترجم الخطبة للعربية ، وكانت بغاية الفصاحة حتى صفق لها الجميع مرارا ، ثم بدىء الامتحان ، فصعد جندى افندى واصيل شنوده افندى متياس وكان ذلك باللغةالعربية والفرنسوية والجغرافيا والحساب وتركيب اعضاء الانسان ، ثم سائر التلاميذ ، وكلهم يجيبون بغاية الفصاحة والنجابة » .

هذا ما نشرته « الاهرام » عما حدث منذ مائة عام .

والمدرسة التى اشارت اليها فى مدينة شبين الكوم هى احدى المدارس القبطية التىبدات بها النهضة التعليمية لم تكن هناك حتى اوائل ذلك القرن غير المدارس القبطية . ليس فى شبين الكوم وحدها ، وانما فى سائر البلاد .

بداية النهضة التعليمية

وبدات النهضة التعليمية بانشاء الكتاتيب الملحقة بالكنائس القبطية فى المدن والقرى .

وفى هذه الكتاتيب تخرجت النواة التى نميا ظلالها طلاب العلم .

فمعظم الذين تولوا التدريس فى المدارس ، كانوا من خريجى تلك الكتاتيب الذين اكملوا بعدها مراحل تعليمهم .

ونشات على غرار كتاتيب الكنائس كتاتيب اخرى فى غيرها .

الدكتور طه حسين عميد الادب العربى يروى فى بداية رحلته مع - الايام - كيف نهل من احد تلك الكتاتيب .

رواد التعليم

كان الاقباط بحق رواد الحركة التعليمية فى مصر ، فهم أول من انشاوا الكتاتيب ، ثم هم أول من شيدوا المدارس بعد ذلك .

لقد عنوا بالتعليم فى الوقت الذى انصرف غيرهم الى الفلاحة . ومن هنا ارتفعت نسبة المتعلمين بينهم . ومن هنا ايضا كانوا أول من تولوا مناصب الكتاب فى الدواوين .

من عهد محمد على

استعان بهم محمد على الكبير فى ادارة دواوين الحكومة ومنهم المعلم ابراهيم الجوهرى الذى كان كبيرا الكتاب وهو يعادل منصب رئيس الوزراء الان ...

واسند اليهم اصحاب الدوائر الاشراف عليها وتنظيم حساباتها ، واكتسبوا شهرة فى هذا المجال من العلم ، فعرفوا بالحذق والخبرة

تحقيق :
مسعد صادق

بفنون المحاسبة ، وكان منهم أوائل النظار والمحاسبين .

ليس غريبا

فليس غريبا بعد ذلك ان ترتفع نسبة الذين يشغلون الوظائف منهم ، انها نتيجة طبيعية لانكبابهم على تلقى العلم : وليس فى ذلك ايه محاباة لهم، فقد كانت الكفاءة العلمية هى الفيصل فى شغل تلك الوظائف ، وكانوا هم على قدر كبير من تلك الكفاءة .

أب الاصلاح

احد بابوات الكنيسة القبطية وهو الانبا كيرلس الرابع الملقب بأب الاصلاح اولى التعليم القسط الاكبر من اهتمامه. وضع نواة مدارس الاقباط الكبرى بحى الازبكية، وانشا اول مدرسة اهلية لتعليم البنات فى حارة السقايين .

مدارس الاقباط الكبرى بالازبكية المجاورة للكتدرائية المرقسية والمقر البابوى القديم بكلوت بك ، ظلت تؤدى رسالتها على مدى ذلك القرن ، وتخرج فيها كثيرون ممن تولوا أرفع المناصب فى الدولة ، وبينهم رؤساء الوزراء والوزراء . لقد فتحت ابوابها لجميع ابناء الوطن على السواء ،وكان كبار الاعيان يوفدون اليها ابناءهم لتلقى العلم .

واول مدرسة اهلية للبنات

ومدرسة البنات القبطية بحارة السقايين ، كانت عند انشائها فى بداية ذلك القرن تعتبر « بدعة » غريبة ،

نظار اعلام

وتوالى ادارة مدارس الاقباط الكبرى عدد من النظار الاعلام ، بينهم وهبى بك تادرس ، وعريان جرجس ، وابراهيم بك تكلا . وكان الاول اديبا وشاعرا مرموقا ، زرته قبل وفاته فى بيته بحدائق القبة . واستمعت اليه وهو يروى ذكرياته ، وكيف تمكن وزميل له من الالتحاق بالازهر الشريف، وظلا يتلقيان العلم به الى ان كشف امرهما فهربا .

جائزة من الامير عمر طوسون

وظلت مدارس الاقباط الكبرى الاولى بين المدارس الاهلية ـ لسنوات طويلة ـ وعرف لها كثيرون فضلها على الوطن فى تخريج عدد من اعلامه، ومن عارفى فضلها الامير عمر طوسون الذى رصد جائزة لاول الناجحين فى شهادة « البكالوريا » وقد حصل عليها الطالب ميشيل باخوم الذى اصبح بعد ذلك من كبار المهندسين، ومازالت المدارس تحتفظ بلوحة تحمل اسمه .

وحينما زارها الملك فاروق

وحينما زار الملك فاروق المدارس فى نهاية الاربعينات توقف عند غرفة المعمل ، واخذ يوجه عدة اسئلة الى ناظر المدرسة فى ذلك الحين « عزمى نوار » ثم استمعت اليه وهو يعلق على اجاباته بما يزيدها توضيحا عن خصائص المواد التى يضمها المعمل ويتفرد بها دون معامل مدارس اخرى، فقد كان اقدمها واعرقها .

ومدرسة الصنائع القبطية

وليست محتويات معمل مدارس الاقباط الكبرى هى وحدها التى تنفرد بالقدم والعراقة ، وانما تماثلها مهمات ومعدات مدارس اخرى ، هى مدارس الاقباط الصناعية ببولاق ، وهى من اولى المدارس الصناعية الاهلية ، فحينما رؤى الاستغناء عن معداتها القديمة ، واحلال اخرى جديدة محلها ، تبين ان الاولى اشد متانة واصلب عودا .

انها خصائص المراقة والاصالة .

حالها اليوم

والان كيف حال تلك المدارس اليوم!

لقد تقادم العهد بمبنى مدارس الاقباط الكبرى بالازبكية ، فنقلت الى مبنى آخر بحى القللى عند نفق شبرا: لقد الحقت باحدى المدارس بذلك المبنى الجديد ، وعلقت عليه لافتة تحمل اسمها العريق . اما موضع المبنى القديم فقد اصبح جانب منه ساحة تشكل حرما للكنيسة المرقسية القديمة ، واعد مشروع لانشاء مدرسة للغات على الجانب الاخر .

ومدرسة الاقباط للبنات بحارة السقايين ، تهاوى مبناها ، وتقلصت فصولها ، وحينما تمر بها السيدات المسنات وهن فى طريقهن الى كنيسة الملاك غبريال الملاصقة لها ، يترحمن على عهدها بهن حينما كن من تلميذاتها قبل أن يصبحن جدات .

ومدرسة الاقباط الصناعية ببولاق، لم يبق شيء من سماتها الاولى بعد أن اصبحت تابعة للتعليم الصناعى ، وبعد أن شونت معداتها القديمة ، ولم يعرف بعد مصيرها ..

وهناك مدرسة اخرى معاصرة لتلك المدارس هى مدرسة الاقباط للبنين بحارة السقايين ، وهذه مازال بابها مغلقا منذ اوشك بناها القديم على الانهيار . لقد مضى على اغلاقها سنوات عديدة ، وكتبت وزارة التربية والتعليم الى بطريركية الاقباط الارثوذكس تخيرها بين ان تعيد بناءها او تدعها هى ـ الوزارة ـ ان تتولى البناء على نفقتها .. وعلمت انها أعدت أخيرا اقتراحا باستصدار قرار بالاستيلاء عليها اذا لم تقم البطريركية القبطية ببنائها . !

اين لجنة المدارس

ان هذه المدارس تتبع البطريركية القبطية منذ نشأتها ، ويشرف عليها المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس، وتدير هذا المرفق لجنة يطلق عليها « لجنة المدارس » يلقى عليها عبء العناية بها ، ومتابعة احوالها . واذا كانت تلك المتابعة قد غابت عن اللجنة فى عهود ماضية ، فلعلها تتداركها فى هذا العهد ، وتعيد للمدارس امجادها ، او على الاقل تحفظ لها تاريخها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢



.. وبدأت الاستعدادات لامتحان الثانوية العامة

حامد دنيا

كل سنة وأنت طيب . انتهت أمس - الجمعة - إجازة نصف السنة فى جميع مدارس التعليم العام والجامعات وتستأنف اليوم - السبت - الدراسة بموسم جاد ، استعدادا للانتهاء من المنهج الدراسى فى موعد أقصاه أواخر مارس ومنتصف إبريل القادمين على الأكثر ، حيث تبدأ امتحانات التخلف بالكليات الجامعية فى ابريل وتعقبها امتحانات آخر السنة فى أوائل مايو بإذن الله . كما تبدأ امتحانات النقل فى مراحل التعليم العام خلال النصف الثانى من شهر إبريل وأوائل مايو القادم ..

● واليوم - السبت - أيضا يفتح الكنترول أبوابه استعدادا لامتحانات الثانوية العامة . حيث يبدأ الطلاب المتقدمون من المدارس سواء الحكومية أو الخاصة أو طلاب المنازل فى ملء استمارات التقدم لهذا الامتحان . وقد أعلن المهندس محمد الفريدى الوكيل الأول لوزارة التربية والتعليم بوصفه الرئيس الأعلى لامتحان الثانوية العامة ، بأن يوم ١٤ فبراير الحالى هو آخر موعد لتحرير استمارات التقدم للامتحان ، حتى يمكن ان ترسل للكونترول فى وقت مبكر ، بحيث تبدأ فورا إجراءات تحديد أرقام جلوس الطلاب . وينتظر أن يتقدم للامتحان هذا العام نحو ٢٤٠ ألف طالب وطالبة .

● ● ●

وقد علمت أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم سوف يعقد خلال شهر فبراير الحالى عدة اجتماعات مغلقة مع كل من لجان وضع أسئلة امتحانات الثانوية العامة فى المواد الدراسية المختلفة . وسوف يطلب الدكتور حسين كامل بهاء الدين إلى واضعى الأسئلة مراعاة أن تجىء الأسئلة موضوعية وفى المنهج مباشرة ، وأن تكون مشابهة ومتفقة مع نماذج الأسئلة التى أعدتها وزارة التربية والتعليم ووزعت على جميع المدارس .. بحيث لا تخرج الأسئلة عن المنهج ، ولا تكون أسئلة لتعجيز الطلاب ، أو لإظهار عضلات الممتحنين ، أو تكون على طريقة جرب حظك ، أو على نمط سؤال عربة الخنطور الذى وضع منذ سنوات فى مادة اللغة الفرنسية ..

وقد علمت أيضا أن الأسئلة فى كل المواد سوف يتم وضعها وطبعها طبقا لتعليمات الوزير ودون خروج على النص فى موعد أقصاه نهاية شهر مارس القادم بإذن الله ..

وبالنسبة للجامعات فقد اتفق رؤساء الجامعات مع

عمداء الكليات على أن تجيء أسئلة امتحانات آخر السنة فيها درس من المنهج ، وأن يراعى الأساتذة الأجزاء المحذوفة من المنهج .

●● ويقول الدكتور حسن غلاب عميد كلية تجارة عين شمس أن النصف الثانى من العام الدراسى يكون عادة نصفا دراسيا جادا وساخنا حيث ينتهى الأساتذة خلاله من شرح المنهج الدراسى ، ولذلك فهو كعميد وأب ينصح الطلاب بعدم التغيب عن المحاضرات والالتفاف إلى أساتذتهم ، حتى يمكنهم استيعاب المنهج بطريقة تمكنهم من الإجابة عن أسئلة الامتحانات بطريقة سليمة ومرضية .

أبنائى الطلاب .. بالطبع أنتم تقبلون اليوم على دراساتكم بشكل جدى ، خاصة بعد أن استمتعتم بإجازة نصف السنة لمدة أسبوعين ، سواء مع أهاليكم وذويكم فى ربوع الريف ، أو فى الأندية ، أو فى رحلاتكم التى نظمتها لكم اتحادات الطلاب إلى الأقصر وأسوان للاستمتاع بشمسها الدافئة ، أو حتى فى البيت بعيدا عن هموم الدراسة ومشاكلها .. أى لا حجة ولا عذر لكم فى تضييع الوقت فى الزوغان أو عدم الالتفات لدروسكم ..

مرة ثانية أناشد أولادى وأحفادى الطلاب الانتظام والانضباط والمذاكرة والمراجعة أولا بأول .. فما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا .. فالعلم طريقه طويل وصعب وشاق ، لكنه فى النهاية يفيد الإنسان أولا وبلده ثانيا . وكل سنة وأنتم طيبون .

١٠ آلاف طالب فى انتظار قرار من وزير التعليم

ابنتى العزيزة التى أرسلت لى رسالة لم تذكر فيها اسمها .. وقالت إنها طالبة من الاسكندرية ، وبالنيابة عن عشرة آلاف طالب وطالبة .. أرد عليها قائلا : أنا معك فى تبنى هذه القضية التى أصبحت ملحة ومطلوب البحث عن حل عاجل لها ..

والقضية باختصار ، كما جاء فى رسالة الطالبة ، أن عشرة آلاف طالب وطالبة لم توافق وزارة التربية والتعليم على تسجيلهم فى استمارات التقديم لامتحان الثانوية العامة بحجة صدور قرار من السيد وزير التعليم يقضى بمنع المنقطعين عن دخول الامتحان لعدة سنوات بالتقدم له مرة أخرى لتحسين مجموع درجاتهم حتى لو استصدروا خطابا لإسقاط هذه السنوات والإفادة بعدم تقدمهم للامتحان خلالها .. فى حين أن حق التقدم للامتحان يقتصر على المتغيبين فقط ، أى الطالب الذى تسلم رقم جلوسه فى سنة معينة ولكنه لم يحضر الامتحان ..

وقالت الابنة العزيزة إن هذه الحجة جاءت على لسان المسئول فى إدارة وسط الاسكندرية .. ثم تتساءل قائلة : ما المنطق من وراء هذا القرار ؟

وهل الطالب المتغيب يكون فى وضع أفضل من الطالب المنقطع لظروف قاهرة ؟! وما وجه الأفضلية ؟ ! وما جدوى المفاضلة إذا كانت النتيجة واحدة ، خاصة فى النهاية انهم كلهم من طلبة المنازل الذين لا يشغلون أماكن فى المدارس الأميرية ؟ ..

ولكى تتضح المشكلة أمامك عزيزى القارئ أوضح أن هؤلاء الطلاب لم يحضروا امتحان الثانوية العامة لأنهم بالفعل حصلوا عليها قبل أربع سنوات وحصلوا بالفعل على شهادات جامعية ، ومن بينهم صاحبة الرسالة التى حصلت على بكالوريوس التجارة شعبة محاسبة بتقدير جيد .. لكنهم - كما تقول صاحبة الرسالة - أرادوا أن يحصلوا على الثانوية العامة منازل مرة أخرى لتحسين المجموع ، ودخول الكليات الجامعية التى كانوا يتمنون الالتحاق بها أثناء الحصول على الثانوية العامة من قبل .

والطالبة التى أرسلت هذه الرسالة - وكانت تريد وتتمنى أن تدخل كلية الصيدلة وكان مجموعها ينقص عدة درجات بسيطة ولكى تتحقق أمنيتها تستحلفنى بكل



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

عزيز ان اقرا رسالتها حتى نهايتها ، وأن أتبنى المشكلة .
إنها تقول لى :

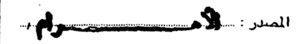
تخيل سيادتك أن يقال لى هذا الكلام من مسئول إدارة وسط الاسكندرية التعليمية ، بعد أن أشرفت على الانتهاء من استذكار المنهج الدراسى فى الثانوية العامة بما فيه من طلاسم ، وبعد أن بدأت أستعد لمرحلة المراجعة ، وتخيل ما أكابده من معاناة فى سبيل تحصيل منهج جديد يختلف اختلافا كليا عما درسته فى المرحلة الثانوية السابقة ..

والرسالة بمضمونها أوجهها إلى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم . وأنا واثق من أنه سوف يتخذ قرارا من أجل هؤلاء الطلاب قبل ١٤ فبراير الحالى باعتباره آخر موعد لتقديم استمارات دخول امتحان الثانوية العامة ، خاصة بعد أن أوضح مسئول وسط الاسكندرية أن الادارة التعليمية أرسلت للسيد الوزير مذكرة شرحت فيها موقف هؤلاء العشرة آلاف طالب وطالبة ، والتمست فيها إتمام الإجراءات بخطابات الإسقاط ، كما فى السابق .

إننى واثق من أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين سوف يصدر قرارا يعيد البسمة لهؤلاء الطلاب ، خاصة بالنسبة للذين نالوا درجة البكالوريوس من كليات جامعية وبتقدير متقدم ، ويصرون على الالتحاق بكليات جامعية معينة تتفق مع ميولهم ورغباتهم .. إن عشرة آلاف طالب فى الاسكندرية ينتظرون صدور هذا القرار بمنتهى اللهفة والشوق .

وللدكتور حسين كامل بهاء الدين كل تقدير وتحية .



المصدر : 

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجهة نظر

المجانية الغالية !!

المجانية هى احد الاصنام الاربعة التى خلفها لنا الحكم الشمولى الفاسد . الذى مازال يحكمنا من تحت التراب . والذى مازال له سدنة وكهنة وزبانية يدافعون عنه بحرارة . لأنهم استفادوا منه بغزارة '

وقد تشجعنا مؤخرا . وبعد تردد سنوات طويلة . واوقفنا نزيف التوظيف بعد التخرج الجامعي . تحقيقا للاصلاح الاقتصادى . وبعد ان تحولت الدولة الى « تكية » لتنابلة السلطان . زادوا على ٥ ملايين موظف . اى اكثر من ضعف موظفي بريطانيا . وكانت هذه من اسوا نتائج هذه المجانية وتوابعها . بحجة تحقيق المساواة بين الناس . دون نظر الحالة السياسية للعواقب الوخيمة من النواحى الاقتصادية والاخلاقية والسلوكية '

ويقينى ان التقرير الخطير الذى اعلنته مؤخرا المجالس القومية المتخصصة . من ان الدروس الخصوصية ـ الممنوعة بحكم القانون ـ تكلف الاهالى سنويا ٩٠ مليون جنيه . هو نذير يحتم علينا محاربة هذه الآفة الحديثة . التى خلقتها المجانية الهدامة . والتى لاادرى لماذا نقف حيالها عاجزين ' ان المدرس يصل اليوم الى الفصل . لينبه التلاميذ الى ان وقته مشحون . وان الطالب الذى لا«يلحق» الانضمام للدروس الخصوصية فى بيته ابتداء من العاشرة صباحا ليس له مكان ' وقد حدث هذا بالفعل فى مدارس لغات ابتدائية وثانوية ومنذ ايام قلائل . وهناك ماهو ادهى وانكى وامر '

اوقفوا هذا العبث . فهو افساد للنفوس على مدى اجيال ' وبئس دولة لاينفذ فيها القانون ''

نجيب المستكاوى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

وزير التعليم :

ضرورة فك الاشتباك بين التعليم الجامعى والفنى !

•• الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم يعترف بموضوعيه شديدة بانه علينا ان نبذل اقصى الجهود لملاحقة التطورات التاريخية المذهله التى يشهدها العالم

ويضيف الدكتور حسين كامل مؤكدا ان ما يشهده العالم من تغييرات سياسية وسقوط النظم الشيوعية ورياح الديمقراطية التى تهب على العالم لا تحدث بمعزل عن مصر فنحن جزء من العالم ولا نستطيع ان نتخلف عن هذا السباق .. لان من يفقد مكانه فى هذا السباق سيفقد ارادته ومن يملك العلم سيملك ارادته ويملك فرض ارادته على الغير ..

ويقول وزير التعليم انه لا يجوز ان ننساق وراء الدعوة للحد من التعليم الجامعى والعالى بسبب زيادة نسبة البطالة لان المؤهلين تاهيلا عاليا يمثلون ثروة استراتيجية لمصر ونسبة المتعلمين تعليما جامعيا هى معيار تحديد مدى تقدم الدول والارقام تقول ان نسبة التعليم الجامعى والعالى لعدد السكان فى مصر ١٩،٥ ٪ بينما تصل هذه النسبة الى ٢٦،٦ ٪ فى الاردن و ٢٧،٤ ٪ فى لبنان و ٢١،٧ ٪ فى قطر و ٣٤،١ ٪ فى اسرائيل و ٣٠،١ ٪ فى اليابان و ٣٧،٧ ٪ فى كوريا و ٣٨،٢ ٪ فى الفلبين و ٣١،٦ ٪ فى كوبا و ٦٢،٢ ٪ فى كندا و ٥٩،٦ ٪ فى امريكا و ٤٨،٨ ٪ فى الارجنتين

الحل .. كما يراه وزير


د. حسين بهاء الدين

التعليم هو فك الاشتباك بين التعليم والتعيين .. بحيث تتاح فرص التعليم الجامعى والعالى لمن يقدر عليه علميا دون التزام الدولة بتعيين المتعلمين وتخضع عملية التعيين لسوق العمل وقوانين العرض والطلب بصراحة يقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين مستوى التعليم العالى غير مرض ويجب ان نعمل على رفع مستوى هذا التعليم تحديثا وكفاءة وتخصصا ونظرة الى المستقبل وان نفتح ابوابه امام كل الفئات سواء من خريجى التعليم الفنى او الملتحقين بسوق العمل وان نحقق نوعا من الانسيابية بين التعليم العالى وسوق العمل والتعليم الفنى .

ويضيف وزير التعليم انه تقرر من خلال المجلس الاعلى للجامعات ان تتولى الجامعات المصرية لاول مرة مهمة انقاذ التعليم العام وتطويره وقد بدات الجامعات بالفعل فى اجراء مراجعة شاملة لكل ما يتعلق بالتعليم العام من حيث المناهج والكتب الدراسية واساليب التعليم الحديثة بما يحقق تطوير التعليم الاساسى ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢ يوليه ١٩٩٢

منـــاهج البطـــالة!

بدون تردد في الوقوع في دوائر التفاؤل والتشاؤم يمكن القول ان التعليم المصرى مقبل على كارثة عدم الوعى بنتائج مايجرى في العالم من تغيرات سريعة . تجعل ما يدرسه التلميذ المصرى بلا قيمة مقارنة بما يدرسة تلاميذ العالم من حولنا واستمرار الحال على ما هو عليه يقودنا بسرعة الى هذه الكارثة . ذلك لان مناهج التعليم في مصر من الابتدائى وحتى الجامعة تؤهل للبطالة !! . وقد اجتمع مجلس الوزراء الاسبوع الماضى لبحث المشكلة . وسوف يجتمع مرة اخرى لاستكمال البحث والتحرى . وحتى تكون المأساة واضحة . هذه بعض نماذج ما يدرسه التلميذ في مصر . وبغض النظر عما تحويه من حشو ولغو وبغض النظر عما تم حذفه منها مثلا تخفيفا . فان هذه المناهج تسرق من اطفالنا وشبابنا احلى سنوات عمرهم في الصم وتحرم عليهم الابداع والخلق وهى النغمة التى ينادى بها خبراء التربية والتعليم ولاينفذونها '

تحقيق

لبيـــب الســـباعى

وبعد سنوات بحت فيها الاصوات وشكلت فيها اللجان والهيئات من اجل تحقيق شعار تطوير المناهج . خاصة التربية الدينية وتحبيب تلاميذنا فيها جاء التطوير الخطير على هذه الصورة . كتاب التربية الدينية للصف الاول الاعدادى ويدرسه اطفال لاتتجاوز اعمارهم ١١ عاما بنين وبنات .. فماذا نعلمهم وكيف نحببهم فعلا في دينهم

هذا هو ما يقوله كتاب التربية الاسلامية للصف الاول الاعدادى الذى الفه ستة من العلماء - نعم ستة - وراجعه اثنان من كبار الدكاترة فماذا يقول الكتاب

في صفحة ٧٦ تحت عنوان المخالفة للحوادث يقول المؤلفون . الله تعالى مخالف للحوادث لأن كل ما يشبه الحوادث حادث مثلها والله تعالى خلق العالم فلزم ان يكون الخالق مخالفا لما خلق .

ويضيف الكتاب والله تعالى خلق الكون فلا بد ان يكون مخالفا لما خلق لانه لو شابه مخلوقاته لكان حادثا مثلها وهذا مستحيل

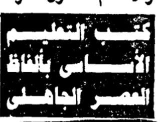
في صفحة ٨٤ من الكتاب وتحت عنوان الطهارة بالاغتسال يتفضل خبراء التطوير بكتابة التطهر عند المرأة والرجل لاطفال في سن الحادية عشرة '

٩ الاف صفحة للصم !

وايا كانت النماذج . فان معظم المناهج في مصر من الابتدائى وحتى الجامعة لاتخلق انسانا مبدعا مؤهلا للتعامل مع ابجديات هذا العصر . بقدر ما تنتج هذه المناهج انسانا اصم عليه ان يحفظ ما يملى عليه كل عام ينساها بمجرد ان تخرج قدماه من لجنة الامتحان . ذلك ان متوسط ما يدرسه الطفل في العام الدراسى الواحد بالمرحلة الابتدائية نحو ١٥٠٠ صفحة تقفز الى ٩ الاف صفحة في الثانوية العامة . معظم هذه الصفحات محشود بكلام انشائى لايمهد التلميذ للمرحلة التى يليها . ففى المرحلة الابتدائية التى اطلق عليها التعليم الاساسى ستجد الفاظا مثل بقتار اى رائحة الشواء . عارض (جانب الوجه) وخطلم (زمام) . الاعصرا (جمع عصر) . فعانى (اماكن جميلة) . الاوائل (الاوائل) . الوسن (النعاس) واندراح بمعنى يخطو ويضوع بمعنى ينتشر اما في مرحلة التعليم الاعدادى فستجد عدة اسئلة لكلمات جمع مطلوب مفردها كاشلاء وتاره وشىء وهشيم . والاجابة بالترتيب شلو وتير وشتيته الفاظ العصر الجاهلى وفي الثانوى الفاظ كالباد (بطن الفخد) اخمص (ضامر) . اسفلخة (اتساع) دمنه (حقد) . الاخدع (احد عرقى الرقبة) والدجنه (السواد) ! وهكذا يجد الطالب نفسه يتعامل في المنزل والصحيفة والشارع بلغة . وفي الكتاب بلغة الشعر الجاهلى !

هذا عن الالفاظ التى تكتب بها المناهج . اما مضمون تلك المناهج . فلا تزال الكتب المدرسية تدرس تجارب

دراسة الطب بالميكروفون والتجـارة بدون كمبيوتر والاعـلام تتسـول مقـرا !



الوحدة العربية منذ بدايتها وحتى مجلس التعاون العربى . وتستحى هذه المناهج ان تذكر سبب اندثار هذه الوحدات . الى جانب النصوص الشعرية المختلفة وفي مادة العلوم اصبح الطالب يدرس التجارب بصورة نظرية . ولايعرف التجربة العملية او غرفة المعمل او حتى شكل انبوبة الاختبار .

وفي منهج علم النفس المقرر على شعبة ادبى قيل ان المنهج جديد ويدرس حاليا لطلبة الجامعة الامريكية . الا ان الاطلاع على المنهج يكشف حقيقتين الاولى ان المادة منقولة من الكتب الاجنبية دون مراعاه ان مناهج الجامعة لاتصلح للمرحلة الثانوية . اضافة الى ان المنهج يفتقر الى الشرح . وبالتالى ليس امام الطالب سوى حفظ الكتاب دون فهمه . والغريب ان نماذج اسئلة الامتحانات لعلم النفس تزيد المادة غموض ولاتقدم هذه النماذج اجابات . بل تلقى الكرة مرة اخرى لذهن التلميذ الحائر وتكتفى بالقول ان الاجابة في صفحة رقم كذا . ونماذج التعليم الأساسى وما قبل الجامعى كثيرة تؤكد كلها ان ما درسه التلميذ خلال هذه



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

السنوات لايؤهله ابدا للتعليم الجامعي . بدليل ان كثيرا من المتفوقين في قسم الرياضة مثلا يفشلون في اعدادى الهندسة . وكثيرا ايضا من المتفوقين في العلوم يفشلون في اعدادى طب وعلوم اما التعليم الجامعي فحدث ولاحرج . والكارثة اتية لاريب فيها إذا استمر الحال على ما هو عليه ذلك ان معظم المناهج العملية تدرس بطريقة نظرية . واتخذ العنكبوت المكتبات الجامعية سكنا له منذ سنوات لانها قديمة . فهل يصدق احد ان ميزانية شراء الكتب في العام الدراسي الحالي لكلية طب القاهرة لاتتجاوز ١٥٠ جنيها لاغير ' . ولاتزال كليات التجارة تحلم بتدريس الكمبيوتر وحتى الان لاتزال الكتب والمناهج التي تدرس مترجمة منذ عام ١٩٦٠ . انتهى ومنع تدريسها في الدول التي نقلت منها هذه الكتب والمناهج '

طبيب ما شفش جثه !

ورغم ان علوم الطب تتطور كل ساعة وليس كل يوم . فان مناهج كلية الطب تؤمن بالتراث . ومن ترك قديمه تاه ' . ويقسم عميد اعرق كلية طب في مصر بلغ سن المعاش مؤخرا ان الطلاب يدرسون حاليا نفس ما كان يدرسه هو منذ ان كان طالبا اى منذ اكثر من ٤٠ سنة . اضافة الى نقص الامكانيات الذى دفع المرضى الى احضار كل المستلزمات الطبية معهم من ادوية وقطن وشاش .

ويقسم عميد كلية طب اقليمية ان هناك مئات الطلاب في كليته يتخرجون سنويا دون ان يمسك احدهم بمشرط . او يقوم باجراء تشريح عملى على جثة . وان الدراسة في كليته نظرية من الكتب ليس الا !!

وفي احدى كليات الطب ابتدع المسئولون فيها حيلة غريبة لمواجهة الاعداد الغفيرة من الطلاب وقام المسئولون بتوصيل السماعة الطبية بميكروفون حتى يتمكن مئات الطلاب من مجرد سماع صوت دقات قلب المريض . ليتمكنوا من تشخيص حالته . وذلك بدلا من ابسط ما تتطلبه عملية التعليم من ان يقوم الطالب بالكشف على المريض بنفسه . ونتيجة لذلك . هددت الاكاديميات الاجنبية بعدم الاعتراف بشهادة هذه الكلية .

طلاب الاعلام يتسولون !

وفي كليات القمة كل المناهج تؤدى الى القاع فكلية الاعلام فشلت حتى في تسول حجرة او غرفة يتعاطى فيها الطلاب دروسهم . ومناهج السنوات الاربع بلا مطبعة او صحيفة او استديو اذاعى تؤهل الخريج للعمل الاعلامي . وحتى الجانب النظرى لايؤهل الطالب لشيء . ومازالت كلية القمة على الرصيف نفس الحال واسوا في كلية العلاج الطبيعي حيث توقفت الدراسة تماما منذ بداية العام الجامعي الحالي وحتى اليوم لعدم وجود مقر ملائم للدراسة .. ولم يسعف كليات الصيدلة لمواجهة احتياجاتها المعملية والعلمية سوى التبرعات التي تقدمها شركات الادوية '

اما كليات الزراعة فلا يوجد بها شيء عن الاراضى الصحراوية او المجتمعات الجديدة . في نفس الوقت الذى نرفع فيه شعارات غزو الصحراء

وفي كليات التربية التي تعد المدرسين . فلا تزال المناهج كما هي . ويؤكد احد اساتذة التربية انه يدرس المناهج التي كان يدرسها منذ ٣٠ عاما . والحال هكذا فهل يصلح استاذ الماضى للتعامل مع مقررات هذا العصر .. والامر يؤكد ان المناهج لا تؤدى الا الى البطالة مع سبق الاصرار '

الدكتور عبد السلام عبد الغفار رئيس جامعة عين شمس واستاذ تربية ووزير سابق للتعليم يرى ان التعليم منظومه اجتماعية ترتبط اساسا بالمجتمع ثم بالعالم وما يحدث فيه . وقد تغير العالم . وتغير كذلك المجتمع . فلابد ان يصل هذا المفهوم لواضعى المناهج وينفتحوا على العالم لاننا لا نعيش في جزيرة منعزلة . وقد ان الاوان لكى يتعلم ابناؤنا اساليب الحصول على المعرفة بجانب تعليمهم المفاهيم الاساسية للحياة . لاننا للاسف مازلنا نطبع نشرات واسئلة واجابات تسمى بالاجابات النموذجية . ياتى منها الامتحان . حتى يصبح الهدف من التربية والتعليم هو مجرد النجاح في الامتحان ! ولهذا فان نسبة البطالة بين خريجى التعليم الفنى اكثر من نسبة البطالة بين خريجى الجامعات . وهنا يقترح الدكتور عبد الغفار انشاء مدارس ثانوية شاملة

والامر المؤكد ـ كما يقول الدكتور ابو الخير ان التوسع في مجانية التعليم ادى الى انخفاض مستوى التعليم . وترتب على التطبيق الحرفى للمجانية اهدار مبدا تكافؤ الفرص . ويرى انه من العبث ان نظل نعمل بقوانين صدرت منذ ٢٠ عاما رغم تناقضها مع الواقع . حيث يخضع التعليم الخاص للقانون ٥٢ لسنة ٧٠ والذى ينص على ان يكون حق صاحب المعهد في فائدة راس المال لا يتجاوز ٤ ٪ . في نفس الوقت الذى يستطيع صاحب راس المال ان يضع امواله في البنوك نظير فائدة تصل الى ١٩ ٪ بدون اى مجهود

ويطرح الدكتور محروس اسماعيل ضرورة فرض رسوم دراسية معقولة تؤدى الى انقاذ التعليم المصرى وتعالج سلبياته وترفع مستوى الخدمة التعليمية في مدارسه وسوف توفر هذه الرسوم الخدمية اكثر من نصف مليار جنيه سنويا تسهم باثار ايجابية على العملية التعليمية وسوف يرحب بها المواطنون الذين اصبحوا لا يؤمنون بجدوى التعليم المجانى الردىء '

وتشمل الرسوم الخدمية المقترحة تحديد ٤٥ جنيها للتلميذ بالمرحلة الابتدائية وعددهم ٦.٦ مليون تلميذ تؤدى الى توفير ٢٩٧ مليون جنيه وتحديد ٦٥ جنيها على تلميذ الاعدادى وعددهم ٢.٣ مليون تلميذ تؤدى الى توفير ١٤٩.٥ مليون جنيه وتحديد ٨٥ جنيها على طالب الثانوى وعددهم ٤٨٦ الف طالب تؤدى الى توفير ٤١.٣ مليون جنيه . وفي التعليم الجامعي يسدد الطالب بالكليات النظرية (وعددهم ٢٩١ الفا) ٩٠ جنيها ويؤدى ذلك الى توفير ٢٦.١ مليون جنيه ويسدد الطالب بالكليات العملية وعددهم ١٧٤ الف طالب ١٥٠ جنيها ويوفر ذلك ٥٢.٣ مليون جنيه ليكون اجمالى فاتورة هذه الرسوم ٥٤٠ مليون جنيه سنويا وسوف يسهم هذا المبلغ في رفع كفاءة العملية التعليمية وذلك بتوفير عدد اكبر من المدارس وتدعيم المعامل وادخال الحاسب الالى بالنسبة للتعليم العام وبناء المزيد من القاعات والمدرجات وتدعيم المعامل والمكتبات بالنسبة للتعليم العالى

ويبقى السؤال وقد وقعت الكارثة الاولى كارثة التعليم الذى يؤدى الى البطالة ' هل نتحرك قبل وقوع الكارثة الثانية '' كارثة تعليم بعيد وغائب عما يجرى في الدنيا من متغيرات ''



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

هل أدركنا ارتباط التعليم بالامن القومى ؟

لابد أن نعترف بأن أول من تنبه الى العلاقة بين التعليم وبين الامن القومي كان هو وزير التعليم نفسه ، وتحدث عن ذلك في ندوته التي عقدها في « الاهرام » . قال الدكتور حسين كامل بهاء الدين ان مفهوم التعليم لابد ان يتغيره ليكون هناك محور جديد للفهم والتعامل ، يبدأ من ان التعليم ليس مجرد خدمة من الخدمات التى تقدمها الدولة ولكنه عملية بناء للدولة و المجتمع و الانسان ، وكل اضافة للتعليم هي اضافة وتقوية في هذا البناء ، كذلك فان التعليم ليس مجرد اعداد مو طن صالح ، ولكنه حماية للوطن ذاته ، فالتعليم بالمفهوم الاستراتيجي وثيق الارتباط بالامن القومي .

معنى ماقاله الوزير ان كل تهاون في شئون التعليم هو تهاون في قضية الامن القومي . وكل تفريط وكل اهمال في اصلاح التعليم وتطويره يمكن ان يرتفع في بعض الحالات الى مرتبة الخيانة العظمى ... !

ولكن هل هذا المفهوم خاص بالوزير ... ام هو يعكس المفهوم السائد في الدولة ، ومجلس الوزراء وسائر المؤسسات الدستورية ؟ !

أشك في ان يكون الامر كذلك ، لاننا لم نسمع قط من يتحدث عن قضية التعليم كقضية امن قومي ... ولم يحدث مرة ان قام مجلس الوزراء وهو يناقش الامن القومي بطرح موضوع التعليم في هذا الاطار كأحد المحاور الرئيسية لحماية الوطن وكرامته ... ثم ان اهتمام الدولة و احوال الموازنة و ارقامها ، واتجاهات العمل في وزارتي المالية والتخطيط و غيرهما لاتعتبر التعليم محورا اساسيا من محاور الامن القومي ...

اذن فالامر يحتاج الى ايقاظ النيام ، قبل ان يستيقظوا على ازمة ، او نكسة ، او كارثة .. ليدرك الجميع منذ الان انه لايمكن توفير الامن القومي بمعناه التكاملي بدون التعليم ، بل ان التعليم مثل السلاح ، بل وقبل السلاح ، هو الكفيل بحماية الامن القومي . ولو كان لدينا تعليم يساير العصر لما كان هذا حالنا ..

هذه زاوية في الموضوع ندعو كل من له رأى فيها ان يقول كلمته . نسجلها للتاريخ . على الاقل لتعرف الاجيال القادمة ان في البلد اصحاب أى مخلصين قالوا ، وحذروا ، ونبهوا ...

على الاقل نتكلم ... !



الأمن الداخلي والخارجي [illegible] من التعليم

"والدكتورة نادية جمال الدين لها اسهاماتها فى ميادين التعليم ولكنها هنا نذهب إلى ان الحفاظ على كيان البلد بدون اصلاح التعليم ليس ممكنا . وان استراتيجية الاستقلال الوطنى بدون التعليم ليست ممكنه . وان الامية سلاح موجه الى البلد تماما مع اسلحة العدو . كلاهما خطر يمكن ان يضيع كل شىء . وان اصلاح التعليم فى اطار هذا المفهوم امر يتعلق بالقرار السياسى والارادة السياسية ..."

ربما كانت محاولة الاجتهاد فى مجال العلاقة بين التعليم والامن القومى من الامور غير المالوفة لهؤلاء الذين يبحثون فى الامن القومى من المتخصصين فيه او التعليم على اطلاقه ومع هذا يمكن الاشارة الى ان التعليم والامن القومى يدوران حول محاور مشتركة ذلك ان كلا منهما من الامور التى ترتبط بالحديث عن الانسان والمجتمع والمستقبل . الانسان فى مجتمعه . والمجتمع فى امنه بشقيه الداخلى والخارجى ثم ما يمكن ان يكون عليه وياتى به المستقبل لكل من الانسان الفرد والمجتمع معا . وبالاضافة الى هذا فان الحديث عن التعليم والامن القومى عموما هو حديث عن الامل

د . نادية جمال الدين

استاذة بكلية التربية بجامعه عين شمس

وعما ينبغى ان يكون وعما ينبعى ان نسعى الى تحقيقه

ومفهوم الامن على اطلاقه يتسع ليشمل التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية فى صورتها المتداخلة والمتشابكة فى المجتمع وفى حماية قدرة عسكرية قادرة على مواجهة التحديات والاخطار الخارجية المختلفة . ويتداخل ـ والحالة هذه ـ التفوق التكنولوجى الذى هو ترجمة لما وصل اليه العلم والبحث العلمى ليمثل فى هذا العصر السلاح الحاسم لتحقيق الامن القومى ذلك ان التفوق التكنولوجى هو الدرع الواقية للردع والعمود الفقرى للاستراتيجية الحديثة ..

ويعرف البعض الامن القومى « بانه جملة الاجراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية » . اما الاجراءات التى تتخذها الدولة فتشمل جميع المجالات فمسائل الاقتصاد والدفاع والامن الداخلى والدبلوماسية . والاعلام . والاوضاع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجتماعية والتعليم هي كل لا يتجزأ من سلسلة واحده اذا كسرت احدى حلقاتها تعرض الامن القومي للتهديد والامن القومي ـ والحالة هذه ـ هو امن الدولة بمن فيها وما فيها

ومهما كانت التعريفات المتخصصة في هذا المجال فالامن القومي هو محصلة القوة القومية للمجتمع وهذه القوة القومية لنعجاح لا تتحقق الا في وجود استراتيجية قومية تصور التوجهات الكلية للنظام السياسي وتنعكس بدورها على الاستراتيجيات والسياسات في القطاعات والانشطة المجتمعية المختلفة وينبثق عنها تحديد العلاقات والاوضاع المرتبطة بالعلاقات الخارجية للمجتمع .

ويميز المهتمون بهذا المجال بين استراتيجيات مختلفة منها استراتيجية التحرر او الاستقلال الوطني وتتطلب استرتيجيات اخرى داخلية تتفاعل معها وتساعد على تحقيق الاستقلال وتحرير الارادة الوطنية ومما يجدر الاشارة اليه هذا ان التعليم كما يقرر المختصون يعتبر احد الجوانب الاجرائية التي تؤثر بصورة او باخرى في جميع الاستراتيجيات ..

ومن المهم ونحن في هذا الصدد ان نؤكد ان الامن القومي في اطار استراتيجية الاستقلال الوطني ورفض التبعية بكل جوانبها لن يتحقق الا بامتلاك مجموعة من المفاتيح الرئيسية احداها التقدم العلمي والتقني الذى لن تقوم له قائمة الا اذا وجدت قاعدة عريضة من المتعلمين تعليما عاليا يمكن ان نعتمد على افضلهم في تحقيق الجدية الفعالة في هذا المجال

والتعليم الفعال هو الوسيلة الاساسية القادرة على اعداد وتهيئة الجماهير الواعية التي يمكنها التمسك بهذه المبادىء وتسعى لتحقيقها والمحافظة على ما تحقق منها والاستمرار في مسيرة التحرر

والذى نريد ان ننتهي اليه ان الامن هو امن الوطن والذى يحققه بالفعل ويستمتع به هو الانسان او المواطن ومن ثم فالامن القومي قضية لا تتجزأ او مفهوم شامل متكامل له ابعاده الداخلية والخارجية المادية والمعنوية المتعلقة بالحاضر والمستقبل الذى لا يتحقق اساسا الا اذا توافر العنصر البشرى القادر على العمل من اجل تحقيقه ونوعية هذا العنصر البشرى قد تقبل الجدل في بعض جوانبها الا انه جدل ينتهي الى الاتفاق على ان التعليم هو الاسلوب الامثل للحصول على نوعية متميزة من البشر قادرة على تحقيق الامن القومي ، والعيش في ظله والمحافظة عليه .

ولا خلاف على ان الامن القومي واجب لابد من تحقيقه وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب تبعا للقاعدة الفقهية المشهورة ومن ثم يصبح تعليم الانسان هو الواجب الذى يقتضيه ويتطلبه ويرتكز عليه الامن القومي وفقا للراى هنا

وتؤكد الدراسات المتنوعة ان المستقبل يعتمد كثيرا على الذكاء الانساني أكثر مما يعتمد على الموارد الطبيعية ، وهذا بدوره يؤكد على أهمية التعليم وضرورته .

وقطاع التعليم والحالة هذه لابد وأن يتحمل المسئولية والتي يتنصل منها دوما بحجة الزيادة في عدد السكان أو ضعف مايخصص له من موارد مالية ، مما يؤدى بالتالي إلى عجز التعليم الاساسي عن استيعاب الملزمين ، وسوء المبنى المدرسي ، وتردى أحوال المعلمين ، وما إلى هذا مما هو معروف ويؤدى إلى تسرب التلاميذ وتزايد رصيد الأمية بالتالي ، وتضييق فرص التعليم في المرحلة الثانوية فالجامعة والتعليم العالي بحجة بطالة المتعلمين ... وبالتالي تتأثر نوعية السكان وهكذا في دائرة ليس من السهل كسرها إلا بالتدخل السياسي . فإذا استطاعت السياسة تحدى الوضع الاقتصادى الراهن ، وإشعال فتيل الحماس القومي ، وإذكاء استراتيجية الاعتماد على الذات ، ربما أمكن تغيير الأوضاع إلى الافضل إلا أن الامر ليس سهلاً ، وإن كان ممكنا .



ولما كانت بعض التقارير الدولية المختصة بالتعليم تشير إلى أن مصر تحتل الموقع الثامن على مستوى العالم في نسبة الاميين فوق سن ١٥ سنه والذين لايمتلكون مهارات القراءة والكتابة فإن الامية والحالة هذه تؤثر في نوعية السكان . والتى تؤثر بالضرورة وتشكل في حقيقة الامر خيطا في نسيج الامن القومى المتأثر حتما بالنظام السياسى . والنظام السياسى مثله مثل غيره من نظم المجتمع يتأثر بنوعية السكان وتعليمهم ولا يصبح للديمقراطية معنى او فاعلية الا اذا تمت

الممارسة لها والتعامل مع مميزاتها وضوابطها وهذا لن يكون الا بنوعية انسان على قدر من التعليم والقدرة على التمييز والاختيار والمشاركة الايجابية

وهنا نعود ثانية الى الذكاء الانسانى وامكانية التعليم في اذكاء جذوته واستثماره والافادة من عوائده . فالتعليم الفعال لكل المواطنين القادرين على التعليم والراغبين فيه هو العامل الحاسم ..

واذا كان الامر كما اسلفنا فان الامية بين الصغار والكبار وتدنى مستوى التعليم ليست مشكلة تعليمية فقط بل انها احدى المؤشرات على نوعية السكان ونوعية الحياة التى يعيشونها او تنتظرهم نتيجة لتدنى مستوى التعليم وقيود الاميه التى تكبل ملايين متزايدة من المصريين . وهنا حقا يصبح محو الامية والتعليم الفعال المفتوح امام الجميع دون تفرقة ولكل من يقدر ويرغب ضرورة قومية ترتبط بمصير الوطن ككل ..

وقد يتساءل سائل أليس في هذا مبالغة ومحاولة العودة إلى تفسير أحادى النظرة ، من حيث اعتبار التعليم عامل حاسم في الحفاظ على أمن مصر القومى ؟

وللرد على هذا يمكن التاكيد على وجهة النظر هنا من زاوية عالمية . فها هى حكومة « بوش » في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى سبيل المثال ، تعود الى التعليم لتتخذ منه منطلقا إلى القرن الحادى والعشرين ، حيث صدر التقرير تحت عنوان (أمريكا ٢٠٠٠ ـ إستراتيجية تعليم ـ) وفيه يرسم ملامح الاستراتيجية التعليمية الواجبة والتى تجعل من أمريكا الوطن الذى ينبغى أن يكون لجميع الأمريكيين . وهناك العديد من الامثلة على ذلك ، والمؤكدة له . ولعل القرار السياسى في مصر ، على حده ، والذى يؤكد على ضرورة تعليم الكبار ومحو الامية توضح ماسبق . فالقراءة لاعلان رئيس الجمهورية ، باعتبار السنوات العشر القادمة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) سنوات لمحو الامية وتعليم الكبار تؤكد على أن القرار السياسى جاء معبرا عن المسئولية والاهتمام بمشكلة الامية ، والتى تؤثر فيما يسمى بالمشكلة السكانية والتى ترتبط بالتنمية بكل جوانبها ولاتنفصل عن الاوضاع السياسية ومن ثم تسهم في نسج خيوط الامن القومى لمصر .

وبالاضافة إلى هذا وتوضيحا له ، لابد من التاكيد على أن إتاحة التعليم أى تعليم فقط لايكفى في هذا الصدد ، وكما يشير تقرير التنمية البشرية (عام ١٩٩٠) والصادر عن الامم المتحدة ، حيث لابد من توافر عناصر أخرى مكملة له كى يحقق التعليم الهدف منه وذلك مثل الرعاية الصحية ومايرتبط بها من ضرورات وينتج عنها من طول عمر ، بالاضافة الى توفير الامن للمواطن بجميع جوانبه مما يؤدى إلى توسيع فرص الاختيار أمام الانسان أيا كان .

وبعد فالصورة العامة للتعليم في مصر حاليا ـ بكل تفاصيلها والتى لاتخفى على المهتمين ـ توضح ضرورة العمل من أجل تغيير الاوضاع القائمة في كل مراحله ، ومن كافة جوانبه ، بالاضافة الى سياسات إجتماعية نافذة وفعالة ، تمكن أى إنسان وكل إنسان من الحصول على حق التعليم ومواصلة الحصول على هذا الحق مدى العمر والذى يرتبط بحق آخر يستثمر التعليم في مجاله ألا وهو حق العمل ..

ولا مفر من التاكيد على التعليم والذى بدونه لن يكون تحقيق الانعتاق من التبعية بكل أشكالها . حيث يرى البعض أنه سوف يتم إخضاع الشعوب والسيطرة عليها وعلى مقدراتها من خلال الاعلام الموجه وأيديولوجية مجتمع الاستهلاك الحديث وضرب مقومات الثقافة الوطنية واختراق العقول وتخريب الوجدان من خلال نظام الاعلام والمثبوت عبر شبكة من الاقمار السابحة حول الأرض وبالتالى فإن معركة السيطرة على مقدرات الشعوب لم تعد تبدأ بالاقتصاد وحده . بقدر ماتركز أيضا على العقول والوجدان . فإذا تمات صياغة الفكر وتخريب الوجدان جاءت المكاسب الاقتصادية والسياسية بسهولة دون إطلاق طلقة واحدة من هؤلاء الذين يهدفون إلى السيطرة .

كثير هذا الذى يمكن قوله عن ضرورة التعليم وخاصة فى إطار الامن القومى . إلا أن البعض قد يثير تساؤلات حول تمويل التعليم ذاته ومن أين نأتى بالأموال اللازمة . وهنا لابد من وقفة جادة للتاكيد على ضرورة معاملة التعليم معاملة الجيش من حيث التمويل . وتوفير المصادر وحشد الطاقات كى يصل التعليم إلى كل فرد يرغب ويقدر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

ثوابت ومتغيرات .. وحديث معاد

● الدكتور عبدالعزيز حموده الاستاذ الجامعي ، والمفكر ، والاديب ، يتحدث عن الثوابت والمتغيرات في التعليم ، واول الثوابت هو ان التعليم يعتبر المدخل الاساسي للأمن القومي ، ثم يعرض علينا نتائج خبرته الطويلة في الميدان ، وهو خبير لايشكك في صواب رؤيته أحد ..

د . عبدالعزيز حموده

المستشار الثقافي المصري بواشنطن



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

الحديث عن التعليم حديث مكرر معاد . ليس في مصر وحدها . بل في دول كثيرة وفي مقدمتها الدول الصناعية الكبرى التي تتكرر فيها الدعوة للاصلاح . لقد بدأ العالم في العقد الاخير على الاقل يدرك أن المدخل الوحيد للتنافس العلمي الجاد هو التنافس في تقديم « الوصفة » أو « الروشتة » التعليمية المناسبة . بل إن المراقب لمجريات الأمور في الدول الكبرى في السنوات الاخيرة يدرك أن الحديث عن التقدم الصناعي وغزو الفضاء وتحسين ميزان المدفوعات قد تراجع قليلا ليترك مكان الصدارة للحديث عن إصلاح التعليم باعتباره المدخل الوحيد للحديث عن تلك الامور الاخرى في مجالات التنافس العلمي والاقتصادي . وكان طبيعيا أن تصل دعوة الاصلاح إلى مصر . وهو ماحدث بالفعل منذ بضع سنوات قليلة فقط . لكن تغير القيادة الاخير يدعونا للتوقف من جديد لنحدد المرحلة التي وصلنا إليها في ذلك المسار الشاق ولنذكر أنفسنا ببعض الغايات والاهداف .

وفي حديثنا المعاد هذا نتوقف عند بعض الثوابت والمتغيرات . لكن علينا قبل ذلك أن نؤكد قيمة الانجاز الضخم الذي حققته القيادة السابقة لوزارة التعليم في سنوات قليلة . وكان أبرز جوانب ذلك الانجاز تهيئة الرأي العام لضرورة التغيير والاصلاح . لقد استطاع وزير التعليم السابق أن يتصدى في شجاعة غير عادية لبعض الاساطير الزائفة . لم يحفل كثيرا لصخب ضيقي الأفق واصحاب المصلحة المباشرة واستمر في تنفيذ خطته التي بدت في الأيام الأولى وكأنها خطوات غير شعبية . لكن سرعان ماساهمت جرأة الرجل وإصراره في ترسيخ الاحساس بحتمية الاصلاح لدى الجميع . واذا كان الرجل قد انتقل الى موقع مسئولية آخر فإن واجبنا أن نعيد تمسكنا بضرورة الاصلاح ونمنح ثقتنا أيضا للقيادة الجديدة حتى تتمكن من الاستمرار في نفس الاتجاه وبنفس الجرأة .

وسوف تتعرض محاولات الاصلاح تلك لبعض المعوقات . وسوف ترتفع الاصوات ذات المصلحة أو المصالح المتشابكة لتثبط الهمم ولتعود بنا الى ذلك التضليل الذي عشناه سنوات طويلة وتحت أعلام وشعارات مختلفة محاولا إقناع الجميع بانه « ليس بالامكان أفضل مماكان » . وهو التضليل الذي انتهى بنا في نهاية الأمر الى نظام تعليم تكفل بقتل القدرة على الابتكار والمبادرة عند الشباب . لكن المهم ألا ننفد صبرنا فالاصلاح لايحدث بين يوم وليلة وعلينا أن نمنح القيادة الجديدة ثقتنا لفترة كافية وبعدها فقط تبدأ المحاسبة .

أول الثوابت هو أن التعليم يعتبر المدخل الاساسي للامن القومي

لقد وصلت الجامعات المصرية . القديم منها والجديد . إلى منعطف خطير منذ سنوات . وذلك حينما دخلت الجامعة الامريكية بالقاهرة دائرة المنافسة وبدأت تفرز طبقة جديدة من الشباب المصري المؤهل لتولي أمور الادارة والتنظيم داخل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

قطاع الانتاج ، العام والخاص على السواء ، بل وصل الأمر الى أن بعض الشركات والمؤسسات الخاصة الجديدة تسعى الى خريجي الجامعة الأمريكية وتفضلهم عند شغل الوظائف . واذا كان البعض يترددون في دق ناقوس الخطر أو حتى مجرد الجهر بما تتناوله الألسنة داخل أماكن مغلقة ، إلا أن الشجاعة تدعونا إلى الاعتراف بانه لن تمضى سنوات كثيرة حتى تصبح القيادات الادارية في القطاعات المختلفة من خريجي الجامعة الأمريكية ولست هنا معترضا على وجود الجامعة الأمريكية لكنني فقط أحاول التنبيه الى أن الجامعات المصرية بدأت بالفعل الخروج من دائرة المنافسه . وبعد أن كانت الجامعة الأمريكية حتى سنوات قليلة مضت مأوى لابناء القادرين ماديا متدنى المستوى علميا أصبحت الان محط أنظار الطامحين من الشباب الذين يؤملون .

في مستقبل حقيقي . وقد ارتفع الحد الادنى للقبول بها في السنوات الاخيرة الى ٨٠ ٪ من مجموع درجات الثانوية العامة او مايعادلها ، بعد ان كان اقل من ٦٠ ٪ منذ سنوات قليلة لم يعد امام الجامعات المصرية في الواقع الا العودة الى دائرة المنافسة .

اما في الكليات التى تدعى لنفسها حق تخريج الممارس العملي في مجالات الطب والهندسة والزراعة ـ الزراعة نفسها تحول غالبية خريجها الى موظفين منذ سنوات طويلة ـ فليست وظيفة الجامعات المصرية تخريج الشباب في هذه المجالات في عزلة كاملة عن مراكز الانتاج والممارسة في المصانع ومواقع الانتاج المختلفة . ان اقسام العلوم التطبيقية في كليات الهندسة والتكنولوجيا بالولايات المتحدة الامريكية مثلا لم تعد تكتفي بالربط العضوى بين مراكز البحث العلمي ومراكز الانتاج ، وبعد ان كانت الشركات تتنافس على تمويل الابحاث العلمية ذات القيمة التطبيقية في مجالات الصناعة والزراعة اصبحت الان تتنافس على الارتباط الجغرافي بمراكز الابحاث ، وهكذا بدات بعض الجامعات ، وخاصة ذات الطابع التكنولوجي منها ، في انشاء مقار يتم تاجيرها للشركات المنتجة ، بحيث يكون خبراء وباحثو شركة صناعية ما وثيقى الارتباط بمراكز البحث العلمي داخل اسوار الجامعة ، والعكس صحيح بالطبع ، هذا في الوقت الذى نبقى نحن فيه حبيسي رعب الثانوية العامة والابواب الخلفية الى الجامعة وخرافة كليات القمة . في الوقت الذى تتنافس فيه مراكز الانتاج على الفوز بنتائج البحث العلمي لترجمتها الى زيادة في الانتاج الزراعى وتحسين في الجينات ، وانتاج صناعي ينافس انتاج العملاق الياباني ، نظل نحن سجناء شعارات افرغت من مضامينها منذ سنوات . وبدلا من التركيز على انشاء مكتبات بحث علمى تحولنا الى دعم الكتاب الجامعى ، وهى بدعة غريبة اضرت بالتعليم اكثر مما افادته . وفي الوقت الذى تنتشر فيه الجامعات الاقليمية الصغيرة في الدول الكبرى تنفيذ الرؤية اساسية قوامها المساهمة الفعالة والمباشرة في تطوير البيئة صناعيا وزراعيا واجتماعيا ، تحولت جامعاتنا الاقليمية



الى كيانات ضعيفة مظلومة بعد ان جاءت تكرارا ممسوخا للجامعات الام . فورثت شيخوخة الجامعات الام في القاهرة والاسكندرية وفقدت قوة دفع شباب لم تمتلكه في يوم من الايام . ولنا ان نتصور في هذا المجال ماذا كان يحدث لو كنا حولنا ميزانية دعم الكتاب التي تبلغ مايقرب من عشرة ملايين جنيه اويزيد كل عام منذ ١٩٨٢ حتى الان الى بند انشاء المقار والمعامل المناسبة للجامعات الجديدة المظلومة . ان مائة مليون جنيه كانت تكفي لانشاء مقار حديثة لثلاث او اربع جامعات اقليمية على الاقل . ناهيك بالطبع عن ان بدعة دعم الكتاب رسخت في الطالب الجامعي في مصر فكرة الاعتماد على الكتاب المقرر وقتلت ما تبقى لديه من رغبة في البحث والتقصي المستقل .

ام مايدعو للفخر حقيقة ان الطالب المصري في جميع سني الدراسة يثبت تفوقه بشكل حاسم حينما يجد نفسه في مقارنة مع اقرانه في اى مكان في العالم . هذه حقيقة يؤكدها تفوق ابناء المصريين العاملين بالخارج . في اوروبا وامريكا مثلا . وفي الوقت نفسه فان مقارنة بسيطة تؤكد تقدم مستوى الرياضيات والكيمياء والطبيعة على نفس المواد التي يدرسها الطالب الامريكي في المرحلة الثانوية . لكن مايحدث ان المحصلة النهائية للتعليم . وخاصة عند نهاية مرحلة التعليم الجامعي في مصر . تجيء خريجا ضائعا . مهزوز الفكر . ضعيف الشخصية . يفكر في الامان قبل ان يفكر في المغامرة . وذلك بعد ان تكفلت سنوات التلقين والتركيز على الكم التراكمي للمعلومات والاعتماد على الكتاب المقرر بقتل قدرته على الابتكار والمبادرة . اى ان نظام التعليم في مصر . فلسفته واهدافه ـ او بالاحرى غياب الفلسفة والاهداف ـ يحول ابناءنا الى اصفار سلبية . ونحن نظلمهم كثيرا حينما نرسلهم الى معترك الحياة دون تاهيل حقيقي ثم نطلب منهم التنافس في الانتاج ! !

ماذا نريد من التعليم ؟ هل من قبيل المصادفة اننا اغفلنا الجانب التربوى وركزنا على غرس المعلومات في تحديدنا السلبي لفلسفة التعليم ؟ ان التربية تعني تهيئة الشباب . تعني مساعدتهم في اكتساب مهارات وليس مجرد حشو رؤوسهم بمعلومات كما فعلنا نحن لسنوات طويلة . صحيح اننا نتجه الان بسرعة كبيرة نحو التعليم الفني ونحاول ان نحقق له قدرا من قوة الجذب والاحترام حتى يصبح بديلا مغريا للشباب في سن مبكرة فيخفف الضغط عن التعليم الثانوى والجامعي .

وهذا اتجاه صحى . لكن الاكثر صحة هو اعادة تحديد مفهوم التعليم الثانوى لسببين واضحين : اولهما اننا لن نستطيع التوسع فى انشاء مدارس التعليم الفنى بسرعة وباعداد كافية ، وثانيهما ان اصلاح التعليم لايعنى حقيقة التوسع فى انشاء المدارس الفنية كبديل للمدارس الثانوية بل تعنى تطوير قطاع التعليم الثانوى القائم بحيث تتسع دائرته لتضم التعليم الفنى اى ان التعليم الثانوى يحتاج لرؤية ومفهوم جديدين تمكنه من المساهمة فى اعداد الطالب وتاهيله للحياة العملية دون حاجة حقيقية الى الاف المدارس والمعاهد الفنية ، لان هذا مطلب يستحيل تحقيقه والتجربة الامريكية التى اجد نفسى اعود اليها باستمرار بحكم معرفتى بها وليس من منطلق تفضيل او تعصب لها ، مصداق لذلك ، صحيح ان كل ولاية بها عدد لا بأس به من المدارس الفنية المتميزة بل الباهرة احيانا ، لكن التركيز الحقيقى على قطاع التعليم الاساسى الذى يجب ان يؤهل الطالب مع نهاية المرحلة الثانوية لبداية حياة عملية منتجة ومثمرة .

والغريب ان صفحات الجرائد والمجلات المصرية تزخر بالمقالات القصيرة والمسهبة التى تندد فى احيان كثيرة بالاخطاء اللغوية والنحوية فى هذا الكتاب والاخطاء المطبعية فى ذلك الكتيب ، تنتقد صورة صغيرة لن تقدم او تؤخر هنا ، وتهاجم الذوق الفج لمن اختار قصيدة هناك ، بل يصل الامر فى احيان كثيرة الى تحويل تلك الجزيئات الى قضايا عامة يهاجم بسببها الوزير المسئول وكان عليه ان يراجع بنفسه كل همزة ووصلة ، او كاننا جميعا قد تحولنا الى مصححين ومراجعين وقضاه اخلاقيين ، هذا فى الوقت الذى لانرى فيه دراسة جادة لمضمون الكتاب التعليمى ومدى ملاءمته لاحتياجات العصر . لقد وصلنا الى مرحلة تدعو الى اعادة تقويم شاملة لمضمون الكتاب التعليمى . لم يعد الامر يحتمل عمليات الترقيع والحذف ، حتى مجرد التحديث ، ولكننا بحاجة الى مراجعة جوهرية للمضمون فى ضوء فلسفة محددة ورؤية واضحة للتربية والتعليم ، لكن هذا يعنى فى المقام الاول ان نكون قد اتفقنا على فلسفة ورؤية محددة ، ثم نعطيها فترة انتظار كافية قبل الحكم على نتائجها .

واذا كانت الرؤية المحددة تحتاج الى شجاعة تنفيذية فانها فى الوقت نفسه تحتاج منا جميعا الى اعطاء السلطة التنفيذية فرصة كافية والى منحها ثقتنا غير المحدودة بل حتى حق الخطأ احيانا اذا كان ذلك يعنى فى النهاية تحقيق الهدف .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢



الجامعة الأهلية .. والأحزاب السياسية المصرية ! !



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

اختلفت الأحزاب المصرية . في مواقفها من الجامعة الأهلية بين مؤيد ومعارض . من خلال البرامج التاسيسية للاحزاب . والبرامج الانتخابية لها عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ . اضافة لكل ما هو متاح من بيانات تتعلق بهذا الموضوع .

ويقول عمرو هاشم في دراسته عن الجامعة الأهلية ان مواقف الأحزاب تحددت على اساس انه في الحزب الوطني الديمقراطي . لم يتناول البرنامج التأسيسي للحزب فكرة الجامعة الأهلية بالاسم . لكن ذكر امكانية (تطوير خطط وبرامج التعليم في ضوء الاتجاهات الحديثة في التربية) . كما حرص البرنامج على تاكيد (مبدأ مجانية التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية في جميع مراحله).

الأمر الذي قد يفسر ليس فقط كامتناع عن رفض فكرة الجامعة الخاصة . بل وايضا في استعانة البرنامج بعبارات من الدستور اتخذها مؤيدو انشاء الجامعة لتبرير حجتهم . من ناحية اخرى . طرحه فكرة انشاء جامعة أهلية داخل اروقة الحزب الوطني . وكانت المناقشات حول هذا الموضوع تتم بصفة اساسية داخل لجنة التنمية الشعبية . وبصورة غير منتظمة - وفي اطار طرح قضية التعليم - داخل بعض لجان الحزب . وكانت لجنة التنمية الشعبية قد قامت في عام ١٩٨٠ بتشكيل لجنة من كبار رجال التعليم والثقافة لدراسة الفكرة . ووضع القواعد المنظمة لها . وكانت اللجنة قد رأت أن انشاء جامعة اهلية سيكون بالجهود الذاتية الشعبية لاتاحة الفرصة للطلبة والطالبات المصريين الذين يدرسون بالدول العربية والأجنبية . والذين حالت ظروف مجاميعهم دون الالتحاق بالجامعات المصرية . وكذلك لحمايتهم من الضغوط التي يتعرضون اليها من بعض هذه الدول ورفع عبء التكلفة الكبيرة التي يتحملونها بالعملة الصعبة . والتي تصل لحوالي ١٠ ملايين جنيه سنويا . يمكن ان تستثمر لصالح الوطن . ولرفع المعاناة التي يتكبدها هؤلاء الطلبة في السفر والاقامة بالخارج . وتمشيا مع القرار الذي اتخذته اللجنة بطرح الفكرة أمام خبراء التعليم . عقدت مناقشة في اغسطس ١٩٨٠ رئي فيها أن الجامعة ستكون لتخفيف الاعباء المالية عن وزارة التعليم العالي . كما أنها وسيلة للرقي بالتعليم . وقد قدم عثمان أحمد عثمان رئيس لجنة التنمية الشعبية . ورقة حول الموضوع طالب فيها الاحزاب السياسية بالقيام بدور ما في انجاح المشروع بامكانيات الجماهير .. وقد حدثت بعد ذلك مناقشات موسعة للموضوع لم يعلن عن تفاصيلها . وان ذكر أن وزيرة الشئون الاجتماعية . وعضوة الحزب قد قالت ان الجامعة الأهلية ليست اخلالا بالدستور من زاوية الغاء المجانية . أما الدكتور كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس وقتئذ . واستاذ القانون الدستوري . فقد رأى ان انشاء الجامعة الأهلية لايتعارض مع المادة ١٨ والمادة ٢٠ . لأن الجامعة ستكون خاصة وليست عامة تابعة للدولة . كما أن انشاء الجامعة لن يتعارض مع المادة ٤٠ التي تقرر المساواة بين المواطنين . لأن المواطنين متساوون امام مكتب التنسيق بالجامعات العامة . وسيكونون كذلك عند دخولهم الجامعة الأهلية وقد طرح د . مصطفى كمال حلمي وزير التعليم وقتئذ رأيه . بأن الغرض من انشاء الجامعة الأهلية احداث توازن بين التعليم النظري والفني .

بعد ذلك هدأت المناقشات وأرجيء طرح المشروع لحين دراسته من قبل الخبراء طبقا لقرار اصدره رئيس الدولة والحزب الرئيس أنور السادات .

عند هذا الحد . توقف الحديث حول هذه القضية حيث تجاهلها الحزب كلية في توصيات مؤتمره العام الثالث الذي عقد في سبتمبر ١٩٨٢ . وقد جاء ذلك على مايبدو استمرارا للسياسة السابقة . أما في عام ١٩٨٣ فقد اثيرت القضية عندما طرح الحزب ماسمي « بالاطار الفكري » والذي تناول فيه موضوع تكافؤ الفرص وذلك في ضوء حديثه عن ان (التعليم في مصر بصفة عامة يتعين اعطاؤه المزيد من الاهتمام والامكانات ليقوم بدوره الهام في بناء الانسان الحضاري على اساس مبدأ تكافؤ الفرص) وقد يرى في هذا المعنى عودة عما تجاهله الحزب في مؤتمره العام الأول والثاني والثالث . والذي التزم فيه بسياسة « الصمت » .

وفي عام ١٩٨٤ طرح الموضوع عندما أعلن الحزب برنامجه في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ . الا أنه لم يتبن افكارا جديدة مغايرة عما طرح بالاطار الفكري . اذ ركز على تكافؤ الفرص . وتقليل الفوارق بين الطبقات . وضرورة التوسع في توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب عن طريق صندوق التكامل الطلابي . وتوفير وجبات التغذية والكتب بأسعار مناسبة .

وقد ناقش المؤتمر العام الرابع للحزب الوطني في يوليو ١٩٨٦ . في اطار حديثه عن قضية التعليم العام والخاص . قضية الجامعة الخاصة . واصدر يوسف والي الأمين العام للحزب في نهاية المؤتمر توصيات ختامية . اعلن فيها أن مجانية التعليم حق دستوري ليس مجالا لجدال أو نقاش وهي عبارة قاطعة تؤكد الحرص على الاستمرار في اتباع السياسة التعليمية التقليدية . لكن الحزب على مايبدو قد تراجع عن ذلك قليلا عن موقفه الأخير . ولوحظ ذلك باشارته في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٧ للمصاعب

الاقتصادية التى تتحملها الدولة من جراء التعليم . حيث ذكر ان مجانية التعليم تعتبر من ضمن الأسس الرئيسية لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ، كما تعتبر أحد اهم المبادىء التى يهدف الى استمرارها لانها تضمن لكل طالب وطالبة فى سن الالزام عند الوصول للمدارس أن يكون له مكان فى المدرسة .

ويرصد عمرو هاشم فى دراسته ملاحظة هامة على رؤية الحزب الوطنى لقضية الجامعة الخاصة ، وهى وجود تذبذب واضح فى موقفه بشأن هذه القضية . ضمن تأييد لجنة التنمية الشعبية للفكرة . الى اغفالها كلية بكافة جوانبها (المجانية ـ تكافؤ الفرص) فى توصيات المؤتمر العام الأول والثانى والثالث والخامس للحزب ، الى اعادة طرحه فى الاطار الفكرى للحزب فى برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤ فى صورة التمسك بتكافؤ الفرص ، الى التخفيف من هذا التمسك فى برنامج ١٩٨٧ الانتخابى ، بالاشارة الضمنية للمجانية فى مراحل التعليم الالزامى فقط ، والاشارة ايضا للعبء الواقع على عاتق الدولة من جراء نفقات التعليم .

حزب التجمع الوطنى

يلاحظ تناول البرنامج العام لحزب التجمع موضوع مجانية التعليم وتكافؤ الفرص وكذلك فكرة الجامعة الأهلية ذاتها وقد جاء ذلك فى اطار رؤية للنظام التعليمى انه (على الرغم من مجانية التعليم الا أنه ليس متاحا بالفعل أمام كل المواطنين فى كافة الطبقات نظرا لبروز ظواهر تلغى مجانية التعليم ابرزها الدروس الخصوصية والكتب الجامعية والكتب الخارجية والتناحر على المجموع من أجل مكان فى كليات بعينها) . أما بشأن المكونات الاساسية للعملية التعليمية كما يراها الحزب فى برنامجه فهى :

ـ ربط خطة التعليم بخطة التنمية بواسطة اتباع عدد من السياسات منها على سبيل المثال : وربط سياسة القبول فى المراحل المختلفة للتعليم بالحاجات الحقيقية للمجتمع .

● تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم باعتباره حقا لكل مواطن ، ورفض مبدأ التعليم بمقابل فى كل المراحل ، ورفض فكرة الجامعة الأهلية ، والغاء كافة الاستثناءات عند القبول بالمراحل التعليمية المختلفة ، وخاصة فى المراحل الجامعية . وذلك لان مبدأ الاستثناء يتناقض مع تكافؤ الفرص ويجعل للنسب والميلاد ميزة لايقرها أى مجتمع حديث .

● انشاء هيئة هامة للتكنولوجيا .

● الاعتماد على الخبرة المصرية قبل أى استعانة بخبرة أجنبية .

على هذا الأساس يمكن رصد ثلاثة ملاحظات

● تأييد حزب التجمع لمبدأ تكافؤ الفرص ، والتعليم بدون مقابل ، مع رفض واضح لفكرة الجامعة الخاصة .

● دعوة حزب التجمع لانشاء هيئة تكنولوجيا ، وليس جامعة تكنولوجية ، مع شرط أن تكون هذه الهيئة عامة وليست خاصة .

● تمسك حزب التجمع بأولوية الاعتماد على الخبرة المصرية فى التعليم ، قد يستدل منه على عدم الرضا عن وجود تعليم اجنبى بمصر كالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

من ناحية اخرى ، اعاد الحزب طرح رؤيته السابقة فى البرنامج الانتخابى عام ١٩٨٤ وذلك عندما اشار الى حق المواطن المصرى فى تعليم مجانى يؤهله لمواجهة تحديات المستقبل ، ويعده للاشتراك الفعال فى تطور وتقدم بلاده ، الأمر الذى يتطلب رفع نصيب قطاع التعليم فى ميزانية الدولة باعتباره ليس خدمة وانما استثمار بشرى . اضافة لضرورة (اتخاذ الاجراءات التى تكفل مجانية التعليم الحقيقية . اننا نرفض وقد رفضنا اكثر من مرة فكرة الجامعة الأهلية ، ونرفض ايضا ان يكون التعليم تجارة) وقط طالب ان توجه امكانات الدولة لتطوير الجامعات الاقليمية ، واستيفاء منشآتها واستكمال كلياتها العلمية . اضافة لتوفير السكن للطلبة المغتربين ، ودعم المواصلات والكتب الدراسية لهم ، وكذا العمل على (اخضاع الجامعة الأمريكية فى مصر لاشراف المجلس الأعلى للجامعات) والملاحظ هنا ان الحزب انتقد فكرة الجامعة الأهلية بشدة ، كما انتقد الجامعة الأمريكية ، واثنى على المجانية ، واعانة الطلبة اجتماعيا .

بعد ذلك ، عقد الحزب مؤتمره العام الثانى فى يونيو ١٩٨٥ ، لكن القرارات الصادرة عنه لم تشر للمجانية أو التعليم الخاص وبعد عدة شهور ، تطرقت اللجنة المركزية للحزب فى اجتماعها فى يناير ١٩٨٦ للموضوع فأعادت التاكيد على المجانية دون اى نقد مقابل لفكرة الجامعة الأهلية رغم عودة اثارة الموضوع على الساحة المصرية فى ذلك الوقت فى صورة مطالبة بانشاء جامعة تكنولوجية .

وفى عام ١٩٨٧ طرح حزب التجمع برنامجه فى انتخابات مجلس الشعب ، وعامة لم يختلف ما طرحه البرنامج عما طرح فى نظيره السابق ، خاصة فيما يتعلق بنقد فكرة الجامعة الأهلية ، والتأكيد على مجانية التعليم . لكن لوحظ تجاهله لما طرحه فى برنامج ١٩٨٤ فيما يتعلق بالمطالبة باشراف المجلس الأعلى للجامعات من الجامعة الأمريكية . وفى يوليو ١٩٨٧ وابان انعقاد المؤتمر العام لتطوير التعليم طرح ممثل حزب التجمع فى المؤتمر د . محمد ابومندور فكرة اقامة نظام تعليمى يجسد الدولة المستقلة سياسيات واقتصاديا ويؤكد على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص . وتمشيا مع المطلب السابق ، طرح الحزب حلا لمشكلة اقتصاديات التعليم ، وهو قيام الحكومة بفرض ضرائب على الاثرياء والارتفاع بنصيب التعليم من الميزانية السنوية .

وختاما ، يلاحظ ان حزب التجمع عارض فكرة انشاء جامعة اهلية فى البرنامج العام . والبرامج الانتخابية على ان منتديات الحزب التنظيمية كالمؤتمر العام ، واجتماعات اللجنة المركزية ، ووسائل الاتصال بالرأى

العام كجريدة الأهالي والندوات العامة . كانت لاتتطرق لهذا الموضوع بشكل دوري .

حزب الوفد الجديد

لم يشر البرنامج التأسيسي لحزب الوفد الجديد للتعليم الجامعي الخاص . ومن ثم الجامعة الأهلية . لكنه تحدث عن الموضوع بصورة كلية في اطار التعليم الجامعي والعالي . ويمكن رصد ذلك من قوله ان الجامعات بعيدة كل البعد عن الاهتمام بمعوقات التعليم الأساسية . والتي تتمثل في توفير قاعات المحاضرات الصالحة والمعامل والورش الهندسية والأجهزة العملية والمكتبات المتطورة .. الخ . كل هذا العجز ارتبط ـ كما يرى البرنامج ـ بأن السياسات المتبعة نحو الجامعة تقوم على (انا نحشر فيها من الطلبة اعدادا لاتتسع لها مع النقص الشديد في هيئات التدريس الأمر الذي ادى الى انخفاض مستوى التعليم الجامعي لدرجة جد خطيرة وبدلا من استكمال هذا النقص فاننا نتوسع في انشاء الجامعات الجديدة دون مقتضى ولمجرد التظاهر ودون ان يكون للوطن منها غير الاسم بينما يحرص غيرنا حتى في اكثر الدول تقدما على قصر الالتحاق بالجامعات على الحاصلين على ارفع المستويات من الدرجات والمؤهلين ذهنيا لمتابعة الدراسة الجامعية) ولذلك فانه يجب (وقف انشاء الجامعات الجديدة الى ان تستكمل الجامعات الحالية مقوماتها بما في ذلك هيئات التدريس والا يتخذ مما انشىء منها وسيلة لزيادة اعداد الطلبة الجامعيين في مجموعهم بل ينقل اليها طلبة الجامعات القديمة الذين يزيدون عن طاقتها . ولابد من اعادة النظر في قواعد القبول في جامعاتنا بعيدا عن تأثير المزايدين ولابسى قمصان الاشتراكية الذين افسدوا حياتنا بالشعارات والمزايدات) .

وعامة ، يمكن رصد ملاحظة اساسية فيما يتعلق بالبرنامج العام للحزب وهى انه لم يشر سلبا أو ايجابا لموقفه من بعض المفاهيم الدارجة في طرح موضوع الجامعات الخاصة . لمجانية وتكافؤ الفرص .. ولكن قد يرى مما ذكره ، معارضة لهذه المفاهيم ، على انه من ناحية اخرى يلاحظ انه في اقتراحه لاصلاح التعليم الجامعي اشار لامكانية قصر الالتحاق بالجامعات القائمة على الحاصلين على ارفع المستويات . (لاحظ هنا التركيز على المستوى العلمي لا المادي) .

من ناحية أخرى ردد حزب الوفد في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤ ـ وهى نفس البرنامج الذى اعلن الالتزام به في انتخابات ابريل ١٩٨٧ ـ بعض العبارات التى نسخها في برنامجه التأسيسي ، وخاصة ما يتعلق بازدحام الجامعات .

والملاحظة الهامة هنا ، هى اقرار الحزب بتكافؤ الفرص ، واشارته لمجانية التعليم ماقبل الجامعي ..

وهكذا يبدو ان البرنامج جمع بين ضرورات الدعاية الانتخابية وبين استمرار سياسة عدم حسم موقفه من مسألة الجامعة الأهلية .

بعد ذلك لم يتطرق الحزب كمؤسسة لقضية التعليم الجامعي الخاص ، الا في حالات محدودة ايد فيها صراحة انشاء جامعة اهلية ، وقد كان ابرز تلك المواقف موقف الأمين العام المساعد للحزب في نوفمبر ١٩٨٨ حيث ايد انشاء جامعة أهلية ، تشرف عليها الدولة اشرافا كاملا . من ناحية أخرى لاحظ منذ عام ١٩٨٩ تزايد درجة اهتمام صحيفة الحزب بموضوع الجامعة الأهلية ، اضافة لاستكتابها العديد من المؤيدين لها .

حزب الأحرار

أشار البرنامج العام لحزب الاحرار للجامعة الخاصة ببعض الغموض ، كما أشار لمجانية التعليم أيضا وقد جاء ذلك في اطار دعوته الى (تشجيع القطاع الخاص على انشاء دور التعليم بانواعه المختلفة) وكذلك رؤيته التعليم المجاني بانه ادى لكونه دون ضوابط دقيقة . الى التزايد في اعداد خريجي الدراسات النظرية بالنسبة للخريجين الفنيين والعمليين) اضافة لذلك دعا برنامج الحزب لـ (منع الامتيازات والاستثناءات . التي تمنح لبعض الطلاب لأسباب خاصة لدخول الجامعة حيث لاينبغي ان يلتحق بالدراسة الاكاديمية الا اصحاب القدرات الشخصية . حرصا على مستوى التحصيل الجامعي بالبلاد) وهكذا يفهم تأييد الحزب بشكل غير مباشر لجامعة أهلية .

أما فيما يتعلق ببرنامج الحزب الانتخابي عام ١٩٨٤ . فقد تضمن تأكيد الحزب على مجانية التعليم في جميع مراحله . وهو المبدأ الذى اعلنته ثورة يوليو ١٩٥٢ تحقيقا لتكافؤ الفرص بين جميع ابناء الشعب . ولكنه يرى ان يمنح الطالب فرصة واحدة مجانية في العقد الدراسي الواحد على ان يتحمل مصاريف التعليم الفعلية في حالة رسوبه تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة وزيادة لموارد وزارة التربية والتعليم ولحث الطلبة على الدراسة والتحصيل .

وفي عام ١٩٨٦ . تشكلت لدى حزب الأحرار رؤية متكاملة تساند حتمية قيام الجامعة الأهلية . وقد اتضح ذلك على وجه الخصوص في شهر سبتمبر من ذلك العام . عندما طرح رئيس الحزب مصطفى كامل مراد تصور محدد للجامعة يتلخص في انه بالنسبة لوضع الجامعة الادارى والدستورى . فانها ستكون لها طابع مستقل . ولن تكون شبيهة بأى جامعة اخرى كالجامعة الأمريكية . ولن يؤثر انشاؤها على تكافؤ الفرص الذى نص عليه الدستور الذى يبيح التعليم بالمجان للمواطنين في كافة مراحله لان الجامعة ستكون فقط لمن يرغب في دفع مصروفات تعليم

ابنائه بدلا من تحمل نفقات باهظة فى الخارج . لن الدستور يعطى حق رأس المال الخاص فى الاستثمار فى كافة المجالات وعلى رأسها التعليم .

أما بشأن الشكل القانونى والأعباء المالية للجامعة ، فانها ستأخذ شكل شركة مساهمة مصرية . وسيكون رأس مالها ٥٠ مليون جنيه تقسم الى نصف مليون سهم قيمة كل منها ١٠٠ جنيه تطرح للاكتتاب العام وستعطى الأولوية لتملك الأسهم لاعضاء هـ ـة التدريس وأولياء أمور الطلبة .

وبالنسبة للهدف من انشاء الجامعة ومهامها ، فانها ستكون بغرض التعليم ـ الذى حث عليه الأحاديث النبوية ـ للذين يتعلمون فى الخارج ، وعددهم ١٠ الاف تقدر نفقات تعليمهم بحوالى ٥٠ مليون دولار سنويا ، تدفع نظير التحاقهم بالجامعات العربية بل واسرائيل ايضا ، وذلك فرارا من كثافة الجامعات العامة بمصر . وستتركز مهام الجامعة فى الابحاث العلمية الخاصة بمشاكل المجتمع المصرى ، وستضم الجامعة كلية للدعوة الاسلامية لاعداد دعاه اسلاميين ، كما ستشتمل على كليات تكنولوجية لتخريج الفنيين . وستدعو الجامعة اساتذة زائرين فى الجامعات الأجنبية ، وتستعين بكبار الشخصيات العامة المتخصصين فى فروع العلم لالقاء بعض المحاضرات .

«لفت نظر»

اعترف الجميع بان التعليم فى مصر يعانى من مشاكل خطيرة سواء فى المناهج الدراسية المليئة بالحشو والتكرار او الابنية التعليمية المتهالكة والتى انتهى عمرها الافتراضى او نظام الامتحانات العقيم الذى يعتمد على الحفظ والصم او ظاهرة الدروس الخصوصية التى اصبحت واجبا على كل طالب وتستنزف جميع موارد الأسرة بالإضافة إلى التكدس الكبير بالفصول الدراسية نتيجة زيادة اعداد الطلاب

بالمدارس . واختفاء الألعاب الرياضية من المدارس لاغتصاب ارض الافنية وإقامة المبانى عليها . هذه الازمة تسببت فى تخلفنا عن ركب التطور الذى يحدث من حولنا فى العالم . وادت إلى زيادة نسبة التسرب بين تلاميذ المدارس، وانتشار محو الامية وتخريج جيوش من الطلاب العاطلين الذين يبحثون عن

فرصة عمل فلا يجدون . وإن وجدت الفرصة نجد الطالب غير مؤهل لها ولاتتوافر فيه المواصفات المطلوبة . كما لاتوجد المشاريع الإنتاجية والخدمية القادرة على استيعاب الخريجين لعدم وجود ربط بينها وبين المؤسسات التعليمية . ولن تتقدم الامة وينهض

المجتمع إلا من خلال تطوير التعليم والنهوض به وتخريج دفعات تبحث عنهم الوظيفة وليس العكس وهذه العملية تحتاج إلى تكاتف جميع الاجهزة المسئولة بالدولة ورجال الاعمال واصحاب المدارس الخاصة واحزاب المعارضة للتعاون والمشاركة فى عملية تطوير التعليم التى يناشد بها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم

ولايكفى الاعتراف وترديد شعارات التطوير والنهوض والإصلاح والاستراتيجية . كل هذه الشعارات لاتقدم حلولاً فعلية حتى الآن وإنما قدمت اسماء ومسميات فقط . وكان من الواجب على مجلس الشعب ان يكون اول المؤسسات التى تناقش وتبحث

قضية تطوير التعليم بجانب قضية خروج المنتخب القومى مؤخراً من كأس الأمم الإفريقية بالسنغال . كما يجب على المجلس إعطاء القضية اكبر مساحة من المناقشات خاصة وان منصة المجلس يعتليها الدكتور فتحى سرور رئيس

مجلس الشعب وصاحب باع طويل فى مجال التعليم . ولايجب ان نترك هذه القضية الخطيرة لبعض الافراد وإنما تحتاج إلى خطة طويلة المدى لبحثها من جميع جوانبها والتوصل إلى خطوات جادة وفعلية فيها . وارى ان القضية هلكت بحثاً ودراسة عن طريق المؤتمرات العلمية التى خرجت بتوصيات خطيرة فى مختلف المجالات

التى تحتاج إلى التطبيق فقط . كما ان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لايدخر جهداً نحو تطوير العملية التعليمية ويفتح صدره لتقبل جميع الآراء المؤيدة والمعارضة التى تخدم القضية . كما قام بإصلاح وترميم مئات من الأبنية التعليمية . وقرر بدء الدراسة بجميع المدارس فى وقت واحد

لانتظام العملية التعليمية واستيعاب الطلاب للمناهج الدراسية كما قرر ان يكون العام الدراسى بالابتدائى والإعدادى ٣٢ اسبوعاً والثانوى ٣٤ اسبوعاً . وفى مجال تحسين مستوى المعلم طالب بتطبيق نظام الحوافز على المدرسين لرفع المستوى العلمى والقضاء على ظاهرة الدروس

الخصوصية حيث تم رصد ١٢٧ مليون جنيه للقضاء على الرسوب الوظيفى وحوافز المعلمين وهذه الحوافز تأخر موعد صرفها كثيراً ولانعرف اسباب ذلك . وارى ان الدكتور الوزير عنده الكثير والكثير من ناحية تطوير التعليم ولكنه لايجد مساندة ودعماً من الأجهزة المعنية .

فهل نسمع قريباً عن قيام مجلس الشعب بمناقشة قضية تطوير التعليم والخروج بحلول جادة لعملية التطوير

زكى السعدنى





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

ضحايا التعليم .. أمام المحاكم !

توج حكم المحكمة الادارية العليا الذى صدر امس الاول ، الحملة الصحفية التى قادتها «الوفد» لاقرار المساواة والعدل بين الطلبة المحولين من الجامعات الاجنبية . قالت «الوفد» ان العدل لايتجزأ وان اى قرار يصدر يجب ان يراعى العدالة والمساواة بين جميع الطلاب . اشارت «الوفد» فى حملتها الى تضارب وتناقض قرارات وزارة التعليم والمجلس الاعلى للجامعات . واكدت «الوفد» ضرورة اغلاق الثغرات التى تطيح بمبدأ المساواة والعدالة وطالبت «الوفد» بسرعة اقامة الجامعة الاهلية.

وصدر حكم المحكمة الادارية العليا ليؤكد صحة ما طالبت به «الوفد» . اكد الدكتور عبدالمنعم جيره نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة التى اصدرت الحكم ، ان المجلس الاعلى للجامعات خرج عن القواعد الجوهرية لقبول الطلاب وان التحويلات التى تمت من الخارج تحصنت بمضى ٦٠ يوما من القبول .

اهابت المحكمة بضرورة انقاذ الطلاب الذين يتعذبون فى انتظار الاحكام القضائية .

الطلاب أقاموا آلاف الدعاوى القضائية على جامعاتهم والوزارة بسبب القرارات العشوائية

السياسة التعليمية الخاطئة والقرارات المتضاربة وراء ارتفاع معدل القضايا الطلابية

شهد العام الماضي ارتفاعا ملحوظا في اعداد الدعاوى القضائية التي رفعها بعض الطلبة ضد ادارات الجامعات واساتذتهم ووزارة التعليم .. ويتضرر هؤلاء الطلاب من القرارات المتضاربة التي تصدر دون دراسة .. وتتوه هذه القضايا في دهاليز المحاكم سنوات طويلة انتظارا للعدل ، فتظهر مشكلة جديدة .. لا يستطيع هؤلاء الطلاب تحديد مصائرهم قبل صدور هذه الاحكام ، وتتعثر العملية التعليمية بسبب قرار وانتظار الحكم . فما سر ارتفاع اعداد القضايا التي رفعها الطلاب ضد اساتذتهم ؟!

لم نكن نسمع عن طالب دخل المحكمة ليطلب انصافه من ضرر لحق به بسبب التعليم ، واذا كان هناك البعض قد طرق ابواب المحاكم فلم تكن بمثل هذه الصورة التي شهدها عام ١٩٩١/٩٠ ، حيث شهدت ساحات المحاكم معارك ضارية بين الطلبة ووزارة التعليم والجامعة بل تطور الامر الى مظاهرات في بهو محكمة مجلس الدولة تندد بسياسة التعليم واصبح اولياء الامور حائرين بين تحمل المصروفات الدراسية لاولادهم ومصروفات المحاكم واجراءات التقاضي . اما الطلاب فمشردين ولم تحدد مصائرهم . ويوميا نقرا الصحف عن الاحكام القضائية التي تصدرها المحاكم . وتتركز قضايا الطلاب في المحاكم بالنسبة لمراحل التعليم الاساسي والثانوي على حالات فردية تتعلق معظمها بالقبول او عدم القبول وفقا للسن القانونية وتحويل المسار من ثانوي عام الى ثانوي فني .

اما اكثر القضايا المعروضة امام المحاكم والتي اقامها الطلاب ضد وزارة التعليم وبعض رؤساء الجامعات وهي قضايا للطلاب الجامعيين حيث تتراكم ملفات القضايا الطلابية الخاصة بالذين استنفدوا مرات الرسوب رغم تقديمهم شهادات مرضية وغيره من الشهادات الدالة على ذلك ولكنهم فوجئوا بالفصل من الكلية .. وهناك من يطالب الكلية بالانتظام بها وهو في فترة التجنيد .

اما القضايا التي اتخذت صفة الجماعية فكانت قضايا التحويلات سواء كانت من جامعات اجنبية ام عربية وشهدت هذه الفترة مجازر للطلاب المحولين من الخارج حيث تم ذبح مستقبل مئات الطلاب الذين عادوا الى مصر لاستكمال تعليمهم وسط الاهل والبلد الذي يحملون جنسيته وفوجئوا باغلاق الابواب في وجوههم دون انذار سابق مثلما حدث لطلاب جامعة بيروت .

وهناك طلاب آخرون عادوا من جامعات اجنبية ودخلوا الجامعة بعد موافقة رئيسها وعميد الكلية التي تم التحويل اليها ، وانتظموا في دراستهم وادوا الامتحانات . ولكنهم فوجئوا بفصلهم من الجامعة مثلما حدث للطلاب المحولين من جامعات رومانيا والمجر !

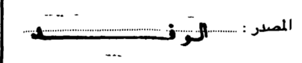
والطلاب الذين يقيمون دعاوى قضائية ضد وزارة التعليم او الجامعة لا يطلبون منها نفقة شهرية او مؤخر صداق او اعانة عاجلة ، بل انهم يطالبون باستقرار اوضاعهم القانونية مثلما استقرت اوضاع الطلاب السابقين والذين سلكوا نفس الطريق .

المجهول

وتتضمن وقائع احدى القضايا المرفوعة من الطالب هاني مكرم ضد رئيس جامعة القاهرة . ان الطالب سافر الى رومانيا فور حصوله على الثانوية العامة ودرس الطب في الجامعة وعاد للقاهرة بعد الاضطرابات التي حدثت في رومانيا ، وتقدم بطلب الى كلية طب القاهرة ورفض الطلب ، وعادوا بطلب آخر للكلية يطلب فيه التحويل بعد ان اشيع بين الطلاب ان كلية طب القاهرة قبلت بعض الطلاب الا ان محاولات التحويل باءت بالفشل واضطر للسفر مرة اخرى الى رومانيا لاستكمال دراسته ، ولكنه فوجيء بانه الطالب المصري الوحيد الذي فشل في التحويل لجامعة القاهرة واستسلم للامر الواقع ، وانتظم في دراسته في رومانيا بالفرقة الثانية . وبعد مرور شهرين من الدراسة وصل اليه خطاب من والده بالقاهرة يفيد بان جامعة القاهرة ممثلة في رئيسها قد وافقت على تحويله وطلبت منه سرعة التقدم الى مكتب شئون طلاب كلية الطب لاستكمال اوراقه وبالرغم من ذلك لم يصدق واستمر في دراسته في رومانيا الى ان وصلته رسالة اخرى من والده يؤكد فيها انه تم استخراج بطاقة جامعية من كلية طب القاهرة له وكانت صورة البطاقة الجامعية مرفقة بالخطاب . فحضر للقاهرة في اليوم التالي لوصول الخطاب ، وترك كليته في رومانيا وانتظم في دراسته بكلية طب القاهرة وادى امتحان دور يونيه ١٩٩١ ولكنه فوجيء بقرار رئيس جامعة القاهرة بفصله من الكلية

اما محمد عبد الرحيم فملف قضيته يختلف عن قضايا الطلاب الآخرين . حيث



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

انه التحق بالسنة الاولى بكلية التجارة جامعة بيروت ، وتقدم بطلب لقبوله بالجامعة المصرية الا انها رفضت جميع التحويلات التى يقل مجموع الطالب فيها عن الحد الادنى للقبول فيها وقت حصوله على الثانوية العامة وفقا لقرار رئيس الجمهورية الخاص بمنع جميع التحويلات من الجامعات الاجنبية الى نظيرتها المصرية ، الا لمن حصل على الحد الادنى للقبول وطالب محمد فى دعواه باحقيته القبول مثل الطلاب الذين حولوا من قبل ووفقا لما كان متبعا فى عمليات التحويل .

وفى قضايا الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب فقد طالبوا بوقف تنفيذ قرار الفصل لانهم فى السنوات النهائية بالكليات واكدوا انهم على استعداد لدفع مصروفات عن كل مادة تخلفوا فيها بعيدا عن عمليات الفصل . وبالاضافة الى تلك القضايا هناك مئات القضايا الفردية التى اقامها الطلاب ضد وزارة التعليم والجامعه تنظر حاليا امام المحكمة . ولم يتم الفصل فيها حتى الآن .

العـــدل

وقد ناصر القضاء المصرى الطلاب فى قضاياهم ضد وزارة التعليم والجامعة ... حصل الطالب هشام صلاح الدين من الاسكندرية على حكم من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بوقف تنفيذ قرار مجلس جامعة الاسكندرية والغاء قرار امين جامعة القاهرة المبلغ لكلية الطب بالاسكندرية بعدم جواز تطبيق فتوى الجمعية العمومية بمجلس الدولة على حالة تحويل هشام وكان هذا الحكم انتصارا كبيرا لحق الطلاب المحولين من الخارج وخاصة ، ان الطالب لم يحصل على موافقة رئيس الجامعة على قبول التحويل مثلما حصل الطلاب المحولون منه رئيس جامعة القاهرة .

كما حصل الطالبان اسلام على محمد بيومى ومهاب منير فوزى الطالبان بكلية الطب جامعة الزقازيق على حكم من محكمة الزقازيق الابتدائية بدائرة الامور المستعجلة بعدم الاعتداد بقرار جامعة الزقازيق الخاص بالغاء تحويله الى كلية الطب جامعة الزقازيق وتمكينه من دخول الامتحانات .

ولم يتوقف القضاء عن اصدار احكامه لصالح الطلاب حيث حصل ايضا الطالب محمد ابراهيم احمد بحقوق عين شمس على حكم بالتعويض بعد ان اعلنت نتيجة امتحانه بالرسوب بعامين واتضح انه ناجح منذ العام الاول ولم يدرج فى اسماء الناجحين .

السياسة التعليمية

ويرجع د . محمد عصفور الفقيه الدستورى ، اسباب ازدياد قضايا الطلاب امام المحاكم الى سياسة التعليم التى تتغير دائما وخاصة التعليم الجامعى . فنظرا للاقبال الشديد على كليات القمة مثل الطب والهندسة توجد منافسة شديدة بين الطلاب الطامحين فى دخول هذه الكليات ويحاولون دخولها بشتى الطرق وسلك بعض الطلاب مسلك الطلاب السابقين وتم قيدهم فى كليات رومانيا والمجر واتموا سنة دراسية كاملة وعادوا الى مصر ، واخرون تم تحويلهم بصورة عادية ووافقت الجامعة على الدخول واستمروا فى الدراسة وادوا الامتحانات ولكنهم فوجئوا بمشكلة الابواب الخلفية بعد زيادة اعداد الطلاب المحولين من الخارج وانكشفت المسائل القديمة . واصدر المجلس الاعلى للجامعات عدة استثناءات لقبول التحويلات من الكويت والعراق والجزائر وترك المحولين من رومانيا والمجر فى نفس الظروف واطاحت الجامعة بمستقبل طلاب ١٩٩١/٩٠ بعد استنادها على فتوى مجلس الدولة التى تقرر دخول الطلاب ففرقت الجامعة بين البطلان المطلق والبطلان النسبى وهذه تفرقة غير عادلة بين الطلاب والمفروض الالتزام بقاعدة واحدة واذا كانت هناك مخالفة بالنسبة للتحويلات فلا يتم تصحيح الاخطاء فى مجموعة من الطلاب . وهم المحولون عام ١٩٩١/٩٠ فقط واستثنت الجامعة المحولين من الخرطوم .. فالمساواة فى الظلم عدل وكان يجب ان يتم اتخاذ قرار انسانى من وزير التعليم لمثل هؤلاء الطلاب الذين سيتم تشريدهم بسبب القرارات المتضاربة من الجامعة وان يكون هناك انذار مسبق لجميع الطلاب باغلاق باب التحويلات حتى لا يقع فى مثل هذه القضية مئات من الطلاب وهناك كارثة اكبر من هذه القضايا خطورة وهى ان بعض الطلاب قد قضى عدة سنوات فى الخارج وعاد لمصر لتكملة سنوات دراسته ورفضت الجامعة التحويل بالرغم من وصول الطالب للفرقة الثالثة والرابعة وقد قام هؤلاء ايضا برفع دعاوى قضائية على وزارة التعليم والجامعة يطالبون بقبول تحويلاتهم خشية ضياع مستقبلهم حيث عاد اباؤهم من رحلة العمل بالخارج ولم يكن لديهم استعداد للسفر للخارج لاستكمال تعليمهم هناك .

ويؤكد د .عصمت علام الاستاذ بكلية زراعة عين شمس ورئيس لجنة التعليم بالوفد . ان سياسة قبول الطلاب وتحويلهم من الخارج وبين الجامعات لم تعالج معالجة جذرية ووفقا لقوانين محددة يعلمها الطلاب واولياء الامور حتى يكون هناك التزام امام الجميع بتلك القوانين ولكن هذا لم يحدث تماما حيث نجد ان عملية التحويلات الطلابية تعالج سنويا حسب المناسبات وحسب قوة الاشخاص ونفوذهم ففى بعض الاوقات يطلق فيها الحبل على الغارب والبعض الاخر يتم تفصيل شروط القبول حسب اولاد اصحاب النفوذ . ويتم تحويلهم . فمثلا تحويلات جامعة بيروت مباحة منذ سنوات . وكان يتم التحويل بعد قضاء الطالب عاما بالكلية المناظرة . وبعد ذلك يتم فرض تبرعات على هؤلاء الطلاب حسب كل كلية يصل بعضها الى الف جنيه وكانت المسالة مسعرة ومفتوحة امام الجميع وليس لها اسس معينة ولم نسمع عن كلية رفضت دخول احد الطلاب ولكننا فوجئنا بالقوانين والقرارات التى تصدرها الجامعات ووزير التعليم بان هؤلاء الطلاب ممنوعون من دخول تلك الكليات سواء من جامعة بيروت او غيرها من الجامعات الاجنبية وبعض هذه القرارات لم يتم دراستها جيدا . وليست كافية لضبط عمليات التحويلات . وتقليل اعداد القضايا التى تعرض على القضاء

ويؤكد د . محمد احمد دسوقى وكيل كلية التربية جامعة الزقازيق ان هناك بعض التجاوزات فى تطبيق القانون مما يجعل الطلبة يعتقدون ان لديهم حقاً فى القبول فى الجامعة مثلا هناك طلاب يطالبون بالانتظام بكلية التربية اثناء التجنيد بالرغم من ان الكلية عملية وهناك امثلة لا يتصور ابدا ان (تقبل) مثل الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب وغيابهم المتكرر فاغلبهم يرفعون قضايا على الكليات وليس لهم حق فى ذلك وحتى توقف لجوء الطلاب للمحاكم يجب ان تطبق القانون دون التواء او مجاملة لاحد حتى لا يستند الطلاب المخالفون على حالة سبق تجاوزها ودخلت الكلية

اما من الناحية النفسية التى يعانى منها الطلاب الذين ينتظرون احكام القضاء فتؤكد الدكتورة اميمة مصطفى كمال استاذة علم النفس ان هؤلاء الطلاب سيصابون بالاحباط الشديد وعدم الانتماء واللامبالاة حيث انهم ينتظرون فترة طويلة حتى يتم انصافهم واستقرار اوضاعهم التى تبددت ومنهم من تتلقفه الايادى الملوثة ويتجه للادمان والجريمة ومنهم من يتجه الى التطرف والتعصب الدينى وكلا الامرين اخطر من الاخر

تحقيق :

ممدوح حسن

قضية ورأى

من يدفع الثمن ؟! سؤال يؤرقني .. يهزني من الاعماق .. بعد صدور حكم المحكمة الادارية العليا في قضية التحويلات الطلابية .

المحكمة حسمت الصراع بين الطلبة والجامعات لصالح الطلبة . قالت ان الطلبة ضحية .. لايمكن محاسبتهم عن جرم ارتكبه غيرهم . ماذنب فلذة اكبادنا يضيعون عمرهم في ساحات المحاكم بدلا من قاعات الدرس !

هذه الصرخة التي اطلقها المستشار الدكتور عبدالمنعم جيرة نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة الادارية العليا مازالت تدوى في اذني .. فهل سمعها رؤساء الجامعات !!

لقد عادت الكرة الى ملعب الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ورئيس المجلس الاعلى للجامعات ليصدر قرارا واضحا وصريحا .. بوضع حد لماساة الطلاب .. ليصبح الحكم ساريا على جميع الطلبة .. ولانترك الطلبة فريسة التعنت والبيروقراطية .. حتى لايطلب من كل طالب حكما مماثلا .

كانت المحكمة صريحة . وقالت ان التحويلات بها مخالفات تصل الى حد البطلان وليس الانعدام .. والفرق شعرة .. مع البطلان يتحصن القرار بعد ٦٠ يوما . ومع الانعدام يعتبر القرار كان لم يكن !

ورغم ان رايي الشخصي ضد كل استثناء يحرم اصحاب المراكز المتوحدة من المساواة في العدل والظلم على حد سواء . الا انني .. وانا احني راسي اجلالا لمنصة القضاء وحكمه .. اضع الدكتور بهاء الدين وزير التعليم امام مسئولياته لتصحيح الاوضاع .. اولا .. باعادة جميع الطلاب الى كلياتهم تنفيذا للمبدا الذى وضعته المحكمة الادارية العليا .. ثانيا .. بوضع قواعد منضبطة بشان تحويلات الطلاب من الخارج الى الكليات المصرية وسد جميع الثغرات التشريعية .. وثالثا .. محاسبة المسئول عن هذه المهزلة - مهما كان منصبه - والذى فتح الباب ، على البحرى ، لقبول تحويلات الطلاب تحت اى مسمى !

محمد حسن البنا

الى من يهمه الامر



المسرح المدرسى .. إلى أين؟!!

أين تذهب ثلاثة ملايين جنيه هى ميزانية المسرح المدرسى؟!

* عرف المسرح طريقه إلى المدرسة قبل أن تعترف به (وزارة المعارف العمومية) رسميا، وتشكل له ما سمى (تفتيش التمثيل) عام ١٩٣٦ استجابة لما نادى به رائد المسرح المدرسي والاكاديمى العربى (زكى طليمات) الذى سعى إلى النهوض به على أسس علمية.. ثم اعترفت به رسميا وزارة التربية والتعليم عام ١٩٧١، وتم تكوين أول إدارة مركزية للتربية المسرحية، وتعاقب عليها كبار الفنانين المتخصصين.

* ونتيجة لظروف عديدة ـ منها ضيق الاماكن بالمدارس ـ اختفى المسرح المدرسي، وأغلقت المسارح وتحولت إلى معامل ومخازن للكتب وفصول لآلاف التلاميذ، وما بقى منها أهمل وأصبح غير صالح للاستعمال.. فجميع العاملين بالتربية المسرحية بعيدون كل البعد عن فهم طبيعة المسرح، وهم إما مدرسون منقولون للعمل بالمسرح المدرسي.. بداية من المشرف العام الحالي مرورا بالموجه العام والإخصائيين والموجهين بمختلف درجاتهم، أو مدرسون مغضوب عليهم وعلى خلافات مستمرة مع رؤسائهم فيتم نقلهم إلى الإدارة التي ليس بها عمل وهي إدارة التربية المسرحية.. ونتيجة لانهيار الهيكل الوظيفي المتخصص ضاع المسرح وحل محله مايسمى بمسابقات الإلقاء التى تمتص في لحظة كل ميزانيات المدارس تحت خد (لجان تحكيم): وبالتالي ضاعت الميزانيات على حفلات الإلقاء التي ليست لها فائدة تذكر بدون مسرح، والمستفيد الوحيد هم المسئولون فتضيع في يوم واحد أموال المسرح بالمدارس والتى تتراوح ما بين (١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠) جنيه للمدرسة الواحدة

أين تذهب الميزانيات؟!

* أما عن الميزانية فالارقام تؤكد أنها ميزانية لا تتوفر في هيئة المسرح التابعة لوزارة الثقافة فهي (٣) ملايين جنيه"! يدفع منها الطلبة اثنين وربع مليون جنيه في صورة رسم نشاط، بالإضافة الى إعانات المجلس الأعلى للشباب والرياضة وميزانية الوزارة ومجالس الآباء"! ومع هذا تقول تقارير المسئولين إن هذه الميزانية الضخمة لا تفى بحاجة النشاط لارتفاع تكاليف تنفيذ العروض المسرحية.



مسئولو المسرح المدرسى تحولوا إلى متعهدى حفلات!!

* من المشكلات الاخرى التى تواجه المسرح المدرسى اليوم الدراسي' فتعدد الفترات لا يسمح بمزاولة النشاط داخل أو خارج المدرسة، كما أن النشاط الصيفي لا يلقى العناية الكاملة، وأخيراً عدم وجود النص المسرحى المناسب وصعوبة الحصول على نص لمسرح المدرسة (مع أن هناك برنامجا كاملاً لمسرحة المناهج)..

بعد هذا ماذا يقول المسئولون عن المسرح المدرسى في بلادنا عن هذه المأساة؟! وما هي الحلول التي يقترحونها؟

* يقول سيد الملاح المشرف العام علي المسرح المدرسى بوزارة التربية والتعليم نطالب بتدعيم المسارح التي بها نقص كما أننا بصدد وضع لائحة للأجور بالنسبة للمؤلفين والملحنين للتعاون مع المسرح المدرسي. أيضا تنظيم دورات للموجهين والمشرفين في المديريات والإدارات لرفع مستواهم الفني.

* يقول مصطفى شعراوى مسئول المسرح المدرسى بالسويس: القاعدة العريضة التي توجه العمل المسرحى بالمدارس غير متخصصة، فما هم إلا مجموعة من المدرسين والنظار المغضوب عليهم في بعض المدارس فينقلون الي إدارة التوجيه المسرحي، وبالتالى هم ليسوا مؤهلين وليست لهم علاقة بالمسرح.. والحل هو فتح تخصصات وشعب بالمدارس التجريبية والنموذجية لمسرح الطفل، كذلك إنشاء شعبة للتربية المسرحية في كليات التربية النوعية وإنشاء دراسة عالية يحصل الدارس بعدها على بكالوريوس التعليم الإبتدائى (تخصص انشطة تربوية). وتنظيم دراسة تحويلية للمدرسين الزائدين على حاجة التدريس.

* يقول أنور عامر مدير عام الأنشطة الثقافية الفنية بوزارة التعليم: للأسف الهيكل الوظيفي لجميع العاملين بالمسرح المدرسي منهار تماماً فلا يوجد في جهاز التربية المسرحية من يستطيع أن يشغل أي منصب في المسرح، بداية من وظيفة موجه مستوى، وحتى مدير ادارة التربية المسرحية، وبالتالي حدث (وسيحدث) فراغ رهيب (وتولي وسيتولى) أمر المسرح المدرسى من هم ليسوا على علاقة به.

مسئولو المسرح أصبحوا متعهدى حفلات

ويكمل انور عامر: المشكلة ليست في الميزانية فهي ضخمة، لكنها تضيع كلها في شكل مكافات وحوافز علي مجموعة من (العاطلين) ولا يستفيد منها الطلاب . ولهذا أصبح المسرح المدرسي وسيلة (للسرقة) وبابا مفتوحا للرزق من أقصر الطرق. ونظرة بسيطة الي اية حفلة مسرحية مدرسية تجد أن كل العناصر من خارج المدارس، وليس من بينها إخصائى واحد. ولهذا تحول الموجهون ومسئولو المسرح المدرسى الي متعهدى حفلات همهم الأكبر جمع أكبر قدر من الاموال دون أداء أية أعمال.

يوسف أبو زيد



● هناك مثل يقول .. امشى دوغرى يحتار عدوك فيك .. هذا المثل يا سادة يحض على مكارم الاخلاق والشهامة والرجولة .. لكن يا سادة لاننا في مناخ ردىء .. مناخ يتغير ويتبدل ويتعدل فيه كل شىء الى الاسوا .. فإن هذا المثل يتعرض للتعديل في هذا المناخ ليصبح كالتالى .. إحفد دوغرى .. يحتار عدوك فيك .. اسكت دوغرى يحتار عدوك فيك وكمان صديقك .. حط لسانك جوه بقك يحتار فيك خصومك وحبايبك .. امشى جنب الحيط تاخذ الخير كله ... والحكاية ياسادة التى حولت هذا المثل الانسانى الى مثل لتفتيح العقول .. هناك مدرسة ابتدائية اسمها مدرسة اسكان المرازيقى الابتدائية هذه المدرسة تقوم بدورها الرائد في مكافحة الجهل .. والتنوير لأهالى منطقة التبين .. هذه المدرسة بالمناسبة تتبع منطقة حلوان التعليمية .. الضغط شديد على المدرسة .. الكثافة عالية .. وهذا يحول دون الاستفادة الكافية بامكانيات المدرسة .. هذه نتيجة متوقعة لان الستين تلميذا في الفصل يحصلون على استفادة اكبر من التسعين تلميذا . لكن يا سادة .. كان هناك أمل متجدد في امكانية تحسين الاوضاع .. والسبب انه كانت هناك قطعة أرض فضاء بجوار المدرسة . تتبع المدرسة ..

● كان الأمل قائما في بناء عدة فصول اخرى تضاف الى الفصول الثمانية الموجودة في المدرسة .. الى ان حدثت تطورات اجهضت الامل الذى كان يتطلع إليه العاملون في المدرسة من هيئة التدريس .. كذلك الاهالى الذين يتطلعون الى المدرسة التى ستمحو أمية ابنائهم .. استيقظ الكل ذات يوم .. مدرسات واهالى .. ليجدوا ان هناك من قام بالاستيلاء على الارض نحن لا نكره ان يكد المواطن وان يتعب ويسعى في الأرض للحصول على لقمة عيشه .. لكن يا سادة ان يكون الثمن هو قطعة ارض ستقام عليها فصول لاجيال جديدة .. واحنا عندنا الاجيال بإسم الله ماشاء الله . اجيال .. إننا نكره ان يكون ثمن الرزق هو الاغارة على ارض المدرسة .. المهم يا سادة ان المدرسات بالمدرسة ارسلن اكثر من شكوى الى كل من يهمه الامر ..

اصدر عمر عبد الآخر محافظ القاهرة قرارا بإزالة التعدى .. لكنها - والقصد القوى الخفية - القوى التاريخية التى تشوه كل شىء .. تشوه كل عمل .. تسرق كل شىء .. تبيع كل شىء .. القوى التى تلعب بمصائر الناس .. التى تستطيع اى شىء . التواطؤ البشع المريع والمريب بين الجهات والادارات والقيادات اصدر التواطؤ حكمه بتشريد المدرسات التسع .. تم نقلهن من المدرسة عقابا رادعا على طولة اللسان .. وما زالت الدكاكين فوق الارض الفضاء .. وما زالت المدرسات مشردات .. وما زلنا ننتظر راى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم !!

فؤاد فواز



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

الوجه الآخر

عيب .. يادكاترة !

لو ان تلاميذ احدى المدارس الابتدائية ارتكبوا سلسلة الأخطاء التي وقع فيها اساتذة الفنون التطبيقية جامعة حلوان .. لاستحقوا العقاب !

ولكن للأسف الشديد الذين ارتكبوا الأخطاء اساتذة كبار ، يتحملون مسئولية إعداد جيل جديد وتأهيله للقيادة ، وبالتالى لانستطيع ان نقول لهم سوى عيب يادكاترة !

اختلف بعض اساتذة الكلية مع عميدها الذين اختاروه منذ ايام بكامل ارادتهم ، وبعد ان عرفوه جيداً خلال توليه مسئولية وكيل الكلية ..

ومن حق هؤلاء الاساتذة ان يختلفوا مع العميد ، ويعترضوا على سياساته .. ويتبعوا الوسائل التى نص عليها القانون فى مثل هذه الحالة .

والقانون يقرر انه لايجوز اقالة العميد الا فى حالة الاخلال بواجباته الرئاسية .. وبعد ان تعرض على مجلس الجامعة المخالفات التى ارتكبها لكى يتخذ قرارا باقالته او بمعاقبته .

ولكن هؤلاء الاساتذة اصروا على ان تتحقق مطالبهم فورا ويتم تنحية العميد دون تحقيق يثبت ادانته .

عرضوا مطالبهم على الدكتور كمال العتر رئيس جامعة حلوان .. اوضح لهم ان سحب الثقة من العميد تتطلب شروطا معينة .. أولها ان يجرى التحقيق مع العميد وتثبت ادانته .

التقوا مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .. قال لهم : ان المشكلة ، تخص الجامعة .. ومستشارها القانونى هو المخول باجراء التحقيق ..

اظهر الاساتذة اقتناعهم بمنطق الوزير .

قدموا مستنداتهم الى المستشار القانونى الذى بدأ التحقيق على الفور ، وقدم العميد مستندات اخرى تفند هذه الاتهامات .

إلى هنا والامور تمضى بشكل طبيعى بمجلس الجامعة ،ويتابع التحقيق .. والمستشار القانونى يلتقى بمختلف الأطراف بحثا عن الحقيقة .

ولكن الاساتذة لم يعجبهم انتظار نتائج التحقيق ، حتى بعد ان اكد لهم رئيس الجامعة انها لن تستغرق سوى ايام معدودة .

اصروا على ان يفرضوا ارادتهم على مجلس الجامعة .. ورئيسها .. ووزير التعليم .. وان يعزلوا العميد حتى لو لم تتم ادانته !

اتخذوا قرارا بان يكونوا فى حالة اجتماع دائم بالكلية .. حتى يتم عزل العميد .. ويحسم الموقف ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ضربوا بكل القيم الجامعية عرض الحائط .

انهم يدعون فى المذكرات التى ارسلوها الى مختلف المسئولين ، ابتداء من رئيس الجامعة ، حتى رئيس الجمهورية ، أنهم يدافعون عن مبدأ استقلالية الجامعة ، ولكنهم مارسوا ضغوطا على وزير التعليم لكى يحسم القضية .. وينحى العميد .

وكأنهم لايدركون ان الرجل مهموم بقضايا اكثر اهمية منها ان يجد اولادنا دورات مياه فى المدارس ، بعد ان ثبت ان معظمها بدون دورات مياه .. مما يتسبب فى انتشار الأمراض بينهم .

وقد لايدركون ان الوزير مشغول بالبحث عن توفير مقاعد لآلاف التلاميذ ، الذين يتلقون تعليمهم وهم جالسون على الارض .

ونسى الاساتذة وهم فى ذروة انفعالهم انهم يضربون مبدأ سيادة القانون ، باسم الدفاع عن القانون الذين يعلنون انهم يتمسكون بتطبيقه ، وذلك من خلال محاولتهم فرض ارادتهم عن طريق الاعتصام ، بدلا من ان يتيحوا الفرصة للمستشار القانونى للجامعة لكى يمارس مسئولياته ، حتى تظهر الحقيقة !

ولست ادرى لو أن الطلاب الذين يقوم هؤلاء الاساتذة بالتدريس لهم أصروا على تنحيتهم .. وقرروا ان يعتصموا فى الجامعة حتى تحقق مطالبهم .. فماذا سيكون موقف الاساتذة .

واذا كان الاساتذة واثقين من صدق الاتهامات التى قاموا بتوجيهها للعميد ، فلماذا لاينتظروا نتائج التحقيق الذى يجريه المستشار القانونى للجامعة .

لم يزعج الاساتذة أنفسهم بتدنى المستوى العلمى للطلاب ، الذى ترتب على غيابهم المستمر عن كلياتهم والانشغال بالاعمال الخاصة .

ولم يفكروا فى مصير طلاب بعض الأقسام ، التى لم يعد سوق العمل يتطلب خدماتهم ، ومايترتب على ذلك من بطالة بين الخريجين

ولكنهم انشغلوا عن كل هذه الأمور بمشاكلهم الصغيرة مع العميد الذى اختاروه منذ ايام بكامل ارادتهم .

وانشغل الاساتذة ايضا بان صحف المعارضة تكتب عن مشاكل الكلية .. وهى تهمة تستحق العقاب باعتبار ان صحف المعارضة تعتبر من الجهات المعادية !

وأخيرا لانملك ان نقول سوى عيب .. يادكاتره !

رياض سيف النصر

المؤتمر الثانى لاتحاد الشباب التقدمى يطالب: استقلالية الجامعات وإلغاء الاستثناءات وعودة لائحة ٧٦



المصدر : الأهـالي

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متابعة ـ سليمان شفيق

حيّا خالد محيي الدين أمين عام حزب التجمع المؤتمر الثاني لاتحاد الشباب التقدمي ، واعتبره خطوة على طريق العمل الجاد من أجل أن يلعب الاتحاد دورا رئيسيا في الحركة الشبابية المصرية والعربية

وكان الاتحاد قد انجز مؤتمره الخميس الماضي بحضور ٨٥ مندوبا يمثلون احدى عشره محافظة ، وتم انتخاب المكتب التنفيذى من الزملاء :

عادل الضوى امين عام
حمدى جمعة ـ تنظيم
سامح الشال ـ علاقات دولية
عبد الفتاح الجبالى ـ تثقيف
ايمان رسلان ـ اعلام
اشرف شهاب ـ مالية
هشام بيومي ـ انشطة
محمد رواش ـ طلاب
اشرف أمين انضباط
ابراهيم العماوى ـ متابعة
عماد فؤاد ـ للطلائع

■ ■ من أجل غد أفضل

افتتح لطفي واكد امين مساعد الحزب المؤتمر بكلمة أكد فيها على جهود الشباب ودورهم في صنع الثورات طوال الحقب الماضية ، وتعرض واكد إلى المتغيرات العالمية وماحدث بالعالم الاشتراكى مؤكدا على أن صيغة التجمع منذ التأسيس تبنت الديمقراطية والتعددية متخطية بذلك كل ما يسبب إلى الدول الاشتراكية من اخطاء ، وحث واكد الشباب على بذل المزيد من العطاء من اجل غد أفضل


لطفي واكد

عادل الضوى

■ ■ المعرفة ، العقل ، المنطق :

ووجه د . اسماعيل صبرى عبد الله كلمته الى الشباب قائلا :

خذوا اموركم بأيديكم ، وأوصيكم بشيء واحد هو طلب المعرفة ، ان مشاكل الوطن من فساد ، غلاء وأزمة الديمقراطية تقل كثيرا عن ازمتنا الحقيقية وهى التخلف ، والجهل المتزايد ، واضاف ان العلم هو الطريق الوحيد لاحكام العقل ، والمنطق ، وطالب الشباب بالرؤية النقدية لأنه من لم ينتقد لن يرى التعبير ، ومن لن يغير سيكون عاجزا عن صنع التقدم

والقى عادل الضوى امين الاتحاد كلمة اكد فيها على ضرورة الاجابة على سؤال .

كيف تدخل مصر عالم الغد بكل تطوراته وصياغاته الجديدة ؟ وفي ظل أزمة النظم الاشتراكية وقدرة الرأسمالية على تجديد قواها الانتاجية في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة ،



وطالب امين الشباب باستقلالية الجامعات والمعاهد العليا ، وحرية ممارسة النشاط الطلابي ، والغاء لائحة ٧٩ والعودة مؤقتا للعمل بلائحة ٧٦ لحين عقد المؤتمر الطلابي الثاني عشر ، كذلك ضرورة الغاء الاستثناءات في الجامعات . وتطرقت الكلمة الى الثقافة والبيئة ورعاية الشباب المصري بالخارج وعدم تشغيل الاطفال اقل من ١٥ سنة ، وكيفية تحويل قضية البطالة إلى قضية جماهيرية رئيسية

■ ■

واختتم المؤتمر بكلمة للامين العام استهلها بالحديث عن خطر الهيمنة والسيطرة الاجنبية والامبريالية ، وربط بين ذلك وبين مايحدث من تهديدات لليبيا الشقيقة ورأى ان تلك التهديدات تشكل محكا كبيرا لكل الانظمة والاحزاب العربية .

وأنتقل الامين العام للوضع الداخلي مؤكدا على ان قضية الديمقراطية معركة طويلة المدى وانتقد محيي الدين اصحاب نظرية الديمقراطية ـ خطوة بخطوة ـ **وتساءل ترى ماهي الخطوة القادمة ؟ ، هل هي الغاء قانون الاحزاب ؟** ام قانون الطوارىء ؟

واشار إلى ان كافة المكاسب الديمقراطية الشكلية نحن نتمسك بها وندافع عنها ، ولكنه رأى ان التعددية الحزبية ، وحرية الصحافة ليست كافية لانها اشكال علوية من الديمقراطية ، ورأى محيي الدين ان ديمقراطية المجتمع تنشا من رؤية مجتمعية تعطى الحق في انشاء الجمعيات دون قيد او شرط ، ونزاهة انتخابات المحليات ، وحرية الاختيار ، وهكذا تبدأ الديمقراطية قبل الذهاب إلى صندوق الانتخاب ، لأن صندوق الانتخاب يعكس علاقات القوى ، ولذلك فان التغيير الديمقراطي يتم قبل صندوق الانتخاب ، ومن ثمة فالنضال السياسي الديمقراطي معركة طويلة المدى

وأشار محيي الدين إلى أن مسار الاصلاح الاقتصادي سوف يخلق أزمة شديدة للاجيال القادمة خاصة الشباب وطالب اتحاد الشباب أن يلعب دورا مؤثرا في المرحلة القادمة من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة

هذا وقد تلقى اتحاد الشباب التقدمي العديد من البرقيات من اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي والطلاب العالمي والاتحادات العربية **الاوربية .**



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

« الخصخصـــــة » والتجـــارة بالتعليـــم !!

الذى لاشك فيه ، ان « التوجه » الذى يسير اليه النظام الاقتصادى فى مصر هو افساح المجال لمزيد من النشاط الخاص وتقليص المجال الذى يعمل فيه القطاع العام ، وهو مايشيع تسميته باتجاه « الخصخصة » او « التخصيص »، وقد ظهرت ارهاصات هذا التوجه فى مصر فى اعقاب حرب اكتوبر علم ١٩٧٣ فيما سمى بسياسة « الانفتاح الاقتصادى ».

واتجاه « الخصخصة » هو الذى جذب اليه اخيرا كتلة ضخمة من الدول كانت تعـرف بالكتلـة الاشتراكية ، والتى كانت تمثل الطرف المناقض لسياسة الخصخصة ، مما استتبع بالتالى انتهاء عصر المواجهة بين قطبى النظام العالمى القديم : ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه ، والولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول الغرب الراسمالى .

دكتور :
سعيد اسماعيل على

ولان التعليم انما هو منظومة فرعية من النظام الاجتماعى الام كان لابد وان يبدا التحول فيه ، على نفس الطريق ، مما اصبح واضحا من خلال قضيتين اساسيتين : اولهما « مجانية التعليم »، حيث كانت كل التصريحات الرسمية تؤكد ، عبر سنوات طويلة انه لامساس بها ، فاصبح وزير التعليم نفسه الان لايجد حرجا فى ان يقصرها ، فى تصريحاته ، على مرحلة التعليم الأساسى ، ثم يخرج منها عدة فئات ، فى مراحل التعليم التالية .

اما القضية الثانية ، فهى تلك التى تتعلق بالجامعة الخاصة ، التى ما ان كانت تطل برأسها على السنة البعض واقلامهم منذ عام ١٩٧٤ ، حتى تهب رياح عاصفة معارضة ، تجبر شدتها وسعتها وعمومها انصار هذه الجامعة على التوارى بسرعة .. بل وما زلنا نذكر تصريحا للمرحوم الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب ، معارضا لهذه الفكرة ، وانها لن تمر إلا « على جثتى ».. ويبدو ان مصرع الرجل ، كان ايذانا ، وبالمصادفة ، لكى نرى الدعوة الى انشائها تكتسب مساندة رسمية ، فوزير التعليم نفسه « يبشر » بقرب صدور القرار الخاص بها بين لحظة واخرى ، ووزير التعمير يساعده ويجهز لها !!

وما يسمى بـ « التعليم المفتوح » والذى بدا منذ عامين على وجه التقريب تحت مظلة الجامعات الرسمية ، هو صورة اخرى من صور « الخصخصة » فى التعليم .

اما النشاط الخاص فى مجال التعليم العام ، من الحضانة ، حتى نهاية المرحلة الثانوية ، فهو قائم منذ سنوات طويلة ، ترجع الى القرن الماضى ، ولم ينقطع حتى فى عهد ثورة يوليو .. لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يستتبع منطق الخصخصة ونهجها ان تتحول وظيفة الدولة كلية بحيث يقتصر دورها على ان تكون مجرد « حارسة » على النشاط الذى يقوم به الافراد والهيئات والمؤسسات الخاصة ؟

ويرتبط هذا السؤال بتساؤل اخر هو

هل صحيح يمكن النظر الى « التعليم » على انه مثل اى نشاط اخر ، لابد ان يخضع لنفس التوجه ويسير وفقا لنفس المنطق الذى نراه فى عالم « التجارة »؟

ان الاجابة عن التساؤل الاول فورية وواضحة . وهي ، بالنفي .. ولكن قد يبدا الاختلاف حول ، الحدود ، التي عندما يجب ان تتوقف مهمة الدولة ..

واقامة ، العدل ، امر لايمكن تركه للنشاط الخاص ، وإلا لبغى القوى على الضعيف ، واصبح لزاما على الدولة نفسها ان تقوم به وتنفق عليه ..

وعلى الطرف الآخر ، نجد نشاطا مثل ، الطعام ،. على درجة عالية من الأهمية لكل الناس حتى انه يمثل المركز الاول بالنسبة للاحتياجات الأساسية ، ومع ذلك ، فلانستطيع مطالبة الدولة بان ، تؤكل ، الناس ، فهناك المزارع والمصانع تقوم بانتاجه ، وهناك المتاجر تقوم بتوزيعه ، وهذا وذاك يمكن بالفعل ان يقوم به القطاع الخاص ، ويصبح واجبا على الدولة ان ، توفر السبل ،. من حيث التشريع وتنظيم الاستيراد والتصدير والرقابة والحماية وما الى هذا وذاك من مهام لاتدخل بالضرورة في نطاق ، الانتاج ،. كما لاتدخل بالضرورة في نطاق ، التوزيع ،.

فماذا يكون الامر بالنسبة للتعليم .. وهذا هو التساؤل الثاني ؟

في راينا الخاص ، اننا نجد انفسنا هنا في نفس الموقف الذى وقفه ، المعتزلة ، ابان احتدام الخلاف في القرن الاول من التاريخ الاسلامي حول ، مرتكب الكبيرة ،. فقد ذهب فريق الى انه ، كافر ، وذهب فريق آخر الى انه مادام قد نطق بالشهادتين : ان لا اله إلا الله وان محمدا رسول الله ، فهو يعد ، عاصيا ، وليس ، كافرا ،. ثم اذا بالمعتزلة يقولون بذلك المصطلح الذى شاع بعد ذلك ، وهو انه في ، منزلة بين المنزلتين ،..

ونريد من هذا ان نقول ان التعليم في منزلة بين ان يكون شانا من شئون السيادة مثله في ذلك مثل ، الامن ، و ، العدل ، و ، السياسة الخارجية ،. وبين ان يكون شانا من شئون النشاط الخاص مثله في ذلك مثل ، المسكن ، و ، المأكل ، و ، الملبس ،.

ان للدولة مهمة اجتماعية خطيرة آلا وهي توفير ، الامن الاجتماعي ، والا اصيبت مهمتنا ، العدل ، و ، الداخلية ، بالشلل التام . فالامن الذى يسعى جهاز الشرطة الى توفيره يرتبط بـ ، الامن الاجتماعي ،. فبقدر اتساع دائرته ، بقدر ماتضيق دائرة النشاط البوليسي . ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة لـ ، العدل الاجتماعي ،. فرجال القضاء والشرطة يبدا عملهم عندما تنتهي عملية التربية الى الفشل ، فالقتل والسرقة والادمان والنصب والاحتيال .. كل هذا انما هو اعلان بفشل العمل التربوي بالنسبة لمرتكبيها ، وبالتالي فبقدر احسان العمل التربوي بقدر ماتقل الحاجة الى عمل الشرطة ورجل القضاء الى حد كبير .

لكننا الان لم نعد ننظر الى التعليم على انه ، حق ، للمواطن . ذلك ان الحق يبيح لصاحبه ان يتنازل عنه لآخر ، لكنه الان ، حق للمجتمع ، نفسه . واذا كان المجتمع هو مجموع افراد الامة فلمن يمكن للمجتمع ان يتنازل عن هذا الحق ؟.. وهو بالتالي يلقي في التو واللحظة التبعة ، واجبا ، على كل من الدولة والفرد نفسه واجب على الفرد ان يطلبه ، اى التعليم ، ويسعى اليه ويجد فيه ويجتهد . وواجب الدولة ان توفر سبله وتعدد فرصه وتكثر قنواته . والواجب ، يحمل صفة الالزام ويصبح من غير المقبول ان يتحلل من تنفيذه مواطن باى حال من الاحوال .. بل انه هنا يزيد عنها بان المواطن يستطيع التحلل من الخدمة العسكرية بسبب نقص يقلل من اهليته الجسمية ، لكنه في



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

الخدمة التعليمية لاتوجد فرص التحلل منها لاى سبب جسمي . فسبل التعليم من التعدد والتنوع بحيث تستطيع ان تلاحقه فى اى وضع كان . حتى ولو كان يعانى من خلل فى صحته النفسية والعقلية .

وهكذا كان لنا ان ندعو ونلح فى الدعوة ، ونرجو ونلح فى الرجاء .. بالا نتناول مسالة التعليم وكانها مسالة من مسائل « التجارة » : من يملك مالا ، فعليه ان يسرع باستثماره فى التعليم ، ونطالب الدولة بان تسهل له وتيسر .. ذلك لان الاستثمار المالى فى التعليم بصفة خاصة ، محدود الى حد كبير . فهو يحتاج الى انفاق كبير . وعائده يجىء من المصروفات التي يدفعها الطلاب ، ولتحقيق عائد كبير فيه ، لابد ان ينقلب الى عملية استغلال بشعة ، تؤدى بالتالى الى هدم الهدف الاصلى من التعليم .

اننا لانقصد هنا ابدا ، وباى حال من الاحوال قطع الطريق على النشاط الخاص . فنحن نؤمن بان هذا النشاط ضرورة لابد منها .

لكن مانود التشديد عليه هو الا يعنى هذا النشاط الخاص . ان تبدا الدولة فى تقليص نشاطها . فنشاطها فى انشاء المدارس لابد ان يستمر ، ونشاطها فى تدعيم وتحسين وتجويد عملية التعليم لابد ايضا ان يستمر ، اما ان يستند الى مقولة ان الدولة « عاجزة » ومن ثم فلابد من افساح المجال الخاص فان له نتائجه الخطيرة التى تقدم المبرر للتقاعس الرسمى والتراخى الحكومى فى القيام « بواجب » التعليم .

ان العمل الوطنى الخيرى التطوعى له مجاله كذلك فى مرحلة السيادة الوطنية والاستقلال . بل ان دوره هنا ربما يكون اكثر الحاحا . لانه البرهان على استحقاق السيادة والاستقلال ، وعملية البناء هى التى تعطى السيادة القومية مضمونها الحقيقى . وإلا ترك العقل المصرى ساحة خالية لقوى البغى والاستغلال كى تفسده وتخربه وتوجهه وتحاصره

ثم من قال ان زمن الاستعمار ، والتهديد بالاحتلال قد ولى وانقضى ؟.. ان البغى والاستغلال بدءا من العهد الاول للانسان على وجه الارض . وسوف يستمران الى ماشاء الله .. نعم ستستمر قوى البغى والاستغلال ، ولكن بجيوش اخرى ، قد لانراها بالعين المجردة ، مثلما كنا نرى الجنود والضباط والأسلحة قديما انهم الان يحاصرون النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لاختراقها عن طريق ربطها بمصالحهم وتوجيهها لتحقيق اهدافهم ، وهم يغزون العقول بالافكار ويخترقون الشخصيات القومية بالاتجاهات والقيم التى تسربها الكتب واجهزة الاعلام . وهكذا .

ومثل هذه الصور من البغى والاستغلال ، لابد وان تستنفر جماهير الامة ، واجهزة الدولة كى نحافظ على نقاوة البذور الوطنية من الفساد ، ونملا البلاد بنوع اخر من النشاط عرفناه وجربناه وافرز لنا كيانات شخصية وطنية استطاعت ان تفعل المعجزات وتحرر البلاد .. نحن فى حاجة وفى شوق شديد ـ الى جانب النشاط الحكومي فى التعليم ، والى جانب النشاط الخاص للتجارة بالتعليم ـ الى نشاط وطنى شعبى لبناء انسان هذه الامة ...



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

□ المجلس الأعلى للجامعات يقرر :

وحدة جديدة لعلوم المستقبل لتطوير التعليم

تفويض وزير التعليم فى تعديل اللائحة الداخلية للجامعات

فى اجتماعه مساء امس وافق المجلس الاعلى للجامعات على انشاء وحدة لدراسة علوم المستقبل ووضع سياسات تطوير التعليم وتكون تابعة للمجلس ويتم تمويلها من مشروع ترابط الجامعات وتساهم فى دراساتها مراكز المعلومات والشبكة القومية للجامعات

كما قرر المجلس تفويض وزير التعليم فى الموافقة على التعديلات التجريبية للوائح الداخلية للكليات والمعاهد بالجامعات المختلفة . وانشاء وحدات خاصة لازالة كافة عقبات تطوير البحث العلمى بالجامعات .

وقد ناقش المجلس فى اجتماعه امس برئاسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين تقارير الجامعات بشان مراجعة المناهج ووضع خطة لتطوير التعليم العام . كما ناقش المجلس اقتراحا بتحديد المدة اللازمة لسداد رسوم القيد للطلاب الوافدين من دارسى الماجستير والدكتوراة .

وصرح الدكتور صلاح مرسى الامين العام للمجلس بانه تقرر تاجيل الموافقة على البرامج الجديدة للتعليم المفتوح التى اقترحتها الجامعات لحين الانتهاء من السلبيات التى تم تحديدها فى الاجتماع امس .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : فبراير ١٩٩٢

أكاديمية البحث العلمي تكرم الفائزين بالمسابقة السنوية

د. عـــادل عـــز :

في بداية العام الجديد .. وفي اليوم الاول منه أقامت اكاديمية البحث العلمي احتفالا لتكريم الفائزين في مسابقتها العلمية السنوية الثانية لعام ١٩٩١ ، وحضر الاحتفـــال د. عادل عز وزيـــر البـــحث العلمـــي ، ود. عبدالمنجي أبو عزيز رئيس الاكاديمية ، وبعض كبار الشخصيات المعنيين بقضايا الشباب ، وكذلك الفائزون من جميع انحاء الجمهورية .

مؤمنون.. بدور الشباب في التغيير

تحقيق

علاء حجاج

في البداية تحدث د. كمال الدين البتانوني - رئيس لجنة المسابقة - فرحب بالحضور وقال :

ان فكرة المسابقة لاقت نجاحـا كبيـرا ، واستجابة عظيمة من شباب مصر حيث وردت أبحاث ودراسات من جميع انحاء مصر سواء من عواصم المحافظات والمراكز والقرى والنجوع ، وبلغ عدد المتسابقين مايربو علـى ١٢٠٠ متسابق فاز منهم ٧٢ تراوحت أعمارهم بين ١٣ ـ ٢٨ سنة .

ووجه د. كمال البتانوني دعوته للشبـاب بالاهتمام بتاريخ الامة ، وتعلم اللغات الاجنبية بجانب اللغة العربية وحسن المعرفة بالفنون المختلفة حتى نواكب تطورات العصر .

٢٠ عامـا

وتحدث د. عبد المنجي أبوعزيز رئيس اكاديمية البحث العلمي فقال : ان عمر الاكاديمية

الآن ٢٠ سنة وانها منذ انشائها وهى تعمل على النهوض بالشباب فى مجال البحث العلمى وتبذل بكل ما فى وسعها من أجل هذا الهدف .

وسائل النهوض

ثم القى د. عادل عز وزير البحث العلمى كلمة أكد فيها على أن اكاديمية البحث العلمى ومراكزهاوجهود العلماء ، هى الكفيلة بان تنتقل مصر باذن الله من دولة نامية إلى متقدمة ، لان الفرق بينهما يعود بصفة أساسية إلى طرق وأساليب وسائل الانتاج وهى ترتبط بالبحوث العلمية ونقل التكنولوجيا .

أضاف : ان مصر هى مهد الحضارات فى العالم منذ فجر التاريخ ، وانه فى العصر الاسلامى تربع علماء العرب على عرش العلم والمعرفة فى مختلف الفروع : الطب - الكيمياء - الفلك ... الخ وانتقلت الحضارة من الشرق إلى الغرب وآن الاوان ان تستعيد الامة العربية حضارتها .

الهدف من المسابقة

ثم تساءل د. عادل عز : ماذا نريد من هذه المسابقات ؟

وأجاب ان الغرض منها : المشاركة - تبسيط العلوم - ان يشعر الشاب انه أحد العناصر الاساسية للتغيير - شد انتباه الشباب إلى مايحدث من تطور .

أضاف د. عادل عز انه بغير العلم لانستطيع ان ننافس فى الاسواق العالمية لان ذلك يتطلب ان ننتج سلعا على مستوى من الجودة وبتكاليف منخفضة ، ولن يتم ذلك الابجهود العلماء .

أوائل الخريجين

وبالنسبة لاوائل الخريجين أوضح د. عادل عز ان أول أمر كان يفكر فيه هو حال أوائل الخريجين ثم كان قرار رئيس الجمهورية بتكليف ٥٠٠ من أوائل الخريجين كل عام حسب تقديراتهم العلمية ، ثم وجدت أن هذا الامر وحده لايكفى فقررنا أن نفتح الباب لـ ٣٠٠ منحة سنويا لغير القادرين .. والشرط الاساسى فيها ان يكون الخريج حاصلا على الاقل على جيد جدا لاستكمال الماجستير والدكتوراه .

ثم جاء أمر آخر فكرنا فيه وهو مستلزمات البحوث فقررنا ان نمول البحوث العلمية بناء على طلب من المشرف على البحث وعميد الكلية لانها تتطلب نفقات كبيرة لايقدر عليها ابناؤنا المتفوقون .

نوادى العلوم

واعترف وزير البحث العلمى باننا مازلنا مقصرين فى مجال نوادى العلوم ، وأضاف بأننا يجب أن نتوسع فيها لاتاحة الفرصة للشباب لتنمية مواهبهم وقدراتهم العلمية . وخاصة فى



مراكز الشباب والمدارس الثانوية ، ولذلك قررنا انشاء أول ناد للعلوم بنادى الجزيرة الرياضى ، وتمويل اعداد اضافية من مجلة العلم - لانها توزع من بكرة ابيها - وان توزع على المدارس الثانوية وتوضع فى المكتبات العامة بدون مقابل .

الفائزون يتحدثون

التقت « العلم » ببعض الفائزين فى المسابقة . قال حاتم يوسف عبد الغنى - مهندس إنتاج - ٢٦ سنة - والفائز الاول فى مسابقة « كتابة علمية مبسطة » .. ان البحث الذى تقدمت به لمسابقة تناول الحاسب الالى وهو ينقسم إلى شقين الاول :كل مايتعلق بأساسيات عمل الحاسب الآلى من خلال اجياله التى ظهرت بالاسواق والتى جارى البحث فيها بالاضافة إلى تطبيقات الحاسب الآلى فى حياتنا اليومية حاليا والمتوقعة مستقبلا ، وأهم ال... للاستخدام الامثل لقدرات الحاسب .

مشكلة الاسكان

اما الفائز الاول فى مسابقة « دعوة للتأمل » خالد محمود هيبة ـ طالب بهندسة الاسكندرية فقال : ان الموضوع الذى قدمته للمسابقة هو مشكلة الاسكان ، وقد عبرت عنه من خلال مجموعة من الصور الفوتوغرافية التى توضح عمق هذه المشكلة .

وعن تصوره لحل هذه المشكلة قال : أولا لابد من وقف الهجرة إلى المدن الكبرى ، وذلك بانشاء مدن جديدة مزودة بجميع خدماتها لان المدن الجديدة الموجودة حاليا تعتبر فاشلة إلى حد ما لانها لم تستوعب الا حوالى ١٠٪ فقط من المستهدف وذلك لاسباب عديدة أهمها نقص الخدمات الموجودة بها .

كذلك لابد من الاتجاه إلى الطرق التقليدية فى البناء مثل أعمال المهندس حسن فتحى صاحب نظرية « البناء بالطين وعمارة الفقراء » هذه النظرية تطبق فى أمريكا وأوربا ونحن هنا لانطبقها وهى تدعو إلى استخدام المواد البيئية فى البناء .

أصغر فائزة

اما جمان محمد حسن الفائزة بالمركز الخامس فى « دعوة للتأمل » وهى أصغر فائزة (١٣ سنة) طالبة بالصف الثانى الاعدادى فقالت : اننى اشتركت فى المسابقة بمجموعة من الصور الفوتوغرافية توضح المأساة التى يتعرض لها نهر النيل من عادات سلوكية سيئة مثل الاستحمام فيه ، وغسل الاطباق والمواشى ، والقاء مخلفات المصانع .

بيئة عمرانية

وشارك فى نفس الموضوع محمد صابر رضوان ـ مهندس معمارى ـ وأحد الفائزين فى مسابقة « كتابة علمية مبسطة » حيث قدم بحثا عن الحفاظ على نهر النيل وأوضح أن نهر النيل يمثل الشريان الرئيسى للحياة فى مصر ، وهو بيئة عمرانية متكاملة يجب المحافظة عليها ويجب استغلاله الاستغلال الامثل سواء فى مجال السياحة والترفيه والزراعة وصيد الاسماك وفى مجال النقل المائى لانه يعتبر من أرخص وسائل النقل ، كذلك يجب على المصانع عدم القاء مخلفاتها فيه وان يكون هناك قانون خاص بنهر النيل بجانب القانون العام الموجود حاليا .

تلوث البيئة

وقدمت نوران سامى محمد مسعود ـ ١٥ سنة ـ والفائزة بالمركز الثانى عشر فى « دعوة للتأمل » مجموعة لوحات تناولت تلوث البيئة واثرها على المجتمع أوضحت من خلالها أهمية هذا الموضوع وخطره على الصحة العامة وانه يجب ان تتضافر كل الجهود من أجل الحفاظ على البيئة نقية .

الطاقة الذرية

قال أحمد حسين محمد فرج ـ طالب ـ وأحد الفائزين ـ ان البحث الذى تقدمت به تناول موضوع الطاقة الذرية واستخداماتها فى السلم ، وهى سلاح ذو حدين فهى نعمة فى وقت السلم ، نقمة فى وقت الحرب ، ولذلك ادعو إلى استخدامها فى السلم فقط فى الزراعة والصناعة والطب وغير ذلك من مجالات تخدم الانسانية .

زيادة قيمة الجوائز

وفى نهاية الحفل قرر د . عادل عز وزير البحث العلمى زيادة قيمة جوائز المسابقة بان تكون ٤٠٠ جنيه للفائز الاول بدلا من ٢٥٠ .
و ٣٠٠ جنيه للفائز الثانى بدلا من ٢٠٠ .

و ٢٠٠ جنيه للفائز الثالث بدلا من ١٥٠ .

هذا بالاضافة إلى ١٢ جائزة قيمة كل منها ١٠٠ جنيه ، و ٢٠ جائزة قيمة كل منها ٥٠ جنيها وكذلك زيادة عدد شهادات التقدير .

وفيما يلى اسماء الفائزين فى المسابقة :

أولا بالنسبة لمسابقة « كتابة علمية مبسطة » :

١ ـ حاتم يوسف عبد الغنى ٤٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢ ـ كمال محمد ابراهيم ٣٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣ ـ حمدى عبد العزيز محمود ٢٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤ ـ محمد عبد العليم مصطفى ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٥ ـ محمد سمير ابو الفتوح ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٦ ـ رمزى هلال كيلانى ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٧ ـ محمد امين محمود ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٨ ـ سعيد محمد حسن ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم

التاريخ : فبراير ١٩٩٢

الفائزون .. وقضايا المجتمع

أحمد حسين :

الطاقة الذرية .. سبيلنا الوحيد لزيادة الانتاج

نوران سامى :

تلوث البيئة .. خطر لابد من مواجهته !

محمد رضوان :

الحفاظ على شريان الحياة .. بمصر

خالد هيبة :

وقف الهجرة إلى المدن الكبرى واستخدام المواد البيئية في البناء



السياحة والترفيه والزراعة وصيد الاسماك وفى مجال النقل المائى لانه يعتبر من أرخص وسائل النقل ، كذلك يجب على المصانع عدم القاء مخلفاتها فيه وان يكون هناك قانون خاص بنهر النيل بجانب القانون العام الموجود حاليا .

تلـوث البيئـة

وقدمت نوران سامى محمد مسعود ـ ١٥ سنة ـ والفائزة بالمركز الثانى عشر فى « دعوة للتأمل » مجموعة لوحات تناولت تلوث البيئة واثرها على المجتمع أوضحت من خلالها أهمية هذا الموضوع وخطره على الصحة العامة وانه يجب ان تتضافر كل الجهود من أجل الحفاظ على البيئة نقية .

الطـاقة الـذرية

قال أحمد حسين محمد فرج ـ طالب ـ وأحد الفائزين ـ ان البحث الذى تقدمت به تناول موضوع الطاقة الذرية واستخداماتها فى السلم ، وهى سلاح ذو حدين فهى نعمة فى وقت السلم ، نقمة فى وقت الحرب ، ولذلك ادعو إلى استخدامها فى السلم فقط فى الزراعة والصناعة والطب وغير ذلك من مجالات تخدم الانسانية .

زيادة قيمة الجوائز

وفى نهاية الحفل قرر د. عادل عز وزير البحث العلمى زيادة قيمة جوائز المسابقة بان تكون ٤٠٠ جنيه للفائز الاول بدلا من ٢٥٠ .
و ٣٠٠ جنيه للفائز الثانى بدلا من ٢٠٠ .

٢٢ ـ أميرة كامل أحمد ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٣ ـ سامح عمر بديوى ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٤ ـ حازم زكريا أحمد ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٥ ـ حسام مصطفى محمود ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٦ ـ أحمد حبشى ابراهيم ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٧ ـ اسماء أحمد يوسف ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٨ ـ رغيد محمد حلمى ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٩ ـ اشرف حسين محروس ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٠ ـ مجدى توفيق عبد الحميد ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣١ ـ صلاح محمود محمود ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٢ ـ وائل صبحى سليمان ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٣ ـ عصام عبد الرازق محمد ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٤ ـ اشرف سعيد كشك ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٥ ـ هبة حسيب أمين ٥٠ جنيها + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٦ ـ عزة عبد المنعم أحمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٧ ـ عصام الدين سلامة ابراهيم شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٨ ـ المرسى السيد القاضى شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣٩ ـ عصام عبد الرحيم عفيفى شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٠ ـ محمد صابر رضوان شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤١ ـ محمد عمر اسماعيل شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٢ ـ محمد بدر حسن شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٣ ـ خالد عبد اللطيف عثمان شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٤ ـ عصام الدين على ابراهيم شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٥ ـ عادل طه احمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٦ ـ عبد العال سيد خليل شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .



٤٧ ـ شعبان عتريس سليمان شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٨ ـ محمد عبده محمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤٩ ـ اسماعيل سعيد محمود شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٥٠ ـ أحمد حسين محمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .

ثانيا : مسابقة « دعوة للتأمل » :
١ ـ خالد محمود هيبة ٤٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢ ـ الصادق أحمد الصادق ٣٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٣ ـ الزناتى ابراهيم الزناتى ٢٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٤ ـ هالة مصطفى حراجى ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٥ ـ جمان محمد حسن ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٦ ـ منصور عبد الحكيم العطار ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٧ ـ ياسر مصطفى الرسول ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٨ ـ طه حسين عبد العزيز على ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٩ ـ اشرف رفعت محمد ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٠ ـ هناء احمد رضوان ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١١ ـ شريف محمد اسماعيل ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٢ ـ نوران سامى محمد ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٣ ـ هانى أحمد أحمد ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٤ ـ محمد عبد الحميد زكى ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٥ ـ السعيد محمد السعيد ١٠٠ جنيه + شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٦ ـ محمد محسن أحمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٧ ـ طارق محمد محمود شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٨ ـ عماد الدين عبد السلام محمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
١٩ ـ عادل أحمد محمود شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٠ ـ عصام محمود جمعة شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢١ ـ جمال العربى محمد شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .
٢٢ ـ مدحت أحمد محمود شهادة تقدير + اشتراك لمدة عام فى مجلة العلم .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

حوار مع مفكر مصرى « تربوى »

ضرورة رؤية « تربوية » تربط الثقافة بالتعليم لمحاربة الاغتراب والبطالة

التربية من الخطورة بمكان لكى لا تترك للتربويين فقط . والتعليم قضية القضايا ومبدأ التطور ومفتتح نشيد الحياة .

اذا كان من الضرورى عدم ترك التربية للتربويين فقط فانه لا يصح . بل يصبح جريمة استبعاد التربويين عن قضية تخطيط مستقبل التعليم فى مصر . لانهم هم الاساس وبقية المفكرين معاونون ..

هكذا ندخل حوارنا مع مفكر مصرى شاب هو الدكتور ضياء الدين زاهر استاذ التخطيط التربوى بكلية التربية جامعة عين شمس والذى اصدر عددا من الكتب المهمة من اهمها كيف تفكر النخبة فى تعليم المستقبل .. الكتاب ومن ثم الحوار رسالة لمن يهمة الامر فى بلادنا .

□ لماذا تدرسون راى النخبة فقط حول قضية التعليم .. هل هذه مصادرة على حق العامة فى التفكير فى مستقبل التعليم ؟

□ □ بالتاكيد لا .. فما أعنيه بالنخبة ليس هو المفهوم المتواتر الذى يقرنها بالسلطة او بحكم القلة او بتصنيفات اخرى ايديولوجية وغير أيديولوجية ، بل ما اعنيه حقا هو تلك المجموعة من المفكرين ذوى التميز المعرفى والثقافى فى فروع تخصصاتهم والتى تعبر كتاباتهم أومواقفهم المجاوزة لنطاق تخصصاتهم عن وعى اجتماعى عميق بالواقع وقدرة على نقده وتبشر برؤى مبدعة قادرة على تغييره وتقدمه .

لقد كان هاجسى هو اختيار عينة ممن يحملون المستقبل فى اعماقهم ، ويضعون الخطوط العريضة لجدول افكاره واعماله سواء كانت هذه العينة من داخل المقصورة السياسية او من

حوار : محمد حربى

المدرجات من صناع القرار أو ممن يطبق القرار عليهم .

□ نقطة نظلم : ماذا تريد هذه الدراسة من الجماهير ومن النخبة ؟

□ □ هى محاولة استفزاز لجعلهم يفكرون حول مستقبل التعليم وتعليم المستقبل من منظور جديد ومنطق جديد ، انها دعوة للتامل النقدى الجاد فى الخيارات التى تطرحها حول المستقبل تمهيدا لاقامة نوع من الحوار القومى العام ينتهى بصياغة اولويات وانماط برامج لتطوير التعليم تطرح للنقاش العام لتحقق اكبر اجماع ممكن يقودنا إلى مسودات تنفيذية تصدر بها قوانين .

التعليم ـ الوظيفة

□ نبدا من البداية المنطقية للاشياء ونسال ـ ترى ما هى اهداف الناس فى بلادى من ارسال ابنائهم للمدارس ؟

□ □ اتصور ان الطلب الاجتماعى على التعليم نابع من عوامل كثيرة فى مقدمتها ان التعليم حق ، وان هذا الحق كفلته كافة المواثيق الانسانية والدولية ، ويعزز هذا الحق كوننا نعيش عصر تفجر المعرفة بما يتطلب الماما اساسيا بمفردات العلم والمعرفة بشكل تنمحى فيه الحدود الفاصلة بين التعليم والحياة .

على أنه من الناحية الأخرى لابد من الاقرار بان نظرة الناس الى التعليم تكتسى بالفهم العملى ، فهم يسعون من وراء

التعليم الى الحصول على وظائف افضل ورواتب افضل . وهذا التصور يظهر المدارس والجامعات على انها مكاتب توظيف فى حين ان التصور الادق بالنسبة لهذه المهمة انها تزويد سوق العمل باحتياجاتها لذا فان التعليم بالنسبة للمواطن هو حق وخدمة واجبة واستثمار طويل المدى .

□ ولكن هل يستطيع المجتمع فعلا تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم ؟ .

□ □ الاختبار النقدى لذلك يشير الى ان مجتمعنا غير قادر بصورة أو بأخرى على استيعاب ابنائه فى سن الالزام المدرسى [يستوعب مكانيا حوالى ٨٧٪ فقط] وهذا يعنى أنه هناك ١٣٪ من الشريحة العمرية فى سن الالزام تبقى خارج اسوار المدارس ، الى جانب الذين يتسربون من التعليم لاسباب مختلفة بحيث تصل النسبة لأكثر من ٣٠٪ ، ومازال هناك تهاون من قبل المجتمع فى تطويق مشكلة الأمية فى حدودها الدنيا (الأمية الابجدية) فاكثر من نصف الأميين العرب موجودون فى مصر ، والجهود المجتمعية ضعيفة وغير مخططة علميا ، وتعتمد على كفايات بشرية تقليدية وبيروقراطية . وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ فى ميزانيات التعليم الا ان ارتفاع معدلات التزايد السكانى وما تسببه من زيادة فى اعداد المقبولين بالتعليم وكذلك التضخم وارتفاع الاسعار كل هذا جعل نصيب الفرد من ميزانية التعليم لا يسمن ولا يغنى من جوع أما عن نصيبه من ميزانيات البحث العلمى فملاليم !!

□ هل هذا كله يعكس غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم ، تعلى من شان التعليم كقيمة اساسية فى بنية ثقافة المجتمع ومواجهته مع الواقع ؟

□ □ بالقطع .. هناك غياب للرؤية المتكاملة والشاملة لفلسفة تربوية مصرية ، تلك الرؤية الشاملة للقضايا والمفاهيم الكبرى للتعليم التى تنتظم داخلها تصورات متصلة بنوع المجتمع المتوقع وطبيعة الانسان المراد اعداده ، وطبيعة الحياة التى ينبغى على التعليم رسم مفرداتها واطرها ، وطبيعة المعرفة المبتغاة ، كما تنتظم داخلها ايضا نظريات مصرية مفصلة عن مفردات العمل التعليمى والتربوى كالتعلم والمناهج والادارة التعليمية ، والتقويم واقتصاديات التعليم وكل ما يتصل بتطوير العمليات التعليمية

□ لكى نتصور فلسفة تربوية ارى اننا يجب ان نحلل الكيان التعليمى . قدمت فى كتابك المهم تصورا لخطايا التعليم العربى هل لنا ان نتابع معك تاويل الخطايا ؟

□ □ اود ان اوضح بداية نقطتين :

الأولى : انه من الظلم ان نضع التعليم فى قفص الاتهام لنعلق عليه كل فشل سياسى و مجتمعى لتغيير الواقع . ونوجه اليه من النقد ما لا يحتمل ولا يطيق هناك شركاء للتعليم فى هذا الفشل .

والثانية : ان امراض التعليم او خطاياه ليست قاتلة بل قابلة للشفاء وتتناسب مع حجم ما يوكل اليه من مهام وما نتوقعه منه من انجازات . لكن المهم هو كيف نشفى من المرض دون ان نقتل المريض .. هذا هو السؤال .

والمسألة بسيطة .. الا ترى أننا نقدم للتلميذ تعليما لفظيا يعزله عن واقعه ويعطل دوره فى تطوير الواقع وتغييره . هل تنكر ان مناهجنا ومقرراتنا الدراسية تؤدى الى الترفع عن العمل المنتج فكريا كان أم يدويا ، وتعطل النمو الاجتماعى والنقدى والابداعى للتعلم وتتجاهل انشطته واشراقاته وتعوده على التبعية بدلا من الاستقلالية ؟

ان محتوى التعليم مزيل مزيل وهو فى احسن احواله تاريخ للعلم اكثر منه العلم ذاته كما انه انشائى مغترب عن عصره (عصر المعلوماتية) وينشغل بمصالحات ترقيعية لثنائيات وازدواجيات مازالت مثارة بشكل مرضى كالصراع بين الاصالة والمعاصرة وحوار القديم والجديد ان التعليم بفلسفته ومحتواه يعمل على اعادة انتاج الواقع الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية الموجودة والتاكيد على ثقافة الذاكرة [الحفظ والاستظهار] وغياب الروح الابداعية النقدية ، روح السؤال ، مما يؤدى الى اغتراب التعلم عن ذاته وعن عالمه .

□ تجرنا للحديث عن وضعية طرح مناهجنا الدراسية لمسالة التراث والمعاصرة .. كيف تراها طرحت ذلك وما رايك فى هذا الطرح ؟

□ □ مناهجنا التعليمية فى عمومها يتجاذبها تياران الاول : ينحاز كلية للتراث والثقافة العربية التقليدية على حساب حضارة العصر بدعوى التاكيد على الهوية العربية وفى سبيل ذلك تقدم التراث على نحو لا يستثير العقل ولا يمحص النقل بل يعزله عن الواقع المعاش فتاتى المناهج غير موضوعية تسحب المتعلم من واقعه الى عالم يؤمن به ولا يعيشه فيغترب عن ذاته وعن حضارته .

والثانى : المغالاة فى تقديم قيم وادوات الحضارة العربية دون تمحيص واختبار فتنزلق هذه المناهج الى تمجيد كل ما هو غربى وتقليده تقليدا مشوها . وهذا الاتجاه كسابقه يزيد من اغتراب المتعلم عن واقعه المتخلف ويجعله منطلقا باستمرار خارج حدود ذاته ووطنه ويقلل من شان حضارته العربية الاسلامية الاصيلة مما يجعل مناهجنا وطلابنا مصابين بالشيزوفرانيا التعليمية والثقافية .

□ هل يمكن القفز فوق اسوار الواقع وتخطى الممكن الصعب وإقامة حدود الحلم والقول بامكان تطوير التعليم فى مجتمع متاكل ؟

□ □ هناك مداخل عدة للتنمية والتطور ولكنها تلخص فى نمطين كبيرين هما مدخل مجتمعى ، ومدخل مؤسساتى او التطور الشمولى للمجتمع كله او التطور الفوقى من خلال مؤسسات حاكمة ، وللأسف الشديد فقد كانت العلاقة بين المدخلين علاقة صراع ومواجهة مع أن التحولات الأخيرة فى العالم اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ـ انه لا يوجد تناقض بين تطور المجتمع من داخله أو تطويره من خلال المؤسسات الموجهة لعملية التطور لأن التطور يعنى اطلاق حرية الناس فى الخلق الابداعى لحل مشكلاتهم وطرح حلول جذرية لها .

وليس معنى ضعف المجتمع اقتصاديا وتنمويا ان يظل التعليم على مافيه من ضعف بل يمكن ان يعمل التعليم على احداث تغيير فى هذا المجتمع . لاننا لو ظللنا نحلم بالتغيير الشامل الكبير حتى يتطور التعليم داخل منظومة المجتمع فاننا سنكون كمن ينتظر جودو الذى لن يجىء .



المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ المجلس الأعلى للجامعات يقرر :

الجامعات تتولى مراجعة وتطوير الكتب الدراسية لجميع مراحل التعليم

كتب ـ لبيب السباعى :

قرر المجلس الاعلى للجامعات في اجتماعه برياسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان تتولى الجامعات مراجعة الكتب الدراسية لمختلف المراحل التعليمية العامة بما يحقق اسهام الجامعات في تطوير التعليم العام . كما قرر انشاء وحدة لدراسة علوم المستقبل تلحق بامانة المجلس ويتم تمويلها من مشروع الترابط بين الجامعات على ان تسهم مراكز المعلومات والشبكة القومية للجامعات في توفير الدراسات اللازمة لها .

وصرح الدكتور صلاح مرسى الأمين العام للمجلس بأنه تم تقييم برامج التعليم المفتوح الموجودة حاليا في الجامعات وهى برامج جامعة القاهرة في المعاملات المالية بالتجارة وتكنولوجيا استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية بالزراعة . وبرنامج المال والاعمال بالاسكندرية والاقتصاديات وادارة المشروعات بتجارة أسيوط .

وقرر المجلس إحالة ١١ برنامجا جديدا اقترحت الجامعات إنشاءها الى اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح وتشمل درجة الليسانس . من جامعة القاهرة في الترجمة بالآداب . والادارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . والقانون من الحقوق . وتكنولوجيا وادارة المزارع السمكية بجامعة الاسكندرية . والدراسات البيئية والتحليل الكيميائى بعلوم الاسكندرية . والعلوم القانونية بحقوق الاسكندرية . والرعاية الصحية المتكاملة . بطب أسيوط . والعلوم التجارية بتجارة سوهاج . والمعاملات والاستثمار من تجارة طنطا وفي التكنولوجيا الصيدلية والصيدلة الاكلينيكية من صيدلة طنطا . والمنشآت الانتاجية بتجارة المنصورة .



مطلوب انشاء ١١ ألف مدرسة فى ٥ سنوات

مدارسنا تحتاج الى انقاذ .. وهى مشكلة من المشاكل العديدة التى تواجهنا .. ولاشك ان الكثيرين تعودوا على الشكوى فقط .. دون اى تحرك ايجابى ، دون محاولة ايجاد حل لما يشكون منه .. حتى لو كان بمقدورهم ذلك !

تحقيق :
محمد امبابى

التلاميذ ينقلون لآبائهم وامهاتهم يوميا مايعيشون فيه عند تلقيهم العلم سواء بناء المدرسة او مرافقها ..

والدولة قدمت الكثير واذا كنا نريد - بالفعل - حل المشكلة .. فلنتقدم ، لان الحل الحقيقى لن يحققه الا المشاركة الشعبية.

وتدعو « اخبار اليوم » الى حملة قومية لانقاذ المبانى المدرسية وانشاء مدارس جديدة.. فالموقف صعب والمشكلة معقدة وتحتاج لحل سريع وحاسم .

مدارسنا فى خطر .. وبالتالى فان العملية التعليمية أصبحت فى محنة .. المدارس الحالية أغلبها فى حالة سيئة ، وفى نفس الوقت فانها لا تكفى التلاميذ الموجودين بها .. وكما يؤكد المسئولون فى مجال التعليم والخبراء ، وبل ووزير التعليم نفسه .. فانه لن ينقذنا من هذه الأزمة الحادة سوى تحرك شعبى وقومى سريع .

وعندما تتحدث لغة الارقام .. فانها تؤكد بوضوح مدى ضخامة المشكلة وحجم خطورتها .. فالاحصائيات الرسمية بالهيئة العامة للمبانى التعليمية تقول ان عدد المدارس بمصر يصل الى حوالى ٢٥ الف مدرسة .. وقد وصل عدد المدارس الآيلة للسقوط الى اكثر من ٥٠٠ مدرسة .. أما المدارس التى تحتاج الى اصلاح وترميم وأغلبها فى حالة سيئة فقد وصل عددها الى ٤٨٥٠ مدرسة .. وهناك ٢٧٨٣ مدرسة ليس بها دورات مياه .. ومايقرب من ٩٥٠ مدرسة تحتاج لخدمات المياه و ٣٨١٦ مدرسة تحتاج لخدمات الكهرباء .. كما أن المدارس المؤجرة وأغلبها فى حالة سيئة قد وصل الى حوالى ٤ آلاف مدرسة موزعة على جميع المحافظات .. وتتواجد مواقعها

نموذج لاحدى المدارس المتهالكة .. الزبالة والاسوار المهدمة والشبابيك فى حالة يرثى لها .

« تصوير . حسين القاضى »

الجهود الشعبية قادرة على علاج .. تدهور الابنية المدرسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

فى مناطق سكنية مزدحمة يصعب وجود بديل لها .

ويؤكد الخبراء ورجال التعليم ان العملية التعليمية فى مصر اصبحت فى محنة .. بل ان الخطر اصبح مؤكدا وواضحا .. فما قيمة مانبذله فى تطوير التعليم والمناهج والمدرسة أصبحت مكانا لاهدار آدمية التلميذ والمدرس .. وماذا يفيد مانبذله من جهد فى تطوير التعليم والمدرسة لم تصبح مكانا جذابا للتلميذ .. فالتلميذ الذى يذهب الى مدرسة آيلة للسقوط او مهددة بالانهيار أو مدرسة لا توجد بها دورة مياه أو شباك او كهرباء أو مياه للشرب ، وليس بها مكان لأى ترويح أو نشاط ، يعتبر نفسه وكأنه فى سجن أو كأنه فى مكان يفتقد فيه طفولته .. بل انه يتحين الفرصة للهروب منه !

المشكلة الكبرى ..

ولذا فان مشكلة التسرب من المدرسة اصبحت من المشاكل الكبيرة التى يواجهها التعليم الآن خاصة بعد ان وصلت نسبة الأطفال المتسربين من المدارس فى بعض المحافظات الى ٢٥٪ بل وصلت هذه النسبة فى المحافظات النائية الى اكثر من ٥٠٪ .. بل ان عدد المتسربين من المدارس وصل فى مختلف المحافظات الى ١٥٠ الف تلميذ سنويا يرتدون للأمية .

ويتساءل الخبراء ورجال التعليم والمسئولون به . كيف يستطيع معلم نضع له أكثر من ٧٠ تلميذا فى الفصل أن يقوم بتوصيل المعلومة الى هذا الكم الهائل ؟ .. ومن أين ايضا يجد الوقت ليؤدى واجبه على الوجه الاكمل بعد ان أصبح حوالى ٤٠٪ من المدارس يعمل بنظام الفترات وأصبح زمن الحصة لا يتعدى دقائق معدودة .

ويؤكد سمير يوسف رئيس الهيئة العامة للأبنية التعليمية . ان الوضع يحتاج لانقاذ سريع . ويقول : نحن فى حاجة خلال السنوات الخمس القادمة الى أكثر من ١١ الف مدرسة منها ٩٣٧٦ مبنى جديدا لحل مشاكل نقص الاستيعاب والفترات ، وكذلك احلال ٢١٠٠ مدرسة بدلا من المدارس المتهالكة و ٣٥٦٠٠ حجرة و ٩٤٤٦ معملا وورشة و ٢٣٢٠ دورة مياه .. ولتحقيق ذلك مطلوب مايقرب من ٦ مليارات جنيه . وبالطبع فان الحكومة لا تستطيع ان تتحمل هذا العبء .. ولهذا فلابد من المشاركة الشعبية لكى نواجه هذه المشكلة كأمة وليس كوزارة أو هيئة .. وهذا وحده كفيل بأن يحل المشكلة ، ونحصل على التمويل اللازم لبناء المدارس واصلاح حال التعليم الذى يشكل مستقبل البلد .

وهناك أمثلة لبعض حالات التبرع من أجل بناء المدارس منها تبرع رجل الأعمال السعودى عبدالعزيز سعود البابطين لبناء ٣ مدارس بمنطقة المقطم ومصر الجديدة .. والمواطن مصطفى ياقوت النجار الذى تبرع بانشاء مدرسة ثانوى للبنات بمنطقة سموحة بالاسكندرية .. والدكتور حسن عباس زكى الذى تبرع بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه لانشاء توسعات فى المدارس .

ولكن المشكلة اكبر من أن تتم باجتهادات فردية .. بل يجب ان تتم فى نطاق قومى تحت اسم « المشروع القومى لبناء المدارس » ويمكن فتح حساب باسم المشروع ويكون الصرف تحت بصر المتبرع وتوقيعه .. ويمكن أن يكون الانشاء أو المبنى باسم المتبرع ويتم الاعلان عن توقيت تنفيذه .

مطلوب عمل قومى

ويقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم . ربما لأول مرة فى تاريخ التعليم وفى وقت قياسى يتم اصلاح وتجديد ٣٠٠٠ مدرسة بتكلفة وصلت الى ١٥٠ مليون جنيه ولكن هذه الجهود لا تكفى ولا تفى بالهدف المطلوب .. فنحن فى حاجة لعمل قومى حتى نواجه هذه المشكلة .



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

النظام التعليمي ينمي ثقافة التغييب ويغيب ثقافة النقد

يوسف نور عوض *

■ من العبارات الشهيرة التي تنسب الى طه حسين قوله: «التعليم كالماء والهواء». ولا ترجع اهمية هذه المقولة في وجدان الشعب المصري الى قيمتها الثقافية فحسب، بل ايضاً الى قيمتها الاقتصادية. ذلك ان التوسع في بناء المدارس وتزايد اعداد المقبولين نقل الكثيرين من طبقة الزراع وذوي الدخول الضعيفة الى الطبقة الوسطى وذوي الدخول العالية. وتزامن هذا المد التعليمي مع منظومة متكاملة من الافكار التنموية التي ترى التعليم الوسيلة الوحيدة لتوفير الكوادر الصالحة لعملية التنمية. ولم تفرق هذه المنظومة كثيراً بين التعليم والتمدرس حتى تفجرت اخيراً ازمة التعليم في دول العالم الثالث بل والعالم بأسره والتي خصص لها كومب دراسة رائدة لفتت الانظار الى الخطر الذي يمثله النظام المدرسي على حركة التعليم عموماً. وهو الخطر الذي بدات تظهر آثاره في العالم العربي على نحو واضح حيث تكاثرت اعداد الخريجين وحملة الشهادات الدنيا والعليا وتزايدت من دون ان يتوافق ذلك مع ارتفاع او حتى محافظة على مستوى الكفاءة المطلوبة.

وظهر كاثر لهذا التطور في وضع التعليم العالمي اتجاه جديد يسمى اتجاه «اللامدرسيين» تركزت جهوده على الاعمال التي قام بها كل من ايفريت ريمر وايفان اليش والتي اسفرت عن ظهور كتابيهما «المدرسة ماتت» و«مجتمع بلا مدارس» على التوالي.

يختلف الكاتبان في قدرتهما على عرض افكارهما المتشابهة، اذ بينما يمتاز ريمر بسلاسة اسلوبه وقدرته على توصيل افكاره عن طريق الكتابة يتميز ايفان اليش بقدراته الخطابية وخصوصاً حين يواجه جمهوراً متحمساً، ولديه استعداد لتقبل الافكار الجديدة. يقول دور: «يشعر الانسان

وهو يقرأ تفسير اليش لآرائه من خلال الاساطير الاغريقية في الفصل الاخير من كتابه انه يجلس على سرة العالم لتنشق الهواء الملوث برائحة الكبريت».

وترتبط الافكار التي دعا اليها كل من ريمر وايفان اليش بمنظور واحد هو ان المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي في الوقت الحاضر، ليست وليدة هذا النظام فحسب، بل وليدة النظام الاجتماعي باسره لان المدرسة لا تعدو ان تكون افرازاً للنظرية التي تقوم عليها سائر المؤسسات الاجتماعية الاخرى.

ويرى الكاتبان انه لا جدوى لاية حلول جزئية توضع للنظام التعليمي لان اصلاح التعليم يتجاوز الحلول التي طرحها المصلحون الاجتماعيون ودعاة «المستقبلية»، اذ ينبغي ان لا تتركز على المؤسسة التعليمية فحسب، بل على النظام الاجتماعي باسره. وما لم تتم رؤية شاملة وصحيحة لفكرة المؤسسة الاجتماعية فان اي امل في اصلاح النظام التعليمي ضرب من ضياع الجهد ولا طائل من ورائه.

حتّم هذا الوضع في نظر الكاتبين ان يعاد التفكير في امر هذه الحلول. وهذه مهمة تستوجب عدم التاجيل لان الضرر الذي اخذ يحدثه النظام التعليمي في المجتمع فاق كل التصورات وادى الى مجموعة مؤثرة من المظاهر شاء دور ان يوردها بصورة بارزة في كتابه «مرض الدبلوما» نورد ملخصاً لها:

اولاً: يلاحظ ان معظم الدول ياخذ بفكرة التعليم الالزامي. ولما كان التعليم المدرسي في نظر الكثيرين يمثل عملاً خيراً اصبح من الضروري ان تضمنه الدولة وان تجعل تلقيه واجباً يكفله الدستور، بل ويعاقب القانون على تركه. واصبح ينظر الى تقدم كثير من الدول استناداً على قدرتها على تقديم التعليم الالزامي لاكبر عدد من الناس اطول فترة ممكنة. ولم يفكر احد ان التعليم الالزامي هو في حقيقته اعتداء على حريات الافراد، ويقوم على فلسفة خاطئة تقول ان التعليم لا يتحقق الا فترة محددة من حياة الانسان، مع ان سائر الدلائل تؤكد على ان الحياة كلها مراحل للتعليم وان الانسان قد يحقق النجاح في اية مرحلة من تلك المراحل. ويرى اللامدرسيون ان المعنى الوحيد الذي يمكن ان يستنبط من فلسفة التعليم الالزامي هو انه يكرس الطفولة اطول فترة من حياة الانسان، ذلك ان التعليم الالزامي لا يعني شيئاً مؤكداً سوى ان فترة الطفولة في حياة الانسان تمتد الى ما بعد السادسة عشرة من العمر.

ثانياً: يكرس النظام التعليمي، والمدرسة من ورائه، الفكرة الخاطئة القائلة ان المدرسة هي المكان الوحيد الذي يتحقق فيه التعليم. وتكتسب المدرسة اهمية خاصة لانها هي التي تمنح الشهادة في نهاية البرنامج الدراسي. والشهادة هي جواز المرور الى الوظائف العامة والحياة الاجتماعية ومن دونها يعيش الانسان في عالم من الضياع. وهكذا حول النظام التعليمي الكفاءة الى مؤسسة ذات طبيعة قانونية. وهذا تطور خطير ومسؤول عن كثير من المآسي الاجتماعية التي سببها وضع غير الاكفاء في الوظائف التي لا تدار الا بواسطة الاكفاء.

ثالثاً: لا تقتصر اضرار النظام التعليمي القائم على الامور التي ذكرت سابقاً بل تتجاوز ذلك الى كونه واحداً من اهم المؤسسات المسؤولة عن هدر الموارد الحكومية النادرة. اذ وضح من دون اي شك ان المبالغ التي تصرف على العشر الغني في الولايات المتحدة تساوي سائر ما يصرف على باقي افراد الشعب. وتتكرر هذه الصورة في معظم البلاد الفقيرة التي تحاول مجاراة الدول الغنية في اتجاهاتها التعليمية. ذلك انه ثبت ان انشاء المدارس والجامعات وادارتها يكلف اضعاف ما تكلفه الوسائل

الاخرى التي تتوجه الى تعليم القطاعات العريضة من ابناء الشعب. ويبدو ان اية محاولة لاصلاح النظام التعليمي من هذه الزاوية محكوم عليها بالفشل لأنها لا تقترح شيئاً سوى وضع مزيد من المخصصات المالية لانقاذ النظام ما يؤدي الى تفاقم المشكلة وحرمان كثير من الجوانب

الاخرى التي تحتاج الى المال اكثر من حاجة النظام التعليمي القائم.

رابعاً: يقوم النظام التعليمي الحالي على مبدأ المحافظة على مبادئ الامتيازات الهرمية. ويلاحظ وفق هذا النظام ان الذي يقضي سنوات اطول في المدارس ويحصل على شهاداتها يتبوأ مكانة افضل في المجتمع. والمزايا التي يوفرها المجتمع للذين يمتثلون لشروطه هي مزايا استهلاكية تدعم وجود المؤسسات التي لا هم لها في المجتمع الا ان تحافظ على وجودها التنافسي. بمعنى ان الذي يحصل على شهادة عالية ويتبوأ مكانة رفيعة تمكنه هذه المكانة من الحصول على الامتيازات التي تؤهله للارتفاع بمستوى اتجاهاته الاستهلاكية التي تصب في النهاية في الاهداف التي تدعو اليها المؤسسات الاستهلاكية، وهي المؤسسات التي لا هدف لها الا ان تبقي على المجتمع مستهلكاً حتى يضمن لها البقاء وذلك ما يسميه ايفان اليش بـ «الفقر المحدث».

خامساً: لا تكتفي حضارة الاستهلاك التي يهيىء النظام التعليمي افراده للاستجابة اليها بتوجيههم الى قيم الاستهلاك بل تسعى هذه الحضارة الى تجريد الافراد من ملكة النقد لهذه القيم. اي ان النظام التعليمي لا يسعى الى تطوير ملكة النقد عند الانسان بل الى قتلها. ويستخدم كثير من الانظمة السياسية في العالم هذا الواقع ببراعة، اذ ان النظام التعليمي غير موجه الى ثقافة النقد بل موجه الى ثقافة «التعييب». و«التغييب» هو جعل الانسان غير قادر على رؤية واقعه الاجتماعي بطريقة موضوعية او نقده.

●●●

لا يكتفي دور، وهو يورد تلك الآراء التي ذهب اليها كل من ريمر واليش، بما تمخضت عنه بل يتساءل عن الحل الممكن من اجل انقاذ النظام التعليمي ووقف اخطاره على النظام الاجتماعي. فهو لا يعارض الاتجاه الذي ذهب اليه اليش من قبل والقائل بضرورة الغاء النظام المدرسي الغاء كاملاً واعطاء حوافز ضريبية لكل من يستخدم الاطفال بين الثامنة والثانية عشرة بطريقة انسانية. ويدعو أن يصبح هذا التشغيل ضرباً جديداً من التعليم عن طريق التلمذة، وهو الاسلوب الذي كان سائداً من قبل. ولكنه يرى ان تطبيق هذا النظام بحذافيره امر صعب في ظروف المجتمع الصناعي الحديث الذي تتفشى فيه البطالة. والمطلوب ايجاد مجالات بديلة يعمل فيها الاطفال ولا خوف عليهم من مشكلة الامية لأن الآباء يمكن ان يقوموا بوظائفهم الاجتماعية التقليدية التي تتضمن تعليم الابناء مبادئ القراءة والحساب.

ويبدو هذا الحل متواضعاً اذا ما قورن بالمشروع الكبير الذي طرحه ايفان اليش وهو مشروع شبكات التعلم الذي لا تصبح فيه المدرسة المؤسسة الوحيدة للتعليم بل تتحول سائر المؤسسات الاجتماعية، مثل المقاهي ومحطات السكة الحديد ومراكز الفيديو والانية والمتاحف، الى اماكن للتعلم، اضافة الى وظائفها

التقليدية، على ان تزود هذه المراكز بالمتخصصين والقادة التربويين الذين يساعدون الراغبين في التعلم.

ونظراً الى امكان ارتفاع التكلفة في هذه المؤسسات يقترح كل من ريمر واليش استحداث بطاقات تعليمية مثل بطاقات التلفون يستخدمها الانسان في كل مكان يحصل فيه على خدمة تعليمية.

واذا نظرنا الى كل ما اتجه اليه هؤلاء وجدنا انهم يدركون بشكل كامل اخطار النظام التعليمي الحالي، ويفرقون تفريقاً واضحاً بين التعلم والتمدرس، ذلك ان التعلم هو اكتساب الخبرة الحقيقية بينما التمدرس هو البقاء في النظام المدرسي من دون ضرورة لتحقيق التعلم. وبصرف النظر عن قوة البدائل المطروحة او ضعفها فمما لا شك فيه ان مجرد طرح المشكلة هو في حد ذاته تنبيه الى جانب تم اغفاله زمناً طويلاً من دون التنبه الى اخطاره الماثلة على المجتمع.

يؤمن ايفان اليش بفكرة عامة تقول ان المدرسة عدو المجتمع. ويحتم ذلك، برأيه، ان يعاد النظر في امرها من اجل الغائها. ويرى ان المدرسة من المؤسسات التي تقوم بدور هدام في المجتمع والتركيز عليها لا يعني الموافقة على الابقاء على المؤسسات الاخرى، بل يعني انها النموذج الاكبر الذي يمكن القياس عليه من اجل تصحيح الحقيقة الاجتماعية. ويذهب اليش الى تقديم حيثيات عامة تبرر المنطلقات التي يعتمد عليها، او اهمها:

اولاً: يرى ان الناس في المجتمع الحديث مجبولون على الخلط بين العملية ومحتواها، وهم فيما يتعلق بالتعليم لا يفرقون تفريقاً واضحاً بين التعليم والتمدرس. وحين يشعرون ان التعليم لا يؤدي اغراضه لا يتوجهون الى نقد النظام التعليمي ذاته، بل يتوجهون الى المطالبة بمزيد من المدارس التي تساعدهم عى الخلط بين التدريس والتعلم وبين الحصول على الدبلوما وتحقيق الكفاءة.

ثانياً: يرى انه في ضوء النظام الحالي تعود الناس على الخلط بين الخدمة والقيمة، وذلك بسبب خضوع الخيال الى عوامل التمدرس. واذا طبق هذا التصور على المؤسسات الاخرى تبين كيف يخلط الناس بين المعالجة الطبية والعناية الصحية من حيث هم يهتمون بانشاء المراكز الصحية اكثر من اهتمامهم بما يتحقق في هذه المراكز، كما يخلطون بين الحماية البوليسية والامن اذ يعتبرون كثرة رجال البوليس الضمان الاكيد لتحقيق الامن.

ثالثاً: يخلط الناس بين سباق الفئران والانتاج، لانهم لا يتساءلون عن قيمة الانتاج والحاجة اليه ومدى ضرره على البيئة بل يقبلون في ضوء مبدأ المنافسة الحرة، على توافر البضائع الاستهلاكية بغير داع، ويعتبرون المنافسة شيئاً مشروعاً لمجرد انها تتيح امامهم مجموعة من البدائل.

ويرى اليش ان تحويل القيم الى مؤسسات يؤدي «الى فقر مادي، واستقطاب اجتماعي وعقم نفسي». هذه الاسباب جميعها مسؤولة عن

الانحدار الكوني وما يتسم به العالم من بؤس محدث. ويرى انه من الضروري اجراء بحوث تكمل النقص في بحوث «المستقبلية» السائدة، ذلك ان ما يحتاجه المجتمع المعاصر ليس مؤسسات يتحكم فيها التقنيون، بل تقنية جديدة لا تلغي القيم الابداعية في نفس الانسان وتحوله الى مجرد انسان الي يستجيب الى قيم الاستهلاك.

ويذهب اليش الى ان العائلة المستهلكة في المجتمع تتمثل في الحزب والجيش والكنيسة ووسائل الاعلام وان تغير النظرة الى المجتمع يؤدي بالضرورة الى تغيير في هذه المؤسسات، ما يحتم عليه ان ينظر الى المؤسسة المدرسية خصوصاً لانها اكثر هذه المؤسسات تاثيراً ولانه من اليسير رؤية ادواء المجتمع من خلالها. ويعترف اليش على رغم ذلك ان الذي خضع لعملية التمدرس هو الحقيقة الاجتماعية كلها، وذلك ما يسميه «الفقر المحدث» الذي يعني عنده البحث لكل مشكلة اجتماعية عن حل مؤسسي لا يؤدي الى شيء سوى ظهور طبقة جديدة من الفقراء.

ويرى اليش ان عدداً قليلاً من دول العالم يعاني من ظروف الفقر التقليدي، وان الفقر الجديد الذي تعاني منه هذه الدول هو الفقر المحدث او الفقر المؤسسي الذي يقوم على مبدأ التنافسية والاستهلاك واخضاع طاقة المجتمع للحلول المؤسسية بحيث اصبح الناس في بعض الدول يفكرون بطريقة الاغنياء ويعيشون حياة الفقراء.

واذا قصرنا الامر على الجانب التعليمي يرى اليش ان الغالبية العظمى من الناس في دول العالم الثالث اصبحت اسيرة فكرة المدرسة. ولم يعد يعنيهم التعليم في حد ذاته، بل اصبح يعنيهم التمدرس الافضل. وهكذا اصبح تفضيلهم للتمدرس يساعد على استغلالهم من ناحيتين:

اولاً، زيادة المخصصات التعليمية للمدارس تعني ان الذين سيستفيدون من النظام التعليمي هم القلة المحظوظة على حساب الطبقات الاخرى الفقيرة في المجتمع، لان الدولة لا تستطيع ان تعلم الشعب كله على المستوى نفسه.

ثانياً، قبول الناس مبدأ الرقابة الاجتماعية وتخليهم عن حرياتهم الاساسية، ذلك ان المدرسة لا تعدو ان تكون مؤسسة رقابية تحد من حرية الانسان وتخضعه لنظمها الصارمة، بل وتبعده عن المجتمع الحقيقي اطول مدة من الزمن بفرض الطفولة الاجبارية عليه.

ويؤدي هذا الوضع الى ما يسمى بالاستقطاب الاجتماعي وتقسيم النظام الاجتماعي تقسيماً طبقياً يتنافى مع النظم المقررة لحقوق الانسان. ويلاحظ اليش ان تكلفة المدارس زادت في كل مكان من العالم باكثر من قدرتها على استيعاب الطلاب.

كما يرى ان المدارس اصبحت عقيدة البروليتاريا وهي تمني الفقراء بوعود كاذبة. ويشبه نظام تقسيم المجتمع على اساس الشهادات والدبلوما في نظره نظام الطقوس والهرطقة الذي كان يمارس في العصور القديمة. والغريب ان الدولة تستخدم جهازاً ضخماً من الموظفين يتسمون بالانضباط من اجل تشغيل النظام على نفس النحو الذي كان ملوك الاسبان يفرضون به احكام رجال الدين بواسطة المحاربين ومحاكم التفتيش.

والمدرسة في نظره وسيلة جديدة قادت بها الولايات المتحدة حركة استهدفت انهاء احتكار كنيسة واحدة للسلطة، ولكنها وسيلة دستورية ولا يمكن لاحد ان يخرج على قوانينها او نواميسها مع انها تتنافى مع الحقوق الاساسية الواردة في الدستور الاميركي التي تقول «لا تقوم الدولة بسن اي قانون يتعلق بالمؤسسة التعليمية، وبالتالي ليست هنالك طقوس تلزم الجميع».

ويرى اليش ان الوسيلة التي تحقق بها المدرسة الظلم الاجتماعي هي المنهج. يمثل المنهج اعتداء صارخاً على حريات الانسان لانه يحدد له ماذا يكون حتى قبل ان يولد، بل ويلجا كثير من الدول الى صياغة المنهج بطريقة تتناقض مع الحقوق الاساسية للانسان وحريته في ان يقرر لنفسه ما يشاء. ومن المؤسف في نظره ان المدرسة اكتسبت ثقة النظام الاجتماعي واصبحت المؤسسة الوحيدة المؤتمنة على تحديد الادوار مع انها تمارس من خلال منهجها ظلماً اجتماعياً لا حد له.

ويذهب اليش الى ان البحث في التاريخ التعليمي للانسان ونوع المدارس التي دخلها يشبه الى حد كبير ذلك النوع من العزل الاجتماعي الذي يتم بعد معرفة خلفيات الانسان العرقية ونحو ذلك. والوهم الثاني في نظره الاعتقاد السائد ان معظم التعلم يتم بواسطة التدريس الذي يستوجب الانتظام في النظام المدرسي. ولا يشك اليش في اهمية التدريس في عملية التعلم، ولكنه يؤكد على ان الانسان يتعلم اموراً كثيرة ضرورية لحياته الاجتماعية من دون حاجة للتدريس او الذهاب الى المدرسة. اذ من يقول ان الاطفال يتعلمون لغتهم بواسطة المدرسة او ان المدرسة هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه تعلم مثل هذه اللغة؟! ولكن وجود المدرسة جعل كل اماكن التعلم الاخرى ذات سمعة سيئة ودونية في اهدافها.

ويرى اليش انه بصرف النظر عن التعليم السلبي الذي يتلقنه الانسان في المدارس والذي يجعله يخلط بين الخيال والحقيقة الاجتماعية فإن مجرد التكلفة العالية التي ينفقها المجتمع على النظام التعليمي من اجل تكريس الطبقية كفيل بالغاء نظام المدارس واستبداله بنظام آخر يتميز بالكفاءة.

يقول اليش:

«تقوم المدارس في الوقت الحاضر باستنزاف معظم المخصصات التعليمية واصبح التعليم من خلال التدريب الذي يكلف اقل من التمدرس مزية يتمتع بها اولئك الاغنياء او الذين ينتظمون في الجيش او المؤسسات الكبرى التي تدرب عمالها خلال الخدمة. ويتوقع، في برنامج تقدمي لالغاء المدارس في الولايات المتحدة، ان تكون الموارد للتعليم من خلال التجربة قليلة في بادئ الامر. ولكن بالتاكيد لن تكون هنالك عقبة تحول دون اي فرد في اي فترة من حياته في اختيار اي ضرب من

التعليم من بين مئات المهن المعروفة على حساب المجتمع».

واذا نظرنا الى كل ما ذهب اليه اليش والذين اتخذوا مذهبه في نقد النظام المدرسي وجدنا كثيراً من الحقائق ماثلة في نقدهم للنظام المدرسي، واهمها: زيادة التكلفة المالية في هذا النظام، والخلط بين التعليم والتمدرس، وتحويل الحقيقة الاجتماعية الى خيال جامح، وعدم القدرة على وضع الحلول لاعتقاد المجتمع ان الحل يكمن في زيادة المخصصات. وعلى رغم ذلك فإن الحلول التي يضعها اللامدرسيون والتي تدعو الى الغاء المدارس والاستعاضة عنها ببطاقات التعلم وشبكاته التي تجعل الحياة كلها وفي مختلف مراحلها وسائل للتعلم يحصله الانسان متى ما اراد وفي اي مكان يشاء هي حلول مثالية يصعب تنفيذها في الواقع العملي. ولكن ذلك لا يلغي حقيقة نقد اللامدرسيين للنظام المدرسي.

وخلاصة كل ذلك انه امام العالم العربي الكثير الذي يتعلمه من هذا النقد، ذلك ان دعوة طه حسين الى جعل التعليم كالماء والهواء اسيء تنفيذها ما ادى الى تدهور كبير في مستويات التعليم في العالم العربي بل تدهور حتى في مستوى الدبلوما، وذلك بسبب الاعداد الضخمة التي تستفيد من النظام التعليمي ذي الموارد المحدودة وعدم حزم المسؤولين في فرض ضوابط على تشغيل النظام، بل لجوئهم الى مزيد من التسهيل والفوضى للحصول على المؤهلات العلمية من اجل تحقيق اغراض سياسية.

ويتجه الآن كثير من الدول العربية الى انشاء مؤسسات تعليمية ذات كفاءة عالية الا ان مثل هذه المؤسسات لا تستطيع ان تؤدي اعمالها بكفاءة مقبولة في ظل نظام اجتماعي لم يتطور كثيراً، وهذا ما يؤكد قول ايفان اليش ان المشكلة في اساسها مشكلة نظام اجتماعي.

---

* باحث سوداني مقيم في بريطانيا



المصدر : أكتـــــــوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢



شكـــرًا ..
للدكتور حسين بهاء الدين

حامد دنيا

□ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم يستحق منا التحية والتقدير . استجاب أستاذ طب الأطفال وحقق شكوى عشرة آلاف طالب يريدون التقدم لامتحان الثانوية العامة ، نشرناها فى العدد الماضى فى هذا الباب - مع الجماهير - فى نفس يوم صدور أكتوبر - الأحد الماضى ٢ فبراير الحالى .. فليتقدم الطلاب لتحرير استمارات دخول الامتحان باطمئنان وبلا تردد أو خوف من ضياع الوقت .. فالفرصة سانحة أمامهم حتى منتصف فبراير الحالى .

□ وكنا قد نشرنا ملخصًا لشكوى الطلاب تحت عنوان : « عشرة آلاف طالب فى انتظار قرار من وزير التعليم » واستغاثتهم بوزير التعليم لتحقيق أمنيتهم فى قبول إستمارات امتحان الثانوية العامة لتحسين مجموع درجاتهم لدخول الكليات الجامعية التى يرغبون الالتحاق بها ، خاصة بالنسبة للذين التحقوا منهم بكليات جامعية كانوا لا يريدون الالتحاق بها لنقص مجموع درجاتهم عدة درجات ، وحصلوا على درجة البكالوريوس من هذه الكليات - التى دخلوها رغمًا عنهم - بتقدير جيد أى تقدير مرتفع .. ثم ترفض منطقة وسط الاسكندرية التعليمية - على حد تعبير الطالبة الشاكية - قبول وقيد استمارات التقدم بحجة أن هؤلاء الطلاب كانوا منقطعين عن الدراسة لفترات طويلة وليسوا متغيبين ..

●●●

فور صدور أكتوبر .. اتصل بى الدكتور حسين كامل بهاء الدين تليفونيًا ليخبرنى أنه سبق أن أصدر فى يوم ١٤ يناير الماضى قرارًا بالسماح لهؤلاء الطلاب بدخول إمتحان الثانوية العامة .. واليوم الأحد ٢ فبراير الحالى موعد صدور أكتوبر والكلام لا يزال على لسان وزير التعليم .. أكد صدور هذا القرار مرة ثانية ، حيث اتصل فورًا بكل من المهندس محمد الهريدى الوكيل الأول لوزارة التربية والتعليم بوصفه الرئيس العام لامتحان الثانوية العامة ، وكذلك الدكتور فاروق رخا وكيل أول وزارة التربية بمحافظة الاسكندرية - لتيسير إجراءات قبول استمارات التقدم للامتحان من هؤلاء الطلاب ، وإزالة أى شكوى لهم .. وقد أكد وكيل الوزارة للاسكندرية بأنه قد أصدر تعليمات عاجلة لكل إدارات الاسكندرية التعليمية لتنفيذ القرار الوزارى فورًا ..

وقال لى الدكتور حسين كامل بهاء الدين : أرجو أن يطمئن هؤلاء الطلاب . فلن يقف أمامهم أى عائق فى سبيل التقدم لامتحان الثانوية العامة لاستكمال تعليمهم الجامعى والعالى .. إن المطلوب منهم فقط شرط وحيد وهو أن يكتب أولياء أمور الطلاب لإدارة الامتحانات تعهدًا ينص على أن أبناءهم المتقدمين للامتحان لم يستنفدوا مرات الرسوب ، أى لم يرسبوا فى امتحان الثانوية العامة ثلاث سنوات أو ثلاث مرات متصلة ..

●● وهذا فى رأيى منتهى العدالة .. فالطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب فى هذه الشهادة ، حلت الوزارة مشكلتهم بالرأفة التامة وبالموضوعية الكاملة .. إذ سمحت لهم بتعديل مسارهم وتحويلهم من الثانوى العام إلى الثانوى الفنى .. وقد تم تنفيذ هذا النظام الجديد فعلاً منذ ثلاث سنوات .. ودخل عدد كبير من الطلاب المستنفدين لمرات الرسوب فى الثانوية العامة المدارس الصناعية والتجارية . وبرز عدد كبير منهم بعد أن حصلوا على درجات مرتفعة فى دبلوم هاتين الشهادتين الفنيتين .. أهلتهم لدخول الكليات الجامعية المناظرة لمؤهلهم الفنى الجديد .. وهى كليات الهندسة والتجارة .. بل بدأ هؤلاء الطلاب يبرزون أيضًا فى كلياتهم الجامعية حيث يحصلون على تقدير جيد على الأقل ، وبعضهم على تقدير جيد جدًا .. نظرًا لدراستهم الجديدة الوثيقة الصلة فى المدارس الفنية بمنهج الكليات الجامعية التى دخلوها .. وهذا يبشر بأمل باسم مشرق فى تخريج جيل نافع لنفسه ومستقبله أولاً ثم لوطنه ثانيًا ، بعد أن كان على وشك الانهيار ، وشفا الهاوية خوفًا من ضياع مستقبله لفشله فى تحقيق النجاح فى مرحلة الثانوى العام .. والحمد لله ..

●●●

مبروك لطلاب الثانوية العامة الذين يريدون تحسين مجموع درجاتهم لدخول الكليات الجامعية التى يريدون الالتحاق بها . مرة ثانية .. شكرًا للوزير الإنسان الدكتور حسين كامل بهاء الدين .

وتمنياتى لأبنائنا الطلاب المتقدمين لامتحان الثانوية العامة بالتوفيق والنجاح المشرف فى الامتحان بإذن الله .

ياهيئة النقل العام

هناك تعبير يقول : إن الصحافة مهنة البحث عن المتاعب ، وهي بالفعل كذلك . والمتاعب التي قد تتعلق بالصحفي الذي قد يواجه وهو يمارس عمله متاعب بالجملة . وقد تتعلق المتاعب أيضا بالناس . والمعنى أن الصحافة تبحث عن متاعب الناس ، خاصة الناس الغلابة الذين يواجهون المشاكل من الجهات الأصلية الأربع .. ولتفسير هذه العبارة « متاعب الناس » أقرر أن من وظائف الصحافة والإعلام عموما مواجهة المشاكل العامة من أجل حلها ..

ومن هذا المنطلق أشير إلى أن بعض المسئولين أحيانا - أسهل شئ لديهم أن يحضروا ورقة وقلما ، ويبعثوا ردا على ما يقوله الناس في الصحف والمجلات من متاعب تواجههم . وقد يكون هذا الرد على غرار « سوف تعمل حكومتنا » . وهذه العبارة كانت أشهر من نار على علم ، في برنامج أي حكومة قبل ثورة يوليو .. وينتظر الناس أعمال الحكومة التي على الورق فيجدونها سرابا في سراب . واللون ا لبمبى الذى كتب به بيان



د . حسين بهاء الدين
وزير التعليم

د . رمزي الشاعر
رئيس جامعة عين شمس

الحكومة يصبح بعد ممارسة أعمالها لونا أسود مثل هباب الفرن !.. وقد يكلف المسئول واحدا من عنده للرد على ما جاء من شكاوى الناس ، فالوقت عنده من ذهب ! ..

وأنا حريص جدا على أمرين على جانب كبير من الأهمية لأي صحفي حديث العهد ، أو عجوز مثلي ..

● الأول : وهو خطابات القراء الأعزاء فلها عندي موقع القداسة . أقرؤها بمنتهى الحرص والحذر ، خاصة تلك الخطابات التي تتعلق بمصالح الناس ومصائرهم .

● والأمر الثاني : خطابات القراء التي تصل إلى الصحف المختلفة . أنا أيضا حريص على قراءتها والأهم عندي معرفة ردود المسئولين . أسف السادة المسئولين والتي تتعلق بشكاوى الناس .

وصدقوني .. فأنا أتحاور مع نفسي عندما أقرأ ردا مقنعا على شكوى ما . إما بالحل ، أم بتوضيح المسألة « عفارم » عليك أيها المسئول . حياك الله . وجعلك فاتحة خير وبركة على الناس الغلابة أولاد الإيه بالذات .

ومن الشكاوى التي توقفت عندها ، وعند الرد عليها .. ما جاء على لسان رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام يوسف محمد يوسف في الزميلة الأخبار بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٢ حول ما نشر بها في ٥ يناير الماضي عن إلغاء خطي أتوبيس رقمي ١٦٧ و ١٦٧ بشرطة اللذين يربطان ميدان لبنان بالمهندسين بفرعيه عتبة وتحرير ..

وجاء في الرد : انه لم يتم إلغاء خطي الأتوبيس المذكورين وإنما تم دمجهما في مسار واحد بخط رقم ٨١٥ . وكان يعمل على الخطين السابقين ٧ سيارات في حين يعمل على الخط الجديد ١٠ سيارات نصر جديدة ، بل تم امتداد الخدمة الجديدة من ميداني التحرير والعتبة إلى الأزهر والدراسة ومدينة البعوث الاسلامية وذلك تحقيقا لطلبات جماهير منطقة ميدان لبنان ، بالإضافة إلى خطي أتوبيس رقمي ٩٩ لبنان / تحرير ميدان لبنان - عتبة . ويعمل عليهما ٨ سيارات تم استبدالها بسيارات نصر جديدة لرفع مستوى كفاءة الخدمة

وبعد قراءة الرد تعجبت كثيرا . فالهيئة تعترف بإلغاء الخطين رقمي ١٦٧ و ١٦٧ بشرطة . والإلغاء معناه تعطيل مصالح الناس ، وخاصة طلاب المدارس ، وأنا أعرف أن هذه المنطقة يوجد بها عدة مدارس ، وأن الطلاب والطالبات ليس أمامهم إلا الأتوبيسات للوصول إلى مدارسهم .

وبالمصادفة البحتة وصلتني رسالة حول هذا الموضوع من أحد أولياء أمور طلبة المدارس في المنطقة إسماعيل محمد إسماعيل جاء فيها : إن الخطوط الملغاة تخدم مدارس جمال عبد الناصر الإعدادية وجمال عبد الناصر الثانوية والأوقاف التجارية بجوار نادي الصيد والأورمان الثانوية للبنات بجوار شيراتون الجلاء بالدقي ، وأن هؤلاء الطلبة يستخدمون الاشتراكات ، وذلك فضلا عن موظفي وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والخط الجديد لا يعترف بالاشتراكات التي كانت تستخدم على الخطوط الملغاة ، وهي سارية المفعول حيث لم تنته مدتها . هذا بالإضافة إلى أن الضغوط أصبحت مكثفة على خط رقم ٩٩ و ٩٩ بشرطة ويناشد ولي الأمر في رسالة البحث عن حل لتخفيف هذه المتاعب والآلام التي تصيب طلبة وأهالي سكان هذه المنطقة من مدينة المهندسين .. وأنا بدوري أريد حلا لدى هيئة النقل العام لهذه الشكوى المعقولة والعادلة جدا ..

خبر اليوم

يسافر اليوم - الأحد ٩ فبراير الحالي - الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم إلى ألمانيا على رأس وفد تربوي تعليمي وفني على مستوى عال للتوقيع على اتفاقية مشروع مبارك - كول للنهوض بالتعليم الفني المصري وتطويره . يضم الوفد الدكتور رمزي الشاعر رئيس جامعة عين شمس ، والدكتور أمين مبارك الأستاذ بكلية الهندسة بوصفه مستشار وزارة التعليم ورئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب ، والمهندس محمد الهريدي الوكيل الأول لوزارة التربية بوصفه المشرف العام على التعليم الفني . يزور الوفد المصري المصانع الألمانية ومراكز البحوث والتدريب والمدارس الفنية المحيطة بمدينة بون في هامبورج وشتوتجارت وميونيخ . يقضي الوفد خمسة أيام يوقع في نهايتها الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالنيابة عن مصر اتفاقية مشروع مبارك - كول .

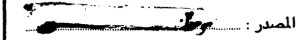
المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان وفد ألماني على مستوى عال في التعليم الفني قد حضر إلى مصر في أوائل ديسمبر الماضي ، حيث قضى أسبوعًا ، تعرف خلاله على خريطة التعليم الفني المصري ، واحتياجاته من الخبرات الفنية والأجهزة اللازمة لتطوير تعليمنا الفني وتحديثه . □





المصدر : وطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

اسبوعيات

التعليم .. والحرث فى البحر !

●● التعليم هو من صناعة المواطن .. انه قضية بناء الانسان وبالتالي بناء المجتمع .. وفى الندوة التى عقدها — الاهرام — وشارك فيها اهل العلم والخبره تناولوا هذه القضية من جوانبها الاقتصاديه والسياسية والاجتماعيه والثقافية ..

وذلك ان قضية التعليم قضية قومية مرتبطة بالامن القومى . وفى ذلك يقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين .. ان مفهوم التعليم لابد ان يتغير ليكون هناك محور جديد للفهم والتعامل .. يبدأ من ان التعليم ليس مجرد خدمة من الخدمات التى تقدمها الدولة .. ولكنه عملية بناء للدولة والمجتمع والانسان .. وكل اضافة للتعليم هى اضافة وتقوية فى هذا البناء كذلك فان التعليم ليس مجرد اعداد مواطن صالح .. ولكنه حماية للوطن ذاته .. فالتعليم بالمفهوم الاستراتيجى وثيق الارتباط بالامن القومى .

● كان هناك اجماع فى هذه الندوه التى ضمت خمسة عشر من رجال الفكر والعلم وممثلى الاحزاب على ان مشكلة التعليم مشكلة ضخمة يجب مواجهتها على المستوى القومى وليس باجتهادات فرديه اذ لا يمكن للفكر التعليمى ان يكون حكرا على فئة فقضية التعليم هى قضية مصر

وفتح ملف التعليم على مصراعيه فى هذه الندوة .. وكان تشخيص الداء بل الادواء دقيقا .. فى الوقت نفسه قدمت روشتة علاج ناجحة وان كانت مكلفة !

وبالنسبة لامراض التعليم قال الدكتور مراد وهبه .. هناك تخلف فى عدم استيعاب ثوره المعلومات وانفجار المعرفة . ونسق القيم لدينا مرتبط بملاك الحقيقه المطلقه والمحرمات الثقافيه .. الوزاره تعطى لكل سؤال اجابة واحده فقط وفيما عدا ذلك خطا ومن هنا تربى الطالب بالفعل على امتلاك الحقيقة المطلقة .. وهذا وارد بالفعل من التعليم الاساسى حتى الجامعه .. وفى الجامعة اود ان الفت النظر الى خطا اكاديمى وقع فيه المجلس الاعلى للجامعات وهو تقسيم وتسعير الكتاب الجامعى المقرر .. وهو عبارة عن الحقيقه المطلقه عند الاستاذ يلتزم بها الطالب .. وفيما عدا ذلك لا يحصل على الدرجة المطلوبة للنجاح .. وهكذا اصبح الكتاب الجامعى الان سلعة تجارية .. الاستاذ فلا حرج فيبيع نفسه الكتاب .. وفى الكليه وجدت ظاهره ملفته وطرحتها على مجلس الكلية .. وجدت استاذا على درجه عالية وسمعته فى منتصف مبنى الكلية وحوله مجمع اكثر من ٥٠ طالبا يرمقون الحسنات العشر كما لو كانت علامات النصر .. ويأخذون الكتب فى مقابل هذا !! الكتاب الان فى الثانوى والجامعة يؤلف فى اطار ثقافة الذاكرة وليس فى اطار ثقافة الابداع .. اقرأ الان الكتاب المدرسى تجد عبارات من البديهى ومن المؤكد وهذا يتمشى مع ثقافة الذاكره لانه يعرض ملاك الحقيقة المطلقة .



المصدر : وطنـــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 فبراير 1992

■ وقال الدكتور حامد عمار : القضية الاولى هى قضية المعلم وهى مرتبطة بالامن القومى .. وليس الامن القومى فحسب .. وانما المعلم هو خط الدفاع الاول عن الوطن . ولا يمكن ان يوجد تقدم اذا لم ترتفع الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة والطاقة البشرية .

محو الامية اقره مجلس الشعب فى العام الماضى .. ولا يزال هذا القانون حبرا على ورق !

وتبقى القضية هى تمويل التعليم ان تكلفته العالية لا يمكن ان تؤدى الى نتيجة حاسمة . ان دفع قضـــايا التعليم واولوياته ليس مقصورا على وزير التعليم .. وانما هى مهمة كافة الوزراء ومهمة مجلس الوزراء والمجالس التشريعية .. الخ .

●● وبعد .. ان صـــورة التعليم حاليا توضح ضرورة العمل من اجل تغيير الاوضاع القائمة فى كل مراحله ومن كافة جوانبه

وفى الحديث الشامل الذى أدلى به الرئيس مبارك للاهرام ونشر أمس يقول الرئيس انه لن يمل الحديث عن ضرورة اصلاح التعليم فى الدرجة الاولى بتغيير نظام التعليم وتطويره حتى تتحول مهمة المدرسة من مهمة الحشو الى تكوين عقل الطالب وشخصيته ، والابتعاد باخراج العملية التعليمية من دائرة العذاب والمعاناة التى تحاصر الاسرة باكملها .

واذا كانت الاراء كلها تتفق على ضرورة احداث ثورة ومــواجهة جريئة لاصلاح الازمة .. ذلك ان القضية هى قضية مستقبل مصر . قضية ان نكون او لا نكون . اذا كان الامر كذلك فلابد من تكثيف الجهود ..

واستنهاض الهمم وتـــوفير الاموال اللازمة مهما كانت باهظة التكاليف من اجل بناء الفكر والوجدان .. فكر ووجدان امة بدونهما تصبح كل الخطط المستقبلة نفخا فى قربة مقطوعة .. وحرثا فى البحر !!

صبحـــى شــكرى



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

● وزير التعليم فى المانيا :

أخيرا .. مدارس فنية على طراز القرن الحادى والعشرين

تاتى زيارة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم للعاصمة الالمانية بون ، هذا الاسبوع ، خطوة حاسمة على طريق تطوير التعليم الفنى فى مصر ، وربطه باحتياجات السوق المصرية ومشروعاته من الفنيين المهرة المدربين على اعلى مستوى ممكن ، فحقيبة الوزير والوفد المرافق له تحوى اوراقا ودراسات استمرت على مدى الشهور الثلاثة الماضية ، عن كيفية تنفيذ اتفاق ، مبارك ـ كول ، والذى وقع فى اكتوبر الماضى اثناء زيارة الرئيس لالمانيا .

ويضرب هذا الاتفاق فى اكثر من اتجاه .. فهو يبدا بمشروع لانشاء ٣ مدارس فنية حديثة جدا ، بالقرب من المناطق الصناعية الجديدة ، بواقع مدرسة فى كل من مدن ١٠ رمضان ، و٦ اكتوبر والسادات . تتولى مصر اقامة المبانى وفق التصميمات المتفق عليها بين الطرفين ثم تزودها الحكومة الالمانية بكل المعدات الفنية الحديثة ، والتى تتفق واهم الصناعات الموجودة بهذه المناطق ، اذ ان التدريب فى المصانع سيكون جزءا رئيسيا من برنامج الدراسة وسوف يشرف عليه المعلمون والفنيون والخبراء الالمان .

وهذه المدارس سوف تستلزم وجود معهد عال لاعداد المدربين المصريين الذى يتولون عمليات التعليم بها . وهذا المعهد سوف يكون ضمن برامجه قضاء فترة من الدراسة العملية . والنظرية فى المصانع والمعاهد الالمانية . وبالفعل تم الاتفاق على تحويل معهد الكفاية الانتاجية بالزقازيق الى معهد اعداد المدربين . وسوف يزود بكافة الاجهزة والامكانيات الفنية الضرورية لتخريج مدرب كفء للغاية .

هذا من ناحية المدربين اما من ناحية الطلاب فكيف يختارون لهذا المعهد ؟!

اجيال جديدة

بالطبع الطلاب هم الامر الاصعب لانهم نشأوا فى ظل نظام تعليمى قائم على النقل لا العقل ، على المكتب لا على المعمل ، على الفصل لا على الورشة ، وخاصة ان جزءا من الدراسة سوف يكون باللغة الالمانية ، وطلابنا وشبابنا والحمد لله فى حالة خصام مزمن مع اللغات بما فيها العربية .. ويبدو ان هذه المسألة شغلت بال الخبراء المصريين .. وانتهوا الى انشاء فصول دراسية بكل محافظات مصر لتعليم اللغة الالمانية على يد معلمين المان ، والمتميزون فى اكتساب مهارة هذه اللغة سوف يؤهلون لمنحة دراسية للغة فى موطن اهلها ، وبذلك يصبح معدا تماما للدراسة فى هذه المدارس الثلاث ! .. وسيبدا العمل فى هذه الفصول فور توقيع اتفاقية التنفيذ .

وقال وزير التعليم : عقب التوقيع ايضا سوف تصدر قرارات من الاجهزة المختلفة فى مصر بتنسيق كامل فيما بينها بما يضمن تنفيذ المشروع دون السقوط فى براثن البيروقراطية او اختلاف الراى بين اجهزة الدولة ، لانه من الاهمية بمكان ، لاننا بالفعل فى حاجة شديدة الى اعداد اجيال جديدة من الفنيين الخبراء .

والمشروع لايتوقف على انشاء هذه المدارس الثلاث او المعهد العالى فقط ، وانما هو يمتد الى كل المدارس الصناعية الحالية . وسوف نمدها باجهزة التكنولوجيا والتجهيزات المعملية والصناعية . كوسائل فعالة فى رفع كفاءة الدراسين بها ، وسوف يصل الى مصر عدد من الخبراء الالمان فى المناهج والتدريب ، ليساهموا معنا فى وضع ، تنظيم حديث ، لهذه المدارس واسس تدريب طلابها بالمصانع !

واتفاق كول- مبارك سوف يستغرق تنفيذه عشر سنوات من لحظة توقيعه !

محمد مصطفى البرادعى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل أعددنا المعلم لاصلاح التعليم ؟

أعلنت وزارة التعليم أنها قد بدأت في إعداد خطط لاصلاح التعليم . وهذا شيء عظيم تستحق عليه التقدير . ولا يشك أحد لحظة في كفاءة واخلاص وقدرة وزير التعليم الحالي الدكتور حسين كامل بهاء الدين بل ان مايدعونا الى فتح كل هذا الحوار الواسع حول التعليم ليس الا اسهاما منا مع الجهود المخلصة والجادة التي تبذلها الوزارة الان . ولكن لابد ان نسأل اولا سؤالا بسيطا جدا . وضروريا جدا جدا . ويبدو بسبب بساطته وضرورته أنه قد ضاع في زحام الاحاديث وحماسة المتحدثين هذا السؤال هو هل أعددنا المعلم ليكون قادرا على المرحلة الجديدة التي ستمثل اصلاح التعليم ؟ اليس المعلم هو نقطة البداية . وبيده ان يجعل الاصلاح ممكنا وان يجعله مستحيلا ..

هذا السؤال ليس مطروحا حتى الان ولذلك نفتح له صفحات « هايدبارك » وهاتوا ماعندكم من افكار .. فلن يصلح التعليم الا اسهامات الاراء المخلصة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

جامعة لاعداد المعلم

د. سعيد اسماعيل على
استاذ بكلية التربية بجامعة عين شمس

« والدكتور سعيد اسماعيل على يقول الحق دائما والحق ان كليات التربية فتحت بعض الشعب بغير دراسة فنشات هزيلة ومازال طلابها يشعرون بالاغتراب في هذه الكليات . لانهم يدرسون اصول التربية في كليات لاتتبع هذه الاصول . ويقدم اقتراحا بانشاء جامعة مستقلة متخصصة لاعداد المعلمين . وهي فكرة تستحق التفكير والاهتمام . فقد تكون هي طوق النجاة » .

الاصل في الجامعة . انها تنظيم يضم عددا من المعاهد المتخصصة تدرس فيها العلوم والفنون والاداب . تسمى عادة « كليات » . واذا تاملنا في الاصل اللغوى لرأينا انها تفيد معنى « الجمع » من فعل « جمع » بالعربية . وبالانجليزية Universalize الذي يفيد كذلك معنى جعل الامر عاما

واذا كان الشائع هو « تجميع » نوعيات متباينة من المعاهد والتخصصات هندسة . طب . اداب . حقوق .. الخ تؤدى الى تكوين نوعيات متباينة من الباحثين والكوادر المتخصصة في مختلف الاعمال الفنية العالية . فان البعض يرى انه يمكن ان يكون « التجميع » لمجموعة من التخصصات التي قد تختلف فيما بينها . لكنها في النهاية تؤدى الى خدمة وظيفة محددة . كأن نجمع بين الصيدلة والطب البشرى والطب البيطرى . وعدد من الاقسام ذات الارتباط . من كليات اخرى . لتصبح « جامعة طبية » وهذا ما يعرف بالجامعات المتخصصة

واذا كانت هذه الفكرة لها سلبياتها اذا حاولنا تطبيقها في مصر بالنسبة لبعض التخصصات مما لامجال للاشارة اليه هنا . الا اننا لانرى الامر كذلك بالنسبة لهذه الوظيفة بالغة الاهمية الا وهى « اعداد المعلم » خاصة ان قانون التعليم لسنة ١٩٨١ قد تبنى فكرة ظلت ردحا طويلا من الزمن مجرد حلم يداعب خيالنا . الا وهى ان يتم اعداد المعلم بمختلف مستوياته وتعدد مراحله تحت مظلة الجامعة .

ومن المفارقات حقا . انه في الوقت الذى تشجع فيه الدولة تحويل مجرى الطلب الاجتماعي على التعليم الى (الفنى) منه لا (العام) لتخفيف الضغط على الجامعات من جهة . وتوفير الكوادر الفنية المتوسطة اللازمة لسوق العمل من جهة اخرى . لانجد جهدا موازيا لذلك من حيث اعداد المعلم الخاص بالتعليم الفنى . واستمرار



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

بذل الاهتمام الاكبر بمعلم التعليم العام . وغاية ماحدث . هو فتح بعض الشعب في كليات التربية بغير دراسات متانية لمختلف مستلزمات التنفيذ . فنشات هزيلة متعثرة ومازال طلاب هذه الشعب يشعرون بقدر كبير من الاغتراب داخل هذه الكليات لان ... مما يدرسونه لايوجد فيها . في الكليات الاخرى المتخصصة مثل الهندسة والتجارة واذا كانت هناك بعض الكليات المتخصصة تضم شعبة لاعداد معلمها مثل زراعة مشتهر وتجارة بورسعيد . الا ان الاقبال عليها ضعيف للغاية . وطلابها يشعرون وكانهم من مرتبة (ادنى من زملائهم (العموم)

وهناك نوعيات اخرى من المعلمين مثل معلمي التربية الرياضية ومعلمي التربية الفنية والتربية الموسيقية . والاقتصاد المنزلي . تمارس مهمة الاعداد والتكوين بفلسفات متباينة وسياسات مختلفة مع انها جميعا تصب في مصب واحد وهو المدرسة المصرية . وتمارس تاثيراتها على التلميذ المصري الذي يجد نفسه واقعا تحت تاثير نوعيات مختلفة من المعلمين متباينة المشارب . متعددة الاتجاهات . فيفتقد (التكامل) في التكوين و (الاتساق) وتتحول هذه العملية الى (موزايكو) قد يسر الناظرين بتعدد ألوانه ولكنه بالتاكيد يتنافى مع المنطق القومي والفلسفة الاجتماعية

ومنذ ان مد الالزام ليشمل المدرستين الابتدائية والاعدادية فيما سمي بالتعليم الاساسي . اصبحت (دور المعلمين) التي تعد للمدرسة الابتدائية قاصرة كما ونوعا مما جعل وزارة التربية تشترك مع كليات التربية في مشروع ضخم لرفع كفاءة معلمي الابتدائي الى مستوى التعليم الجامعي واذا كان هذا المشروع رائعا حقا . فإنه من المؤسف ان تظل دور المعلمين مستمرة في دورها التقليدي لتفرز الى السوق الافا

من الخريجين الذين تعود كليات التربية لتنفق مع الوزارة مئات الالوف من الجنيهات لرفع مستوى اعدادهم . فكاننا امام موقف يماثل موقف سباك يقوم بتسليك البلاعة . وفي الوقت نفسه يقذف بعض اهل البيت باشياء غير سائلة في الحوض !!

وفي بعض كليات التربية نجد (فئتين) متكاملتين قانونيا . متضادتين فعليا : فئة التربويين الذين يدرسون العلوم التربوية والنفسية اللازمة لاعداد المعلم . وفئة التخصصيين الذين يدرسون مواد التخصص مثل العلوم الاجتماعية والطبيعية والرياضية والكيميائية والبيولوجية وغيرها .. وعلى الرغم من السنوات التي انفقت لدمج الفئتين . فان المعايشين لهذه الكليات يلمسون انهم امام (شعبين) لم ينصهرا في الوحدة الاندماجية المطلوبة .

والراي الذي نقترحه على ولاة الامر . هو ان تتجمع جميع التخصصات اللازمة لاعداد المعلم في مستوياته المختلفة (تعليم ثانوي وابتدائي واعدادي) وبنوعياته المختلفة . (الزراعي والصناعي والتجاري والعام والرياضي والموسيقي



والفنى) تحت قبة واحدة تسمى (جامعة اعداد المعلم) او (الاكاديمية المصرية لاعداد المعلم) او اى اسم اخر يتفق عليه .

وبطبيعة الحال ، ليس من الضرورى ان تكون كل الكليات المكونة لهذه الجامعة المتخصصة المقترحة فى مكان واحد ، فهذا عسير ، فضلا عما يؤدى اليه من فقد لميزة كبيرة اكتسبتها محافظات عدة بوجود كليات للتربية فيها فتحمى معلميها من ، الاغتراب ، المعيشى ، وامامنا جامعة حلوان لها كلياتها من الصعيد الى الاسكندرية ، وكذلك جامعة الازهر ، واذا كان هذا يشكل (مشكلة) فانها يمكن ان تحل (اداريا) ، اى بشكل ما من اشكال التنظيم الادارى الداخلى .

وبطبيعة الحال كذلك ، ان لهذا المشروع جوانبه المتعددة التى تحتاج الى تفكير وبحث ودراسة ، واملنا ان يحفز مختلف المختصين والمتخصصين الى دراسته وابداء الراى فيه فى اطار الجهود القائمة لتطوير التعليم ما قبل الجامعى والجامعى ، خاصة وان هذا المشروع يمكن اعتباره (منطقة مشتركة) بين مختلف (انواع) التعليم و(مراحله) فهل من مجيب ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

إعداد المعلم بين التتابع والتكامل ودعوة الى التأنى قبل اتخاذ القرار

د . حمدى ابو الفتوح عطيفة
وكيل كلية التربية ـ بجامعة المنصورة

« والدكتور حمدى ابو الفتوح عطيفة وكيل تربية المنصورة يقدم خبرته المتخصصة فيما يجب ان يكون عليه اعداد المعلم ليكون تحت انظار المسئولين قبل ان يتخذوا القرار .. »

من المعروف ان هناك نظامين لاعداد المعلم هما النظام التتابعي والنظام التكاملي . ويقوم النظام على اساس ان يقضى الطالب اعوامه الدراسية الجامعية باحدى الكليات الجامعية مثل كلية العلوم او الاداب ، يحصل في نهايتها على بكالوريوس في العلوم او ليسانس في الاداب ، ثم يلتحق باحدى كليات التربية ليدرس بها لمدة عام دراسي يتفرغ فيه لتلقي علوم تربوية ونفسية ليقضي فترة تدريب على التدريس بالمدارس الاعدادية والثانوية (كل منها يستغرق فصلا دراسيا) وفي نهاية العام يمنح الطالب شهادة الدبلوم العامة في التربية وعلم النفس .

اما في النظام التكاملي ، فان الطالب بعد حصوله على الثانوية العامة يلتحق باحدى كليات التربية ليقضي بها اربع سنوات دراسية يخصص فيها حوالى ٧٥ ٪ من خطة الدراسة لمواد التخصص الذى سيقوم الطالب بتدريسه بعد تخرجه ، و٢٥ ٪ للمواد التربوية والنفسية . وبالاضافة الى ذلك فان الطالب يقضى فترة تدريب تدريسي بالمدارس الاعدادية عندما يصل الى الفرقة الثالثة لمدة عام دراسي يقضى فيها يوما واحدا كل اسبوع بالمدرسة خلال الفصل الدراسي الاول ، وثلاثة اسابيع متواصلة خلال الفصل الدراسي الثانى . كما يتم تدريب الطالب على التدريس بالمدارس الثانوية عندما يرفع الى الفرقة الرابعة وبنفس النظام المتبع في التدريب بالمدارس الاعدادية .

وقد تناول الباحثون التربويون ميزات وعيوب كل نظام من هذين النظامين . وبايجاز شديد يمكن القول ان من مميزات النظام التكاملي مايلي :

١ ـ ادراك الطالب منذ بداية التحاقه بكلية التربية انه سيصبح معلما ، مما يساعده على التكيف مع المهنة والاندماج فيها بشكل تدريجي لايتسم بالفجائية .

٢ ـ عدم نسيان مايدرسه في مادة التخصص حيث ان المواد التربوية تدرس الى جانب مواد التخصص (خصوصا في الفرقتين الثالثة والرابعة) مما يجعل الطالب على اتصال مستمر بمواد تخصصه .

٣ ـ يمكن الافادة منه في توسيع التخصص ، فقد يتخصص الطالب في مادة او اكثر تكون بينها صلة او تقارب مما يفيد العملية التربوية ، ويساعد على مواجهة سياسة النمو والتوسع في التعليم .

٤ ـ اقتصادية التكلفة مقارنة بالنظام التتابعي .

اما مشكلات النظام التكاملي فتكمن بالدرجة الاولى في ان كم مايدرسه الطالب في مواد تخصصه يكون اقل مما يدرسه نظيره في الكليات الاخرى التى تستهدف اعداد باحثين لا معلمين في مجالات التخصص .

وبالنسبة للنظام التتابعي ، فان الميزة الاساسية فيه هي ان الطالب يتعمق في مواد تخصصه بدرجة اكبر مما يحدث في النظام التكاملي ، وان كان البعض يرى ان كم مايدرسه الطالب من مواد تخصصه وفقا للنظام التكاملي يفي باغراض اعداده كمعلم (لا كباحث) .

وعلى الجانب الاخر ، فان للنظام التتابعي مشكلات يمكن ايجازها فيما يلى :

١ ـ قصر فترة الاعداد التربوى التى لاتتجاوز في الواقع الفعلي خمسة اشهر يدرب الطالب في جزء منها في المدارس الاعدادية وفي الجزء الاخر في المدارس الثانوية ، مع ما لهذا التدريب من اهمية بالغة في تكوين معلم المستقبل وتمهينه .

٢ ـ احتمالية نسيان الطالب جزءا كبيرا من مادة تخصصه نتيجة انقطاع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

اتصاله بها طوال فترة الاعداد التربوى .

تلك بايجاز مميزات وعيوب كل نظام من النظامين .

ان ما دفعني للكتابة في تلك القضية هو تلك الاراء والتصريحات الاخيرة للسيد الاستاذ الدكتور وزير التعليم حول افضلية النظام التتابعي على النظام التكاملي . وقد بلغت تلك التصريحات ذروتها فيما اشار اليه سيادته في ندوة الاهرام (٢١ ـ ١ ـ ١٩٩٢) من ضرورة العودة الى النظام التتابعي ، متاثرا سيادته في ذلك ببعض الاراء التي طرحت في مجالس لاتقلل من قيمتها ولكننا نخشى ان تكون الصورة غير مكتملة امامها .

وخشية ان تتخذ قرارات في هذا الشان ، ثم نكتشف بعد ذلك اننا في حاجة ماسة الى مراجعتها (مثلما يحدث الان بالنسبة لكليات التربية النوعية التي لم تستشر كليات التربية بشانها وان ادعى غير ذلك) فانني احب ان اوضح النقاط التالية :

اولا : الاعداد التتابعي للمعلم يسير جنبا الى جنب مع الاعداد التكاملي وذلك على مستوى كليات التربية بالجمهورية . اى ان كليات التربية لم تقصر في ذلك على الاطلاق فهي تفتح ابوابها للمتخرجين من الكليات المختلفة لكي يعدوا فيها اعدادا تربويا اذا مارغبوا في ذلك .

ثانيا : ان الاساتذة الذين يقومون بتدريس مواد التخصص في كلا النظامين هم اساتذة التخصص بكليات العلوم والاداب وغيرها . فالطالب في كليات التربية يدرس مواد التخصص في الاقسام التخصصية بالجامعة ، حيث لاتوجد في كليات التربية ـ باستثناء كلتين او ثلاث ـ اقسام تخصصية . ومن ثم فان اى شكوى من ضعف مستوى المتخرج في مادة التخصص ستظل قائمة سواء تخرج وفقا للنظام التتابعي او للنظام التكاملي فالاستاذ في كلتا الحالتين واحد لم يتغير !

وقد يقول قائل ولكن مقدار مايدرسه الطالب في مواد التخصص وفقا للنظام التكاملي اقل مما يدرسه نظيره الذى درس وفقا للنظام التتابعي . المشكلة هنا اذن تتحول الى مشكلة خاصة باجمالي عدد سنوات الدراسة ، حيث انها وفقا للنظام التكاملي اربع سنوات وللنظام التتابعي خمس سنوات (اربع سنوات مواد تخصصية + سنة واحدة مواد تربوية) .

اذا كان الامر كذلك فلماذا لاتكون لدينا الشجاعة الكافية لزيادة عدد سنوات الدراسة بكليات التربية لتصبح خمس سنوات بدلا من اربع سنوات ، على ان يبقى نظام الاعداد تكامليا لما لذلك النظام من مزايا عديدة اهمها ادراك الطالب منذ اللحظة الاولى انه سيصبح معلما ومن ثم يتشرب ادوار المعلم بشكل تدريجي ، بالاضافة الى اعطائه فرصة كافية للتدريب الميداني في المدارس لاتتوافر لنظيره المتخرج وفقا للنظام التتابعي . وبمثل هذا الاسلوب لاتصبح لدينا ازدواجية في التفكير حول المشكلة . ومن ثم يتحول السؤال المطروح على الساحة الان : هل النظام التتابعي افضل ام النظام التكاملي ؟ ليصبح : هل عدد سنوات الدراسة التي يقضيها الطالب بكلية التربية تكفى لاحتياجاته كمعلم ام انها في حاجة الى اعادة نظر ؟

إنني اطرح تلك القضية داعيا الى التاني قبل استصدار اى قرار بخصوص ذلك الامر وقد اكون اكثر طموحا فاتساءل : هل من سبيل الى تبنى ندوة او مؤتمر تشارك فيه جميع كليات التربية والمعنيون بالامر لمناقشة ذلك الامر اذا كنا مازلنا في شك حول افضلية النظام التكاملي ؟

ولنسال في ذلك ايضا كليات اخرى مثل كلية الشرطة التي تسير وفقا للنظام التكاملي : هل هناك مشكلات تواجهها ؟

والله ولى التوفيق .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢



مستقبل الجامعات المصرية قبل عام ٢٠٠٠



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

٨ سنوات فقط ونستقبل عام ٢٠٠٠ وهي فترة زمنية متواضعة في تاريخ الشعوب والمؤسسات جامعة القاهرة في اطار رؤيتها لواقعها ومستقبلها عام ٢٠٠٠ عقدت ندوة علمية بهدف تحقيق ٣ اهداف اساسية هي

● مراجعة اهداف وفلسفة التعليم الجامعي في ضوء التغيرات العالمية التي تشهد تطويرا ضخما وسريعا في اتجاهها نحو التكامل من جهة والثورة التكنولوجية من جهة اخرى بما يتطلب صياغة جديدة لأهداف التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين ، وتحديد اتجاهات التطوير

● تحليل واقع التعليم الجامعي ، من حيث الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي والادارة الجامعية والابنية الدراسية والمعامل والاجهزة

● رصد المفارقة بين الواقع والاهداف التي تسعى اليها جامعة القاهرة تم صياغة برنامج عمل يحقق للجامعة بلوغ أهدافها .

وحددت الندوة عدة محاور هامة في مقدمتها

● أن هناك تغيرات عميقة حدثت ـ ولاتزال ـ على المستوى العالمي تتمثل في الثورة التكنولوجية الثالثة والمعروفة بثورة المعلومات ـ بما تطرحه من فرص وتحديات تفرض على كل الدول والمجتمعات ضرورة التاقلم معها ، والاستفادة منها والمتغيرات السياسية والاقتصادية في مناطق مؤثرة من العالم كالاتحاد السوفيتي وأوربا ، كما ان هناك تحولات مماثلة في المجتمع المصري تتعلق بالسياسات العامة والموارد المتاحة للمؤسسات التعليمية ، ويدعو هذا وذاك الى ضرورة الاستعداد للمستقبل ، وادخاله في عمليتي التخطيط وصنع السياسة .

● ان أي حديث عن المستقبل يرتبط بالقدرات العقلية والفنية والمهارية التي يتمتع بها أبناء أي شعب ، وعليه فانه في اطار ثورة المعلومات المعاصرة تصبح قضية تنمية هذه القدرات البشرية والعمل المستمر على الارتقاء بكفاءة البشر وقدراتهم على الانجاز من القضايا الحاسمة في عملية الاعداد للمستقبل ويصبح التعليم لتنمية هذه القدرات عنصرا فاعلا في تحديد شكل المستقبل .

● أن عقد جامعة القاهرة لهذه الندوة ينطلق من واقع مكانتها الريادية بين الجامعات المصرية واحساسا بضرورة اهتداء العمل الجامعي التنفيذي بنظرة مستقبلية بعيدة المدى تهتدى التبصر بالسياق الاجتماعي ـ العالمي والمحلي ـ المتغير من حولها ، وكذلك ثورة المعلومات الامر الذي جعل من الضروري ان يتحاور القائمون على الادارة الجامعية بجامعة القاهرة حول مستقبل هذه الجامعة الرائدة العريقة .

● نداء السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية في الاحتفال بمرور مائة وعشرين عاما على انشاء كلية دار العلوم الذي طرح فيه قضايا تتعلق بالتعليم وتطويره في مراحله المختلفة تمثل اهمية بالغة . والذي أشار فيه بأن تكون السنوات القليلة القادمة هي اعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة في مصر . لان هذا العمل الكبير هو الذي يحدد مستقبل ومصير ابنائها ، ويرسم الصورة الحقيقية لدورها في عالم الغد .

وفي نهاية الندوة اتفق المشاركون فيها على اصدار بيان بالاسس العامة التي تضمنت ، التاكيد على ان الندوة بهذه الصورة وذاك المسار هي اعمال لروح قانون الجامعات الذي ينص على ضرورة عقد المؤتمر العلمي سنويا لكل قسم ثم لكل كلية من كليات الجامعة فهذا المؤتمر العلمي للجامعة مرجعة وتدبر لاساليب الجامعة في ادائها لوظائفها ، وجهد متعمق لرسم السياسة الجامعية العامة وهي مهمة لم يكن يتيسر ادؤها بهذا الشكل اثناء جلسات اللجان والمجالس الجامعية العليا كمجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا ومجلس الجامعة .

ومن هنا اكدت الندوة على عقد اجتماعها سنويا لمتابعة ما تم تنفيذه من توصيات وما طرح من أراء ومقترحات والملاءمة المستمرة للعملية التعليمية مع ظروف الواقع المتغيرة ، ويأتي في طليعة التوجهات المستقبلية بذل مزيد من الجهد ، ووضع مزيد من الضوابط على عملية اختيار وعملية اعداد هيئات التدريس وبذل مزيد من الضوابط من الرعاية نحوهم مع تقويمهم باستمرار ومراعاة التناسب بين اعداد هيئات التدريس واعداد الطلاب وكذلك بين اعداد طلاب مرحلة البكالوريوس والليسانس من ناحية وطلاب الماجستير والدكتوراه من ناحية اخرى .

وأشارت الندوة الى أهمية التوسع في نظام تعيين طلاب البحث حتى يكون هناك مجال أوسع لانتقاء أعضاء هيئة التدريس من بينهم ، وأنصب قدر كبير من الحوار على ضرورة دعم المكتبات الجامعية وتحديثها وتوفير التسهيلات التكنولوجية الحديثة والكوادر المتخصصة المؤهلة من العاملين ويواكب هذا استكمال التجهيزات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

المعملية وترشيد عمليات الاقتناء للاجهزة وتوفير ورش الصيانة لها

وطالبت بالعمل على دعم الاتجاهات العلمية الحديثة بكافة الامكانيات البحثية والبشرية من اجل اشباع الاحتياجات الاساسية لجماهير الشعب المصرى والارتفاع بها كما وكيفا ، ولتحقيق الاستثمار الامثل للموارد المتاحة ويأتى فى طليعتها دعم مركز التكنولوجيا الحيوية بكلية الزراعة وتلبية احتياجاته اللازمة بوصفه نموذجا لاحدى وسائل الانفتاح على علوم المستقبل

ويقول الدكتور مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة انه بناء على مادار فى ندوة جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٠ ، وما اتجهت إليه مناقشات القيادات الاكاديمية للجامعة يمكن تصور الاطار التالى لخطة التطوير الشامل للتعليم بالجامعة من خلال مراجعة شاملة للعملية التعليمية بكليات ومعاهد الجامعة على مستوى دراسات الدرجة الجامعية الأولى ومستوى الدراسات العليا . وتتجه هذه المراجعة إلى فحص مختلف جوانب العملية التعليمية ومقوماتها وأساليبها بهدف تحديد أوجه الضعف والقصور للعمل على تلافيها وكذلك تحديد أوجه القوة والتميز للعمل على تنميتها واستثمارها .

وفى هذا الخصوص فإن الكليات والمعاهد مدعوة الى مناقشة الأمور الاتية على وجه الخصوص

- البرامج التعليمية القائمة ومدى تناسبها مع تطورات العلوم والتكنولوجيا المعاصرة والمستقبلية من جانب ، وأوضاع المجتمع واحتياجاته وتطلعاته من جانب اخر .
- المناهج المقررات التعليمية وما بها من تناسق وانسجام أو تكرار وتزيد وأنواع المقررات التى لاتتفق مع معطيات العصر وتلك الغائبة والتى يجب ادخالها
- الأساليب التعليمية السائدة ومدى استفادتها من امكانيات تكنولوجيات التعليم الحديثة والياتها .
- أساليب تقويم الطلاب ومدى تطبيق الأسس العلمية السليمة فى أعمال التقويم المستمر [والموضوعى] للحكم الصحيح على تحصيل الطلاب وأدائهم الأكاديمى
- مساعدات التعليم ومدى توظيفها بدقة وعناية فى العملية التعليمية (المكتبة . المعامل . المختبرات . وسائل الايضاح .)
- التنظيم الاكاديمى للدراسة (نظام القبول . القيد . تنظيم السنة الدراسية . نظام الساعات المعتمدة . .)
- التعرف على أوضاع الخريجين ومدى استيعاب سوق العمل لهم . ومدى رضاءه عن مستوياتهم (ماهى المشكلات التى تواجه الخريج حين التحاقه بالعمل وكيف يمكن تزويده بالمهارات اللازمة للتكيف مع متطلبات سوق العمل)
- مدى التكامل الاكاديمى فيما بين اقسام الكلية او المعهد من ناحية . وفيما بين الكليات والمعاهد بعضها البعض من ناحية اخرى . ومدى اعمال مبدأ تزاوج الاختصاصات العلمية .
- مراجعة صريحة وواقعية لاوضاع هيئات التدريس من حيث
- الأعداد
- التخصصات
- عبء التدريس الفعلى
- المشاركة فى البحوث العلمية
- المشاركة فى أعمال الارشاد الاكاديمى وتوجيه الطلاب .
- التنمية المستمرة من خلال المؤتمرات والندوات
- مدى المشاركة فى أعمال استشارية وبحثية تربط الجامعة بالمجتمع

مجموعات للتقوية بالاقتصاد والتجارة

قررت كليتا الاقتصاد والعلوم السياسية والتجارة بجامعة القاهرة تنظيم مجموعات للتقوية للطلاب على ان تقتصر فى كلية الاقتصاد على طلاب الفرقة الاولى فقط لتعمم بعد ذلك فى حالة نجاحها وتشمل فى كلية التجارة طلاب جميع الفرق الدراسية برسم اشتراك قدره ثلاثون جنيها للمادة الواحدة .

ـ الهياكل الوظيفية للأقسام ومدى انسجامها مع القواعد الأكاديمية الصحيحة .
ـ مدى المشاركة في الانشطة المساندة للعملية التعليمية
ـ المباني والتجهيزات المتاحة للكلية أو المعهد ومدى تناسبها مع متطلبات العملية التعليمية .
ـ اعداد الطلاب بالكلية او المعهد ومدى تناسبهم مع احتياجات سوق العمل من جانب ، وطبيعة الدراسة ومتطلباتها وامكانيات الكلية لتوفيرها من جانب اخر .
ـ نوعيات الطلاب ومدى توافر الشروط والمقومات الصحيحة لامكان نجاحهم في نوع الدراسة بالكلية او المعهد .

وفي هذا المحور فإن التطوير الشامل من أجل التميز يهدف الى تحقيق مايلي

● فتح افاق جديدة لبرامج تعليمية متطورة في التخصصات والفروع العلمية الحديثة التي تقود حركة التقدم العالمي وأهمها
ـ هندسة الالكترونيات والحاسب الآلي .
ـ هندسة ونظم الاتصالات
ـ نظم المعلومات والمعلوماتية
ـ ادارة التكنولوجيا
ـ الهندسة الوراثية
ـ التكنولوجيا الحيوية
ـ هندسة نظم الانتاج المعتمدة على الحاسب الالى CAM
ـ هندسة نظم الانتاج المرنة FMS
ـ هندسة التشييد المعتمد على الحاسب CAD .
ـ نظم ضبط الجودة الكلية Total Quality .

● فتح مجالات للدراسات المشتركة والتزاوج بين التخصصات العلمية خاصة في مستوى الدراسات العليا .

● استحداث نظم تعليمية متطورة تقوم على نظام الساعات المعتمدة

● فتح مجالات المرونة والاختيار للطلاب لتشكيل برامجهم الدراسية بعيدا عن النمطية والتقولب الذى تفرضه نظم الدراسة الحالية

● الأخذ بفكرة مقررات الثقافة العامة لتكوين الاساس الفكرى للطالب والمتطلبات الجامعية لتكوين القاعدة العلمية المشتركة بين جميع الطلاب في مختلف التخصصات .

الاخذ باساليب متطورة في العملية التعليمية وتطوير تكنولوجيا التعليم المستخدمة ، وتكثيف الاعتماد على وسائل الايضاح ومساعدات التعليم الحديثه .

● تطوير نظم القيد والتسجيل ، وتنظيم أعمال القبول بطريقة تحقق الحصول على العناصر الطلابية المتميزة ، والحد من عملية التحويل غير المبرر

● تطوير نظم تكوين وتنمية أعضاء هيئة التدريس ، ووضع خطة شاملة للبعثات في التخصصات الجديدة والاساسية . وفي هذا الخصوص تستهدف عملية التطوير الشامل
ـ مراجعة الهياكل الوظيفية بالاقسام العلمية ووضع الضوابط لضمان توافقها مع الاحتياجات التعليمية والتطورات العلمية .
ـ متابعة أنشطة أعضاء هيئة التدريس البحثية وتوفير الامكانيات المساعدة على طرق مجالات البحوث الحيوية علميا وتطبيقيا
ـ مراجعة الاعباء التدريسية والعناية بالدور الريادى والارشادى لاعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب وتاكيد نظم ضبط مساهماتهم التدريسية والبحثية والارشادية
ـ تحديث برامج اعداد المعلم الجامعي ، وتكرار تعريض عضو هيئة التدريس في مراحل نموه المختلفة لانشطة تدريبية وتنموية تكفل استمرارية النمو المخطط في قدراته وإمكانياته التعليمية والتربويه والبحثية

● تطوير نظم الامتحان والتقويم ، والاهتمام بتوزيع عملية التقييم على مدى الفترة الدراسية وعدم انحصارها في الامتحانات في نهاية الفترة وتطوير نظم رصد النتائج اليا .

● تطوير نظام الدراسة والاخذ بنظام الفصول الدراسية كلما أمكن .

● تطوير المكتبات الجامعية والمعامل والمختبرات وتحديث إمكانياتها وضمان توظيفها بدقة في العملية التعليمية . وخلق شبكات متداخلة من مراكز المعلومات ووسائل تبادل وتداول المعلومات والموارد التعليمية فيما بين وحدات الجامعة . وتامين اتصالها بالمراكز وقواعد البيانات الخارجية في مصر والعالم



● تطوير نظم ادارة وتشغيل مرافق الخدمات الطلابية باعتبارها وحدات مستقلة ذات طابع خاص تعتمد على تنمية مواردها الذاتية لتطوير خدماتها وأنشطتها . كما تعتمد على مشاركات ايجابية منظمة من الطلاب في تشغيلها .

● تطوير النظم واللوائح بما يكفل المرونة والقدرة الذاتية على التغيير والتحديث .

وضع نظم متطورة لاعادة توزيع ساعات العمل لعضو هيئة التدريس وتحديد الأعباء التدريسية بالتناسق مع أعبائه البحثية وأعمال الريادة

تنمية دور عضو هيئة التدريس كمشرف أكاديمي يوجه الطلاب علميا ويساعدهم في حل مشكلاتهم الدراسية .

● إعادة تخطيط الهياكل الوظيفية بالأقسام العلمية ، ومراجعة أساسيات التعيين والترقية .

● العناية بتدريس اللغة العربية لجميع الطلاب وبمستويات متتالية .

● العناية بالتربية الاسلامية للطلاب ، وتدريس مقررات تعمق اتصالهم بالدين الاسلامي وتغرس قيمه في نفوسهم .

● التوسع في أشكال وأنماط برامج « التعليم المفتوح » واستثمار التكنولوجيات المتقدمة لتحقيق أهداف « التعليم عن بعد » والوصول بالخدمات التعليمية المتطورة إلى طالبي العلم في كل مكان .

● التوسع في برامج التعليم المستمر وتنمية برامج دراسية لا تمنح درجة Non degree للتأهيل المهني .

● إعادة النظر جذريا في موضوع الكتاب الجامعي والبحث عن صيغ بديلة تكفل الوفاء بالمتطلبات الاكاديمية الحقة من جانب ، مع توفير مصدر دخل مقبول لعضو هيئة التدريس دون التضحية بالقيم الجامعية الأصيلة .

● تطوير نظام الريادة إلى نظام للارشاد الاكاديمي يرتب على عضو هيئة التدريس واجبات محددة في توجيه الطلاب علميا ومساعدتهم أكاديميا من خلال ساعات مكتبية محددة يؤجر عنها فعلا من خلال مكافآت الزيادة التي ضمت الى المرتبات .

ويضيف الدكتور مأمون سلامة انه على وجه الخصوص تهدف خطة التطوير الشامل من أجل التميز في مجال البحوث العلمية إلى

● ايجاد خطة للبحوث على مستوى الجامعة تعكس الاهتمامات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فيها من ناحية ، واحتياجات المجتمع وقطاعاته الانتاجية والخدمية ومايواجهها من مشكلات وتحديات من ناحية أخرى



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

تعاون علمي بين جامعة القاهرة وجامعات ايطاليا وفرنسا والجزائر وبولندا

وافق مجلس جامعة القاهرة برئاسة الدكتور مامون سلامة رئيس الجامعة على توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العلمي بين كليات الجامعة وعدد من الجامعات الاوربية والعربية حيث شمل تجديد الاتفاقية العلمية بين كلية التربية بالفيوم والمركز الدولي للطبيعة الدولية بايطاليا ومشروع الاتفاقية العلمية بين كلية الاداب وجامعة اثينا باليونان ..ووافق المجلس على الاتفاقية الثقافية بين قسمي اللغه العربية واللغه الفرنسية بكلية الاداب وجامعة ليون بفرنسا واتفاقية للتعاون العلمي بين كلية الصيدلة وجامعة شورت بتشيكوسلوفاكيا وتجديد الاتفاقية بين قسم الاراضي بزراعة الفيوم جامعة كراكوف الزراعية وجامعة وارسو للعلوم الزراعية ببولندا واتفاقية للتعاون العلمي بين جامعة القاهرة وجامعة الجزائر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

البحث عن الجذور ٧ أ . د . فؤاد أبو حطب

صراع النظرية والتطبيق فى التربية

يوجد لدى الممارس التربوى قدر من الشك فى النظرية لانجده فى العادة لدى اى ممارس مهنى اخر (كالطبيب والمهندس) . والافتراض الشائع لدى معظم الممارسين التربويين (وخاصة الوالدين والمعلمين والاعلاميين) ان النظرية التربوية تقع عند طرف فجوة غير معبورة يمثل طرفها الثانى الممارسة العملية فى الميدان . وعندهم ان مايبدو جيدا فى « سماء » النظرية يتحول الى الضعف الظاهر على « ارض » الواقع . فالنظرية فى رأيهم غير مرتبطة بالنشاط اليومى المعتاد . فاصحاب النظريات ـ كما يتصورونهم يتعاملون مع مواقف اصطناعية لاتتعلق بحقائق الحياة . ناهيك عما يوجه الى بعض « النظريات » التربوية من اتهام بالاستيراد من الخارج .

ونحاول فى هذا المقال تناول هذا الاتجاه لدى بعض المشتغلين بالمسائل التربوية العملية الذين يصطبغ تفكيرهم بصيغة تطبيقية خالصة ولعلهم فى هذا اشبه بموقف من يهتم بالحالة التى عليها الطرق والشوارع والميادين اكثر من اهتمامه بموضعها على الخريطة . فكل من الموقفين قد يكون ضروريا الا انه ليس كافيا فالمهندس الذى يصمم آلة يحتاج الى معرفة وثيقة بالفيزياء والكيمياء والرياضيات . الا ان هذا وحده لايكفى . فهو ايضا فى حاجة الى الفهم الجمالى والاقتصادى والى الاستخدام العملى الامثل للآلة . وبالمثل فان الطبيب الذى يمارس مهام التشخيص والعلاج يحتاج الى جانب معرفته العميقة بالعلوم الحيوية . الى وعى ثقافى واجتماعى وبيئى . وكذلك المعلم يجب ان يجمع بين البصيرة التى يكونها لديه علم النفس التربوى والاستدلال الفلسفى والوعى الاجتماعى والتحليل الاقتصادى والمعرفة السياسية من ناحية وبين الممارسة الفعلية للتدريس التى توجهها الاحكام والعواطف والقيم اثناء العمل التربوى اليومى مع تلاميذه . واذا عدنا الى تشبيهنا للنظرية بالخريطة والممارسة الفعلية بتفاصيل الشوارع والطرق نقول انه مهما كان المرء ماهرا فى فهم هذه الطرق والشوارع فانها لابد لها من ان تقود الى الاماكن والمواضع الصحيحة وبالمثل نقول انه فى جميع الحالات لاتكون الاحكام والممارسات العملية دون معرفة بحقائق العلم ونظرياته اكثر فعالية من معرفة هذه الحقائق والنظريات دون توافر الحساسية الاجتماعية والاحكام القيمية والتوجه العملى . فاحكامنا وممارساتنا تكون فى الحالة الاولى عمياء . ومعارفنا ونظرياتنا فى الحالة الثانية تكون جوفاء .

وقبل ان نلقى اللوم كله على الممارس التربوى حين يرفض التنظير علينا ان نسأل الى اى حد يمكن ان يقع بعض هذا اللوم على المنظرين انفسهم ؟ الواقع انه يوجد احيانا نوع من عدم الملاءمة فى « النصائح » او « المشورات » او « الوصفات » التربوية التى تقدم للممارسين . ابتداء من المعلم حتى وزير التعليم . فربما تكون النظرية نفسها خاطئة . وقد يكون اكثر الامثلة وضوحا فى تاريخ علم النفس التربوى « نظرية الملكات والتدريب الشكلى او الصورى » التى دحضها تطور المعرفة السيكولوجية فيما بعد . كما توجد امثلة اخرى كثيرة فى تاريخ مصر التربوى . وعلى هذا يمكننا ان نعدل بعض الشىء تشبيهنا السابق . فقد تكون الطرق ملائمة وتؤدى الى الاماكن الصحيحة . ولكن الخرائط المتاحة غير دقيقة او مضللة . وعلى هذا فقد يبدو مفيدا ان نبدأ بالنظر الى بعض حدود ونقائص النظرية التربوية ذاتها

ان احد الانتقادات الهامة التى يوجهها الممارسون الى النظرية التربوية انها فى الاغلب ذات طابع مثالى فعندهم ان اصحاب النظريات يندر ان يتناولوا العالم الواقعى الذى يتعامل فيه المعلمون مثلا مع مخلوقات بشرية حية من لحم ودم . ومع امكانات مادية قد تزيد وتنقص وحين ينظرون الى مالديهم من « وصفات تربوية » يجدونها اقرب الى عالم الخيال منها الى عالم الحقيقة خذ مثلا احد الافتراضات الاساسية الذى تقوم عليه بعض النظريات التربوية وهو ان الطفل بطبيعته شغوف بالتعليم ولديه الرغبة فى الاستطلاع والاستكشاف والتقصى المعرفى ان هذا الافتراض الذائع تدحضه خبرات المعلم اليومية . فيكفيه يوم واحد يقضيه داخل حجرة الدراسة ليزداد شكا فى هذا الافتراض فما يلاحظه المعلم حقا هو عكس ذلك . مخلوق طبيعته اقرب الى النظرة الشيكسبيرية التى ترى ان الطفل كائن غير راغب فى التعلم . وهو فى حاجة الى تجميل وتزيين مواقف التعلم . نوع من اضافة بعض السكر الى الدواء المر . أو استخدام المهماز للحيوان الكسول .

وتزداد النظرية التربوية بعدا عن عالم الواقع حين تشتق قوانينها حول تعلم الطفل ونموه دون اعتماد على ملاحظات كافية للاطفال داخل مواقف التعلم الفعلية فقد تجرى هذه الملاحظات على حيوانات تتعلم داخل المعمل النفسى . او على مواد اصطناعية يتعلمها البشر . او فى مدارس تجريبية او نموذجية يتعلم فيها التلاميذ ولعل هذا يفسر لنا الطابع غير الواقعى الذى نجده احيانا فى النظرية التربوية . سواء كانت هذه التصورات المثالية حول مجتمع (جمهورية افلاطون) او حول فرد (إميل او حى بن يقظان) . او كانت مشتقة من نتائج البحث المعملى حول تعلم الحيوان (يوطوبيا والدن الثانية لعالم النفس الراحل ب . ف سكنر) .

واحد الحلول للوصول الى نظرية تربوية اكثر واقعية ان تجرى بحوث تربوية اكثر داخل الفصول فى مدارس عادية وبالطبع فان هذا النوع من

البحوث له مشكلاته المنهجية ومع ذلك فهو ضرورى ولازم . حتى تنتقل الافكار من الموقف المثالى النموذجى (المعمل او المدرسة النموذجية) الى الميدان الفعلى . ولهذا الانتقال خطوات منظمة يجب مراعاتها حتى لاتتعرض الافكار للانتحار .

ويوجد سبب اخر لعدم ملاءمة النظرية التربوية فى بعض الاحيان ينتمى ايضا الى نفس المظهر المثالى الذى نتحدث عنه الا ان المثالية هنا ليست حول طبيعة الطفل الذى نعلمه . وعلاقة ذلك بفلسفة الطبيعة البشرية . وانما حول تنشئة الاطفال للحياة فى عالم افضل والافتراض هنا ان تربية الاطفال بالطريقة الصحيحة لابد ان تجعل من مدارسنا وسائط للتغيير الاجتماعى نحو الافضل والاحسن والارقى دائما . وهكذا فان النظرية التربوية بدلا من ان تهتم بلجراءات الحياة اليومية داخل المدرسة والفصل تتحول الى شعارات معركة تغيير اجتماعى وبلاغات حرب تطوير اقتصادى او سياسى

واذا عدنا مرة اخرى الى تشبيه الخريطة الذى بدانا به نقول ان معظم هذه الانتقادات للنظرية تكمن فى ان المنظرين يقدمون للمارسين احيانا « خرائط لاتطابقها حدود » . وبهذا يفعل المنظر مايفعله مؤلفو القصص الخيالية حول جزر الاساطير واراضى الاحلام حين يرسمون خرائط وهمية . انهم يرسمون لنا مثلا طفلا لديه دافعية ذاتية للتعلم فى جماعات صغيرة وفى مدارس مزودة بامكانات كبيرة تخدم مجتمعا هو افضل المجتمعات الممكنة (مجتمع اليوطوبيا او المثال) . وهذه جميعا ليست الظروف والشروط التى يعمل فيها الممارس التربوى العادى وخاصة فى بلد كمصر حيث هذه الظروف ادنى كثيرا من حدود الكفاف

وتظهر حاجة الممارس التربوى الى خرائط اكثر دقة للارض التى يقف عليها فى عمله اليومى . وهنا يجب على المنظر ان يفعل مايفعله رسامو الخرائط . بان يلتزم فى رسم نظريته بالملاحظات الواقعية الدقيقة قدر الامكان للظواهر موضع الاهتمام . وفى جميع الاحوال يجب الحذر من التعميم المباشر من الحالات غير العادية داخل المعمل او فى المدارس النموذجية . ومن استنتاج نمو الطفل مما نحب نحن ان يكون هو عليه دون ان تتوافر على ذلك شواهد او ادلة . ومن توصيف الطرق التربوية على اساس افتراض ان الاطفال الذين نعلمهم تتوافر فيهم هذه الخصائص المثلى . ويبدو لنا ان النظرية قد تبدو اكثر اقناعا للمارس التربوى اذا وضع المنظرون فى اعتبارهم نوعا من « الحلول الملائمة » التى عادة ماتكون جزءا ضروريا من التعامل اليومى بين البشر .

وعلى الرغم من انه توجد بدون شك نظرية سيئة . فانه لايمكن ان توجد ابدا نظرية جيدة صالحة للتطبيق كاملة وفى جميع الاحوال ومعنى ذلك ان الفجوة بين النظرية والتطبيق ليست ببساطة مسالة وجود « نصيحة » او « وصفة » او « مشورة » نظرية غير ملائمة للتطبيق فى المواقف الروتينية اليومية . فالخطا قد لايكون فى النظرية وانما فى التوقعات غير الواقعية لدى الممارسين التربويين والتى لاتستطيع حتى افضل النظريات ان تحققها . فقد يطلب الممارسون من النظرية التوجيه والارشاد فى كل صغيرة وكبيرة . ويستحيل على النظرية ان توفر ذلك بحكم طبيعتها . فلا يمكن ان يوجد تطابق كامل بين النظرية والتطبيق . ولايمكن لاى نظرية - فى اى مجال معرفى - ان تتنبا بدقة بكل ظرف من ظروف الموقف العملى

ويمكن ان يوضح ذلك مرة اخرى مثال الخريطة . فالخرائط باعتبارها تجريدات تستخدم التمثيل الرمزى لاتقدم الا معالجة محدودة لمساحة مكانية محددة والاعتماد على مقياس الرسم يؤدى الى ان بعض التفاصيل لاتظهر على الخريطة على الاطلاق ويعد هذا ضروريا حتى تعطى الخريطة « المعنى الكلى » للمكان . وبالمثل فان النظرية لاتقدم لنا « المعنى الكلى » لمجالها الا بوصفها معالجة غير كاملة وغير مفصلة لكل حالة من الحالات التى تصدق عليها وعلى هذا فان اى شخص يستطلع مكانا باستخدام الخريطة عليه دائما ان يتوقع غير المتوقع والمكتشف قد يشعر بالدهشة والمتعة حين يكتشف مالايوجد اصلا فى الخريطة . او قد يحدث له مايحدث للمعلم داخل الفصل - لسوء فهم طبيعة الخريطة او طبيعة النظرية - حين يشعر انه تائه او غير مقتنع حين يواجه بظواهر لم يستطع صانع الخريطة ان يفصلها . وعلى هذا فنحن فى الوقت الذى نتوقع فيه ان تعطينا الخرائط مرشدا وموجها لفهم بيئتنا المكانية لانشكو حين لانجد فيها الاجابة على كل شىء . بالطبع قد نشكو اذا كانت الخريطة سيئة او غير دقيقة او قديمة . وهذه هى الشكوى المشروعه نفسها من النظرية عند الممارس التربوى .

واذا اردنا ان نتخفف من مثال الخريطة ونتناول النظرية على نحو مباشر فاننا نقول ان النظرية فى العلم هى بنية القوانين الاساسية فيه . يصدق هذا على العلوم الطبيعية والبيولوجية صدقه على العلوم الانسانية والاجتماعية ومن المعروف فى بناء القانون العلمى انه لايصدق الا اذا « تساوت الشروط الاخرى » او مع « تثبيت المتغيرات الاخرى » . وهو شرط « معملى » يتطلب مايمكن ان نسميه الفراغ الكامل المستحيل الحدوث فنحن لانجد هذا الفراغ فى الموقف التطبيقى ومع ذلك لاتقودنا هذه العبارة الى استنتاج ان قوانين الفيزياء مثلا لاتصلح الا على مستوى النظرية ولاتعمل فى عالم الواقع والممارسة . فمن المهم من الوجهة العملية التطبيقية ان نعلم انه وراء المظهر غير المنتظم او الفريد او المتميز للاشياء يوجد انتظام يجعل التنبؤ والتحكم فى البيئة ممكنا بشرط ان نستطيع ان نحدد ونقيس المتغيرات التى تكف وتعوق التطبيق المباشر للنظريات والقوانين والمبادىء . فالمهندسون (وهم تكنولوجيون كالمعلمين) حين يرغبون مثلا فى تطبيق قوانين الحركة يجب عليهم حسابها من المعادلات النظرية الأساسية فى الميكانيكا والرياضة التطبيقية والفيزياء النظرية . ثم يدخلون عليها تصحيحات محسوبة لاثار القوى التى تعدل توقعاتهم المستنتجة من قوانين الفيزياء (التى توصل اليها العلماء مع تساوى العوامل الاخرى او تثبيت المتغيرات الاخرى) . ومن ذلك مثلا درجة الحرارة والضغط الجوى وغيرهما

ولعل موقف المربين هنا اشبه ايضا بموقف رجل الاقتصاد الذى يعتمد على العلاقات البسيطة التى تفترض النظرية الاقتصادية وجودها بين العرض والطلب والاسعار . فعليه ان يدخل على هذه القوانين الاساسية بعض التصحيحات ايضا بحيث تسمح لظروف العالم الواقعى للاقتصاد ان تتدخل فى الحسابات الاقتصادية كنظام التوزيع فى المجتمع . ودرجة التدخل الحكومى فى الاقتصاد القومى . اذا كان عليه الا تقوده القوانين الاساسية للنظرية الاقتصادية الى معالجة مضللة وخداعة للظروف الحقيقية والواقعية للسوق وبالمثل فان النظرية التربوية التى تستفيد فائدة عظمى من العلوم الانسانية والاجتماعية حين تدرك من منظور الممارسة او التطبيق فان



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

تعميماتها تكون عادة من نوع «مع تساوى الشروط الاخرى او مع تثبيت المتغيرات الاخرى» وليس فى هذا ذاته مايبرر رفضها حين تكون غير ملائمة بدرجة كافية للموقف التطبيقى. والواجب ان «تصحح» النظرية التربوية فى ضوء طبيعة الموقف الخاص الذى نفكر فيه او نعمل فيه بالفعل. وكما فعل المهندس ورجل الاقتصاد على المربى ايضا ان يدرس الشروط او المتغيرات التى تم تثبيتها او تكافؤها فى الموقف التجريبى الاسلى الذى اشتقت منه قوانين وتعميمات النظرية التربوية.

ولعل اهم المتغيرات التى يجب ان توضع موضع الاعتبار لجعل النظرية التربوية صالحة للتطبيق فى «سياق معين» ماينتمى الى الخصائص السيكولوجية للطفل، والخصائص السوسيولوجية للثقافة والبيئة. وهذا ماتوفره للمعلم العلوم النفسية والاجتماعية وليس فلسفة التربية وحدها. والمدرس الذى يصمم درسه كما لو كان الفصل «فراغا نفسيا اجتماعيا» اشبه بالمهندس الذى يصمم الطائرة فى «فراغ فيزيائى» فكلاهما سوف يعانى الاحباط ان لم يواجه الفشل الفعلى. والممارس التربوى الذى يبحث فقط عن نظرية لها عائد واضح ومباشر داخل الفصل دون ان يضع «السياق» موضع الاعتبار سوف يعود الى الدائرة المغلقة من جديد ... فقدان معنى الموقف الخاص او السياق يجعله يرى فى النظرية موضوعا لايهم الا اصحابها وحدهم، وانها مضيعة لوقته اثناء الممارسة الفعلية. وهذا وضع سيىء انتجه فهم سيىء لطبيعة النظرية فى العلم.

ومجمل القول ان النظريات التربوية يجب ان تطبق من جانب الممارس التربوى وهو على درجة من الايجابية والتفكير والابداع.

● **الكاتب استاذ ورئيس قسم علم النفس التربوى كلية التربية جامعة عين شمس ورئيس الجمعية المصرية للدراسات النفسية**



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

فى مناقشات مجلس الشعب لبيان الحكومة

نمر يطالب بالغاء مجانية التعليم وانشاء جامعات خاصة

كمال خالد : ٣٠٠ شركة افلست .. بسبب ضريبة المبيعات

كتب – محمد المختار ومحمود نفادى ومصطفى عبد الغفار :

بدأت جلسة مجلس الشعب أمس متأخرة عن موعدها لعدم إكتمال النصاب القانوني وتغيب الوزراء باستثناء الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والدكتور أحمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى الذى برر ذلك بحضور الوزراء إجتماعات اللجنة العليا المصرية – السورية .

هدد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس برفع الجلسة إذا لم يسارع الأعضاء بالحضور وفض إجتماعات اللجان الصباحية وفور سماع الاعضاء هذا التحذير أسرعوا إلى القاعة .

فى بداية الجلسة أثار العضو المستقل فاروق متولى مشكلة مصانع الاسمدة المهددة بالتوقف لوجود مخزون لم يتم تصريفه فى الوقت الذى تسمح فيه الحكومة بالاستيراد بالاضافة إلى أن بنك التنمية الزراعى لم ينفذ التزاماته .

وطالب بسرعة تحديد موعد لمناقشة الموضوع ووافق الدكتور سرور بعد أن تستعد الحكومة للرد .

اقرارات الذمة المالية

وفى مناقشة بيان الحكومة ولجنة الرد تساءل العضو ابراهيم أحمد على عن مدى قانونية حصول اللجان التى تسافر للخارج للتعاقد لحساب الحكومة على عمولات .

وطالب باقرارات الذمة المالية لهؤلاء الموظفين وأشار إلى ضرورة توزيع الخدمات بالتساوى بين المحافظات وأهمية دور الجهود الذاتية .

وأشاد الدكتور حلمى نمر ببيان الحكومة ودورها فى إصلاح الوضع الاقتصادى من خلال إطلاق سعر الصرف وتشجيع القطاع الخاص الا انه قال ان خطوات الاصلاح مازالت بطيئة .

وطالب باجراء إصلاح ضريبى لزيادة موارد الدولة من خلال عدم التسرع فى تطبيق المستوى الثالث والرابع فى ضريبة المبيعات أو تطبيق الضريبة الموحدة إلا بعد إصلاح الجهاز الضريبى واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على ظاهرة التهرب الضريبى .

وأشاد د . نمر بجهود الرئيس مبارك التى أدت إلى اعفاء مصر من ١٣ مليار جنيه ديونا عليها وطالب بتنظيم عملية الاقتراض والمنح واستخدامها فى المشروعات الاستثمارية فقط .

وطالب باعادة النظر فى ملكية القطاع العام ومجانية التعليم ووضع خطة عاجلة لحل كافة مشكلاته وتطويره وتشجيع القطاع الخاص على انشاء المدارس والجامعات الاهلية .

ثمار الاصلاح الاقتصادى

وأعرب الدكتور محمد عبد اللاه عن أسفه لعدم وجود ممثل للمجموعة الوزارية الاقتصادية خلال الجلسة وقال اننا بدأنا نشعر بثمار الاجراءات الاقتصادية الجادة مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وقد فاقت المدخرات بالجنيه المصرى المدخرات الدولارية .

وطالب الحكومة بسرعة تقديم قانون التأمين على الودائع المصرفية بعد تجربة شركات التوظيف المريرة وتطوير بنك تنمية الصادرات وسوق المال وإعادة النظر فى النظام الضريبى .

وقال ان مصر هى الدولة الوحيدة التى لايحترم فيها عداد التاكسى وطالب بتعديل التعريفة والاهتمام بالمرافق فى المناطق الاثرية لتنشيط السياحة .

وطالب العضو محمد المنديرتى – مستقل . بأن تقدم الحكومة للمجلس خطاب النوايا المقدم لصندوق النقد الدولى لدراسته والاطلاع عليه وطالب بأن تتولى الحكومة عملية استرداد مستحقات العمال المصريين بالعراق .

أوضاع المستشفيات

وطالب محمد قنديل بدراسة أوضاع المستشفيات وزيادة الدعم المخصص لها لرفع مستوى الخدمات الصحية والاهتمام بمرضى الفشل الكلوى خاصة فى القرى .

وأكد على تشجيع القطاع الخاص بالدخول فى مجال الاسكان وسرعة إصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن حتى نستطيع فتح الشقق المغلقة ..

وأشاد لطفى واكد « تجمع » بحرية الصحافة وطالب بالمزيد من الحرية وحيا موقف الحكومة بدعمها لليبيا ضد التهديد الامريكى .

وهنا قاطعه خليل حافظ قائلا : ان عبد السلام جلود يشتم المصريين كل يوم وأنتم تدافعون عنه .. !! .

وطالب وليم نجيب سيفين بوضع إستراتيجيات جديدة فى كافة المجالات حتى عام ٢٠٥٠ وزيادة الرقعة الزراعية باستصلاح ٢٤٠ ألف فدان سنويا حتى عام ٢٠٠٠ لمواجهة الزيادة السكانية والاهتمام بالمغتربين وتشجيعهم على الاستثمار فى مصر .

وأشاد كمال خالد بدور الخارجية فى الافراج عن الصيادين المحتجزين فى بعض الدول وطالب الحكومة بالعمل على الافراج عن ١٦ سفينة صيد محتجزة فى اريتريا والغاء « ضريبة » المبيعات التى ادت الى



إفلاس ٣٠٠ شركة أثاث بدمياط .

وطالب وزير الرى بالاطلاع على شريط فيديو أحضره معه يوضح ضياع ٤٠٠ طن سمك نتيجة إلقاء ماسورة محطة كهرباء كفر البطيخ بالفاقد منها فى بحيرة المنزلة .

وأشار إلى أهمية إلغاء قانون الطوارىء فى ظل سعى الحكومة نحو الديمقراطية وأن تتم الانتخابات بنزاهة كاملة .

وقال د . عبد الاحد جمال الدين وكيل المجلس ان تقرير اللجنة لم يغفل موضوع التكافل الاجتماعى كما قال بعض الاعضاء وان هناك الكثير من الموضوعات التى تمس التكافل الاجتماعى .

وحول ماأثاره الاعضاء من أن التقرير أغفل أطفال العراق رد وكيل المجلس : ان المسئول الاول عن هؤلاء الاطفال هو صدام حسين وليس شعب مصر واننا لانحب أن نفتح موضوعات أخرى كأسرى الكويت بالعراق وأن موقف مصر من شعب العراق واضح تماما .

ورد الدكتور أحمد سلامة على طلب كمال خالد بالغاء قانون الطوارىء بأنه يستخدم لحماية الديمقراطية ومحاربة المخدرات والارهاب وبالنسبة للعملية الانتخابية فقد شهد العضو نفسه قبل ذلك بنزاهة الانتخابات !! .

وقال كمال الشاذلى ان الحكومة وعدت بحل مشكلة البطالة بخلق فرص عمل جديدة ومشروعات صغيرة لشباب الخريجين .

وطالبت جليلة عواد بالغاء ضريبة المبيعات التى أدت إلى زيادة الاسعار وتطبيق التأمين الصحى فى جنوب سيناء .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير التعليم :

تطبيق النظام الالماني في مصر لربط خطة التعليم الفني بالمصانع

المانيا ـ رفعت فياض :

وصل امس الى المانيا الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والوفد المرافق له في زيارة تستمر لمدة أسبوع . سيتم خلالها توقيع اتفاق مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفني في مصر . حيث ستخصص المانيا منحة كبيرة لتحسين وتطوير المدارس الفنية في مصر من حيث المعدات والبرامج وطرق التدريس وذلك بالاستعانة بالخبرة الالمانية .

وصرح الوزير بأننا سنحاول تطبيق النظام الالماني الذي يربط خطة التعليم الفني بالمصانع والوحدات الانتاجية كلما امكن ذلك ، مع ادراكنا بوجود فروق بيننا وبين المانيا والتي لها خبرة عالية في هذا المجال ـ ولديها من المصانع والوحدات الانتاجية ما يغطي الاحتياجات ـ بينما الأمر مختلف عندنا في مصر .

واضاف : اننا سنعتمد مرحليا على المعاهد والمدارس الفنية حتى يمكن تخريج كوادر فنية تسهم في حركة الانتاج والعمل بالمجتمع مما يزيد من فرص العمل .

وقال وزير التعليم : ان (مشروع مبارك ـ كول) والذى تم الاتفاق عليه بين كل من الرئيس حسني مبارك، والمستشار الالماني هيلموت كول يهدف الى تدعيم امكانيات التعليم الفني وتحديثه بالمشاركة الالمانية . وسيتضمن اعطاء دروس في اللغة الالمانية للطلاب بحيث يسافر المتفوقون منهم في اطار هذا المشروع الى المانيا للتدريب والحصول على خبرة اكبر وعند عودتهم يسهمون بعد التخرج في التدريب وسوق العمل .. كما سيتم انشاء معهد جديد لاعداد المدربين وفق هذا النظام .

واوضح وزير التعليم أن المانيا فيها حصر كامل لكل التخصصات والحرف في المجتمع ولا يسمح بمزاولة احدها الا بعد الدراسة ومنح الترخيص بذلك .. وهذا ما سنعمل على تطبيقه في مصر .

يرافق وزير التعليم في الجولة التي سيتم فيها زيارة عدد من مراكز التدريب والحرف في المانيا كل من : د . رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق والمهندس محمد الهريدى الوكيل الأول لوزارة التعليم ود . أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب و د . حازم هيكل استاذ الهندسة بالمطرية .

لفت نظر

في الاسبوع الماضي قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرار وقف قيد الطلاب المحولين من الجامعات الاجنبية الى الكليات المناظرة هذا العام.

اكدت عريضة الدعوى ان الحكم صالح للتطبيق على جميع الحالات المماثلة سواء كانت من المجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا او جامعة بيروت العربية. كما اكدت ان الطلاب لهم الحق في الانتظام بالدراسة واعلان نتائجهم المؤجلة منذ بداية العام واستخراج البطاقات الجامعية النهائية. استقبلت الطلاب واولياء امورهم بفرحة غامرة لشعورهم بحسم القضية وانتهاء رحلة العذاب بين ساحات المحاكم. رفضت الجامعات بشدة تنفيذ حكم القضاء وتعللت بانه لا ينطبق الا على حالة واحدة فقط. صعق الطلاب من هول المفاجأة وتعجبوا من التصرفات الخاطئة والتى تقتل انتماءهم تجاه المجتمع. حيث قررت جامعة القاهرة قبول طالب حاصل على الثانوية العامة قسم رياضة بكلية طب قصر العيني تنفيذا لحكم القضاء وبدلا من ان يناقش المجلس في اجتماعه الذى عقد مؤخرا هذه القضية الخطيرة ناقش قضايا فرعية ليس لها صلة بالموضوع. ولا ادرى لماذا يتجاهل المجلس الاعلى للجامعات هذه القضية، ويصر على عدم التعرض لها ؟!

هل لانه المتهم الاول في القضية بسبب قواعد وشروط التحويل المليئة بالثقوب والثغرات ؟ ان هناك مصلحة في عملية البت في القضية ويجب على المجلس الفصل في القضية ليعرف كل طالب موقفه من القبول بالجامعة.

ومعنى ذلك انني لا اؤيد قبول المحولين بعد صدور القرار الجمهورى المنظم لعملية التحويل. ولكن هناك طلابا قبل تحويلهم قبل صدور القرار وانتظموا في الدراسة واستخرجوا بطاقات جامعية تعطى لهم الحق في القيد بالكليات. وبالنسبة للمحولين من جامعة بيروت لماذا ترفض الجامعات ايضا قبول تحويلهم بالرغم من صدور القرار بعد نجاحهم في الفرقة الاولى والانتقال الى فرقة اعلى. وهل اصبحت القرارات تطبق باثر رجعى على الجميع دون استثناء لأحد ؟!

ولماذا لا تكون هناك فترة انتقالية بين صدور القرار وموعد تطبيقه ؟!

ومن المعروف ان الجامعات كانت تقبل طلاب بيروت بشرط النجاح فقط دون النظر لباقي الشروط. وهؤلاء الطلاب اخف ضررا من قبول طالب قسم رياضة باعرق كلية.

وكان يجب على الجامعات بدلا من رفض قبولهم ان تلحقهم بكليات التجارة والآداب والحقوق طبقا لنظام الانتساب المطبق حاليا على جميع العاملين بمؤسسات الدولة. فهل نسمع قريبا عن انتهاء مشكلة التحويلات التى تسبب فيها المجلس الاعلى للجامعات بقوانينه ولوائحه التى تحتاج الى اعادة نظر. نامل ذلك.

زكى السعدنى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

التعليم والفلوس

الاحصائيات التى نشرت اخيرا عن المبالغ التي يتكلفها تعليم الفرد في الدول المختلفة تشير الى ان مصر تاتي في نيل القائمة . بل ان بعض البلاد التى كانت الى عهد قريب تسبح في ظلمات الجهل والامية مثل اليمن تاتي قبل مصر في الترتيب . ولا مجال بالطبع لذكر دول العالم الأول مثل امريكا واوروبا

وهذا يثبت بكل وضوح قصور السياسة التعليمية عندنا وان الهدف من التعليم في مصر هو الكم باقل تكلفة ممكنة وليس الكيف .

كما يفسر ايضا احد اسباب هبوط وتدنى مستوى التعليم والمتعلمين في مجتمعنا . ولقد كانت احدى المقولات الشائعة والتي كنا نستخدمها كشماعة نعلق عليها اسباب تدهور الاحوال في المجتمع المصرى ان الاستعمار الانجليزى كان يهدف من وراء التعليم لمجرد تخريج كتبه وموظفين . ولا اظن ان النظام الحالي يستطيع حتى تخريج مثل هؤلاء الكتبه والموظفين . فمن السمات الخطيرة للاجيال المتلاحقة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا نقص القدرات الحسابية وتفشى الأخطاء اللغوية والاملائية . ناهيك عن الضعف المتناهى في اللغات الاجنبية . ومن الطبيعي ان تنوء الدولة بحمل تعليم جميع ابنائها في المراحل المختلفة بالمجان فلا هم تعلموا ولا هي استفادت .

ومع ان شعارات الاشتراكية ما زالت تصر على ان مجانية التعليم هي هدية الاشتراكية للشعب فاننا نجد الشعب يرفض هذه الهدية . فاولياء الامور اصبحوا يجرون ويلهثون هنا وهناك . لالحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات مهما بلغت مصاريفها ذلك لانهم يعلمون ان مدارس الحكومة المجانية لن تعلم اولادهم شيئا .

اما اولئك الذين يلحقون ابناءهم بالمدارس الحكومية يدفعون دم قلبهم في الكتب الخارجية والمجموعات المدرسية والدروس الخصوصية .

حتى ان بعض البيوت ان لم يكن كلها يتحول خلال العام الدراسى وايضا خلال الاجازة الصيفية الى ما يشبه المدرسة . فالمدرسون يتوافدون عليها الواحد بعد الآخر لاعطاء الدروس الخصوصية لجميع الأولاد في جميع المواد والأباء يدفعون وهم صاغرون .

ان مشكلة التعليم وما ينفق عليه وكيفية تدبير هذا الانفاق تستحق كل دراسة من الجهات المعنية . فالمعروف ان التعليم خدمة عامة لكن عائدها يمس المجتمع كله ولا يجب ان نبخل او . نستخسر . اية مبالغ تنفق من هذا الميدان ولعل ابلغ مثال على اهمية التعليم هو ما حدث في اليابان . فبعد خروجها منهارة ومهزومة في الحرب العالمية الثانية على يد امريكا والحلفاء فطنت الى اهمية التعليم واعطته الاهمية اللازمة والاموال المطلوبة وكانت النتيجة هذا التفوق الهائل الذى حققته والذى استطاعت من خلاله ان تجعل امريكا ورئيسها يخطبون ودها .

ولا اظن ان الشعب نفسه يرفض المساهمة في تعليم اولاده طالما هو متاكد من النتيجة الطيبة التى سوف تعود عليهم . والمثل الشعبى يقول (الغالى ثمنه فيه) اى ان الناس تعرف جيدا ان الشيء اذا تكلف مبلغا من المال ونتج عنه عائد مرض فانه احسن من شيء (ببلاش) ولكنه عديم النفع .

عبد الفتاح نصير

العلم في حياتنا

ندوة التعليم واهتمامات الناس

لايجوز غياب المدرس عن مناقشة المشكلة

الندوة التي دعا اليها الاهرام لمناقشة مشاكل التعليم في مصر وحضرها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والكاتب الكبير الاستاذ نجيب محفوظ و١٥ من كبار رجال التعليم والمفكرين ورجال الاحزاب في مصر اثارت اهتماما واسعا بين فئات مختلفة من الشعب المصري ولقد تلقيت مكالمات تليفونية عديدة من القاهرة ومن خارج القاهرة من اناس اهتموا بما اثير في الندوة من مشاكل وماطرح من حلول - كما تلقيت خطابات كثيرة تحمل اقتراحات لحل مشاكل التعليم خصوصا مشكلة المدرسة ومجانية التعليم والمناهج - وفي الحقيقة ان كل ماتلقيته يحمل نوايا طيبة واقتراحات قد تقدم حلولا او على الاقل تلقي الضوء على افكار جديدة يمكن بلورتها او تطويرها وهي في النهاية اجتهادات اناس مخلصين محبين لبلدهم حاولوا المشاركة تطوعا في حل واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه الانسان المصري وهو على اعتاب قرن جديد . وسوف احاول بقدر استطاعتي نقل بعض الافكار والآراء .

فقد تلقيت رسالة من الاستاذ حليم فريد تادرس مستشار الفلسفة والعلوم السلوكية بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية يقول فيها : إن الندوة التي عقدها الاهرام لم يشارك بالراى فيها اى من العاملين بالميدان الحقيقي للتعليم وهو المدرسة قلب العملية التعليمية مدرسا كان او موجها او مدير مدرسة وهؤلاء يرون من وجهة نظر لايجوز إغفالها في كل محاولة للتقويم والاصلاح والتطوير وسندنا في ذلك مايلي :

□ ان رؤية السياسيين تكون اوسع احيانا من اللازم ورؤية الاكاديميين تكون احيانا اضيق من اللازم

□ ان ابداء الراى في مسائل التعليم عملية ديمقراطية وعمل مهني بالدرجة الاولى ..

□ ان تطوير واصلاح التعليم يجب ان يتجه مباشرة الى القلب النابض في جسم التعليم وهو المدرسة وبدء التطوير في اطراف هذا الجسم مضيعة للوقت والجهد والمال .

وبناء على ذلك ومادام ان التعليم هو القضية الساخنة باستمرار لانه بداية كل شيء في الحياةومفتاح قضية التقدم فارجو ان يدعو الاهرام الى ندوة اخرى يشارك فيها بالراى اهل القاعدة التعليمية جنبا الى جنب مع اهل الفن مع اعجابنا بكل ما اثير في ندوة اهل الفن □

« المحرر »



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

الصحة المدرسية.. وخدمة افضل

كثر الحديث مؤخرا عن الاتجاه الى تطبيق التأمين الصحى على تلاميذ المدارس حلا لمشكلة عجز الميزانية العامة للدولة فى قطاع وزارة الصحة عن ان تفى بالمستوى المطلوب للخدمة الصحية للتلاميذ ، ولكن يبدو ان هناك الكثير من الاعتراضات على المشروع المقدم خصوصا وانه يضع عبئا على كاهل الاباء حيث انه ينص على ان يدفع التلميذ اثنى عشر جنيها سنويا بجانب نصف تكلفة العلاج او الفحوصات او الاقامة بالمستشفى .

وعند التفكير فى اى مشروع لابد وان نضع أمامنا نقطتين هامتين .

أولا : لابد من البحث عن وسيلة للتخفيف عن كاهل الميزانية وثانيا لابد من عدم الاثقال على الآباء بمزيد من التبعات .

وفى هذا الصدد فأننى اتقدم بالمشروع التالى والذى سأضعه فى صورة أرقام من الواقع حتى تكون الصورة واضحة .

ولنأخذ منطقة شرق القاهرة الطبية والتى تشمل احياء المطرية ، عين شمس والسلام ، كمثال : عدد تلاميذ المدارس الحكومية ٢٤٩٠٠٢ تلميذ ، وعددهم بالمدارس الخاصة ٥٨٠٠٠ .

وواضح ان مخصصات الميزانية تعتبر هزيلة جدا امام احتياجات هذه الاعداد من التلاميذ . ولذا يدفع كل تلميذ بالمدارس الحكومية ثلاثة جنيهات فقط سنويا ولاشىء بعد ذلك سواء فى العلاج او التحاليل او الاقامة بالمستشفى او الاجهزة التعويضية او التأمين ضد الحوادث

اذن تكون الحصيلة من المدارس الحكومية ٧٤٧٠٠٦ جنيهات فى العام . ويدفع كل طالب بالمدارس الخاصة عشرة جنيهات سنويا وتكون الحصيلة تبعا لذلك ٥٨٠ الفا واجمالى الحصيلة بمنطقة شرق القاهرة الطبية يبلغ مليونا و ٣٢٧ الفا و ٦ جنيهات سنويا وكلها مجمعة فى حساب المنطقة الطبية التى ستقوم بكل الخدمات الصحية للصحة المدرسية والتأمين ضد الحوادث .

يفتح حساب خاص فى البنك لايداع هذه الحصيلة بالارباح

تقوم المدارس بتحصيل الاشتراكات من تلاميذها وتحويل الحصيلة الى الحساب الخاص بالبنك مباشرة .

يكون هذا الحساب بعيدا عن الميزانية العامة للدولة

الصرف منه طبقا للوائح والتعليمات المالية ويخضع بطبيعة الحال لاشراف الجهاز المركزى للمحاسبات .

يتم الصرف منه على جميع اوجه الخدمات الصحية المدرسية من أدوية وتحاليل واشعات وشراء اجهزة ، والتامين ضد الحوادث .

تقوم المنطقة بالاتفاق مع المستشفى الذى يقع فى نطاقها لحجز عدد معين من الاسرة للحالات التى تستحق الدخول الى المستشفى من دفع كل التكلفة من المنطقة الطبية .

يتم تطبيق هذا النظام على مستوى كل منطقة طبية بالقاهرة وعلى مستوى كل محافظة كل على حدة .

يستمر نظام صرف الحوافز التى تصرف حاليا لاطباء الصحة المدرسية الذين يقومون بخدمات الصحة المدرسية بالمدارس الخاصة طبقا للائحة المنفذة حاليا والصادر من السيد وزير التربية والتعليم رقم ١٦٢

وبهذا نستطيع ان نصنع الطفرة فى الخدمات المقدمة للتلاميذ وفى تجهيزات وحدات الصحة المدرسية مع ايجاد النغمة الصحيحة بين التخفيف عن الميزانية العامة للدولة المثقلة بالاعباء وعدم ارهاق اولياء الامور المثقلين هم الآخرين بالاعباء .

● ● د. احمد فؤاد الاشرم
مدير عام منطقة
شرق القاهرة الطبية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

معقول يا وزارة التعليم؟!

الدروس الخصوصية رسمياً.. فى المدارس

حضرة الناظر يباركها.. فى الفصول!!

أولياء الأمور:

الإبلاغ عن المدرس المنحرف مغامره يدفع ثمنها.. أولادنا!



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

يؤكد الرئيس حسني مبارك دائما حرصه الشديد على اخراج العملية التعليمية من دائرة العذاب والمعاناة التي تحاصر الاسرة بأكملها .. ونزع التوتر من علاقة الطالب بالمدرسة .

واذا كانت الدولة تحافظ على مجانية التعليم لرفع المعاناة عن الاسر الفقيرة .. فان «مافيا» الدروس الخصوصية تحاول ان «تمتص» دم أولياء الامور وتفرغ هذه المجانية من معناها ، خاصة بعد ان وجدت لها اباً شرعياً يرعاها !!

المسئولون : حصيلتها ٩٠ مليون جنيه

نبيل كامل : علاج هذا الخلل .. مسئولية ٣ وزارات

تحقيق :
صلاح حامد
سامية زين العابدين

فقد اكد تقرير المركز القومي للتعليم ان حصيلة الدروس الخصوصية في العام الماضي بلغت ٩٠ مليون جنيه وانها تتم داخل المدارس «بمباركة» النظار !!

المسئولون في وزارة التربية والتعليم يعترفون بمجموعات التقوية .. و«بتسرب» التلاميذ والمدرسين اثناء اليوم الدراسي الى خارج المدرسة للالتقاء في مجموعات الدروس الخصوصية .

ويرون ان الخلل في العملية التعليمية يجب ان تشارك في تقويمه وزارات الثقافة والصحة والمواصلات والمجلس الاعلى للشباب .

ويلقون «بالقفاز» في وجه اولياء الامور باعتبارهم المسئولين من وجهة نظرهم - عن انتشار هذه الظاهرة ، بتكالبهم على الدروس الخصوصية ، وخوفهم من الابلاغ عن المدرس المنحرف .

اما التلاميذ واولياء امورهم فيؤكدون انهم «مضطرون» للاشتراك في مجموعات التقوية لان المدرس «نفض» يده من الشرح داخل الفصل .. وان الابلاغ عن المدرس المنحرف مغامرة لها مخاطرها ؟!!

في البداية تعترف كاميليا احمد عبدالصمد مدير عام ادارة مدينة نصر التعليمية بأن المدرس لا يستطيع ان يعطي الرعاية الكاملة لكل تلميذ داخل فصول يصل عدد الطلاب فيها ٥٠ او ٦٠ تلميذاً .

قالت ان ادارتها تشجع «مجاميع التقوية» في المدرسة لمساعدة التلميذ الذي يحتاج الى رعاية خاصة ولا يستطيع المدرس منحها له داخل الفصل المدرسي .. واكدت ان هذه «المجموعات» تتم داخل المدارس اما قبل اليوم الدراسي او بعد انتهائه او في يوم الجمعة .

تسرب !

بينما يؤكد احمد مصطفى الصاوي موجه اول اللغة العربية بمدينة نصر ان سوء الادارة في بعض المدارس يتسبب في «تسرب» التلاميذ اثناء اليوم الدراسي مع السماح بخروج المدرسين ايضا لاعطاء بعض الطلاب دروس خصوصية في اماكن قريبة من المدرسة !!

يضيف ان المدرسين رغم تكالبهم على الدروس الخصوصية فهم ايضا جناه ومجني عليهم .. فمرتب المدرس عند تعيينه لا يتعدى ٥٠ جنيها .. بينما مرتبه بعد ٣٦ عاما في التدريس لا يزيد على ٢٦٠ جنيها فقط .. ومع ذلك فهم مطالبون بأن يكونوا قدوة في الملبس والسلوك الحضاري .. فكيف يتم ذلك ؟!!

يشير الى ان الخلل في العملية التعليمية ليس سببه المدرس او الدروس

الخصوصية فقط .. لكنه يعود ايضا الى انعدام وسائل تنمية العقل والجسم كالملاعب وصالات الموسيقى والمسرح .. فالمدارس القديمة التى كانت تضم هذه الوسائل تم بناء فصول دراسية فوقها ، مما يعد انحرافا فى المسار الصحيح للتعليم .

ويرى ان الحل هو عودة المدرسة الى دورها الطبيعى فى بناء الطالب عقليا وجسديا وان يتم انشاء الملعب وصالة الموسيقى والمعمل قبل حجرة الدراسة .

وترى د . اميلى رياض موجه علم كيمياء ، بالقاهرة ان «مجموعات التقوية» التى تشرف عليها المدرسة هى البديل للدروس الخصوصة التى لن نستطيع القضاء عليها تماما فى ظل تكدس الفصول بعدد كبير من التلاميذ لا يستطيع المدرس ان يرعاهم جيدا !

مسئولية وزارات متعددة

ويقول نبيل كامل مدير ادارة المتابعة بمديرية التعليم بالقاهرة ان الخروج من هذه الازمة ليس مسئولية وزارة التربية والتعليم وحدها .

فالمجلس الاعلى للشباب يجب ان يساهم فى بناء ملاعب المدارس ومدها بالادوات الرياضية .. ووزارة الثقافة عليها ان تساهم فى مد المكتبات المدرسية بالكتب بجانب اقامة المعارض الفنية وتنظيم رحلات سياحية وثقافية ليتعرف الطلاب على ماضى وطنهم خاصة الذين لا تسمح امكانياتهم المادية بزيارة مثل هذه الاماكن .

قال ان وزارة المواصلات ايضا يمكنها ان تجهز اتوبيسات «مجانا» للرحلات التى تنظمها وزارة الثقافة لطلاب المدارس .. بجانب اهتمام وزارة الصحة برعاية التلاميذ داخل المدرسة .

مصيبة !

اما د . صلاح مراد استاذ التقويم النفسى بكلية التربية جامعة المنصورة والمشرف على تطوير الامتحانات والتقويم التربوى بوزارة التربية والتعليم فيلقى «بالقفاز» فى وجه اولياء الامور .. ويتهمهم بالتسابق نحو اعطاء اولادهم دروسا خصوصية .. ثم يعودون ويشكون مر الشكوى من ظلم المدرسين لهم ؟!!

ويؤكد ان بعض المدارس توجد بها ظاهرة الدروس الخصوصية داخل المدرسة .. ويقوم بها المدرس بالاتفاق مع الناظر الذى يحصل على نسبة من الحصيلة !!

ويشترك محمد كامل على مدير ادارة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم فى الهجوم على اولياء الامور باعتبارهم المسئولين عن ظاهرة الدروس الخصوصية لانهم «يتلهفون» على ضم ابنائهم لمجموعات الدروس ولا يجرؤون على الابلاغ عن المدرس الذى يجبر التلميذ على الانضمام لمجموعته !!

ويصف موافقة «النظار» على اعطاء دروس خصوصية داخل مدارسهم مقابل نسبة من الحصيلة بأنها «مصيبة» ونكسة فى العملية التعليمية !

ويطالب بمراقبة درجات اعمال السنة التي يمنحها المدرس لتلاميذه شهريا للتأكد من عدم التلاعب او استخدامها فى الضغط على التلاميذ واولياء الامور ليجبرهم على الانضمام لمجموعات الدروس الخصوصية

تجويد !

واذا كان المسئولون عن العملية التعليمية يتهمون اولياء الامور بالتنافس على منح ابنائهم دروسا خصوصية ولا يبلغون عن المدرس «المنحرف» .. فان الصورة مختلفة عند الطلاب واولياء الامور !!

ببراءة تحدث عماد شاهين تلميذ بالمرحلة الابتدائية باحدى مدارس مدينة نصر عن مدرس المواد الاجتماعية الذى لا يكتب على السبورة سوى بعض الاسئلة ويطلب تدوينها فى «الكشكول» قائلا انه سوف «يجود الشرح» فى درس المجموعة !!

ويضيف زميله احمد جمعة ان نفس المدرس اجبرنا على شراء تلخيص اعده لدروس «الترم الاول» !!!

وتقول ولاء ابراهيم مصطفى .. والدة تلميذ بالابتدائى ـ ان ابنها مستواه ضعيف فى الحساب .. وعندما سألته عما اذا كان لا يفهم شرح المدرس قال ان المدرس يقسم الفصل الى مجموعتين .. الاولى تضم طلاب الدروس الخصوصية وهى تحظى باهتمامه .. والاخرى يتركها تلعب فى الفصل !!

مغامرة !

وترد سامية عبدالعاطى .. والدة تلميذ بالاعدادى ـ على اتهام اولياء الامور «بالجبن» والخوف من الابلاغ عن المدرس «المنحرف» قائلة .. ومن يحمى اولادنا ويضمن الا ينتقم منهم المدرس او زملاؤه انها مغامرة لا مخاطرة ؟!



توقيع إتفاقية تطوير التعليم الفنى

تدريب الطلاب بألمانيا وأجهزة حديثة للمدارس

ألمانيا ـ ماهر حسين :

وقعت مصر والمانيا مذكرة العمل فى اطار مشروع مبارك ـ كول لتطوير وتحديث التعليم الفنى بمصر بكافة مراحله التعليمية وهى احدى ثمار جهود الرئيس مبارك وحرصه على نهوض وتطوير التعليم فى مصر .

ويأتى ذلك من منطلق ايمان المانيا بدور مصر الريادى فى منطقة الشرق الاوسط ودورها فى تحقيق السلام الاجتماعى بالمنطقة وثقلها فى المنطقة العربية والمناخ الديمقراطى الذى تشهده مصر فى ظل الرئيس مبارك .

تضمنت الاتفاقية اسهام الجانب الالمانى فى تقديم كافة الخبرات المستخدمة والمطبقة فى نظم التعليم فى المانيا لمصر واعداد دورات تدريبية للمدربين الصناعيين المصريين فى المانيا حتى يستطيعوا تدريب الطلاب فى التعليم بالمدارس الفنية .. وادخال تخصصات جديدة فى مجال التعليم الفنى وتطوير المدارس الفنية ذات الثلاث سنوات وتدعيمها باحدث الاجهزة الحديثة وتطوير المدارس التجارية والتركيز والاهتمام على تدريس علوم المستقبل «الرياضيات والعلوم واللغات» ضمن مناهج التعليم الفنى مع ادخال اللغة الالمانية فى نظام التعليم بالمدارس الفنية .



تقدم المانيا فى اطار مشروع مبارك -كول الدعم المالى اللازم لتحقيق عملية التطوير وستكون هناك خطة طويلة الاجل تستمر نحو ١٠ سنوات تنفذ على مراحل حتى تحقق الهدف الاساسى للمشروع مع تعديل المناهج الفنية وفق التخصصات التى تحتاجها سوق العمل .

كما تشكل لجان فنية من خبراء وزارة التعليم المصرية والالمانية لوضع الاسس والبرامج التى ستنفذ فى مصر للتعليم الفنى .

وقع عن مصر د .حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والدكتور فرانز وزير التعليم الالمانى .

ومن جهة اخرى اعلن د. حسين كامل بهاء الدين ان المجلس الاعلى للجامعات اتخذ قرارا بالسماح لخريجى المدارس الفنية للالتحاق بالجامعات واتاحة فرصة إلحاقهم بالتعليم الجامعى ويجرى وضع الضوابط لتنفيذ هذا القرار .

وقال ان شغلى الشاغل هو تطوير التعليم الفنى باعتباره مفتاح تطوير التعليم فى مصر .. وان سياسة الوزارة ستقوم على احداث الانسياب نحو مجالات التعليم المختلفة وادخال بذور التعليم الفنى فى التعليم العام بكافة مراحله والجامعات وربط التعليم الجامعى والتعليم العام بالتعليم الفنى وفق احتياجات السوق المصرية والعربية .

كان د .حسين كامل بهاء الدين قد قام بعدة زيارات ميدانية لمراكز التدريب المهنى والمدارس الفنية فى «بون» ، وسيقوم غداً بزيارات المدارس الفنية فى « كلون » للتعرف على الاساليب العلمية المستخدمة فى هذا المجال .. كما التقى مع د .اسبرانجر وزير التعاون الالمانى لاسهام الجانب الالمانى فى تقديم الدعم المالى الكبير لتطوير التعليم الفنى .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

المعــادلة الصعبــة : التعــليم وبنــاء الانســان

التنشئة ليست هى مجرد تعليم يتلقاه الطفل فى المدارس وانما هى اوسع من هذا بكثير اذ يدخل فيها اكتساب الفرد للمواقف والاتجاهات والقيم واساليب السلوك والعادات الفردية والمهارات وهى كلها امور تنتقل الى الطفل عن طريق نظم واوضاع وعلاقات ومؤثرات كثيرة ومتنوعة مثل العائلة وزملاء اللعب ورفقاء الدراسة ووسائل الاعلام وما اليها وعلى الرغم من تمايز هذه العوامل واختلافها وتنوعها فانها تعمل معا فى تشكيل شخصية الطفل حتى وان كانت تختلف وتتفاوت فيما بينها فى نوع التاثير ، مثلما يحدث فى حالة اختلاف التاثيرات التى يتعرض لها الطفل فى المدرسة والبيت وهذا يبين لنا مدى تعقد عملية التنشئة . واختلاف اساليبها ليس فقط من مجتمع لاخر بل وايضا داخل المجتمع الواحد

د . محمد حلمى بلال

استاذ بزراعة القاهرة

ويمثل الوالدان بطبيعة الحال القوة الاولى المباشرة فى التنشئة التى تمارس تاثيرها على الطفل منذ ولادته ويظل تاثير هذه القوة قائما حتى مرحلة متاخرة من العمر ، بل وقد يظل مفعولها واضحا بشكل او بأخر فى سلوك الفرد طيلة حياته .

ولايقتصر دور التعليم الرسمى الذى يقدم فى المدارس على تقديم المعلومات فى مختلف فروع المعرفة وانما ينقل للطفل ثقافة المجتمع ككل وبذلك يساعده على الخروج الى دائرة اوسع بكثير من تجربة عائلته وعلى ذلك ، فمهما يقال عن اهمية العائلة وتأثيرها فى التنشئة الاجتماعية فان التعليم يكمل هذا الدور دون ان يلغيه وهذا من شأنه ان يلقى كثيرا من الاعباء على المدرسة من حيث انه يتعين عليها ان تقوم بوظيفتها التعليمية بطريقة تساعد الطفل على التعرف على أساليب الثقافة القومية وانماطها ويصرف النظر عن التجارب والخبرات الثقافية الخاصة التى يأتى بها الطفل الى المدرسة من بيئته المحلية او العائلية . فالمدرسة تسهم فى عملية التنشئة الرسمية بقدر ماتسهم العائلة فى عملية التنشئة غير الرسمية ويستلزم هذا أن تعطى المدرسة كثيرا من الاهتمام الى حياة الطفل ومستقبله وان تعده لهذا المستقبل وليس ثمة ماهو اسهل من ان نقول ان وظيفة التعليم والمدرسة هى (تنشئة) الطفل و (تطبيعه) فى ثقافة المجتمع مع السماح له فى الوقت ذاته بالاحتفاظ بفرديته والتعبير عنها . ولكن من الصعب تحقيق ذلك التوافق فى الحقيقة والواقع وعلى ذلك فقد يمكن تحديد اهداف التعليم فى الكشف عن قدرات الطفل وملكاته وتمنيتها وتوجهها التوجيه الصحيح ، ونقل المعرفة ، وترسيخ المعايير الاخلاقية واعداده بوجه علم على ان يكون عضوا فى المجتمع القومى الكبير ومواطنا صالحا بالتالى . وهى كلها اهداف متصلة بعضها ببعض ، بل وقد يمكن اعتبارها اوجها مختلفة وجوانب متكاملة فى عملية التنشئة وتكوين الشخصية الاجتماعية

وعلى ذلك فان التعليم والسياسة التعليمية يجب ان تهدف الى الاعداد للحياة بكل مايتضمنه ذلك من تأهيل وتدريب سواء على المستوى العلمى القطرى او المستوى العملى والى تزويد الاطفال بقدر كاف من مبادىء التربية الوطنية او القومية وهو مانقصده من قولنا (اعداد المواطن الصالح) . والى تنمية الشخصية الفردية والاجتماعية على السواء . ويقول البعض ان الهدف الاخير من التعليم هو اعداد الفرد لعضوية المجتمع سواء على المستوى الثقافى او الفكرى أو المهنى أو الاخلاقى أو القومى وهذا يقتضى العمل على تزويد جميع المواطنين بخلفية او اساس علمى وقومى موحد مع مراعاة الفوارق الشخصية من ناحية والاختلافات البيئية المحلية من ناحية ثانية واحتياجات المجتمع ذاته التى لن تتحقق الا عن طريق تنويع اشكال التعليم ، ومراعاة الفوارق والاختلافات فى المهارات العقلية والميول ، مع ارساء القيم الاجتماعية والمثل العليا فى الاطفال فى الوقت ذاته بما يساعدهم فى اخر الامر على تحقيق تلك المواطنة .

كما واننا لابد وأن نعترف بان هناك بعض القصور الذى يعانى منه نظام التعليم فى مصر فى تحقيق تلك الاهداف وهى : ـ

١ ـ اخفاق المدارس عن أن تقدم للتلاميذ التعليم الرسمى الاساسى على مستوى جيد وتزويد التلاميذ بالقدر الكافى من المعلومات فى مختلف فروع المعرفة بما يساعدهم على متابعة وفهم مايدور فى العالم حولهم من تقدم علمى وتكنولوجى ومن احداث وتيارات سياسية وثقافية وفنية .

٢ ـ اخفاق المدارس فى نقل التراث الروحى والدينى وتربية الاطفال على القيم الاخلاقية والاجتماعية وربما كان اهم ماوجه الى التعليم العام من نقد هو اغفاله الاهتمام بتعليم الدين أو على الاقل اعطاء الدين كمادة للدرس الأهمية التى هو خليق بها . وكذلك اغفال تدريس مواد التربية الوطنية والقومية والاخلاق ، وهى المواد التى كانت تحتل مكانا بارزا فى المدارس حتى عهد غير بعيد .

٣ ـ انقطاع العلاقة المباشرة بين المعلم والتلميذ ، وعدم ادراك المعلم لحقيقة الرسالة التى يحملها وابعاد هذه الرسالة التى تتعدى مجرد القاء الدروس فلم يعد المعلم يرى فى نفسه رائدا اجتماعيا وموجها لتلاميذه مما حرم التلاميذ من الرعاية والارشاد فى المدارس وهذا ادى الى ازدياد حالات الانحراف بين تلاميذ المدارس وبخاصة فى سن البلوغ ومرحلة المراهقة الحرجة .

وليس من شك فى ان التعليم يحتل مكانة مرموقة من اهتمام الناس فى المجتمع المصرى وانه اصبح مطلبا عاما وحقا يجب توفيره للجميع وبغير استثناء . وذلك للاسباب التالية ـ

١ ـ التعليم هو الوسيلة الوحيدة التى تضمن الحياة الكريمة للفرد فى المجتمع

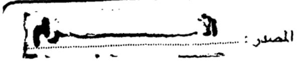
٢ ـ يزيد من احساس الفرد بكرامته وانسانيته وبانتمائه الى المجتمع الذى يعيش فيه وبمسئولياته ازاء المجتمع

٣ ـ يساعد على رسوخ كثير من القيم والتمسك بها

٤ ـ يساعد على قيام المجتمع الحر الديمقراطى الذى هو مطلب عزيز من مطالب المجتمعات النامية عموما ومنها المجتمع المصرى .

٥ ـ ينير السبيل امام اعضاء المجتمع فيما يتعلق بنواحى التخلف فى المجتمع ويساعد على التعرف على افضل وسائل التنمية والتقدم والارتقاء كما يدفع اعضاء المجتمع الى انجاز مشروعات التنمية بسرعة اكبر وبدرجة من الكفاءة اعلى منها فى المجتمعات غير المتعلمة . وعلى ذلك فان التعليم والسياسة التعليمية يجب ان تحظى باهتمام اكبر فى هذه المرحلة الهامة من حياة شعوبنا .



المصدر : 

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

رؤية

معهد التعاون الزراعى

شاء القدر ان ازور المعهد العالى للتعاون الزراعي اثناء امتحانات الدور الاول من العام لافاجا بظاهرة غريبة هي كثرة عدد الطلاب الى الحد الذى يفوق الوصف وكانت الدهشة اكثر حينما علمت ان كل هؤلاء الذين شاهدتهم هم طلاب السنة الاولى فقط والذين يصل عددهم الى خمسة الاف طالب وطالبة !

هؤلاء الخمسة الاف ينقسمون اثناء المحاضرات الى قسمين فقط اى ان كل مدرج يجتمع به ٢٥٠٠ طالب وطالبة مطلوب منهم ان يفهموا ما يسمعون وان يستوعبوا ما يقال لهم خلال المحاضرات التي تبدأ من التاسعة وتنتهي ربما آخر اليوم . كما انه مطلوب من الاساتذة ان تتحمل اعينهم رؤية هذا العدد الكبير في صبر وقوة تحمل .

ان ما لم اجد اجابة عنه هو : اى سياسة تعليمية وافقت على قبول هذا العدد ؟ وهل هناك سياسة فعلا ام انها عملية عشوائية تم بناء عليها قبول الطلاب المتخلفين من مراحل التنسيق المختلفة ؟

اعتقد انه من المفروض ان يكون لعلمي النفس والاجتماع راى يحترم قبل اقرار قبول عدد ما في مكان ما يجتمعون فيه للدراسة او غيرها . كما اعتقد انه لابد ان يكون لعميد المعهد راى يؤخذ به قبل اقرار قبول اى عدد بالمعهد حتى ولو كان هذا الراى مخالفا لوجهة نظر المجلس الاعلى للجامعات نظرا لانه المسئول الاول عن المعهد .

اما اذا كان هذا الذى حدث قد تم بموافقته فانه يصبح من حق اى طالب اصيب بمرض ما من جراء هذا الزحام ان يقاضي العميد امام المحاكم المختصة ناهيك بالطلاب الذين لم يستطيعوا استيعاب ما يسمعون طوال العام ليس لشيء الا لانه لم يستمع احد اليهم ولو مرة واحدة بما يجيب عن تساؤل هام ومطروح دائما هو لماذا أصبح خريجو الجامعة ضعافا ثقافيا متخلفين مهنيا؟ !

عبدالناصر سلامة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

ياتربويي مصر : هــذا .. أو الطوفـان !!

ماهذا الدخان الذى بدا يتصاعد من جوانب مختلفة منذرا باشتعال الأرض واحتراق الزروع ؟

ماهذه الرائحة غير الزكية التى بدات تتسرب الى الانوف فتوشك ان تزكمها ، والاعين فتوشك ان تدمعها ؟

ماهذه الطبول التى بدات خافتة متقطعـة ، ثم اذا بهـا تتعـالى وتتواصل ، تكاد تخترق الاذان ؟

من اجل من ؟ ! .. وباى دافع .. وتحت اى مظلة ؟!

ليس من اجل مصر التى احترق من أرضها الكثير ، واشتعل من زرعها ماضيع طاقات غالية .. وليس بدافع الاصلاح والتطوير ، ذلك الاصلاح ، وذلك التطوير الذى سفحت على عتبتيهما اموال وجهود ثمينة .. وليس تحت مظلة التعليم التى ماكان لها الا ان تظلل كل ماهو شريف وعظيم ورائع فإذا باخطاء قاتلة واجراءات فاشلة تستظل بها ..

قصة طويلة تضم صفحاتها ماساة التعليم في مصر ، لا في مدارسها ولا في معاهدها ولا في كلياتها ، وانما في مصانع هذا التعليم و « ورشة » وخطوط انتاجه .. انها تلك المؤسسات التي تعد المعلم .. صانع التعليم .. ومنتج الشخصية المنشودة

معاهد للمعلمين ومدارس تعددت في انواعها ، وتنوعت في اشكالها واختلفت في برامجها ، وتناثرت في وظائفها ومهامها : معلمين مركزية ومعلمين عليا ، ومعلمين ابتدائية ومعلمين ثانوية ومعلمين خديوية ومعلمين توفيقية ومعهد تربية وكلية معلمين وكلية تربية ..

كـان من نتيجة هـذا الخلط والاختلاط والتعدد سـوق يزخـر بانواع متباينة من المعلمين ، لم يثر السوق بالتنـوع الفكرى وتعـدد الصيغ التعليمية بقدر مابذر بذور التطلحن والتضارب واشاع روح الحقد بين ابناء المهنة الواحدة وزرع شتلات الصراع

وكان لابد ان يتردد صدى كل هذا في شخصيات ابنائنا طوال عشرات السنوات ..

كان ابرز صور الصراع الاخيرة حتى أواخر الستينيات .

هل نعد المعلمين عن طريق دراسة مدتها اربع سنوات بعد الثانوية العامة ، يدرسون فيها مقررات لابد منها في التخصص العلمي الذى يعدون لتدريسه لطلاب المدارس بالاضافة الى مجموعة من العلوم التربوية والنفسية ، تعينهم على حسن القيام بمهمة التعليم وتربية الطلاب .. ؟

ام أن الافضل ، هو إلحاق مجموعة من خريجي كليات الجامعة ، مثل العلوم والآداب ، بدراسة لمدة عام ، يقتصرون فيها على دراسة العلوم التـربويـة والنفسية حيث انهم يكونون قد حصلوا التخصص الذى سيقومون بتعليمه لطلاب المدارس ، في الكليات التي جاءوا منها ؟

وقد سمي النظام الأول بالنظام التكاملي ، لتكامل التخصص الأكاديمي مع الاعداد المهني التربوى ، وكانت صيغته تتمثل فيما كان يسمى بكليات المعلمين

وسمي النظام الثاني بـالنظام التتابعي ، حيث تتابع فيه الدراسة المهنية التربـوية بعـد الدراسـة التخصصية الأكاديمية ، وكانت صيغته تتمثل في معهد « وحيد » للتربية انشىء عام ١٩٢٩ ثم اصبح تبعـا لجامعـة عين شمس بعد انشائها ، منذ الخمسينات ثم اصبح اسمه « كلية التربية » .

وفي عام ١٩٦٧ كان هناك وزير للتعليم العالي اسمه الدكتور محمد عزت سلامة « كون » ماسمي باللجان النوعية لتطوير قطاعات العلوم والدراسات المختلفة في الجامعات المصرية وكان منها اللجنة النوعية الخاصة بقطاع العلوم التربوية واعداد المعلم

عقدت هذه اللجان عدة مؤتمرات وشهد مؤتمر العلوم التربوية صراعا عنيفا بين انصار النظامين ولم يحسم هذا الصراع حيث وضح للجميع ان لكل منهما مزاياه وعيوبه بحيث اذا اقتصرنا على واحد منهما ماخوذين بمزاياه فسوف نكتوى بنار عيوبه هو ونحرم انفسنا ومعلمينا من حسنات النظام الآخر

وعلى سبيل المثال فمن حسنات النظام التكاملي ان الطالب يجيء منذ البداية بعد الثانوية العامة مهيئا نفسيا لان يكون معلما بينما الذى يجيء من كليات الآداب والعلوم وما ماثلها - غالبا - يكون مضطرا بعد ان فشل في العثور على وظيفة اخرى غير التدريس ومن ارسخ عوامل النجاح في المهنة ان يجيء الانسان اليها حرا مختارا ومن اضر مايمكن بالمهنة ان يجيئها كارها مجبرا

لكن النظام التكاملي يقتطع من مدة الدراسة فيه ، وهى اربع سنوات ، مالايقل عما يساوى عاما دراسيا لدراسة العلوم التربوية والنفسية مما يجعل خريجه ضعيفا ضعفا واضحا في التخصص العلمي في الوقت الذى تتاح فيه الفـرصة للخريج في النظام التتابعي ان يتفرغ اربع سنوات كاملة في دراسة جامعية في التخصص الاكاديمي مما يجعله راسخ القدم في المادة العلمية وليس هناك ماهو اشد رسوخا من المعلم المتمكن من مادته العلمية ، وليس هناك ماهو اضر من ان يقوم بالتعليم معلم ضعيف في هذه المادة ، التى نتبناه لتعليمها

... الى غير هذا وذاك من حسنات ومن عيوب ...

ومن هنا فقد استقر الراى سنة ١٩٧٠ على ايجاد صيغة جامعة بين النظامين سميت باسم «كلية التربية» . وهى الصيغة القائمة الآن تستقبل طلابا بالثانوية العامة لتعدهم مدة اربع سنوات في مادة التخصص + علوم تربوية ونفسية . كما تستقبل الكلية ايضا خريجي جامعات يرغبون في العمل بمهنة التعليم لتعدهم في دبلوم مدته عام ، يدرسون فيه علوما تربوية ونفسية

وهدات المعارك وانتفى الصراع الذى استغرق عشرات السنين ..

كانت هذه الصيغة «الجامعة» حلا ذكيا عمليا سليما بالفعل ..

لكن ... هل كان التطبيق على نفس القدر من الجودة ؟

هنا لابد من مقولة حق :

لم يكن العاملون بكليات التربية على قدر المسئولية التى اوكلت بهذه الكليات !! ولو شئنا ان نعدد الاخطاء والسلبيات ، لاحتجنا الى اكثر من مقال ..

كان الخطا «المركزى» الذى ولد كما كبيرا من الاخطاء والسلبيات ، ان تحول انشاء كليات التربية الى «هوجة» ، وماليشبه «الوباء» .. انتشرت في طول البلاد وعرضها في سنوات معدودات ، بلا اسس سليمة

د . سعيد اسماعيل على

ولا إعداد مدروس ، فامتلات هذه الكليات بالكثير مما لطخ وجه التعليم الجامعي حقا وفعلا . وكان هذا ايذانا بفتح باب الهجوم على تلك الكليات ..

صحيح ان النقد والهجوم قد وجه لكثير من الكليات الجامعية الاخرى .. وصحيح ان النقد عملية مطلوبة بصفة مستمرة لامكان تعرية الأخطاء وبغرض التجديد والتطوير والتحسين

لكن المراقب جيدا لمواقع الهجوم والنقد على كليات التربية يستطيع ان يلمس بكل سهولة ، انه ابدا ليس لوجه الله !! ولانريد ان نصدع قارئنا بامثلة صارخة ومشينة للتدليل على ذلك فصفحات الاهرام لاينبغي ان تتلوث بمثل هذه الحكايات المحزنة !!

هل كتب علينا ان نظل مجترين لقضايا حسمت منذ عشرات السنين ؟

ومالذى يعينه هذا الا اننا قد افلسنا في التجديد الفكرى فلم يعد امامنا الا ان نعيد ونعيد التفكير في مافكر فيه آباؤنا وربما اجدادنا ؟ !

ارايت ايها القارىء لماذا لايتطور التعليم حقا وفعلا على الرغم من هذا الكم الضخم من الخطب والدراسات والشعارات والاقوال المشيدة بالتعليم واهميته وضرورة تطويره ؟

ومع ذلك ، فان الانصاف يقتضينا ان نؤكد على ان العاملين في كليات التربية يتحملون المسئولية الاكبر مما يفرض عليهم سرعة التحرك نحو الافضل .

لن اعدد صور الخلل التى في بيوتهم ، وانما فلنخطوا الى مابعد ذلك ..

فلتبدلوا انتم بالامساك بزمام المبادأة والمبادرة لاعادة ترتيب البيت الكبير نظام كليات التربية وبرامجها والعاملين فيها ..

ان مربط الفرس في الهجوم الحالى ، يتركز في ان المعلم المتخرج من هذه الكليات «هش» و «ضحل» علميا ، وان مايدرسه في التخصص ، يقل عن اربع سنوات ، التى هى الحد الادنى للتعليم الجامعي ولايصح المكابرة والمعاندة بنفى ذلك .

والحل : بسيط لكنه يحتاج الى جراة وهو ضرورة ان تزيد مدة الدراسة عاما خامسا ، يحصل فيها الطالب مايساوى زميله في الكليات الجامعية الاخرى مدة اربع سنوات ويخصص مايساوى مدة عام للدراسة التربوية والنفسية تعطى متصلة او مجزاة مع ضرورة ان يواكب هذا تغيير تشريعى يتصل بالوضع الوظيفي لخريجى هذا النظام المقترح بحيث تحتسب له اقدمية عام نتيجة هذه الزيادة

وبرامج هذه الكليات نفسها ، لايصح المعاندة والمكابرة بنفى انها مختلفة الى درجة كبيرة وكلما حدث تغيير باسم التطوير لانجده إلا زائفا لأنه غالبا - لايعدو انقاص ساعات مقررات او زيادتها او تحريكها من عام الى آخر لكنها كوحدات معرفية هى هى لم تتغير

ولايتسع المقام لكى اسوق عشرات الموضوعات التى استحدثت على الساحة ، ولااثر لها في برامج كليات التربية الحالية .

ويكفى كنموذج مخجل ان تربية عين شمس ، المشهورة بانها «الكلية الأم» واكبر واقدم كلية تربية في الوطن العربى ، لايوجد بها متخصصون في تكنولوجيا التعليم ، ذلك القطاع الضخم الذى اصبح يشكل جوهر اعداد المعلمين في كل انحاء الدنيا حتى تلك البلدان العربية التى فتحنا كلياتها منذ سنوات معدودات !!

هل نتحدث عن «فوضى» الدراسات العليا ، حيث قامت كليات ليس بها استاذ واحد ، بمنح درجات ماجستير ودرجات دكتوراه ؟ فضلا عن دبلومات عامة وخاصة ومهنية ؟ وهل نتحدث عن الاستاذ الواحد في بعض الكليات الذى يشرف على رسائل ماجستير ودكتوراه في جميع التخصصات ؟ !!

اليس من الانظف والافضل ان تتحدد كليات قليلة تكون «مركزا» للدراسات العليا ، شريطة استيفاء شروط لابد ان تكون شاملة ودقيقة وقاسية ، وتلغى الدراسات العليا من «اشباه الكليات» ؟

ياتربويي مصر ..

ان الامر جاد وخطير .. وبدلا من التهامس والارتعاد ، والاستعداد للطم الخدود وشق الجيوب .. ابداوا بانفسكم وبيوتكم ، وقوموا مااعوج فيها ، والافسوف يجرفكم الطوفان ، هذا الطوفان الذى لن يعصمكم منه ترقيع هنا وترقيع هناك واخوف ما اخاف فئة تعلن بلاحياء انه سواء كان الوضع كذا او كذا فلن يرفدنا احد .. هنا سناكل وهناك سناكل "



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل اسبوع مرة

جامعة طيبة .. لاجنوب الوادى ؟!

في ١٠ فبراير من العلم الماضي اصدر مجلس جامعة اسيوط قرارا بفصل فروع الجامعة في محافظات سوهاج وقنا وأسوان . وإنشاء جامعة مستقلة يطلق عليها اسم « جامعة جنوب الوادي » . تضم هذه الفروع في المحافظات المشار إليها وفي ١٦ فبراير من العلم نفسه اخطر وزارة التعليم بقراره . ومر على القرار علم كامل لم ينفذ . ومن هنا كان تذكيرنا به . ودعوتنا الملحة الى ان يصبح واقعا ملموسا .

بدءا من حق جامعة اسيوط ان نشكرها على القرار الذى اتخذته . فكل الذين يغارون على مستوى التعليم العالى ويحرصون على ان تكون الجدية طابع مؤسساته لم يتوقف إشفاقهم واساهم على هذه الفروع التي بين بعضها وبين الجامعة الام مسيرة عشر ساعات بالقطار . ولامجال لاستخدام الطائرات لانها لاتهبط في اسيوط .

د . الطاهر أحمد مكى

وما اكثر ما يحتاج الفرع الى الجامعة الام حين يوقع قرارا بانتداب . او موافقة على تحويل طالب . او توقيع إذن صرف . وإجراءات إدارية اخرى صغيرة وكثيرة لاتتوقف . وموظفوا الفروع قادمون وراحلون في القطارات .

كان القرار حكيما إذن . وبه ابرات جامعة اسيوط ذمتها من قرار كان يجب ان يتخذ منذ سنوات مضت . لان الفرعين الابعد دفعا الثمن فادحا . فقد جمد الفرع في اسوان عند كليتين . وتوقف في قنا عند ثلاث . وانعكس هذا على نسبة المتعلمين جامعيا ومستواهم في المحافظتين . وقنا منهما على الاخص في اشد الحاجة لان يشيع فيها التعليم الجامعي اضعاف ماهو شائع الان لان من العادات السيئة مالايمكن القضاء عليه . او تطويرة الى الافضل . او استخدامه في الاصلح . حتى لو زودنا المحافظة بنصف مليون جندى من الامن المركزى . فانت لاتستطيع ان تضع إلى جوار كل مواطن جندا يحميه من ثار عليه ان يدفعه . او يمنعه من ثار يسعى في طلبه . وإنما التعليم الجامعي الشامل هو الذى يعلم الناس كيف يثقون في الدولة . ويتخلون عن القبيلة . والقصاص الفردى .

ومن يطلب دليلا حيا ملموسا عليه ان يسال · كيف كان مركز البدارى في محافظة اسيوط قبل إنشاء جامعتها . وكيف حاله الان ؟ قبلها كان امنه مضطربا . وجرائمه مروعة . وتحدى الادارة شرفا . ولايستطيع المرء ان يتحرك في انحائه إذا غربت الشمس . إلا برفقة جماعة مزودة بالسلاح . وعلى استعداد للرد والموت . واما الان فهو مجتمع متحضر امن . يكاد يبرا من الجريمة غير العاديه . والفضل للجامعة وحدها .

ولكن من جانب اخر . ارى اسم « جامعة جنوب الوادى » الذى اقترحه المجلس ليس دقيقا ولاهو الافضل . لاننا إذا اردنا بالوادى مصر وحدها فان جنوبها يبدا من الجيزة . وينتهى عند الحدود مع السودان . ولان كلمة الوادى حين تجيء مرسلة . غير مقيدة بوصف . يراد بها وادى النيل . وهو مصطلح نامل ان نحافظ عليه وان يشيع . وان ياخذ مكانه المفضل في حياتنا الفكرية والسياسية . فهو يعني ببساطة ان الشعوب القائمة على ضفتي وادى النيل . من منبعه الى مصبه . تجمع بينها اشياء كثيرة من اللغة الى الدين والعادات . وانها مهياة بحكم الجغرافيا والتاريخ لان تتوحد يوما . وكانت هذه الوحدة قائمة في القرن الماضى . وغاية تصر عليها مصر والسودان طوال النصف الاول من هذا القرن . وليس من حقنا الان ان نحجم مدلول الكلمة . وان نرسل بمعناها القومى العظيم الى زوايا النسيان . فان في ذلك حجرا على طموحات الاجيال

القادمة وقد يكون حظها خير من حظنا متنجح فيما فشلنا فيه ، وتجعل ما كان لدينا طموحا عزيزا واملا بعيدا واقعا تحققه وتعيشه فعلا .

ليس اسم « جامعة جنوب الوادى » مناسبا ، واقترح ان نطلق عليها اسم جامعة طيبة ، بعثا لتاريخ عزيز علينا جميعا ، وهو ما صنعناه من قبل فى جامعة عين شمس ، وجامعة الاسكندرية ، وما نصنعه الان فى بعث مكتبتها العظيمة ، وما ارجو ان يتم مع طيبة ايضا ، فقد كانت اكثر اصالة من مدرسة الاسكندرية القديمة ومكتبتها ، واعرق من هليوبولس (عين شمس) وحركتها الفكرية ، فقد كانت عاصمة مصر العليا وكل الدولة طوال حكم الامبراطورية الوسطى والحديثة ، ومقر امون اهم الهة مصر فى تلك الفترة ، وعاصمة الرعامسة ، تحتمس الأول والثالث ، ورمسيس الثانى واخناتون ، وصفوة ملوك الفراعنة العظام ومجلى ما وصلت إليه روعة الفن المصرى القديم ويقول عنها عالم المصريات شمبليون : « اخاف ان أصفها لان عبارتى تقصر عن التعبير كل القصور ، او تبلغ ما اريد فيعدنى الناس مجنونا » .

يقول ديودور الصقلى وهو مؤرخ إغريقى عاش فى القرن الاول قبل الميلاد ، وزار مصر : شيد بوزيرس تلك المدينة وأسماها المصريون ديوسبوليس الكبرى ، واطلق عليها الاغريق اسم طيبة ، وكانت اغنى بلد فى العالم باسره ، فذاع صيتها فى كل مكان ، وتغنى بها الشاعر هوميروس فى إلياذته ، ونكر ابنيتها مليئة بالخير ، وان لها مئة باب ، يخرج من كل باب مئتا محارب بالخيل والمركبات ، وكانت أبوابها من خشب الصنوبر اللبنانى ، المصفح بالبرونز ، والمطعم بالذهب ، وكانت اعظم الاعياد والمهرجانات المصرية تقام فى طيبة ، خلال الشهرين الثانى والثالث من الفيضان ، حتى تبلغ المياه ذورتها ، ولايكون لدى الفلاحين عمل ، ويشارك فيها السكان والوافدون من كل انحاء الامبراطورية .

لااريد ان استرسل عما كانت عليه هذه المدينة العظيمة ، ومابقى من آثارها شاهد ناطق بماضيها ، والامر ليس مجرد اسماء قديمة وإنما بعث لحضارة زاهية ، وحينما تعيش اية مؤسسة فى ضوء تقاليد عريقة ، لها إنجازات وعاها التاريخ العالمى ، وخلفت وراءها اثارا لاتمحى ، فانها تفرض نفسيا ، ومنذ البداية ، تقاليد مدركة ، وإن كانت غير مرئية ، على من يعملون فيها ، وتذكرهم على الدوام بالتقدم الذى انجزته حين كانت ، وبما عليهم ان يحققوه وهم يحملون اسمها ويستظلون بترائها ، وهو ما فعلناه حين اتخذت كل محافظة شعارا لها من ازهى حادث فى تاريخها .

وكانت طيبة مجدا عظيما بلا حدود !

وإذا تركنا التاريخ ومعطياته ، وليست بالشىء اليسير ، الى الحاضر ومتطلباته ، فثمة ضرورات كثيرة ، ملحة وعاجلة تدفع بنا جميعا إلى الاسراع فى تنفيذ قرار جامعة اسيوط ، وثمة ميسرات وفيرة تعين على إنجازه ، منها ، ان قنا حيث مقر الجامعة المقترحة تقع فى الوسط تقريبا بين محافظات اربع حولها : سوهاج واسوان والوادى الجديد والبحر الأحمر ، وتتساوى المسافات ، تقريبا - بينها وبين كل محافظة منها ، ومنها ان قنا تضم اربع كليات ، الآداب والعلوم والتربية والتربية النوعية ، وتجرى حاليا إجراءات إقامة كلية للهندسة والتكنولوجيا ، والاعداد لانشاء كلية للطب يكون نواتها مستشفى قنا العام ، إلى جانب سبعة معاهد بعد الثانوية العامة هى : الخدمة الاجتماعية ، والمعهد الصناعى ، والفنى التجارى ، وترميم الآثار ، والفنادق والسياحة ، والمساحة ، والفلزات .

ومنطقة الحرم الجامعى واقيمت على حافة الأرض الزراعية وبداية الصحراء التى تمتد الى مالانهاية حتى البحر الأحمر ، وتستوعب ماتشاؤه الجامعة من الابنية التعليمية ، والخدمات الملحقة والملاعب ،بل وبيوت الأساتذة الذين يعملون فيها ، ويمكن للجامعة إذا استقلت واستكملت كلياتها ، أن تتخذ من مجمع الالمونيوم فى نجع حمادى قدوة ، فقد عمر الصحراء حوله ، وغرسها لصالح العاملين فيه ، فتتعاون كلياتها المختلفة على ان يكتفى العاملون فى الجامعة ذاتيا بما يحتاجون إليه من لحوم والبان وفواكه وخضروات ، وتخلق مجتمعا عمرانيا جديدا راقيا ، يكون مثلا وقدوة .

ومحافظة قنا ، من بين كل محافظات مصر ـ ربما ـ هي الوحيدة التي تدفع رسوما خاصة بالجامعة ، تمتد إلى كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، ترصد لحساب الجامعة في صندوق خاص ، ودخله بما يدره سنويا ، وبما تجمد فيه من سنوات مضت ، كاف لمواجهة أية إنشاءات تتطلبها الجامعة الجديدة ، دون ان يرهق ميزانية الدولة بشيء ، إلى جانب توافر الرغبة الجادة لدى المحافظ في تقديم كل ما يطلب منه من عون في هذا السبيل ، من ابنية معدة يتطلبها العمل ، واستراحات ينزلها القادمون من الموظفين ، وبيوت جاهزة للراغبين في الاقامة ، وهو أمر لايتاح للمحافظة ولا للجامعة دواما ، وما احوجنا إلى ان نفيد من هذه النوايا الطيبة ، والرغبة الصادق في تطوير المحافظة ، وتعويضها عما فاتها على امتداد اعوام خلت .

لست اعرف المراسم التي يذهب اى وزير بمقتضاها ليزور محافظة ما ، ولكن بوصفي مواطن من قنا اتمنى ان يزور الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ـ واظن ذلك من حقي ـ ان يزور قنا ، وان يرى فرع الجامعة هناك ، وان يشاهد منشاتها راى العين ، وان يلتقي باعضاء هيئة التدريس فيه ، وان يتسمع نبض المواطنين عن قرب ، وان يدرس الامكانات المتاحة على ارض الواقع ، وسوف يجد انها فوق ماقلت ، ودون ماتصوره اية مكاتبات .



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

وزيـــر التعليـــم .. فى آلمـــانيا :

اتفـــاق مبـــارك-كـــول يســـاعدنا على إنشـــاء مراكز حديثـــة للتـــدريب

بـون - ماهر حسين :

بحث الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى بون مع رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية الفيدرالية بالمانيا اوجه التعاون والاستفادة من تجارب المانيا فى مجال التدريب فى مصر فى اطار اتفاق مبارك - كول الذى يقضى بمساعدة مصر فى تحديث التعليم الفنى .

صرح الوزير بان الاتجاهات الحديثة التى تقوم بها المانيا حاليا فى هذا المجال هى تحقيق الانسيابية بين كل انواع التعليم والانتقال من نوع الى اخر وفتح فرص الالتحـــاق بالجامعـــات لاستكمـــال التعليم العالى امام خريجى كل نوعيات التعليم ، وكذلك الاهتمام بالتعليم الفنى منذ المرحلة الابتدائية وادخال بعض المـواد الفنية الدراسيـة فى مناهـج التعليم الابتدائى ، والتركيز على علوم المستقبل وهـى الرياضيـات واللغـات والعلوم فى جميع انواع التعليم .

التقى وزير التعليم والوفد المرافق له مع مدير المعهد القومى للتـــدريب والتعليم الفنى فى بون فى زيارته لهذا المعهد الذى يتولى الاشراف على عمليات التدريب واعـادة التأهـيل واجراء بحوث التـدريب واعـــداد المدربيـــن فى مختلـف القطاعـات الانتاجية من خلال ٦٠٠ مركز وقد تم الاتفاق على الاستعانة بخبراتهم فى هذا المجال سواء عن طريق اقامة بعض مراكز التدريب المشابهـة فى مصر او قيام الالمان بتدريب بعض المدرسين المصريين الذين سيكونون بمثابة نواة لتدريب معلمى التعليم الفنى بالنظام المزدوج الذى يقضى بتدريس المـواد النظرية بالمــدارس الفنيــة واجراء التدريبات العملية بالوحـدات الانتاجية والورش .

يعد هذا المعهد اكبر معاهد التدريب فى العالم حيث يشرف على تدريب ٢,٢٥ مليون متدرب لصالح معظم الشركات الالمانية بالاتفاق مع القطاع الخاص الذى يتولى تقديم الاقتراحات والبرامج التدريبية المطلوبة مع هذه الشركات والتى تتمشى مع احدث التكنولوجيا واحتياجات سوق العمل

يرافق وزير التعليم فى هذه الزيارات الدكتور رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق والمهندس محمد احمـد الهريدى وكيل اول الوزارة والدكتور امين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب والدكتـــور حازم هيكل استاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة حلوان .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسبوعيات

• يكتبها هذا الاسبوع
د . احمد الحفناوى

« إصلاح التعليم والاستفادة بالمعونة الألمانية »

برغم الجهود التي تبذلها الحكومة للاصلاح الاقتصادى . الا ان الطريق لا يزال طويلا . ذلك لأن مليتم تحقيقه تنمويا . يلتهمه الانفاق على نظامنا التعليمي الحالى . الذى اصبح خسارة كبرى على الوطن والمواطن معا . فهو بالنسبة للوطن . يخرج جيشا جرارا من المتخرجين الذين لا يصلحون للعمل المنتج . وهو بالنسبة للمواطن لا يؤهله لعمل منتج يمكنه من الحياة الشريفة . فنجده يحتل المقاهى والنواصى ليتلقفه تجار الممنوعات وقادة العنف السياسى . !

ولا يخفى على احد ان البطالة ـ التى اصبحت تمثل ٩٠٪ من المتعلمين ـ انما هي قنبلة موقوتة . وهى فى جزء اساسى منها . ترجع الى نظامنا التعليمى حيث الفجوة بين ما يتلقاه الدارس وبين احتياجات المجتمع المصرى وما حوله من مجتمعات . وكثيرا ما انشأت الوزارة مدارس للتعليم العام والتجارى . تحت ضغط الجهاز الشعبى الذى يبحث فقط عن اصوات الناخبين ..!

انني ادرك ان اصلاح التعليم ليس امرا سهلا . لانه فى حاجة الى اقتحام جسور للمشكلة بحلول غير تقليدية .

• والقعود عند اختصار المناهج ـ فى غياب تدريب طالب الاعدادى والثانوي على « حرفة » يختارها هو ـ لن يصلح التعليم ..!

• وكذلك فلن القعود عند زيادة التربية الرياضية « حصة » . وزيادة التربية الفنية حصة . ارضاء لمشاعر عاطفية للبعض وفى غياب استراتيجية متكاملة لن يصلح التعليم .

• وايضا فلن طلب التبرعات ـ برغم ضرورتها ـ من اجل التعليم . لن يصلح التعليم . لأن هذه التبرعات مهما كانت . لايمكن ان تنقذ نظاما تعليميا متهالكا ليست لديه القدرة على العطاء والاستمرار ...!

انني لا اكتب عن التعليم من منطلق الآمال والتطلعات . واذكر بنظم التعليم فى امريكا واليابان . فالفارق الحضارى بيننا وبينهم شاسع . ولكني اذكر ـ فقط ـ بان ٦٠٪ من الانتاج الصناعى لكل القارة الافريقية . تنتجه دولة جنوب افريقيا وحدها بما لديها من نظام تعليمى منتج ..!

ناهيك عن التعليم فى دول « النمور » الخمسة فى اسيا ...!

ولهذا فانني ـ ودون الدخول فى تفاصيل فنية ـ اعرض افكارا محددة لانقاذ التعليم والنهوض باجيالنا . وهى افكار لايدعى صاحبها ـ بعرضها ـ احتكار الحكمة وانما يمكن مناقشتها بما تحمله من تغيير : فى الفلسفة والدور والأداء ..

وقبل ان اعرضها اود ان انبه إلى :

١ ـ اننا يجب ان نحذر من نقل نظام تعليمى ـ مهما بلغ تقدمه ـ لنطبقه فى بلادنا . لأن ظروفنا مختلفة ولعل السبب فى فشل نظامنا التعليمى من منتصف الخمسينات هو نقل تجارب الآخرين .. دونما نظر الى تغير الظروف .

٢ ـ انه لاتوجد دولة فى العالم تسمح لأجيالها ان تجلس فى قاعات الدروس حتى سن الثلاثين دون المشاركة فى الانتاج لأن هذا تبديد لقدراتها البشرية فى سن العطاء .

٣ ـ ان رفع شعار تشجيع التعليم الفنى لن يحل المشكلة .. « واعود الى الأفكار المحددة .



اولا : لن نجعل الثانوية العامة شهادة منتهية يصلح صاحبها للعمل بما تعلمه من « حرفة » يستطيع بها ان يساهم في البناء . ولا يستمر عالة على اسرته بعد سن ١٧ عاما في مجتمع يعاني من التواكل ونقص الانتاج .

ثانيا - : ان يتم تخليص المناهج من المعارف التخصصية التي لاداعي لها . على ان يحدد يوم كل اسبوع لتدريب الطالب على « الحرفة » التي يختارها في المدارس الفنية ومصانع القطاع العام والخاص .. ويمكن الاستعانة بالمانيا « في دعم المؤسسات التدريبية في كل المحافظات .

ثالثا ان يسمح للطالب الحاصل على الثانوية - ولو بعد سبع سنوات - ان يتقدم للجامعة :

ا - لمنحه فرصة العمل ، والدخول للجامعة معتمدا على نفسه بدلا من اسرته .

ب - ثم لتحقيق ما يعرف في البلاد المتقدمة .. « بالتعليم « المتصل » .

رابعا ان تشتمل كل الكليات الجامعية على سنة « اعدادية » تضع فيها كل كلية - نظرية - او عملية - المناهج اللازم اجتيازها من قبل الطالب الذى يريد الاستمرار فيها .

خامسا اننا يجب ان نعترف بان المعلمين الذين يتم تخريجهم في كليات « التربية من اسباب هبوط مستوى التعليم والاعتماد على الكتاب الخارجي والدروس الخصوصية لضعف مستواهم العلمي . وقد اصبح الغاء هذه الكليات ضرورة لاصلاح التعليم

سادسا - انني اعتقد ان تعليما بهذا المنظور يمكن ان يحيل « مصر » الى خلايا من العمل المنتج تستطيع به بعد وقت قصير ان تلحق بنمور اسيا .

هذه عجالة سريعة تتناسب مع مقال صحفي محدود المساحة لموضوع له خطره ويبقى سؤال هام - هل نحن قادرون - فعلا - على احداث تغيير سريع وجذري للتعليم . ام لا ؟

ان الدلائل تشير الى ان السيد الوزير متحمس لتحقيق تغيير « ما » ، ولكني او[...] ان يلقى المساندة الضرورية والكافية من حزب الاغلبية ، لان الموضوع لايحتمل التاجيل !!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

في هذا العصر وهي الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت - وبدون حرج - ان سبب تخلفها النسبى هو ان التعليم الامريكى متخلف . وقد ربطت هذا التخلف بامنها القومي ولذلك اصدرت تقريرها الشهير « امة في خطر » الذى توالت بعده تقارير عن « تعليم المواطن الامريكي من اجل المستقبل » . والإصلاح التربوى الامريكي ومعلمو الغد . وما بعد امة الخطر . الاهم من ذلك كله ان الادارة السياسية الامريكية تبنت قضية التعليم ووضعتها في قمة اولويات الأجندة السياسية واعتبرتها مسالة حياة او موت بالنسبة للمجتمع الامريكى . وهذا يعكس اهمية الارادة السياسية في تعظيم الدور الاستراتيجى للتعليم في تحقيق التقدم والنهضة للشعوب . ويوضح اهمية توافر رؤية مستقبلية تسبق التخطيط الاستراتيجي حتى لايفقد قيمته والرؤية الاستراتيجية هي صورة واضحة بالمنجزات المراد تحقيقها وهى التي تنظم كل الخطوات المتخذة في سبيل الوصول الى الهدف ولا يمكن النظر لمستقبل التعليم منعزلا عن سياقاته المجتمعية والحضارية .

● كيف يتم ذلك ؟

□ تعلم انه من بين اهم العوامل التي احدثت تغييرات عميقة في عالمنا ومهدت لظهور نظام عالمى جديد ومجتمع كوني مغاير هو مجتمع ما بعد الصناعة Post Induatrial Society هو عامل الثورة الصناعية الثالثة . هذا العامل تمتد ابداعاته في مجالات عديدة منها المعلوماتية والاتصالات عن بعد والهندسة الحيوية . فإذا تناولنا تاثير مجال واحد منها كالمعلوماتية وجدناه يقوم اساسا على تعظيم مكانه المعرفة العلمية والتقنية حيث اصبحت المعرفة بديلا لراس المال وصارت هي المورد الاستراتيجى الرئيسى الذى يتصارع حوله البشر اليوم . بحكم ان المعلومات والمعرفة اصبحت سلعة غالية تمثل قوة سياسية وتكنولوجية خطيرة . كما ان تراكمها يمهد لتراكم اصول اى ان لها قوة اقتصادية ضخمة . لذا اصبح من يسيطر عليها او على التقنية العالية يصبح مسيطر في اى مجالات اخرى . وبدهي ان مثل هذا التاثير العظيم سيطرح المزيد من التساؤلات المتصلة بمستقبل التعليم . بل وتعليم المستقبل نفسه

● هذا ربط لمنظومة التعليم بمنظومة البحث العلمي والتكنولوجيا ؟

□ بالطبع . فالقضية واحدة ومتكاملة فالبحث العلمي في الاساس جزء من منظومة التعليم بمعناها الواسع

● البحث العلمي في مصر يعاني ازمة . كيف ترى واقع البحث العلمي ؟

□ لااستطيع ان امنع نفسي من القول ان هناك سلبيات واختناقات كثيرة في الممارسات فالعلم كتراث ثقافي وحضارى وكقوة انتاج بالشكل الذى يجعله مدخلا لمعالجة القضايا المجتمعية مازال بعيدا عن الاذهان . زد على ذلك تضارب التخطيط وسوء التنظيم وسيادة بيروقراطية معوقة . وضعف مهين في التمويل . وتراجع في الاستجابة العلمية . واهدار للطاقات المتاحة وغيبة للفلسفة الموجهه . وتحكم للجيرونطراقية (تسلط الشيوخ) العلمية . كل هذا يقودنا الى تخلف علمي وتكنولوجى يصعب الاعتذار عنه . فما نملكه من كوادر بشرية مؤهلة وعلماء على مستوى عالمى يتناقض مع المردود من المنظومة العلمية . تلك المنظومة التي تقوم على جزر من الثروات فوق بحر من الفوضى . انه هدر للامكان حقا

● في ضوء خبرتكم كمخطط تربوى ماهى ملامح السيناريوهات المحتملة للتعليم المصرى والتى يمكن على اساسها ان نشتق سياسا مستقبلية له ؟؟

□ الواقع ان مثل هذه السيناريوهات وبالتالى السياسات المستقبلية المحتملة لابد ان تنطلق كما سبق واشرنا . من اطار مجتمعي معين محكوم بدرجة كبيرة بمحددات دولية وقومية

● وماهى ملامح هذا الاطار ؟

□ هذا الاطار بحكم طبيعته متنوع فهو خاضع لطبيعة القوى والمتغيرات الدولية والاقليمية المستجدة والمحتملة سواء ما يتصل منها بالتحولات في النظام العالمى الجديد وقواعده بدءا من هيمنة نظام القطب الواحد . والثورة الصناعية الثالثة . وثورات الديمقراطية والصحوات الدينية والاخلاقية . وثورة الفرد . وتصاعد دور المراة في القيادة . وتغير مفهوم التنمية . وغير ذلك من تحولات تطرح نفسها على الساحتين القومية والمصرية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

حوار مع مفكر مصرى تربوى ٢

التعليـم .. والواقع .. والمستقبل : علاقة استراتيجية

نواصل الحوار الطازج الدفء حول قضية القضايا وام المشاكل مسالة التعليم ومستقبله وربما يكون اهم من الحوار توقيته الذى يتزامن مع الاحساس بتنظيم المهام الملقاة على عاتق اجيالنا المعاصرة لتحقيق التقدم . لن نستطيع القيام بهذه المهام الا بسلطان من العلم وقوة من التكنولوجيات ومنهجية للبحث وتقنيات للمعلوماتية .

حوار : محمد حربى

الدكتور ضياء الدين زاهر يواصل طروحاته حول ازمة التعليم

ازمة التعليم ومازقه اليس لرجال التعليم ضلع فيه . السؤال ينقل الازمة الى ملعب التربويين انفسهم فهل تستطيع ممارسة النقد الذاتى ؟

□ ازمة التعليم هى فى الإساس ـ كما اشرنا ـ نتاج عوامل حضارية واخرى مجتمعية كما ان جزءا غير قليل منها مرده الى طبيعة التربية كعلم والى سلوك بعض التربويين . والحقيقة فإن اغلب الفكر التربوى لم يتعرض لاختبار جدى لمقولاته . ومؤسس على مجرد انطباعات لاتخضع للنقد . وهذا يضعف صلابة التربية كعلم . ومن ناحية اخرى نجد بعض التربويين يعقدون . محاكم التفتيش . لن يجرؤ على مناقشة افكارهم ولايبدون ادنى استعداد للنقد من الخارج او النقد الذاتى . والاكثر خطورة ان بعض التربويين تحولوا الى جزرمنعزلة على ان هذا لايبرر تعمد ابعاد التربويين عن قيادة المؤسسة التربوية او تولى المناصب التنفيذية العليا فيها لانه رغم كل هذه السلبيات فإن هناك من التربويين من يستطيع التصدى لازمة التعليم وتقديم اشراقات تربوية حقيقية .

● خروجا من النقد الذاتى الى تحسس ملامح الازمة . وابتعادا عن ياس الواقع الراهن نسال هل نحن منفردون بازمة التعليم ام ترانا جزءا من منظومة عالمية تعانى واقعا متدهورا للتعليم ؟

□ من حسن الحظ فإن هذه الازمة التعليمية ذات طابع عالمى ولعل اوضح مثال على ذلك ان اقوى امة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٢

حوافـز المعلميـن ونتائـج الامتحانـات !

اتجه الفكر التربوى الرسمي في وزارة التعليم ـ وكما نشرت الصحف ـ الى ربط حوافز المعلمين التي قيل انها ستصل الى ضعف المرتب ، باهداف ونتائج العملية التعليمية ، واجراء هذا شانه مطعون عليه بعدة مطاعن تقضى في النهاية ببطلان ربط حوافز المعلمين بنتائج العملية التعليمية ، واهم هذه المطاعن مايلى

حليم فريد تادرس

مستشار الفلسفة والعلوم السلوكية

اولا ـ ان نتائج العملية التعليمية فضلا عن انها معقدة متداخلة وعائدها بعيد ، فهى الى ذلك نتائج غير محسوسة وبالتالى يتقدر تقديرها وقياسها ومقارنتها بلغة الكم الدقيقة . فالمعلم هو المهنى الوحيد الذى ينتهى عمله الى نهايات غير محسوسة بالمقارنة بغيره من المهنيين مهندسين كانوا او اطباء او محامين او محاسبين او حرفيين ، وهو أحد العوامل التى تهبط بدرجة اغتباط المعلم بعمله .

ثانيا ـ اذا كان المقصود بنتائج العملية التعليمية معناها الجزئى الضيق جدا وهو نتائج الامتحانات التى تقيس قدرة التلاميذ على التحصيل الدراسى ، مالربط بين نتائج الامتحانات وكفاية المعلمين ، يعكس فكرا تقليديا كان سائدا في انجلترا في اواخر القرن التاسع عشر وحتى مستهل القرن الحالى ، لكن سرعان ماتهاوى هذا الفكر وسقط اثر التقدم الحادث في علوم التقويم والقياس التربوى والنفسى حيث ثبت مايلى :

- ان نتائج الامتحانات لاتتأثر فقط بمجهودات المدرس بل تتأثر ايضا بكثرة من التغيرات نخص بالذكر منها الجانب المصرفى في شخصيـة التلميذ وعلى الخصوص الذكاء العام والقدرات المتخصصة ، وأساليب التربية والتنشئة في الأسرة ، وصحة التلميذ الجسمية والنفسية ، وعادات الاستذكار ، ومستوى الأسرة الاجتماعى الاقتصادى الثقافى ومدى استقرارها العائلى ، ونوع المادة المتعلمة وميل التلميذ اليها ، وشخصية المدرس وخبراته وممارساته المهنية ، اضف الى ذلك الدروس الخصوصية الظاهرة المصرية التى استشرت واصبح لها صفة الذيوع والانتشار والعدوى .
- ان نتائج الامتحانات لاتقيس مجهودات المدرس حتى على فرض الأخذ بالامتحانات الموضوعية المقننة التى تتمتع بعامل صلاحية مرتفع ، الا اذا كان جميع المدرسين المراد المقارنة بينهم من حيث القدرة والكفاية قد بدأوا بمجموعات من التلاميذ متساويين في القدرات العقلية والنمو الوجدانى والمستوى الاجتماعى الاقتصادى الثقافى والميول ، وعلى الرغم من استحالة ذلك فضلا عن ان هذه العوامل يتعذر ضبطها تجريبيا ، فاننا لا نستطيع أن نضمن ان المؤثرات البيئية الاجتماعية الأخرى المحيطة بكل تلميذ واحدة .
- ان التلاميذ لا يتعلمون من المدرس وحده ، بل يتعلمون ايضا من مصادر اخرى كالآباء والاخوة والاخوات ، ووسائل الاعلام التى تقدم بصفة دورية ومنظمة برامج تعليمية لتلاميذ المدارس ، اضف الى ذلك كتب الملخصات والتوضيحات والتدريبات التى تعج بها المكتبات التجارية بدءا من كتاب «سلاح التلميذ للمرحلة الابتدائية حتى سلسلة « المتفوقين لكل مراحل التعليم ، والدروس الخصوصية بمختلف مستوياتها عند امهر المدرسين واكثرهم خبرة بأساليب الامتحانات ومزاج واضعيها او من هم دونهم خبرة وممارسة وكفاية ، وهذه كلها مؤثرات فعالة في العملية التعليمية ، وغنى عن البيان انها متاحة للبعض دون البعض الآخر

ثالثا ـ تباين واختلاف الموارد المادية والبشرية المتاحة بالمدارس من حيث المبانى والاثاث والاجهزة والتجهيزات من معامل وورش ووسائل تعليمية ، والادارة المدرسية ، ونوعية المدرس من حيث مستوى الكفاية ، ويظهر هذا التباين اوضح مايكون بين مدارس العواصم ومدارس القرى والدساكر والنجوع ، وبين المدارس الكبيرة والمدارس الصغيرة في المدينة الواحدة ، والمدارس التى تستقطب أصحاب المجاميع الكبيرة ، والمدارس التى ينزوى فيها أصحاب المجاميع الصغيرة .

رابعا ـ ان أساليب التقويم والامتحانات التى درجت عليها المدرسة المصرية ، فضلا عن انها مشوبة بكل عيوب الذاتية سواء عند وضع الامتحان او عند تقدير الدرجة في اوراق الاجابة ، فهى الى ذلك تعجز عن تقدير وقياس نتائج العملية التعليمية بمفهومها التربوى المعاصر ، وهو اعم وأشمل من التحصيل الدراسى الذى تقدره امتحاناتنا الا اذا كان الهدف من العملية التعليمية اعداد ببغاءات عقولهم في اذانهم ، واجيال من الدفتريين المرددين العاجزين عن تحقيق حياتهم على اى مستوى ناجح والذين لايصلحون الا لعمل واحد هو ان يكونوا امناء مخازن وارباب عهد .

خامسا ـ ان بعض المواد التعليمية كالتربية الرياضية والتربية الزراعية والتربية الفنية ليست محل امتحانات ، والتربية الدينية والتربية الوظيفية كلتاهما يهون من شأن الامتحان بعدم اضافة درجتها لمجموع الدرجات . اضف الى ذلك ان كثرة من العاملين على التعليم من قبيل الاخصائى الاجتماعى والاخصائى النفسى ووكيل المدرسة ومديرها والموجه الفنى وغيرهم لاتقوم اعمالهم اوتقدر درجة كفايتهم بمعيار نتائج الامتحانات ، فعلى اى نحو ستقدر الحوافز لهم ؟!

ومتى وضح ذلك وتأسيسا عليه يصبح ربط حوافز المعلمين بنتائج العملية التعليمية بمفهومها الضيو جدا وهو نتائج الامتحانات من قبيل الشطط والقرارات جزئية النظرة . حيث يفتقر المعيار الى صفتى «الصدق» و«الثبات» والحل هو تقرير بدل طبيعة عمل للمعلم ، واطلاق العلاوات الدورية للمعلمين دون التقيد بنهاية المربوط المالى للدرجة المالية التى يرسب فيها غالبية العاملين على التعليم ، وهذا اضعف الايمان خاصة وقد اكدت دراسات وبحوث كثيرة ان المعلمين هم اكثر مظاليم الدولة شاهد على ذلك تصريح لوزير سابق مرموق للتعليم تولى الوزارة تسع مرات هو الدكتور مصطفى كمال حلمي حيث صرح في تحقيق صحفى بأنه عند تطبيو قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى ثبت لديه ان اكثر من ٨٠٪ من مظاليم الدولة هم العاملون على التعليم ، اما الحوافز ، فلكى نصون لها مفهومها السيكولوجى الاجتماعى الادارى ، فتمنح طبقا لمعايير مدرجة وواضحة لأصحاب المبادرات الممتازة والمبتكرين ، وفى حدود ١٠٪ من العاملين على التعليم من منظور المعايير الثابتة في تصنيف البشر حيث يقع الغالبية وهم نحو ٨٠٪ وسطا بين «الامتياز» و«الضعف» ، والممتازون المتميزو قلة ، وكذلك من تقدر كفايتهم بتقدير ضعيف .

وجهة نظر

مدرسة الملعب والمكتبة

تحية لقرار اتخذه وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين يقضي باشتراط وجود ملاعب ومكتبة في اى مدرسة جديدة . وبمعنى آخر منع بناء مدرسة الا اذا كانت تشتمل على مكتبة وملاعب رياضية . وبديهى ان هذا القرار ينطبق على المدارس الجديدة التي ستتولى الوزارة بناءها بمعرفتها .. او التى يتبرع الغير - شخصا كان او هيئة - ببنائها .... ومع التحية الواجبة ، فاننا نضيف اقتراحا ومطلبا نعتقد انه بتكاملهما مع قرار الوزير يتحقق الهدف كاملا ...

اما الاقتراح فانه توصية لمصممي المدرسة الجديدة ان يكون الملعب والمكتبة - مع وجودهما في التحام مع كيان المدرسة - بشكل يمكن فصلهما بسور (متحرك مثلا) .... حتى اذا جاءت الاجازة الصيفية الطويلة يمكن استخدام الملعب والمكتبة دون اعتداء على المدرسة او عبث بها . فيتحول الاثنان الى مركز رياضي ثقافي صيفي يضم في عضويته التلاميذ المقيدين ، ويجوز ضم آخرين من تلاميذ المدارس البعيدة وفق شروط وضمانات خاصة ، وبهذا نلغى الفراغ والوقت الضائع اللذين يدفعان التلاميذ - احيانا - الى الانحراف ونوفر لهم فرصة واسعة لاستثمار العطلة فيما هو انفع واجدى .

اما المطلب فهو ان يقوم المجلس الاعلى للشباب والرياضة بالمساهمة في تجهيز هذه الملاعب بالأدوات اللازمة والمدربين - خاصة صيفا - لخلق قاعدة عريضة من الممارسين تفرز مستقبلا لاعبين يبرزون في مختلف افرع الرياضة الامر الذى يدخل في صميم اختصاص المجلس ، وبل ان هذه المدارس تتكامل في مهامها مع مراكز الشباب .

ايضا نطلب من الهيئة العامة للكتاب المساهمة في تزويد المكتبات بالكتب ، ونظن ان لديها ملايين النسخ ينخر فيها السوس داخل المخازن . اليس هذا افضل ؟

محمود مراد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يناقش السياسة التعليمية :

تعديل أولويات الانفاق في الخطة ليحظى التعليم باعتمادات كافية

مسئولية البطالة تقع على خطط التنمية لعدم خلق فرص عمل لجميع الخريجين

هل اخذت مسيرة التعليم في مصر طريقها الصحيح بما جعل هناك سياسة تعليمية واضحة المعالم تتسم بالاستقرار .. ام ان هذه السياسة تضاربت وتغيرت بتغير من تولوا مقاليد التعليم على مدى السنوات الماضية ؟ .. وهل حظى التعليم بالاولوية الواجبة في موازنة الدولة باعتباره استثمارا يفوق عائده اى عائد اخر ؟ ..

ثم من المسئول عما وصلت اليه الآن ازمة البطالة هل هي السياسة التعليمية لانها بالغت في اعداد خريجي الجامعات ام الخطة نفسها التي لم تتضمن معدلات نمو يمكن بموجبها استيعاب هذا الكم من الخريجين ؟ ..

طرحت لجنة الخدمات هذه التساؤلات واعدت تقريرها عن السياسة التعليمية واختارت رئيسها الدكتور محمود محفوظ ليكون مقررا لها .

وكان المجلس قد استعرض - في جلسته التي عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي - تقرير اللجنة الذي اكد ان قضية التعليم في هذه المرحلة البالغة الدقة قضية حياة او موت قضية نكون او لا نكون قضية الأمن القومي والسلام الاجتماعي والتطور الحضاري وهذا مايستوجب وقفة متانية وايمانا عميقا باولوية التعليم في التمويل والانفاق . اولوية لاتستند الى مذهب ايدلوجي يمينا او يسارا وانما تصدر من منطلق حضاري باعتبار ان التعليم قضية حضارية اولا واخيرا ..

كما اكدت اللجنة في تقريرها ان التعليم هو اساس التنمية وتنمية الثروة البشرية هي اساس اى اصلاح اقتصادي ومن ثم يصبح التعليم هو التصنيع والزراعة المتطورة والسلام الاجتماعي والمستقبل كله فالارتباط وثيق بين التعليم ولاسيما التعليم الاساسي وبين الامن القومي ومن ثم فان الارتفاع بمستوى التعليم ضروري لحماية امن مصر القومي وسلامها الاجتماعي .

كما اكدت اللجنة انه لابد من ربط التعليم ولاسيما التعليم الفني بالاحتياجات الحقيقية بسوق العمل والانتاج وهو مايتطلب بدوره وضع خطة طويلة لتحديد هذه الاحتياجات للسنوات العشر القادمة واكدت انه لاتعليم او تربية بدون معالم ودون اصلاح احوال المعلمين وكفالة حقهم الطبيعي في حياة كريمة وشيخوخة امنة بما ينعكس على علاقة المعلم بتلاميذه وعلى العملية التعليمية ككل ..

المبالغة في الطموح

اشار تقرير اللجنة الى ان العبرة ليست في وضع سياسة تعليمية عامة رشيدة فحسب ولكن بمدى القدرة على تنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة عنها ومدى الجدية في التنفيذ والمتابعة والتقويم . والواقع يشير

كما اوردته اللجنة الى ان السياسات التعليمية وفقا لما تصورها المخططون كانت في غاية الطموح مما ادى الى ان الموارد المادية او البشرية او كليهما معا لم تستطع مواجهة وضعها موضع التنفيذ مما ادى الى التعثر في اغلب الاحيان سواء على مستوى استيعاب الملزمين او اقامة المباني المدرسية لمواجهة التوسع في التعليم وايضا في محاولات تغليب الكيف على الكم ..

كما ان السياسة التعليمية وان كانت واضحة على الاغلب ولكن في بعض الاحيان ونتيجة وجود ضغوط جماهيرية اضطر القائمون على الامر إلى تبنى سياسة الترضى على حساب مبدا او اكثر من مبادىء السياسة التعليمية . كما ان الخطط نفسها ذات الطموح لم يتقبلها ولم يالفها المنفذون الذين تعودوا على القديم فقاوموا الجديد وربما كان هذا ايضا نتيجة الاسراف في الطموح ..

وبجانب المبالغة في الطموح كان هناك تعثر الكثير من البرامج والمشروعات التربوية مرجعه قصور الامكانيات وعدم وضوح الأهداف التي حددتها الخطة وتناول المشروعات بصورة جزئية كل منها بمعزل عن الآخر وتعارض المبدا نفسه احيانا مع المبدا الآخر ..

تواضع الاعتمادات

اورد التقرير مجموعة من الارقام يؤكد حقيقة مؤداها ان نصيب التعليم في موازنة الدولة يتراجع على نحو يصعب معه تحقيق الأهداف وتطوير نظم التعليم بما يجعلها تتوافق مع خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

اشارت الارقام الى ان حجم الاعتمادات المدرجة بموازنة السنة المالية ١٩٩٠ المخصصة للتعليم العام والفنى قبل الجامعي يبلغ نحو ١,٩ مليار جنيه وان موازنة الجامعات عن نفس العام مايقرب من ٩٤٨,٤ مليون جنيه بما يجعل من نسبة ميزانية التعليم قبل الجامعي الى موازنة الدولة تبلغ ٥,٩ في المائة وميزانية التعليم الجامعي لموازنة الدولة تبلغ ٣,٥ في المائة اى ان اجمالى ماخصص للتعليم يبلغ ٩,٤ في المائة من موازنة الدولة لعام ٩٠ - ١٩٩١ . وهو مايعكس تناقص نصيب التعليم في ميزانية الدولة للخدمات حيث ان هذا النصيب كان يبلغ ٢٥ في المائة في نهاية السبعينات ثم انخفض الى ١٠,٦ في منتصف الثمانينات ثم تراجع في بداية التسعينات مرة اخرى الى ٩,٤ في المائة . هذا في الوقت الذي تخصص فيه بعض الدول النامية الاخرى ٥٠ او ١٠٠ في المائة زيادة عما تخصصه مصر في الانفاق على التعليم . بل ان هناك اقطارا عربية تخصص ايضا ضعف ماتخصصه مصر في هذا المجال ..

وفي ضوء ذلك حذرت اللجنة من تواضع وتراجع المنفق على التعليم وخاصة ان هناك اجماعا على ان هذا الانفاق هو في حقيقته انفاق على العملية الاقتصادية والاجتماعية .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

واوصت اللجنة فى تقريرها بالنسبة لمشكلة تمويل التعليم بوضع ضريبة مخصصة للانفاق على التعليم يخضع لها جميع الأفراد الخاضعين لضريبة الايراد العام وتخضع لها المؤسسات المستفيدة من تشغيل خريجي التعليم فى مراحله كافة وايضا بالأخذ بنظام القروض التعليمية للأفراد وبحيث يتم تسديدها بعد تخرجهم وانشاء بوالص تامين لتعليم الأفراد يقوم بشرائها ارباب الأسر وفقا لعدد اطفالهم بحيث تسدد قيمتها على اقساط ميسرة ..

واكدت اللجنة فى هذا الشان ضرورة وضع التعليم فى سلم اولويات الانفاق الحكومي العام وبالتالى زيادة مايخصص له زيادة مطردة تقترب به وشيكا من الانفاق العالمى بعد فترة معقولة وذلك من منطلق النظر الى التعليم على انه مدخل اسلسى للامن القومي بمعناه الشامل مع ضرورة توفير الدعم المالى للابنية المدرسية

تابع الجلسة :

شريف العبد

التعليمية باساليب جديدة لاتعتمد على ميزانية الدولة وحدها واستثمار الجهود الأهلية والشعبية والنقابية استثمارا صحيحا فالجهود الأهلية والاستجابات الرشيدة من الذين حصلوا على حق التعليم ولديهم امكانات اقتصادية يمكن ان توفر الكثير من ناحية التمويل المالى والمادى ولاننسى فى ذلك ان الجامعة المصرية نشات كجامعة اهلية بجهود الفئة المستنيرة والقادرة اقتصاديا ..

النظرة المتدنية للتعليم الفنى

اكدت اللجنة اهمية التعليم الفني فى عملية التنمية واشارت الى ان النظرة الاجتماعية لاتزال متدنية وهو امر خطير حيث اغلب اولياء الأمور يعزفون عن ادخال ابنائهم فيه ويسعون بصور شتى للتحايل لالحاقهم بالتعليم الثانوى العام ومحصلة ذلك تباطؤ هذا التعليم وبالتالى تباطؤ القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة .

واشارت اللجنة الى ان مرحلة التعليم الاساسى لاتؤدى دورها فى تكوين قيم العمل الفنى والتكنولوجى لدى تلاميذها وتكوين اتجاه ايجابى نحوه بينما الأمر يستوجب الا يشعر طالب التعليم الفنى بانه درجة ثانية فى المجتمع .. فالتعليم الفنى اغلب مدارسه لاتزال متخلفة فى مناهجها وتجهيزاتها وانه يكاد يكون تعليما مغلقا وتوزيع طلابه وتوجيههم الى المدارس يقوم على اساس مجموع الدرجات وليس على اساس الميول والاستعدادات بل انه يتم دون مراعاة للحاجات الفعلية لسوق العمل من التخصصات المختلفة .

اعداد المعلم

واكدت اللجنة فى تقريرها ان نقطة البداية فى اى اصلاح هي اعداد المعلم وبدون هذا الاعداد تصبح الخطط الموضوعة مجرد حبر على ورق ومجموعة من الافتراضات النظرية التى لاتربطها ادنى صلة بالواقع .. وفى هذا الشان اوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بكليات التربية بحيث ينظر اليها بمنظور جاد وجديد وان يوفر لها كل مايلزمها على اساس انه بدون الاعداد التربوى للمعلم سنظل ندور فى دوامة الحيرة .. بالاضافة الى توفير المبالغ اللازمة لاصلاح احوال المعلم مع العمل على سد احتياجات وزارة التعليم من المدرسين فى التخصصات المختلفة ويراعي فى ذلك توجيه مزيد من الاهتمام بكل تخصصات المعلمين مع عدم اهمال اى تخصص منها ..

البطالة

اشارت اللجنة الى افتقاد الترابط بين سياستى التعليم والتشغيل فى مصر والى زيادة اعداد الخريجين وخاصة خريجى الكليات النظرية على عدد فرص العمل المتاحة بما جعل معدل البطالة يتجه الى الارتفاع .

اشارت اللجنة الى ان البعض يرى ان الحل للبطالة يتمثل فى خفض معدلات التعليم بشكل عام والتعليم العالى بشكل خاص واعربت عن رفضها الكامل لهذا الاتجاه ووصفته بانه حل غير سوى من الناحية السياسية والاجتماعية .

قالت اللجنة فى تقريرها : هل تقع مسئولية البطالة المتعلمة على السياسة التعليمية على اساس انها لم تراع تحديد اعداد المقبولين وتوزيعهم على التخصصات المختلفة احتياجات سوق العمل ام تقع المسئولية على خطط التنمية التي تقاعست عن النمو فى المجالات المختلفة والمشروعات الاقتصادية المتنوعة بما يخلق فرص عمل لجميع الخريجين او ان المسئولية مشتركة .

اكدت اللجنة ان الأمر يقتضى العمل على زيادة معدلات التنمية الشاملة مع معدل التنمية فى التعليم مع ملاحظة ان نسبة الأمية فى شعبنا تبلغ ٤٩ فى المائة وان معدل السكان فى مصر يبلغ ٢,٤ فى المائة سنويا ولايمكن للتعليم ان ينمو بذات المعدل والا بقى الحال على ماهو عليه ليظل ٤٩ فى المائة من الشعب اميين ومن ثم فلابد ان ينمو التعليم بمعدلات تقترب من ضعف معدل النمو فى السكان على الاقل حتى يتسنى الابتعاد عن دائرة التخلف □



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

من فتح الباب الخلفى للتحويل من الجامعات الاجنبية ؟!

عاد الطلبة الى الدوامة .. بعد ان تصور الجميع ان مشكلة التحويلات من الخارج الى الجامعات المصرية انتهت بحكم نهائى من المحكمة الادارية العليا .. مرة يقول وزير التعليم ان الحكم فردى . ولطالب واحد .. وعلى كل طالب ان يحصل على حكم مماثل .. ومرة تقوم هيئة قضايا الدولة برفع دعوى ببطلان الحكم. وتطلب من المحكمة ان توقف تنفيذه وتلغيه باعتباره حكما معيبا وباطلا !

هناك لغط كبير يتوه معه الجميع .. لمصلحة من تستمر هذه البلبلة فى قضية مصيرية للطلاب ، ولمستقبل التعليم ، طوال سنتين .. والله وحده يعلم متى ستنتهى بعد أن شككت هيئة قضايا الدولة فى الحكم ، فى سابقة لم تحدث من قبل بين الحكومة وقاضيها .

الطلبة المحولون يصرخون .. يقضون أوقاتهم داخل ساحات المحاكم .. بدلا من الجلوس داخل قاعات الدرس . الجامعات تضع أيديها فى الماء البارد .. وزير التعليم يعقد اللجان ويفضها ولم تحسم القضية بعد . المجلس الأعلى للجامعات السبب الرئيسى فى المشكلة لم نسمع له صوتا بعد .. القضاء بطىء فى حركته ومهما كانت الأعذار ..

و«الأخبار» تقوم بجولة بين الطلبة والجامعات والمحاكم .. نضع أمام القارىء حجم المأساة .. لانتدخل برأى فيمن هو على حق .. لكن فقط نناشد المسئول سرعة الحسم .

قضية التحويلات الطلابية من الخارج قديمة لكن المأساة ظهرت منذ حوالى ١٠ سنوات أو اكتر قليلا . حيث تعيش الاسرة احرج أيامها إذا كان لديها طالب فى الثانوية العامة '.. الطوارىء تعلن فى كل بيت من أجل بعبع الثانوية العامة .. لهذا كان الاجتهاد والتفوق هو الفيصل للفوز بكليات المقدمة (الطب ومثيلاتها) .. لكن فجأة ظهر مخترع ـ مازال مجهول الاسم وان كان معلوم العنوان ' ـ اكتشف حيلة لتخطى عقبة المجموع .. وفتح الباب للطلاب للالتحاق بالكليات الأجنبية وطبعا بأى مجموع . ثم يتم التحويل بعد شهرين أو ثلاثة ليعود الطالب ـ أبو ٥٠٪ مثلا ـ ليجلس فى مدرج كلية الطب مع زميله ـ أبو ٩٠٪ ـ والعملية لاتتكلف أكتر من ١٠ آلاف جنيه وهكذا وجد المحظوظون ضالتهم . الى ان ظهرت فتوى مجلس الدولة .. فاعتبرت التحويلات السابقة على العام الماضى ـ بناء على طلب وزير التعليم ـ محصنة بينما التحويلات التى جرت العام الماضى باطلة وشكل الوزير لجنة فحصت الأوراق التى تمت بناء عليها التحويلات وقامت الكليات بفصل الطلاب المحولين فأقاموا دعاوى امام المحاكم . قضت محكمة القضاء لادارى بالقاهرة برفض دعاوى الطلاب بينما قضت محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بقبول تحويلاتهم . وفى نفس الوقت لجأ طلبة اخرون الى المحاكم المدنية بالقاهرة والجيزة .. قضت محاكم بصحة التحويلات .. بينما قررت محاكم أخرى إحالة القضايا الى مجلس الدولة للاختصاص . وهكذا تفرعت القضية وتمزقت بين ساحات المحاكم والطلاب فى الشارع '

وكان لابد من نهاية وحسم . لجأ الجميع الطلاب والجامعات الى المحكمة الادارية العليا طعنا فى الاحكام الصادرة من القضاء الادارى.. الطلاب يطلبون الحكم بصحة

حسين بهاء الدين

تحقيق أعده :

القسم القضائى

التحويلات والجامعات تطلب بطلان التحويلات .. وجاء تقرير مفوض الدولة ضد الطلاب . لكن المحكمة العليا فى جلسة تاريخية وفى اول حكم لها فى هذه القضايا قضت بصحة تحويل احد الطلاب .

استندت المحكمة الى ان التحويل يدخل فى اطار البطلان القانونى الذى يتحصن بعد ٦٠ يوما من اجرائه . ولايعتبر من القرارات المنعدمة التى يتم سحبها فى اى وقت .

وهنا ثارت عدة تساؤلات .. هل يعتبر الحكم مبدأ يطبق على جميع الطلاب المحولين ؟ الحكم مبدأ.. لكنه ينفذ بشأن الحالة التى صدر بشأنها وطبعا لن تحيد المحكمة عن اصدار نفس الحكم على جميع الحالات المتطابقة فى الملابسات والظروف والوقائع التى تماثل الحالة التى صدر الحكم بشأنها .

وهنا يمكن لوزير التعليم د. حسين بهاء الدين ان يصدر قرارا بتطبيق الحكم على الحالات المتماثلة والمتطابقة فى الظروف

وهذه امثلة

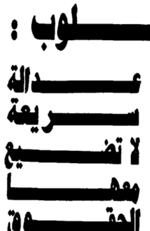
امام ساحة محكمة القضاء الادارى صرخ شاب فى حالة سيئة ارحمونا .. حرام عليكم .. مستقبلى .. مصيرى انا فى الشارع اقتربت منه وسألته ماهى حكايتك ؟.. قال اسمى هشام فاروق حصلت على التانوية العامة عام ٨٩ / ٩٠ ولم يحالفنى الحظ فى الالتحاق بأحدى كليات الطب فى مصر .. سافرت الى رومانيا اما وكثير من الطلاب .. التحقت بكلية الطب هناك امضيت عاما دراسيا كاملا وانتقلت الى الفرقة الثانية . حدثت حرب الخليج والحرب الاهلية برومانيا قررت العودة الى مصر ..

وفى أول سبتمبر ١٩٩٠ اعلنت جامعة القاهرة عن قبول الطلاب المحولين من الجامعات الاجنبية بشروط . ان يكون ناجحا ومنقولا الى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢



صف اعلى .. وحاصلا على ثانوية عامة او G C.E . شهادة الميلاد .. انهاء عقد عمل الوالد . رسوم ٢٠٠٠ جنيه . سحبت استمارة تحويل من مكتب التحويلات بالجامعة وقدمت صورا للأوراق كلها . وتمت مطابقتها على الأصل .. وبعد ٢٠ يوما اعلنت النتيجة .. وفى ٩٠/٩/٢٨ وافق وكيل كلية الطب لشئون الطلاب على قبول جميع التحويلات .. وفى ٩٠/١٠/١١ ذهبت الى مكتب التحويلات واستلمت الكارنيه وفى ٩٠/١٠/١٣ انتظمت فى الدراسة واستلمت الكارنيه الدائم وامتحنت الترم الأول فى يناير ٩١ وترم ثان فى مايو ولكن حجبت النتيجة ..

وفوجئنا أنا وغيرى من الطلاب المحولين بجواب فصل فى شهر اغسطس/٩١ .

سألته ماهى أسباب الفصل ؟

قال : فى مايو الماضى عرض الموضوع على مجلس الشعب وحسمته لجنة التعليم حيث قررت ان الطلبة الذين قضوا عاما دراسيا بالخارج وتم تحويلهم وفقا للشروط يتم قبولهم فى الكليات حيث انهم تحصنوا بمضى ٦٠ يوما داخل الجامعة .. اما الطلاب الحاصلون على ثانوية عامة عام ٩٠ ولم يغادروا مصر فيفصلون .. ولكن فى يونيو الماضي رفض الدكتور حسين بهاء الدين وزير التعليم تنفيذ قرار لجنة التعليم وارسل خطابا الى قسم الفتوى بمجلس الدولة لاصدار فتوى فى التحويلات . وفى ٩١/٧/١٤ أصدر قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الفتوى والتى جاء فيها ضرورة حصول الطالب على مجموع لايقل عن ٥/ من مجموع الكلية المراد الالتحاق بها . وجدت حالة الضرورة القصوى

سألته ماذا فعلت بعد قرار الفصل ؟

قال . تقدمت بطعن الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ٩١/٨/٢٦ وحددت اول جلسة فى ٩١/٨/٢٩ وتأجلت عدة مرات حتى قررت المحكمة اعادة القضية الى المرافعة من جديد بناء على طلب محامى الطلبة .. وأضاف الطالب أنه فى نفس الوقت الذى تؤجل فيه القضية تصدر احكام فى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة والزقازيق اقمت دعوى فى محكمة الأمور المستعجلة واخذت حكما بالاستمرار فى الكلية بصفة مؤقتة .. نفذ عميد الكلية الحكم ولكن جامعة القاهرة طعنت فى الحكم ويتساءل الطالب قائلا : الأمور واضحة امام المحكمة ، الفتوى وتقرير هيئة المفوضين والاحكام والقرارات والمستندات .. فلماذا هذا التأخير . وأنا والكثير غيرى منتظرون الفصل فى القضية اما بعودتنا للجامعة او خروجنا نهائيا . حتى نعلم موقعنا فانا فى الشارع معلق منذ عام . لمصلحة من هذا '

ويصرح طالب اخر قائلا انا اسمى حسام محمد حسين . حصلت على الثانوية العامة عام ٩٠ بمجموع ٧٠.٦ والتحقت بكلية الطب برومانيا وبعد احداث رومانيا وانهيار الدولة عدت لمصر . ووافق عميد طب القاهرة على قبولى بالكلية كما وافق رئيس الجامعة على ذلك

واستمرت الدراسة حتى اديت امتحانا دور مايو عام ٩١ وفوجئت بعد ذلك بحجب نتيجتى وبدات المأساة '

طالب الطلاب المحولون جامعة القاهرة بأن تتخذ موقفا ايجابيا وتعيد تصحيح أوضاع الطلاب فى الجامعة وذلك بأعادتهم الى الجامعات والى الكليات بعد صدور الحكم لصالح أحد زملائهم حتى لاينتهى العام الدراسى الحالى وتضيع عليهم فرصة اخرى

وتساءل الطلاب من المسئول عن ضياع هذا العام منهم

موقف شهم للزملاء !

اكد زملاء الطلاب المحولين بكليات الطب بالفرق المختلفة ان الطريقة التى اتبعها الطلاب لدخول كلية الطب مرفوضة لأنها تعتبر من الأبواب الخلفية لدخول الجامعات . ولكنهم اجمعوا على ان هؤلاء الطلاب ليس لهم ذنب لماحدث بعد ان قبلتهم الجامعة ويجب على الجامعة ان تعيد هؤلاء الطلاب الى كلياتهم

.. وموقف مخز

هذا الموقف الشهم من الزملاء . يقابله موقف مخز من المسئولين بجامعة القاهرة . ذهبت « الاخبار » الى الشئون القانونية بالجامعة . لا أحد يريد أن يتكلم .. ورفض المسئول التحدث معنا وأمر مرءوسيه بعدم الكلام .. ذهبنا الى كلية الطب .. لا احد يريد ان يتكلم . ذهبنا الى مكتب رئيس الجامعة غير موجود . (وبعدين نحدد لك ميعاد ؟) مستشار رئيس الجامعة لا سلطة لى بالحديث معكم ' وهكذا كل هؤلاء المسئولين ممنوعون من الصرف .. اقصد الكلام '



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خطوة رائدة فى الاتجاه الصحيح ..

توقيع الاتفاقية المصرية الالمانية لتطوير التعليم الفنى فى مصر خطوة رائدة فى اتجاه اصلاح خطة التعليم المصرية . كان ينبغى ان تتم منذ سنوات . بعد ان ظلت انظمة الدراسة ثابتة لاتتحرك ولاتتطور فى عالم ينطلق بسرعة الصاروخ فى مجال التقدم العلمى والفنى . ويكتفى المسئولون فيه بالحديث بين حين وآخر عن تطوير التعليم دون ان نشهد اى خطوة نحو الامام فى هذا المجال ..

وحسنا فعل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بالاتجاه نحو المانيا للتعاون معنا فى ميدان تطوير التعليم الفنى . لأنها دولة ذات تاريخ عريق فى هذا المجال . استطاعت ان تحقق معجزات علمية واقتصادية بفضل نظم التعليم فيها . والتى سبقت دولا كثيرة فى الجمع بين الدراسة والتدريب . الى جانب اتاحة الفرصة لطلبة التعليم الفنى للمشاركة فى تطبيق العلم على العمل داخل المصانع الكبرى والمؤسسات الانتاجية المختلفة . حتى يخرج الطالب من معهده الى الحياة العملية وقد اكتسب خبرة تامة للعمل فورا فى مجال تخصصه . مما يوفر وقتا وجهدا لتدريبه بعد التخرج . ويستطيع ان يسهم فى زيادة الانتاج بمجرد تخرجه

ونرجو ان تكون الخطوة التالية فى التعليم الجامعى وخاصة فى الكليات العملية التى تحتاج الى تطوير جذرى سواء فى النواحى النظرية او العملية . حتى يواكب الطلبة التقدم العلمى السريع الذى يحدث فى دول العالم المتقدمة . ويشاركون بجهودهم فى حل المشكلات العديدة التى تعانى منها بلادنا . وسيكون الافضل ان تكون مشروعات التخرج تتعلق بمعالجة بعض هذه المشكلات .

وقد اكد وزير التعاون الدولى الالمانى باتفاقية مبارك ـ كول التى تعتبر الأولى من نوعها بين المانيا واية دولة اخرى . مشيرا الى التزام بلاده بدعم هذا المشروع نابع من تقدير خاص لمصر ودورها الحضارى البناء وريادتها الديمقراطية فى الشرق الأوسط . وتقديرها الخاص لدور الرئيس حسنى مبارك فى تعزيز الحياة الديمقراطية والحرية والشرعية الدولية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

الشورى: معاهد عليا قطاع خاص
ترشيد المجانية..والحفاظ على تكافؤ الفرص

كتب - عبدالوهاب عدس :

■■ ناقش مجلس الشورى فى جلسته أمس برئاسة د. مصطفى كمال حلمى ، السياسة التعليمية ، والارتفاع بمستوى التعليم ، طالب الأعضاء بضرورة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص والأفراد لاقامة المعاهد العليا الخاصة ، وترشيد مجانية التعليم وربط المجانية بالتفوق .

ودعا الأعضاء إلى تخصيص المنح والبعثات على مدى خمس سنوات لكليات التربية ، والاهتمام بالمعلم ، وسرعة إنصافه مالياً .

كما طالب الأعضاء بضرورة الاهتمام برفع مستوى تدريس اللغة العربية ومساهمة صناديق النذور والزكاة فى تمويل العملية التعليمية .

ركز أكثر من عضو على أهمية التعليم الفنى وربط المدارس الفنية بالمصانع ، والشركات الموجودة فى المناطق التى توجد بها المصانع ، وكذلك إعادة النظر فى العملية التعليمية لخلق مواطن يملك من المهارات مايتناسب مع البيئة التى يعيش فيها .

وأثيرت الدعوة فى جلسة الشورى أمس إلى دراسة ظاهرة تحويل أعداد كبيرة من التلاميذ إلى القسم الأدبى هرباً من العلمى والرياضة ، كما أثيرت الدعوة للعودة إلى نظام الكتاتيب ، والاهتمام بإعداد مدرسى المرحلة الأساسية ، وضرورة تفرغ الاستاذ الجامعى لعمله وطلابه وخدمة جامعته

ويستمع مجلس الشورى فى جلسة اليوم إلى بيان د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حول السياسة التعليمية فى المرحلة القادمة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٤

نواب الشورى يطالبون بتعديل قانون التعليم العالى ..

تشجيع القطاع الخاص على إقتحام التعليم العالى والجامعى

إعادة النظر فى سياسة التعليم .. والاهتمام بمدرس الابتدائى

كتب ـ جمال يونس وعلى خميس :

واصل مجلس الشورى مناقشة تقرير لجنة الخدمات نحو سياسة تعليمية مستقرة برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى . طالب الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح بزيادة ميزانية التعليم والجامعات . وعقد إمتحان تاهيل للطالب قبل دخول الجامعة . وان تتحمل الدولة نفقة التعليم من خلال تحديد مجموع معين . اما الطلاب الفاشلون فيجب ان يتحملوا مصاريف تعلمهم . وان تستفيد مواقع العمل والإنتاج من الدراسات الجامعية نظير مقابل مادى لحل مشكلة التمويل بالجامعات .

واكد ان التعليم هو اساس بناء الإنسان المصرى . وان تطوير التعليم امر حتمى للقضية التنمية الشاملة . وقال : ننشد التعليم الذى يخدم الراى والراى الاخر . وطالب بتصفية المناهج من الحشو وتطوير مقررات العلوم البحتة . وتفرغ اساتذة الجامعات لتطوير التعليم .

اشار محمد فريد خميس إلى وجود ثلاثة عوامل تتحكم فى المنتج . هى : كفاءة العامل . والمناخ العلمى لصالح الاستثمار وتكتلات السوق . واكد ان العنصر البشرى اهم عناصر الانتاج فى شتى بقاع العالم . ولوضح ان خريجى المعاهد والمدارس الفنية بعيدون عما يتطلبه السوق المصرى من العمالة الفنية الماهرة . مما حدا بالمستثمرين بالعاشر من رمضان إلى المساهمة فى إنشاء معهد تكنولوجيا متطور بالمدينة تحت إشراف وزارة التعليم . ولكن بتمويل وإدارة رجال الصناعة بالعاشر من رمضان . وطالب وزارة التعليم بمزيد من الاتجاه فى إنشاء مدارس ومعاهد فنية متطورة ومشابهة لمعهد العاشر من رمضان . كما طالب رجال الصناعة والاعمال بالمساهمة فى إنشاء هذه المعاهد لتطوير الحركة الإنتاجية والإرتقاء بمهارة العمالة المصرية ومواكبة التقدم التقنى والتكنولوجى . مشيرا إلى ان اليابان قبل ان تفكر فى مشروع جديد او متطور تطرح الموضوع على طلبة المدارس والمعاهد .

وناشد الدكتور مصطفى كمال حلمى رجال الصناعة والمستثمرين ورجال الاعمال بان يضعوا ايديهم فى يد وزارة التعليم لإنشاء معاهد ومدارس فنية متخصصة . مؤكدا ان التجربة المصرية اثبتت نجاحا كبيرا فى العديد من المعاهد الفنية التى انشاتها وزارات الصناعة والكهرباء والنقل تحت إشراف وزارة التعليم .

وقال الدكتور على لطفى : إن تقارير المنظمات الدولية المتخصصة تركز على خصائص العنصر البشرى . وان العنصر البشرى هو الذى يقوم بالتنمية واشار إلى ان الإنفاق الحالى على التعليم هو إنفاق استهلاكى . فى حين اثبتت الدراسات ان عائد الإنفاق على التعليم اكبر بكثير من الإنفاق على اى مشروع إستثمارى

ودعم قوله بان معدل زيادة الدخل القومى يرجع جزء كبير منه إلى الإنفاق على التعليم وان نسبة الإنفاق على التعليم بلغت ٢٥٪ فى كندا و١٥٪ فى الولايات المتحدة و١٤٪ فى بلجيكا و١٦٪ فى الارجنتين و٢٣٪ فى غانا . فى حين انها انخفضت فى مصر من ٢٠٪ إلى ٧,٥٪ فى الاونة الاخيرة .

وكشف عن وجود تخبط واضح فى سياسة التعليم . مشيرا إلى إنخفاض عدد طلاب القسم العلمى ـ شعبتى العلوم والرياضة ـ من ١١٦ الف طالب إلى ٧١ الف طالب فى السنوات الخمس الاخيرة . فى مقابل زيادة عدد طلاب القسم الأدبى بالثانوية العامة من ٧١ الفا إلى ٨٠ الف طالب خلال نفس الفترة . وطالب وزارة التعليم باعداد دراسة عن هذه الظاهرة .

اكد د. على لطفى ان نسبة التسرب من التعليم بلغت ٤٪ وهى نسبة كبيرة ولها اثار خطيرة . اهمها انها تعد المنبع الاساسى لمشكلة الامية فى مصر . وطالب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

وزارة التعليم بإعادة النظر فى توزيع الموازنة على مراحل التعليم المختلفة ، اشار إلى ان الحكومة تنفق على التعليم نحو ٣ مليارات جنيه سنويا ، منها مليار جنيه للجامعات والمعاهد ، وقال : هذا التوزيع يتعارض مع السياسات التعليمية المتبعة فى مختلف دول العالم ، تخصص كوريا الجنوبية ١٢٪ من الموازنة للإنفاق على التعليم العالى و٨٨٪ على مراحل التعليم الأخرى ، ونفس الامر بالنسبة للنرويج التى تخصص ١٤٪ للتعليم الجامعى والعالى و٨٦٪ للتعليم الاساسى والفنى ، وفرنسا ١٢٪ للتعليم الجامعى و٨٨٪ للتعليم الاساسى ، والجزائر ١٧٪ على التعليم الجامعى والباقى للتعليم الأساسى .فى حين تخصص مصر ٣٥٪ من موازنة التعليم للتعليم الجامعى والعالى و ٦٥٪ لمراحل التعليم الاخرى .

وتساءل عن مصير الرسائل الجامعية وما جاء بها من توصيات ، وطالب بوجود جهاز مركزى يلحق بالمجلس الاعلى للجامعات ، يضم كافة الرسائل العلمية ، للقضاء على ظاهرة تكرار الرسائل الجامعية فى مصر .

وطالب د. على لطفى بتعديل قانون التعليم العالى الخاص الذى يقصر إنشاء المعاهد والجامعات على الجمعيات والهيئات ويحرمها على الأفراد . وقال : لابد من إعطاء الفرصة للأفراد القادرين والقطاع الخاص لخوض هذا المجال ، تمشيا مع سياسة التحرر الاقتصادى ، على ان يكون ذلك تحت إشراف وزارة التعليم . واكد ان تشجيع القطاع الخاص على إقتحام هذا المجال هو المخرج الوحيد لأزمة التعليم العالى والجامعى فى مصر ، خاصة وان ميزانية الدولة مثقلة بالاعباء وانه لم يعد فى مقدور الدولة فرض ضرائب جديدة على المواطنين .

وطالب د. عبدالعظيم رمضان بتغيير النظرة للمدرس الابتدائى الذى يجب ان يلقى كل تقدير واحترام مثل طبيب الاطفال ، وانتقد انخفاض مستوى المدارس الابتدائية والحكومية مؤخرا ووصف التعليم فيها بانه مقامرة . كما انتقد بعض أصحاب المدارس الخاصة الذين تحولوا من مربين إلى تجار بعيدا عن رسالة التعليم ووصف خريجى كليات التربية بانهم انصاف متعلمين . وقال : ان مناهجها لا تكفى لتوفير المدرس الناجح .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

اضحك مع اختبارات التربية النوعية

اللوبيا و«البقرة» و«العنزة»... فى امتحانات القدرات

من شروط قبول الحاصلين على الثانوية العامة بأقسام تكنولوجيا التعليم، والإعلام التربوى والتربية الفنية، والموسيقية، والاقتصاد المنزلى بكليات التربية النوعية، اجتياز اختبارات القدرات. وتعقد هذه الاختبارات على مستوى كل قسم علمي بهدف الوقوف على المستوى العلمي لكل طالب ولياقته المهارية لمهنة التدريس. تجرى الاختبارات بواسطة لجنة مشكلة من اعضاء هيئة التدريس بكل كلية وعددها حوالى ١٨ كلية على مستوى الجمهورية. وكان هدف وزارة التعليم من انشاء هذه الكليات هو تخريج نوعية من التربويين المتخصصين الذين يمكن الاستفادة منهم سواء فى مجال التدريس لتصحيح مفهوم النشء ونظرته الى هذه المجالات المتقدمة والمحببة إليهم. فهل يتم اختيار الطلاب على اسس تربوية سليمة تتناسب مع هدف هذه الكليات؟! تعالوا معا نضحك سويا مع اختبارات القدرات التى عقدت للطلاب المستجدين الذين تقدموا هذا العام للالتحاق بشعبة تكنولوجيا التعليم التى انشئت بكلية التربية النوعية بطنطا فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٠. عقدت الكلية الاختبارات لنحو ٣٠٠ طالب وطالبة تقدموا للالتحاق بالشعبة. وباستعراض سريع لبطاقة اختبارات القدرات التحريرية التى عقدت لطلاب الكلية نجد انها تحتوى على مجموعة من الاسئلة ضعيفة المستوى والتى لا تتناسب مع هدف هذه الكليات كما لا تتناسب مع القدرات والمهارات المطلوب توافرها فى مدرسى مراحل الحضانة والتعليم الاساسى والتعليم الثانوى. ففى الورقة الاولى لكراس الاجابة تحتوى على خمسة اسئلة مدة الاجابة عليها خمس دقائق، ومن هذه الاسئلة سؤال على رسم لبقرة و«عنزة» يقول اى حيوان سوف ينزلق ماء المطر من على ظهره بسرعة اكثر. ومطلوب من الطالب وضع علامة «صح» على حرف الاجابة الصحيحة سواء «أ» او «ب»، كما تتضمن الورقة الثانية خمسة اسئلة ايضا تطلب من الطالب تسويد المربع الموجود بجانب التصور المناسب ومن هذه الاسئلة سؤال يقول مجموعة من الزملاء يجلسون فى صف واحد على النحو التالى:

يوسف على يسار محمود واحمد على يمين رفعت الذى يحتل نهاية صف محمود فاين يجلس احمد؟ على يسار محمود ام على يمين محمود ام على يسار يوسف ام على يمين يوسف ام على يسار رفعت؟ سود المربع الذى يشير الى الاجابة الصحيحة فهل هذا يتناسب مع كليات اعداد المعلمين!! سؤال آخر يقول رسم محمد مربعا داخل دائرة فكم قسما تنقسم اليها هذه الدائرة؟ ٣ ام ٤ ام ٥ ام ٦ ام ٧ اذا توصلت للحل الصحيح فسود المربع!



د. حسين كامل بهاء الدين

وزير التعليم

وسؤال يقول اسماعيل اقوى من صبرى وحسين وعاطف قوتهما تكاد تكون مساوية لقوة اسماعيل ومحسن اقل قوة من صبرى وعاطف.. من اضعف الخمسة؟ حسين ام صبرى ام اسماعيل ام عاطف ام محسن..

وهناك سؤال يقول لو ان هذه الحروف المتفرقة «ل - ى - و - ا - ل - ا» رتبت ترتيبا صحيحا لتكونت منها كلمة الوالى ام ليالى ام اللولى ام ليبيا ام لوبيا ضع علامة «صح» على حرف الاجابة الصحيحة.

وسؤال اخر يقول: عدد اذا جمعته على خمسة واضفت اليه خمسة كانت النتيجة ٣٥ هذا العدد هو ١٥ ام ٢٠ ام ٥ ام ٢٥.

والسؤال الذى نوجهه للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم هو هل تتناسب هذه الاسئلة مع الهدف من انشاء كليات التربية النوعية؟ ومن المسئول عن وضع هذه الاسئلة التى تماثل اسئلة الفوازير ومسابقات الاطفال؟

وتكتفى صفحة «جامعات ومدارس» بوضع هذا النموذج امام الوزير لمعرفة ما يحدث فى امتحانات كلية التربية النوعية والتى تعانى من مشاكل خطيرة لا تقل فى الاهمية عن هذه الاختبارات ومنها نقص شديد فى الاجهزة والمعدات واعضاء هيئة التدريس وقبول طلاب غير مؤهلين للالتحاق بهذه الكليات. وعقد اختبارات لا تكشف من قريب او بعيد عن قدرات وميول الطلاب وكفاءتهم العلمية ومدى صلاحيتهم لمهنة التدريس.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / يونيو ١٩٩٢

لفت نظر

في اطار مسلسل المؤتمرات التي تعقد لمناقشة قضية تطوير التعليم التي قتلت بحثا من جميع جوانبها . حضرت اليوم «الاربعاء» الماضي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي عقدته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية . وافتتحه المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة . الذي اعلن امام المؤتمر ان قضية تطوير التعليم اخذت كفايتها من المناقشات والبحث ووضع فيها العديد من التوصيات التي تحتاج فقط الى معرفة السبل الصحيحة لتنفيذها وتطبيقها عمليا . واكد الوزير ان عملية تطوير التعليم من اساسيات تنمية المجتمع . وانه لاتنمية بدون تطوير .

وهنا ارجو ان يسمح لي سيادة الوزير بسؤال عن السبب في عدم تنفيذ التوصيات التي وجهت للوزارة من خلال مؤتمرات تطوير التعليم الفني . والمسئولية عنه مشتركة بين وزارته ووزارة التعليم ؟ ولماذا لاتنفذ توصيات مؤتمر الجامعات والصناعة الذي عقد خلال العام الماضي ؟ وهي توصيات تدور حول ربط التعليم الفني بمواقع الانتاج ؟ ولماذا وزارة الصناعة بعيدة عن مشاكل التعليم الفني الذي يعاني من ازمة خطيرة تحتاج الى ربط بين خطط التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ؟ وتمتد الازمة لتشمل الابنية التعليمية غير الملائمة تماما للمعاهد الفنية والاثاث المستهلكة والآلات غير الصالحة لتدريب الطلاب وندرة . او عدم كفاية عدد المدرسين الاكفاء المؤهلين لحمل عبء تخريج اجيال جديدة من الحرفيين

يتطلب التعليم الفني تطوير المعاهد والورش التي عفا عليها الزمن . وادخال تخصصات حديثة تلائم التقدم الذي يحدث في العالم . والاهتمام بتدريب المدرسين . بعقد برامج تدريبية متطورة داخل المصانع والشركات المتخصصة . وربط المدارس والمعاهد الفنية بمواقع الانتاج لاكتساب خبرات حقيقية . وهنا يتجسد الدور الخطير لوزارة الصناعة في هذا المجال . كما يتطلب التطوير وضع خريطة فعلية لاحتياجات المجتمع في مصر من خريجي التعليم الفني الذين وصل عددهم الى ٢٥٠ الف خريج سنويا وتطوير مراكز التدريب التي تصل الى ٥٠٠ مركز للتدريب المهني والدعم والتلمذة الصناعية التي رفضت قبول الحاصلين على الاعدادية هذا العام . ويجب ان يمثل التعليم الفني عامل جذب للطلاب ولا يكتفي بقبول غير المؤهلين . كما يجب خلق نوع من التعاون بين وزارتي الصناعة والتعليم لتدريب الطلاب في المصانع والورش الانتاجية . بالاضافة الى توفير فرص العمل لخريجي هذا النوع من التعليم في قطاعات الانتاج . وان تمنح الدولة قروضا مالية لخريجي التعليم الفني لانشاء مشاريع انتاجية صغيرة مماثلة لمشاريع الاسر المنتجة . ونامل ان تحقق اتفاقية «مبارك - كول» التي وضع خطوطها الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عندما كان وزيرا للتعليم اهدافها في تطوير التعليم الفني . ونريد ان نسمع قريبا عن وجود تعاون بين وزارتي الصناعة والتعليم في مجال تطوير التعليم الفني . وان تساعد وزارة الصناعة بالخبرات اللازمة لعمليات التطوير بدلا من الاستعانة بالخبراء الاجانب .

زكي السعدني



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٧

لم تعد هناك مساواة أو تكافؤ للأرص !

والدكتور صلاح الغزالى حرب اول استاذ طب يعترف بان الدروس الخصوصية وصلت الى كليات الطب وان كان الجميع يعلمون ولاحاجة لاحد لاعتراف ومازال لديه امل فى انقاذ روح التعليم الجامعي وجوهره .

د . صلاح الغزالى حرب
استاذ بطب القاهرة

استكمالا لحديث سابق عن بعض مشكلات التعليم الجامعي فى مصر نركز اليوم على مشكلتين حساستين تمسان التعليم الجامعي بصفة عامة والطب بصفة خاصة .

المشكلة الأولى هى تفشى الدروس الخصوصية وخاصة فى كليات الطب العريقة بحيث باتت هى القاعدة وغيرها الاستثناء ووصل الأمر الى حد انها اصبحت تعطى علنا وفى مدرجات الكلية الرسمية وتحت سمع وبصر المسئولين عنها ويقوم على هذه الدورس الخاصة بعض الاسماء التى تنتمى الى هيئة التدريس بالكلية والتى احتكرت هذه العملية التى تدر ارباحا خيالية بعد ان اصبح الأمر يحتاج الى واسطة واحيانا اختبارا تمهيديا للطالب قبل الموافقة على انضمامه الى هذه الدروس كما يقوم بهذه الدروس ايضا وبكل اسف اناس من خارج الوسط الجامعي واحيانا من خارج التخصص ذاته "

وبداية فاننا نود التاكيد على ان تفشى هذه الظاهرة على هذا النحو المؤسف يقضى تماما على روح التعليم الجامعي وجوهره من الأساس والذى يهدف الى تنمية روح البحث واستقلالية التفكير لدى الطالب الجامعي و هذه المرحلة الهامة من تكوينه العقلى

ومن منطلق أن الاعتراف بالواقع مهما كان مؤلما هو البداية الحقيقية لتغيير هذا الواقع فانه لابد وان نعترف بانه لم تعد هناك مساواة أو تكافؤ للفرص بين القادر ماديا وغير القادر وخاصة فى التعليم الطبى مهما بلغت درجة نبوغه العقلى كما انه لم يعد هناك عقاب او ردع لمن يقوم بهذه العملية على أساس الاعتراف بالأمر الواقع مهما بلغت درجة التصريحات الرسمية بغير ذلك

ويمكن ارجاع هذه الظهرة المؤسفة الى عاملين اساسيين الزيادة العشوائية فى عدد المقبولين بكليات الطب من الابواب الخلفية وكذلك القصور الشديد فى العملية التعليمية ذاتها مما جعل بعض الطلاب ـ ولهم العذر ـ يبحثون عن المصدر المناسب لتحصيل العلم من اى طريق وعلى هذا فنحن نرى أنه لاخلاص من هذه الافة الخطيرة الا اذا وجهنا جهودنا نحو هاتين المسالتين بكل الجدية والاخلاص

المشكلة الثانية تتعلق بتقييم لطالب الجامعي والامتحانات الجامعية ويمكن ان نذكرهنا بكل اسف انه لاتوجد معايير حقيقية ثابتة للحكم على الطلاب فى كليات الطب فى معظم الاحوال بحيث اصبح الطالب يخشى من الوقوف امام ممتحن حقيقى يود تقييم مستواه باكبر درجة ممكنة من الحيدة والدقة ويسعى للوقوف امام ممتحن اخر قد يكتفى بسؤاله عن اسمه وصحته ولامانع من السؤال عن صحة السيد الوالد ايضا من باب الدقة "وفى نفس الوقت يجب ان نعترف بان هناك ألوانا مختلفة من التدخل فى اعمال الكونترال فى كليات الطب وهذه تشمل الضغط على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

الممتحن لتغيير درجاته طبقا لقانون المصالح المتبادلة الذى ذكرناه من قبل) او تغيير الدرجات بالفعل فى الكونترول او حتى كتابة ورقة اجابة جديدة تحل محل الورقة الاصلية

بالاضافة الى ذلك هناك قدر كبير من التجاهل لدرجات أعمال السنه والتى من المفترض انها تمثل الجانب الأكبر فى عملية التقييم على مدار العام لذلك فنحن ندعو الى ان تكون هذه الدرجات هى الأساس فى التقييم النهائى الى جانب اختبار نهائى ذى أهمية محدودة فى نهاية العام وبذلك يتقلص دور الواسطة والمجاملات الى اقل قدر ممكن كما يجب ان تكون اعمال الكونترول ذات استقلالية حقيقية بالضمانات الكافية

وتبقى نقطة اخيرة فليس عيبا ان تكون هناك بعض اوجه القصور فى التعليم الجامعى لدينا كما هى عند غيرنا ولكن العيب كل العيب - بل هى الجريمة بعينها - ان نكون على علم بهذا القصور واسبابه ودوافعه وننقض الطرف عن الاصلاح وخاصة اذا كنا نملك أسباب الاصلاح ولكن هذه دعوة الى ذوى الضمائر الحية وما أكثرهم بحمد الله فى جامعاتنا لكى يبدأوا الاصلاح ويصروا عليه برغم العوائق والمعوقات فاما الزبد فيذهب جفاء واما ماينفع الناس فيمكث فى الارض صدق الله العظيم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

مسئولية نقابة المعلمين ووزارة التعليم

د . محمد ابو الاسعاد

والدكتور محمد ابو الاسعاد يحدد اسباب المشكلة بدقة . ولكنه يشير باصابع الاتهام الى وزارة التربية والتعليم التي تتظاهر برفض الظاهرة . ولكنها في الحقيقة تشجعها ونقابة المعلمين سبق ان اتخذت قرارا بالدفاع عن الدروس الخصوصية او على الاقل تستسلم لها . وليس الحل تنظيم حملات بوليسية . او استخدام وسائل سلطوية ولكنه اصلاح النظام التعليمي ذاته سوف يؤدي - تلقائيا - الى زوال الحاجة الى الدروس الخصوصية ..

لاشك أن الدروس الخصوصية اصبحت ظاهرة تمس مختلف جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ومن ثم لابد من الالتفات الى هذه المشكلة بالقدر الموازى لتاثيرها على مختلف جوانب حياتنا وبالقدر الموازى لتاثيرها الى مختلف أرجاء البلاد وتاثيرها على سائر طبقات المجتمع وشرائحه .

والبحث في ظاهرة الدروس الخصوصية يقتضي علميا البحث في النشأة التاريخية لهذه الظاهرة وتطورها والعوامل التي ادت اليها سواء كانت عوامل تربوية تتصل بمناهج ونظم التعليم والامتحانات في مدارسنا او عوامل سياسية تتصل بعجز الدولة عن علاج سوء الوضع الاقتصادى لفئة المعلمين أو عوامل اجتماعية تتصل بطبيعة الصراع الدائربين الطبقات حول التعليم كعامل من عوامل الحراك الاجتماعي او عوامل اقتصادية تتصل بطبيعة نظام الانفتاح ورغبة الطبقة القادرة في تحويل التعليم الى سلعة اقتصادية

كما يتطلب البحث في هذه الظاهرة الكشف عن النتائج التي ترتبت عليها في مختلف جوانب حياتنا وكيف اثرت هذه الظاهرة تاثيرا سلبيا على مختلف جوانب الحياة التعليمية وبخاصة تكوين التلميذ علميا وتربويا كما ادت من الناحية الاقتصادية الى رفع تكلفة العملية التعليمية وعلى الصعيد الاجتماعي ادت الى التمايز الطبقي اما على الصعيد السياسي فقد اهدرت مبدأ تكافؤ الفرص ومجانية التعليم .

لكن مثل هذا البحث الذى يتصل بمختلف جوانب ظاهرة الدروس الخصوصية



ليس مجال هذا المقال الذى سوف اقصره على طرح المسألة التالية

اذا كانت الدروس الخصوصية قد اصبحت ظاهرة عامة وشاملة .. فهل يحسن بنا ان نعترف بهذه الظاهرة ونعمل على تنظيمها في اطار الشرعية ؟ ام أنه لايجب أن نعترف بهذه الظاهرة و أن نتوافر على محاربتها و القضاء عليها بشتى الطرق ؟! ولتحديد موقفنا من هذه المسالة لابد لنا اولا ان نحاول التعرف على موقف المجتمع ومؤسساته من هذه المسالة حيث يمكننا ان نميز عدة اتجاهات الاتجاه الاول ويمثله اصحاب الاتجاهات التقدمية وهؤلاء يرفضون بشدة الاعتراف بظاهرة الدروس الخصوصية ويرون فيها خطرا على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ومن ثم يدعون الى مقاومتها والقضاء عليها بمنتهى الشدة والحزم والاتجاه الثانى ويمثله الانفتاحيون الذين يدعون الى ترك النشاط الاقتصادى للأفراد حرا حرية تامة ويرون في التعليم احد جوانب النشاط الاقتصادى التى يجب أن تترك لآليات السوق ومن ثم يرفض هذا الفريق وضع أى قيود أو ضوابط على حرية المعلمين في ممارسة الدروس الخصوصية

والاتجاه الثالث يمثله الواقعيون الذين يعترفون بوجود الظاهرة وخطورة تفشيها ويدعون الى تنظيمها ووضع الضوابط لها للحد من بعض نتائجها السلبية في ضوء الممكن وماتسمح به ظروف الواقع الاجتماعي

وفي ضوء هذه الاتجاهات يمكننا ان نتعرف على الموقف الرسمى للدولة بمختلف مؤسساتها من ظاهرة الدروس الخصوصية فوزارة التربية والتعليم وبعض اجهزة الحكم المحلى تستنكر احيانا ظاهرة الدروس الخصوصية وتتظاهر بمقاومتها لكن المتابعة الدقيقة لموقف اجهزة الدولة تكشف عن موقف سلبى من الظاهرة الامر الذى يقطع بان هذه التصريحات هى نوع من الاستهلاك المحلى لارضاء اولياء أمور التلاميذ المرهقين من أعباء الدروس الخصوصية يؤكد ذلك تصريحات وزير التعليم السابق احمد فتحى سرور الذى أعلن في مؤتمر رابطة التربية الحديثة ١٩٩٠ انه ليس نابليون بونابرت حتى يتصدى لظاهرة الدروس الخصوصية كما دعا في مؤتمر تطوير التعليم الثانوى ١٩٩١ الى ترك امور التعليم لآليات السوق

هذا الموقف الرسمى للدولة من ظاهرة الدروس الخصوصية يتصل بموقفها من مشكلة المعلمين الاجتماعية فالدولة عاجزة عن حل مشكلة قلة مرتبات نصف مليون معلم وتخشى ان يؤدى ذلك الى ازمة تهدد استقرار الأوضاع ومن ثم تسمح الدولة للمعلمين أن يحلوا مشكلتهم الاقتصادية على الطريقة الانكشارية على حساب اولياء امور التلاميذ عن طريق الدروس الخصوصية

اما موقف نقابه المعلمين المصريين من ظاهرة الدروس الخصوصية فقد عبرت عنه الجمعية العمومية الخامسة عشرة للنقابة في عام ١٩٧٢ عندما اعلنت صراحة ان النقابة ترى الدروس الخصوصية لازمة اشد اللزوم ومن حق المعلمين ممارسة مهنتهم أسوة بغيرهم من المهنيين وان المعلم هو كغيره من المهنيين من حقه ان يستثمر خبراته الفنية في غير أوقات العمل الرسمى وان الحجر على جهوده في هذا المجال ينطوى على معاملة خاصة دون سائر المهنيين

٣٥٦٠

وهذا الموقف من المعلمين ونقابتهم من ظاهرة الدروس الخصوصية هو نتيجة طبيعية لعجز المعلمين ونقابتهم من ظاهرة عن ممارسة الضغط النقابى على الدولة لانتزاع الحقوق الوظيفية للمعلمين وايثارهم حل مشكلاتهم الاقتصادية بذات الطريقة الانكشارية على حساب الشعب ومن عرق اولياء الامور

في ضوء هذا الواقع الذى رصدنا جوانبه المختلفة من ظاهرة الدروس الخصوصية نجد انه لايفيد عمليا ان نتبنى الموقف الرافض للدروس الخصوصية تماما ومقاومتها بكل شدة مع ظروف الواقع الذى تبينا معالمة كما لايمكن الموافقة على موقف الانفتاحيين في اطلاق الظاهرة وعدم التدخل كما لا يمكن ان يكون موقف أجهزة الدولة ونقابة المعلمين موقفا مرضيا وايجابيا ومن ثم فليس أمامنا سوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

الاعتراف بظاهرة الدورس الخصوصية مع الدعوة التى تنظيمها ووضع الضوابط للحد من بعض نتائجها السلبية

وداخل هذا الاطار فاننى اقترح لمواجهة الدروس الخصوصية خطة من شقين الاول يقوم على تنشيط وتنظيم مجموعات التقوية المدرسية .

والثانى يقوم على وضع ضوابط محكمة لمزاولة المعلمين للدروس الخصوصية وبالنسبة للشق الاول الذى يقوم على اساس قيام وزارة التربية والتعليم وادارتها بتنشيط وتنظيم مجموعات التقوية المدرسية فانه يجب ان نلاحظ ان الوزارة قد اكتفت حتى الان باصدار القرارات المنظمة لمجموعات التقوية الا انها على ارض الواقع تركت المجال مفتوحا امام مافيا الدروس الخصوصية لغلق هذا المجال فعليا ولذلك يجب ان تقوم الوزارة بتكليف المدارس التى تعمل فترة واحدة بان تخصص ضمن برنامجها المدرسى مدة ساعتين فى منتصف اليوم الدراسى الكامل لممارسة الانشطة المدرسية واعطاء دروس التقوية واداء الواجبات المدرسية اما المدارس التى تعمل اكثر من فترة فيخصص لذلك ساعتين فيما بين الخامسة والسابعة مساء ويجب ان يراعى التنوع فى مستوى الخدمة فتشكل مجموعات دراسية من عدة مستويات بحسب ظروف الطالب العلمية والاقتصادية ويكون لكل مستوى فئة مالية مناسبة بشرط ان تكون المجموعات الدراسية اختيارية تماما ولايشوبها اى شكل من الضغط ويجب ان ينص صراحة على ان الاسهام الجدى من جانب المعلمين فى هذه المجموعات هو عنصر اساسى فى تقويم المدرسين وترقياتهم وشرط اساسى لمنحهم الحوافز والمكافآت .

اما بالنسبة للشق الثانى الخاص بوضع ضوابط محكمة لمزاولة المعلمين للدروس الخصوصية فيجب ان يتم ذلك بموجب ثلاثة تراخيص الترخيص الاول من وزارة التربية والتعليم وذلك مقابل رسوم تخصص للنهوض بالتعليم والترخيص الثانى من نقابة المهن التعليمية مقابل رسوم تخصص للخدمات النقابية للمعلمين اما الترخيص الثالث فيكون من مصلحة الضرائب مقابل الضريبة المهنية عن دخله الاضافى من الدروس الخصوصية وللمدرس ان يدفع هذه الضريبة الى وزارة التربية لتخصيصها للنهوض بالتعليم او يدفعها الى نقابة المهن التعليمية لتخصص للخدمات النقابية للمعلمين

ويجب ان تشكل فى كل محافظة لجنة تمثل فيها ادارة التعليم ونقابة المهن التعليمية ومصلحة الضرائب تكون مهمتها منح التراخيص لمن يريد من المعلمين مزاولة الدروس الخصوصية ومنع حالات التهرب من التبليغ عن النشاط الخاص بالدروس الخصوصية ويكون لها فى سبيل ذلك الحق فى تلقى التبليغات والشكاوى والمتابعة الميدانية ويكون لها حق الضبطية القضائية

واخيرا فاننى اتساءل ترى حل يمكن مقاومة ظاهرة الدروس الخصوصية ؟!

والدكتور عصام خلف الحسينى استاذ الرياضيات بجامعة اسيوط يرى انه هذا الحل يحتاج الى ثورة تعليمية فى المناهج وطريقة اعداد المعلم ووضع الاسئلة وتصحيح الامتحانات لان هذه هى اسباب انتشار وباء الدروس الخصوصية .



الامتحـــان الموضوعى هـو الحل

حليم فريد تادرس

موجه عام الفلسفة بالتربية والتعليم

واصاب الاستاذ حليم فريد تادرس كعادته ـ حين وصف (مندبة) الثانوية العامة التى تقام فى طول البلاد وعرضها سنويا وتشترك فيها نصف مليون اسرة .. ويفند بموضوعية عيوب نظام الامتحان الحالى . ويقترح نظاما اخر اكثر موضوعية وانصافا . هل يهتم احد بدراسة الفكرة فقد تكون مفيدة وتنقذنا مما نحن فيه.

تطالعنا الصحف كل عام بشكوى طلاب الثانوية العامة من صعوبة الامتحانات وضيق زمن الاجابة بالنسبة للمطلوب الاجابة عليه . فضلا عن ان بعض الامتحانات وبشهادة الخبراء جاءت فوق مستوى الطالب الممتاز وبعيدا عن الكتاب المدرسى المقرر . وما الى ذلك مما نشرته الاهرام فى صفحتها الاولى تحت عنوان مثير هو . اغماءات فى لجان الثانوية العامة لصعوبة الامتحان . وهو كذلك بالنسبة لوزارة التعليم والجامعات وكانه قضية مجتمع قذفت الجميع داخل مثلث الرعب . ثانوية عامة . ومجموع . وتنسيق !!

وبداية وحتى لانسير فى طريق معكوس . او نقيم . مندبة . حول الثانوية العامة . ننبه الى الاساسيات الثلاثة التالية :

● ان الامتحان الجيد الذى يتمتع بمعامل صلاحية مرتفع . هو ذلك الذى يفرق ويميز بين مختلف مستويات التحصيل الدراسى والمعرفى . ومن هنا تتدرج اسئلة هذا الامتحان بين السهولة والصعوبة والاصعب . وبالتالى تصبح العبارة التى تنقلها الصحف عن المسئولين بوزارة التعليم وهى ان الامتحان سيكون او كان فى مستوى الطالب المتوسط . عبارة غير علمية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٢

● ان الدروس الخصوصية وهى الابن الشرعى لنظام التعليم والتقويم فى مصر . والتى لها كل صفات الظواهر من تلقائية وعمومية والزام . تعد الطلاب للامتحان بطريقة الارتباط الشرطى . اذ يدرب المدرسون الخصوصيون ادمغة الطلاب واجهزتهم العصبية على ردود افعال منعكسة مشروطة لمثيرات نمطية يستنتجونها من تراث خبرات قديمة . ويستلهمونها من رفات امتحانات سابقة مفترضين وجود اجابات جاهزة على كل الاسئلة . وقل مثل ذلك فى المدرسة التى درجت على التعليم بالتقلين والحفظ الالى للمعلومات البرنامجية . وبالتالى اذا لم يساير امتحان الثانوية العامة ما اسلفناه من كبائر وسيئات وهو بطبيعته امتحان مسابقة للقبول بالجامعات ظلمناه وحكما عليه بالصعوبة و« التعجيز » !!

● ان وزارة التعليم تضع ثقتها فى امتحانات المقال المشوبة بكل عيوب الذاتية على النحو الذى انتهت اليه امهات المراجع فى التقويم والقياس التربوى والتعليمى . وامتحانات هذا شانها السادية تعكس بالضرورة الحياة العقلية لاعضاء لجنة وضع الامتحان وهى بطبيعتها تعج وتضج بصور من السادية او النرجسية وتحركها ودوافع شعورية ولاشعورية ومخاوف وخبرات طفولة غير سوية . فضلا عن ان غالبيتهم بحكم وظائفهم ـ لم يسبق لهم ممارسة تدريس المقرر الدراسى . مما يفرز امتحانات مشوبة بعيب الاغتراب عن الموقف التعليمى بعناصره المعروفة .

واذا كان امتحان الثانوية العامة قد اصبح مشكلة ذات انياب واظافر . تفرض وتكرر نفسها فى صيف كل عام ما اذا كان لكل مشكلة حل . ومن الحلول ماهو جذرى وشجاع وجرىء تظلله النظرة الكلية الشاملة ويأخذ بأسباب العلم ويعيش العصر . ومنها مايقف عند انصاف الحلول التى لاتؤدى الى انصاف النتائج . ولكن الى اية نتائج كما يقول الفيلسوف الانجليزى جون مل ومنها ماياخذ باسلوب النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال . واخذا بالحل الاول وتجنبا للحلين الاخيرين نطرح حل الامتحانات الموضوعية المقننة ليكون بداية حوار لاخاتمة فكر . والامتحان

الموضوعى المقنن
ـ وحتى يكون واضحا لدينا ـ هو الامتحان الذى صيغت مفرداته . وكتبت تعليماته بطريقة تضمن ثباته اذا ماكرر كما تضمن صدقه فى قياس ما اعد لقياسه . ومن هنا كانت قوته التشخصية وقدرته على التمييز . ويتم وضع هذا الامتحان عن طريق الكمبيوتر بعد تغذيته بعدد كبير من الاسئلة التى تغطى كل مفردات المقرر الدراسى . ويتولى الكمبيوتر مهمة فحص هذه الاسئلة وترتيبها على نحو تربوى محسوب بدقة متناهية بعد ان يستبعد منها ماليس له قوة تشخيصية ومايتطوى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٢

على خطا وماليحتمل اكثر من اجابة مما لايوصل الى المطلوب بدقة . واضعا في الاعتبار زمن الاجابة وهل هذا شأنه اخذت به الدولة الحديثة منذ ان نبه مجلس التربية الاعلى في الولايات المتحدة الامريكية في تقريره الصادر سنة ١٩٢٦ الى عدم صلاحية امتحانات المقال لتقدير مستويات التحصيل الدراسي والمعرفي والقدرات العقلية . ونصح بعدم استخدامها في الامتحانات العامة وعلى الخصوص تلك التى تؤهل للالتحاق بالجامعات .

ويتميز الامتحان الموضوعي المقنن باحتوائه على عدد كبير من الأسئلة تصل الى المائتين او الثلاثمائة وعلى نحو يستوعب كل مفردات المقرر الدراسي متدرجة من السهل فالصعب فالاصعب باسلوب تربوى محسوب يفحص بدقة ويختبر مختلف القدرات والمهارات العقلية وبخاصة القدرة على التفكير العلمي واستخدام الفكرة العلمية استخداما صحيحا . وما الى ذلك مماينمي ثقافة الابداع لاثقافة الذاكرة وهو الى ذلك يستبعد تماما عامل الغش في الامتحان وكل ماهو ذاتي عند وضع الامتحان او تقدير الدرجات . ذلك ان الكمبيوتر هو الذى يضع الامتحان . وهو الذى يقدر الدرجة في ورقة الاجابة . ويوفر النفقات والوقت والجهد الى نحو الخمس ذلك لان ورقة الامتحان هي نفسها ورقة الاجابة . وخلال نصف ساعة يمكن بواسطة الكمبيوتر او البطاقة المثقوبة تقدير الدرجة في نحو الف ورقة اجابة . هذا فضلا عن ان الامتحان الموضوعي يقدم لرجال التربية والتعليم والبحث التربوى فيضا من البيانات الكمية المضبوطة التى تثرى العملية التربوية والتعليمية في حين لايمكن الاطمئنان الى المعلومات التى تقدمها امتحانات المقال المشوبة بكل عيوب الذاتية .

هذا واذا كان البعض من اعداء التغيير والتجديد يثيرون بعضا من الاعتراضات على الامتحانات الموضوعية المقننة . الا ان هذه الاعتراضات فضلا عن أنها مردود عليها بما يدحضها فهى تعبر في نفس الآن عن ملحمة التجديد في العلم التى تصطدم بمثل ما يصطدم به التجديد في الحياة الاجتماعية من روح المحافظة وحسبنا ان التقدم في تاريخ العلم كان تقدما نحو الدقة والموضوعية . فقد ظهر العلم على درج من كل ماهو ذاتي شخصي . واخذ يرنو الى دقة الرياضيات بدأ بالملاحظة والتقدير الذاتي وانتهى بالقياس الكمي المضبوط والتحقيق والرهان فهل يكون لنا في العلم أسوة حسنة فنبادر بانشاء بنك للامثلة يتبع المركز القومي للبحوث التربوية يقوم بتصميم وتنفيذ الامتحانات الموضوعية وتدريب المعلمين على صياغتها والطلبة على ممارستها تجنبا لكبائر وخطايا ذاتية امتحانات المقال وهذه . المندبة . التى نقيمها في صيف كل عام حول امتحانات الثانوية العامة ؟ !



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

لماذا استشرى وباء الدروس الخصوصية حتى كليات الطب ؟

وكنا نشكو من كارثة الدروس الخصوصية التى اصبحت قدرا مقدورا على كل طالب وطالبة من الابتدائي والاعدادى حتى الثانوية العامة ١١ عاما من الاستنزاف اليومي للاسرة على حساب القوت الضرورى فى اغلب الاحوال . ولكن – مع ازدياد الشكوى ازدادت الكارثة واتسعت حتى اصبح طالب الجامعة ايضا لايستطيع ان يتعلم بدون الدروس الخصوصية . واصبح الآن شيء عادى ان تقتطع الاسرة من ضرورات حياتها مايكفي ثمن هذه الدروس الخصوصية لافرق فى ذلك بين كليات التجارة وكليات العلوم وكليات الآداب والتربية . ثم امتد الوباء واستشرى الى كليات القمة .. الهندسة والطب .

كل هذا يحدث جهارا نهارا . ليس سرا . ولا فى الخفاء
الجميع يعرفون . والجميع يرون بعيونهم
والجميع مستسلمون
اصبحت الدروس الخصوصية من حقائق الحياة المصرية ..
لم يعد احد يستنكر . ولاينبه . ولايقول ان هذا . عيب .
والاسر مطحونة بالغلاء والجشع والاستنزاف .
حرام هذا ام حلال .
وهل يمكن علاج هذا الوباء الجديد ام ان الوقت فات ؟!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢



قبل ان يفرمنا قطار التخلف !

عالم جديد ام نظام عالمي جديد هذا هو الشعار الذى اصبح مطروحا ومفروضا على العالم باسره منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتحوله الى دول متعددة ومنذ اتجاه الشرق كله الى الغرب فكرا واسلوبا واقتصادا وتعليما وسياسة وفى هذه الموجة العاتية من المتغيرات هل نظل فى اماكننا حتى يفرمنا قطار التخلف وتدفع بنا الظروف من المؤخرة الى مابعد المؤخرة هل تنبه احد الى ضرورة الحركة السريعة والعاجلة حتى نظل على الاقل فى مواقعنا ولانتقهقر الى الوراء اكثر من ذلك .

الدكتور عبد السلام عبد الغفار رئيس جامعة عين شمس ووزير التربية والتعليم الاسبق واحد ابرز اساتذة علم التربية فى مصر يقول بوضوح وصراحة

● نحن نحتاج دائما الى تطوير الفكر بما يتفق مع ماحدث فى العالم وفى المجتمع من تغيرات وتطورات

والمؤكد ان التعليم هو نظام اجتماعي او منظومة اجتماعية ترتبط بغيرها من النظم او المنظومات الفرعية ، وتلك بدورها تنتمى وترتبط بالمجتمع كنظام عام او منظومة عامة وهناك علاقات جوهرية بين هذه النظم والمنظومات والعالم ومايحدث فيه

وقد تغير العالم ، وماحدث فى السنوات الاخيرة فرض نظاما جديدا على العالم ، وبعد ان كان العالم شرقا وغربا ، اصبح شمالا وجنوبا ، ونحن من الجنوب على حدود الشمال او نحن الشمال الذى يعتبر بحق مبعد الجنوب . وهذا وضع يحتاج من رجال التربية والتعليم الى الكثير من التفكير فنحن مجتمع قديم ولنا ثقافة قديمة ، ونحن مجتمع متدين ونحرص على الدين حرصنا على الحياة . ونحن لانود ان نفقد مقومات ثقافتنا فقد كانت درعا واقيا لنا ضد الكثير من التيارات الفكرية

نحن نحاول ان نحافظ على انفسنا ، على كياننا دون ان ننجرف الى الشمال فنفقد كياننا الثقافى ، او نندفع الى الجنوب فنكون تابعين لاهل الشمال فهل يمكن ان تعتبر المحافظة على هويتنا الثقافية احد اهم اهدافنا

الديمقراطية وحقوق الانسان

ويمضى الدكتور عبد السلام عبد الغفار بمنطق العلماء قائلا ونحن نسعى الى مزيد من الديمقراطية فى حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونحن نؤكد على حقوق الانسان ونؤكد مدى تقديرنا واهتمامنا و رعايتنا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لهذه الحقوق وقد بدأنا نتحدث ونتبنى سياسة اعطاء اليات السوق حريتها في الحركة وفقا للقوانين التى تنسق حركة هذه الاليات ، دون فرض مسلمات او وضع عوائق تعوق قوانين هذه الاليات عن العمل في مسارها الطبيعي . وهذه جميعا ابعاد تحدد طبيعة المجتمعات الحرة الديمقراطية .

وتحتاج هذه المجتمعات الى اعداد ابنائها اعدادا خاصا يتفق مع الحياة الحرة الديمقراطية ، بحيث يزودون بما يلزمهم من قيم واساليب سلوكية تتفق مع هذه الحياة . لاعداد الانسان الحر ، الواعي ، المدقق ، المفكر ، المبتكر ، الذى يلتزم باطار قيمي معين يختاره هو بما يتفق مع مجتمعه وفلسفته وفوق هذا جميعه تحتاج مصر الى ان ننشىء ابناءنا بحيث ينمو الابن المصرى الذى يؤمن بالله ورسالاته وكتبه وانبيائه ، والذى يراعى الله ويتقيه في علاقاته بنفسه وبالاخرين وهكذا ينبغي ان تحتل التربية الدينية موقع صدارة بين مناهجنا . فهل يمكن ان نطلب من واضعي المناهج ان يطوروا اهدافهم واساليب تقديمهم لخدماتهم الى ابناء الناس بما يتفق مع مايحتاج اليه المجتمع ؟

بين المعرفة الجاهزة و أساليب الحصول عليها

يضيف رئيس جامعة عين شمس نحن نعيش في مجتمع ينفتح على العالم بكل ماعيه وتسرى فيه التيارات التى تملا المجتمعات الخارجية نحن لسنا جزيرة منعزلة عن غيرنا نحن في قلب العالم ووسطه تمر بنا كل التيارات الفكرية والثقافية . ونحن نعيش عالما تفجرت فيه المعرفة والمعلومات البعض يسميه عصر الانفجار المعرفي . البعض يسميه عصر المعلومات ، البعض يسميه عصر الانفجار التكنولوجي وهكذا اسماء ذات دلالات ، جميعها يشير الى صعوبة السيطرة على كم المعلومات والمعرفة التى تتغير بمعدلات لانستطيع لها حسابا ، ويقول البعض انه من الخير ان نعلم ابناءنا اساليب الحصول على المعرفة بجانب تعليمهم المفاهيم الاساسية والمعلومات الاساسية في النظم المعرفية . فهل يمكن ان تراعى مناهجنا هذا الاتجاه ؟

ويقال ايضا انه من الخير للمجتمع ان يكون مجتمعا معلما ومتعلما فهل يمكن ان نفكر في تحقيق مثل هذا الهدف ؟

وهل يمكن ان ننمي بين ابنائنا الرغبة و الحصول على المعلومات ، وبعبارة اخرى هل يمكن ان يهتم نظامنا بما نسميه بالتعليم المستمر ؟

ونحن نشكو ويشكو الجميع مما نسميه اقتصار التعليم على تحفيظ الطلاب لكم من المعلومات ثم امتحانهم فيما يستظهرونه ونتحدث عن اهمية العناية بنمو الجوانب العقلية الاخرى عند الفرد . وهناك العديد من القدرات العقلية سواء تلك التى تندرج تحت مفهوم الذكاء او تندرج تحت مفهوم الابتكار او تندرج تحت مفهوم التفكير النمطي ونحن لانقلل ولاينبغي ان نقلل من اهمية الذاكرة والتذكر ولكننا لانرتضي ان نقصر في علمنا التربوى .

فهل راعينا ذلك في مناهجنا واساليب تقديمنا لخدماتنا التعليمية في المدرسة ؟ اننا لانزال نسير في مدارسنا بذات الاسلوب الذى سبق ان كنا نسير به وهل تتفق هذه الرؤيا مع طبع كتب ونشرات بالاسئلة واجوبتها ، سميت نماذج الاسئلة بحيث اصبح الهدف الحقيقي من هذه العملية التى يطلق عليها بالتربية والتعليم هو النجاح في الامتحان ؟

هل هذا يساعدنا في تحقيق اهداف المجتمع من التربية ، او لسنا بحاجة الى وقفة نراجع فيها فكرنا وممارستنا ؟

التعليم الفني وكارثة البطالة

ويقول الدكتور عبد العمار اننا نتحدث عن التعليم الفني في مصر وقد عاصرت عددا من التقارير وجميعها كتب وصيغ صياغة محكمة وسليمة ، ولاتزال مدارسنا الفنية تستوعب اعدادا لاتمكن المعلم من التعليم والتربية ولاتزال مدارس التعليم الفني حتى التعليم الصناعي تعمل اكثر من فترة كما ان نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني تفوق نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وتشير جميع دراساتنا الى ان نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني ستستمر في الزيادة الى حد كبير في العقد الاخير من القرن العشرين

الا يحتاج ذلك الى فكر جديد ؟ الا يحتاج ذلك الى التساؤل ؟ لماذا نقسم التلاميذ الى قسمين ، قسم للثانوى العام وقسم للثانوى الفنى ؟ ، بل لقد عدنا الى انشاء تعليم اعدادى فنى وقد جاهدنا لسنوات حتى قضينا عليه ، وعلى تقسيم التلاميذ الى قسمين فى التعليم الاعدادى حفاظا على انسانيتهم وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، ولكنه عاد مرة اخرى واغلب الظن اننا سنلغيه مرة اخرى لماذا لانفكر فى المدرسة الثانوية الشاملة ؟

وذا كانا نتحدث عن الاقتصاد الحر ، واذا كنا نعفى الدولة من التدخل فى هذه الامور فلماذا نطلب منها اعداد العمالة اللازمة ؟ لماذا لايترك ذلك لمن يستفيدون منهم وفقا لحرية حركة اليات السوق ؟

ويقول الدكتور عبد الغفار اننا نتحدث عن كليات التربيه النوعية وقد انشأنا منها عددا كبيرا فى اقصر وقت ممكن وتثار هنا عدة تساؤلات قد يكون هناك سبب وراء انشائها ولكن لماذا اسرفنا فى انشاء هذا العدد هل نحن نحتاج الى هذه الكليات بهذه الاعداد ام اننا سنفاجأ بنوع اخر من البطالة ؟ ان نعد اناسا ونحن نعلم انهم لا عمل لهم فى المدارس ونحن نعلم ايضا أنهم لا يصلحون الا فى العمل بالمدارس

هل هناك دراسات عن احتياجات المدارس من خريجى هذه الكليات ؟ وهل روعيت هذه الاحتياجات عند الانشاء هل اعدت هذه الكليات كى تكون معاهد مناسبه لاعداد المعلمين الذين يقومون بامداد المجمع بابنائه والذين يحددون الى درجة ما مستقبله اسئله واسئله كثيره تثار وتبحث عن اجابات

تحولات تاريخية وتخصصات جديده

ويقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم المؤكد ان العالم يشهد تحولات تاريخية لايقوى معها احد ، صاحبها ثورة فى المعلومات فى كل فروع العلم اظهرت تخصصات جديده وفى ظل هذه التغييرات السياسية وسقوط النظم الشيوعية ورياح الديمقراطية التى تهب على العالم لا يمكن ان تظل مصر بمعزل عن كل هذه المتغيرات فمصر جزء من العالم ولا نستطيع ان نتخلف عن هذا السباق سيفقد ارادته ومن يملك العالم يملك فرص ارادته على الغير . ومن هنا فان الاولوية فى كل دولة يجب ان تكون للعلم والتعليم ونحن فى مصر نبذل اقصى الجهود لملاحقة هذا التطور وللحفاظ على مكانتنا والتعليم العالى احد الفروع الهامة من التعليم ولا نفصله عن انواع التعليم الاخرى ولا يجوز ان ننساق وراء الدعوه للحد من التعليم العالى بسبب زيادة معدلات البطالة فالتعليم الجامعى والعالى وكفاءات مصر المتعلمه هى احد محاور الثروه الاستراتيجية لمصر ونسبة المتعلمين تعليما عاليا هى التى تحدد مكانة الدول فى سلم القصبة - كما يقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين هى انه يجب ان نعمل على فك الاشتباك بين التعليم والتعيين وان يخضع التوسع فى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٦

التعليم الجامعي والعالى لحساباته وشروط تكفل ارتفاع مستواه فيجب ان نعترف وبصراحة ان مستوى التعليم العالى بصفة عامة غير مرض ويجب ان نعمل على رفع مستوى هذا التعليم تحديثا وكفاءة وتخصصا واقترابا من المستقبل وفتح ابوابه امام كل الفئات من خريجي التعليم الفني والملتحقين بسوق العمل وتحقيق انسيابية بين التعليم بما يحقق الترابط بين التعليم العالى والتعليم الفنى وسوق العمل لاعطاء الامل العلمى للشباب الذين فاتتهم فرص الالتحاق بالتعليم العالى

من هنا يضيف الدكتور حسين كامل بهاء الدين ستشهد المرحلة القادمة المزيد من التنسيق بين مكونات التعليم العالى والجامعات فى مختلف المجالات والتعاون والتنسيق بين التعليم العالى وسوق العمل من حيث تحديد المهارات والخبرات والتخصصات التى تحتاجها خطة التنمية وسوق العمل الأساسى وتحديد أهداف التعليم بحيث يتمكن الطالب من حل المشاكل والقضايا التى تواجهه فى حياته بالاسلوب العلمى ومع تزايد المعلومات اصبح المطلوب هو التدريب على كيفية استخلاص المعلومات والوصول اليها وتوظيفها والاهتمام بالتعليم الذاتى والمستمر .

ويقول الدكتور عبد الغفار أما نتحدث عن كليات التربية النوعية . وقد أنشأنا منها عددا كبيرا فى أقصر وقت ممكن . وتثار هنا عدة تساؤلات . قد يكون هناك سبب وراء انشائها وسحر يقبل وجوده . ولكن . لماذا اسرفنا فى أنشاء هذا العدد ؟ هل نحن محتاج الى هذه الكليات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٢

١١ برنامج للتعليم المفتوح بالجامعات
منها العلوم السياسية والطب والصيدلة

قرر المجلس الاعلى للجامعات فى اجتماعه الاخير برياسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان تتولى اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح ولجان القطاعات العلمية المختلفة بالمجلس الاعلى للجامعات دراسة البرامج التى اقترحتها الجامعات لانشاء تخصصات وبرامج التعليم المفتوح بها وتتضمن هذه البرامج .

- اقتراح جامعة القاهرة بنظام الدراسة وتوزيع المقررات الدراسية المقترح تدريسها فى التخصصات المختلفة للحصول على درجة الليسانس فى الترجمة بنظام التعليم المفتوح بكلية الاداب
- اقتراح جامعة القاهرة ببرنامج لمنح درجة البكالوريوس فى الادارة العامة بنظام التعليم المفتوح بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها
- اقتراح جامعة القاهرة انشاء شعبة للتعلم المفتوح بكلية الحقوق بها .
- إنشاء درجة البكالوريوس فى تكنولوجيا وإدارة المزارع السمكية بجامعة الاسكندرية .
- انشاء درجة البكالوريوس فى الدراسات البيئة والتحليل الكيميائى بكلية العلوم بجامعة الاسكندرية
- اقتراح جامعة الاسكندرية ببرنامج نظام التعليم المفتوح للعلوم القانونية بكلية الحقوق بها
- انشاء شعبة تحت مسمى المسار الموازى للرعاية الصحية المتكاملة بكلية طب اسيوط .
- مشروع اللائحة الداخلية لتجارة سوهاج بنظام التعليم المفتوح
- اقتراح جامعة طنطا انشاء مركز تعليم مفتوح لمنح درجة البكالوريوس فى التجارة شعبة المعاملات والاستثمار
- انشاء شعبتى التكنولوجيا الصيدلية والصيدلة الاكلينيكية بكلية الصيدلة جامعة طنطا
- اقتراح جامعة المنصورة بدء التعليم المفتوح بكلية التجارة فى تخصص ادارة المنشات الانتاجية .

المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢



اتفاقية مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفنى بداية جديدة

عقد الرئيس محمد حسنى مبارك اتفاقية هامة لتطوير التعليم الفنى مع المانيا الغربية تعرف باتفاقية مبارك/كول . وفى رايى ان مبارك قد فتح بهذه الاتفاقية الطريق لثورة حقيقية فى مجال التعليم الفنى علينا جميعا ان نعمل على إنجاحها

سيد عز العزب حسنين

خبير بجهاز المحاسبات سابقا

ولعل البداية الصحيحة لتطوير التعليم الفنى هى خلق اطر « كادرات » أكاديمية تؤمن برسالة التعليم الفنى بوصفه مستقبل أجيال كثيرة ، وبأهمية هذا العون من التعليم وبناء مجتمع كل أفراده ليسوا متعطلين أو منتسبين لجيوش البطالة المقنعة كما نرى ذلك الآن ، لهذا فقد كانت البداية الصحيحة لتطوير التعليم الفنى بحق . هى إنشاء كلية التعليم الصناعى التى فتحت أبوابها منذ ثلاثة أعوام .. إذ أنها ستفتح مجالا واسعا لخلق الأطر « الكادرات » للتعليم الصناعى .. وتعطى الفرص لطلبتها لاستكمال دراساتهم الأكاديمية للحصول على أرقى الدرجات العلمية .. ولعله من الضرورى أن نوجه هنا بصيصا من الضوء على تلك الكلية لنتعرف على حقيقة موقفها

إن كلية التعليم الصناعى هذه إذ تدرس لطلبتها التكنولوجيا الحديثة فى مجال الصناعات الحيوية التى يحتاجها مجتمعنا النامى فانها توائم بين هذه الدراسات نظريا وعمليا إلى جانب اهتمامها الفائق بالجوانب التربوية أيضا .. وهى تختلف عن كافة كليات التربية التى تضم شعبا للتعليم الصناعى بأنها تولى الجوانب التكنولوجية التطبيقية العناية المتكاملة بحيث يصبح الخريج ممارسا للتعليم النظرى والتطبيقى دون انفصام بينهما .. عكس كليات التربية الأخرى التى يتخرج فيها الدارس متخصصا فى التدريس الصناعى النظرى فقط دون التطبيقى على أن هذا لا يدعونا إلى التهوين أو التقليل من جهد وقدر كليات التربية فى تخريج تربويين صناعيين إن صح هذا التعبير ولكن كلية التعليم الصناعى لها نهج خاص وفلسفة خاصة متميزة ومتفردة من عدة جوانب لها أهميتها فى إعداد التربوى الصناعى إذ تعتمد تلك الكلية فى إمدادها بالطلبة على نوعية خاصة من الدارسين .. هم أولئك الذين أتموا دراستهم الفنية بتفوق وامتياز فى المدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث او المعاهد الصناعية فوق المتوسطة .. ويقتصر القبول على هذه النوعية فقط دون غيرها .. على أساس أن اولئك الطلاب قادرون على السير فى مجالات الدراسة باهتمام وشوق استنادا الى أمور أهمها أنها الباب الملكى للحصول على درجات علمية عالية حتى درجة الدكتوراه .. وهذا لم يكن متاحا او بمعنى ادق لم يكن متيسرا بهذه الصورة من قبل

والحق يقال ـ طبقا لما علمته ـ أن القائمين على كلية التعليم الصناعى وضعوا ضوابط متشددة فى قبول الدارسين بها حيث لا يقبل فى العام الدراسى الواحد إلا أعداد محدودة لا تصل الى المائة طالب أو اقل من ذلك بكثير بالنسبة لجميع الشعب .. إذ ليس بابها مفتوحا على مصراعيه لذوى المؤهلات التى أشرنا إليها ، وانما لابد من توافر شروط هامة منها :

● حصول الطالب على أعلى مجموع للمواد النظرية بحيث لا يقل عن درجة الامتياز .. فقد بلغ الحد الأدنى للقبول هذا العام ٨٠٪ من مجموع المواد النظرية وذلك طبقا للنتائج التى أعلنها مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد

● اجتياز الطالب لثلاثة اختبارات لقياس قدراته واستعداده

١ ـ اختبارات قدرات تحريرية وفيها يجيب الطالب على مجموعة أسئلة تربو على الثلاثمائة سؤال ـ بعضها باللغة الأنجليزية ـ يجيب عليها الطالب فى أقل من الساعة .. وهى أسئلة تتصل بقياس مدى المعلومات الفنية والهندسية والحسابية والعامة والاتجاهات التربوية والعلاقات بين بعض تلك المعلومات وبعضها الاخر ومعامل الارتباط بينهما

٢ ـ اختبارات عملية فى المجال الذى تخصص فيه الطالب ..

٣ ـ اختبارات شخصية يتولاها أكاديميون متخصصون فى المجال الصناعى والهندسى والتربوى والأدارى وعلم النفس للتأكد من كفاءة شخصية المتقدم بالتدريس فى المجال الصناعى وبديهى أن يتقدم أو بمعنى ادق يرشح للقبول بتلك الكلية مجموعات من الطلاب تربو على الثلاثمائة كلهم حاصلون على درجة الامتياز فى المواد النظرية ومع ذلك فان من يجتاز منهم تلك الاختبارات بنجاح عدد محدود جدا .. أقل من المائة طالب بكثير ..

وكما علمت فان المناهج التى تدرس فى هذه الكلية مناهج مدروسة وموضوعة بعناية ولا يقل العام الدراسى فيها عن أحد عشر شهرا فى السنة .. وأعضاء هيئة التدريس يبذلون من الجهد أقصاه لانجـاح الهدف من إنشاء تلك الكلية .. بل وكأنى بهم يعملون طبقا لنظرية التحدى والاستجابة .. مع الاعتذار للمؤرخ المشهور (أرنولد توينبى) صاحب تلك النظرية فى تفسير التاريخ .!

وإذا كان الأمر كذلك فان الأمر يقتضى التوسع فى انشاء كليات مناظرة.. ليس فى مجال التعليم الصناعى فحسب . ولكن فى مجال التعليم الفنى بأكمله .. الصناعى ، الزراعى ، التجارى .. وعلى نفس المستوى من حيث قبول طلبتها ومن حيث المستوى بالنسبة للتدريس والمناهج .

بل إننى أبادر وأطمح ـ وطموحى لا حدود له بالنسبة لوطنى ـ أن تنشأ جامعة للتعليم الفنى تكون نواتها كلية التعليم الصناعى تلك .. وأن توضع لها البرامج والخطط والسياسات التى تساير التطورات التى نحن أو بمعنى أصح العالم مقبل عليها فى القرن الحادى والعشرين . وذلك من حيث ! إدخال التكنولوجيا الحديثة المتطورة ـ وليست المتقادمة ـ واللغات الحية والأساليب التربوية المعتمدة على أحدث نظرياتها بما يناسب بيئتنا وظروفنا كدولة نامية تسعى إلى كسر طوق التخلف الذى يحيط بأعناقنا ..

ولست أطالب بانشاء تلك الجامعة الآن .. بل إننى أضع هذا الموضوع تحت ابصار وبصائر القائمين على تطوير التعليم من اجل انجاح اتفاقية مبارك / كول والاستفادة منها الاستفادة المثلى والحصول على الكفاية الحدية لتلك الاتفاقية وفى تصورى ـ إن جاز لى أن أتصور ذلك ـ انه ينبغى لنا المبادرة بتشكيل فريق متابعة لهذه الاتفاقية .. ولا يكون تشكيل ذلك الفريق تقليديا وإنما يكون تشكيله من أربعة قطاعات

ـ قطاع النقابات المهنية ذات العلاقة ومن أهمها نقابة التطبيقيين فهى تضم شخصيات لها خبراتها ولها مناشطها ودراساتها فضلا عن أنها تتولى استثمار طاقاتها المالية والمادية والبشرية والتنظيمية فى إنشاء مصانع ذات انتاج كبير

● قطاع الأكاديميين من أساتذة التكنولوجيا والهندسة والتربية ممن لهم دراسات وأبحاث فى المجالات التى تشملها فروع دراسات كلية التعليم الصناعى

● قطاع رجال الاعمال ممن يمثلون أصحاب المصانع والشركات ذات العلاقة ممن لهم رؤى خاصة فى تطوير الصناعة فى مصر

● قطاع الجهات والهيئات الرسمية المنوط بها أمور التعليم والتدريب الصناعى فى مصر .. كوزارة التعليم العالى ووزارة الصناعة



المصدر : الأهـــــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

مبــــارك يبحــث انشــاء الجامعــة الأهليـــة

بهاء الدين : لا مانع من اقامتها فى اطار الدستور والقانون

عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا امس لبحث انشاء الجامعة الاهلية وتناول الاجتماع كل الآراء التى تدور حول الجامعة والاطار القانونى والدستورى لها .

حضر الاجتماع الدكاترة . عاطف صدقى رئيس الوزراء وفتحى سرور رئيس مجلس الشعب ومصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى والمهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والاسكان والمرافق والدكتوران عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية وحسين كامل بهاء الدين وزير التعليم

وصـــرح وزيـــر التعليم ـ عقب الاجتماع ـ بانه لا مانع من انشاء هذه الجامعة ـ من حيث المبدأ ـ فى اطار الدستور والقانون وان الامر يحتاج .. الى دراسة تفصيلية لمعرفة الخطوات التى يمكن ان تتم والضمانات التى يجب ان تتخذ لكى تكون هذه الجامعة اسهاما حضاريا فى مصر

اشـــراف :
عبـــاس مبـــروك

العـــلم في حيـــاتنـــا

نـــدوة التعـــليم واهتمـــامات النـــاس (٢)
اصــــلاح التعـــليم والمعـــاشـــرين للمهنـــة

عن مشاكل التعليم في مصر وردود الأفعال التي اثارتها الندوة التي عقدتها الأهرام وحضرها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والكاتب الكبير والأستاذ نجيب محفوظ و١٥ من كبار رجال الفكر والتعليم وممثلي الاحزاب في مصر تلقيت رسالة من العميد مهندس متقاعد اسماعيل دياب مرفقا معها تصور خاص بالتعليم سبق تقديمه لوزارة التعليم والمجالس القومية المتخصصة وهذا التصور ضمن تصور اعم واشمل هدفه بناء مجتمع ويقول المهندس اسماعيل دياب في رسالته ان احدى المشاكل الخطيرة في المجتمع عدم وجود هيكل وظيفي للمجتمع ولايمكن الوصول لهيكل تعليمي دون الحصول اولا على هيكل وظيفي « كم وكيف » للمجتمع ـ وهذا احد اسباب تجميع الهيكل التعليمي في مصر . فالفرد في المجتمع لايسعده كثيرا ان يتعلم اولاده ولكن يسعده اكثر ان يتعلم ويعمل ولايمكن حدوث ذلك الا اذا احترم الهيكل الوظيفي للمجتمع لكل وظيفة ولكل نشاط ولابد ان نعرف ان احد اسباب مشكلة البطالة يرجع الى ان الكثير يعمل في اكثر من وظيفة .

اما رسالة السيد بيومي محمد دسوقي موجه اللغة العربية بادارة العياط التعليمية فتقول ان تدريب المعلم نظرى أكثر منه عملي لايعطي المعلم الخبرات واقسام التدريب بالمديريات تسند التدريب لمجموعة معروفة لاتتغير لصرف المكافات مما جعل التدريب ارتزاقا .

ان اصلاح التعليم يكون بسؤال المعاشرين للمهنة في القاع لتعرفوا اننا اسوا حالا بكثير من امريكا وليس في خطر فقط كما عند امريكا .

ان المدارس التي يزورها المحافظ او وكيل الوزارة انما هي مدارس مختارة وعليها يكون البحث في اصلاح التعليم فمابالكم وغالبية مدارسنا على الطبيعة انها كارثة بمعنى الكلمة ـ انني اطالب بقانون جديد موحد للتعليم في مصر يتحدث عن واقعنا المصرى ولاياخذ من الخارج

« المحرر »

□ مجلس الشورى يناقش سياسة التعليم :

مطلوب الاهتمام بالتعليم الفنى وتشجيع الطلاب لدخوله

الحكومة : اعتماد ١٥٠ مليون جنيه لتحسين الأبنية التعليمية

كتب ـ عبد الجواد على :

واصل مجلس الشورى امس برياسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشاته حول سياسة التعليم حيث اعلن الدكتور حسين كمال بهاء الدين وزير التعليم ان الدولة اعتمدت ١٥٠ مليون جنيه لأصلاح اكثر من ثلاثة الاف مدرسة وجعلها اكثر ملاءمة لاداء عملية تعليمية افضل ، وذلك فى اطار خطة الدولة للنهوض بالتعليم ـ واكد ان الشهادة الجامعية اصبحت ضرورة علمية واجتماعية وهو ما يجعل الدولة تتجه نحو التوسع فى التعليم الجامعى سواء بانشاء الجامعة الاهلية او التعليم الجامعى المفتوح . كما يجرى تطبيق برنامج شامل لدعم الوجبة الغذائية لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات واكد ان الابقاء على مكتب التنسيق لدخول الجامعة يعد ضرورة هامة لتحقيق العدالة بين الحاصلين على الثانوية العامة وان الوصول الى نظام دخول الجامعة بالامتحان مازال محل دراسة ويحتاج الى تغيير جذرى فى نظام التعليم من نظام التلقى والحفظ الى نظام التفكير والابداع والربط بين الاشياء .

واكد صفوت الشريف وزير الاعلام ان وسائل الاعلام تحترم المعلم وتحافظ على هيبته كما انها تحترم العلماء والباحثين لانهم يؤدون عملا جليلا من اجل خدمة مصر وبناء اجيال المستقبل .

وخلال المناقشة تحدث زكى بدر مطالبا بأن يهتم التعليم بالمنهج العلمى بجانب المنهج الاخلاقى والقيمى .

واكد الدكتور فتحى محمد على ، على ان يكون ترشيد سياسة التعليم متفقا مع احتياجات التنمية .

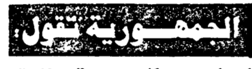
وطالب محمد رجب بتشجيع الشباب على الالتحاق بالتعليم الفنى مع فتح المجال امامهم اوسع للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وان تزيد الجامعات الاقليمية من ارتباطها بالهيئة المحيطة والعمل على حل مشاكلها .

وذكر جورج روفائيل ان التسرب من التعليم الاساسى يزيد من نسبة الامية . وطالب بالاهتمام بتدريس الدين فى مختلف مراحل التعليم حسب نص الدستور .

وقال أحمد يونس ان رفع كفاءة التعليم سوف يقضى على ظاهرة الدروس الخصوصية سواء بالمدرسة او الجامعة وهى ظاهرة اصبحت تشكل عبئا على ارباب الاسر المصرية .

واشار مصطفى كامل مراد الى تأخر التعليم عن مواكبة التطور التكنولوجى فى العالم ، واكد ان التعليم الفنى اصبح اساسا لبناء نهضة الدول الحديثة . وطالب بتشجيع المواطنين على التبرع لبناء المدارس وذلك باعفائهم من الضرائب .

وطالب رجائى زغلول بتوفير الاموال اللازمة لتحسين الابنية التعليمية ومستلزمات المعامل والقيام بحملة قومية للقضاء على الامية باعتبارها خطرا يهدد الامن القومى المصرى .



التعليم والتنمية والتقدم

تحظى العملية التعليمية - بجوانبها المختلفة - باهتمام وطنى كبير ، على المستويات الرسمية والشعبية . وهذا الاهتمام يعبر عن أهمية هذه العملية ودورها الاساسى والمؤثر فى التنمية والتقدم اللذين نريد تحقيقهما بأسرع ما يمكن تعويضا عما فات ولحاقا بالعصر الذى نعيش فيه .

وتحقيقاً لهذا الغرض ، ومن أجل النهوض بالعملية التعليمية ذاتها ، تعقد الاجتماعات على أعلى المستويات ، وتدور المناقشات فى المجالس النيابية ، وتبرم الاتفاقات مع الدول الاخرى للاستفادة من خبرتها . فقد اجتمع الرئيس حسنى مبارك أول امس مع عدد من كبار المسئولين وبحث معهم قضية الجامعة الأهلية . وفى اليوم نفسه ، واصل مجلس الشورى مناقشاته حول السياسة التعليمية . وقبل ايام تم عقد اتفاق مهم مع المانيا للاستفادة بخبرتها فى تطوير التعليم .

وقد اعلن وزير التعليم - عقب الاجتماع الذى عقده الرئيس - ان قضية الجامعة الاهلية تحتاج الى دراسة تفصيلية ، مشيرا الى انه لا توجد موانع قانونية أو دستورية تمنع قيامها ، ومؤكدا ان الجامعة التى نريدها يجب ان تكون اضافة كيفية الى ما لدينا من جامعات ، بحيث نقدم تعليماً متميزاً من ناحية وتضيف تخصصات غير متوافرة فى الجامعات الحالية من ناحية اخرى ..

ان هذه هى الضمانات المطلوبة فى الجامعة الاهلية ، بحيث تساهم - بدورها - فى جذب الجامعات الاخرى الى التطور والتقدم والازدهار ، بحيث توفر لنا الكوادر العلمية والفنية التى نريدها فى كافة المجالات .

وهنا تبرز أهمية كلمات وزير التعليم امام مجلس الشورى ، حيث اكد ان مكتب التنسيق الجامعى من اهم انجازات مصر ، ويجب الحفاظ عليه لانه يمثل العدالة وتكافؤ الفرص امام الجميع .

وفى كل الاحوال ، فان هذا الاهتمام الرسمى والشعبى بتطوير العملية التعليمية وتوسيع آفاقها يجب ان يتواصل ويستمر حتى نستطيع ان نحقق ونوفر المؤسسة التعليمية القادرة على الوفاء بأهدافنا فى التنمية والتقدم .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢



مدير للأمن بكل مدرسة.. بين مؤيد ومعارض

المؤيدون

النظام الجديد يساعد على استقرار المدرسة وحماية ممتلكاتها

تحقيق :
يوسف عز الدين
فاطمة عزام

تعيين مدير للامن بكل مدرسة .. فكرة مطروحة حاليا للدراسة قبل تطبيقها بالمدارس وهو مايحتاج ايضا لفتح باب الحوار حولها بين المدرسين والطلاب والمسئولين بوزارة التربية والتعليم .

في هذا الحوار .. تنقسم الآراء بين مؤيد للفكرة كاجراء يوفر الاستقرار للمدرسة كمؤسسة تربوية ، وبين معارض خوفا من تداخل السلطات وتناقض هذا النظام مع العمل التربوى بالمدرسة .

وقد نشرنا امس اراء المسئولين بوزارة الداخلية .. واليوم تواصل الجمهورية مناقشة القضية وتطرح اراء المسئولين في التعليم .

المعارضون

يحذرون من التناقض مع الدور التربوى للمدرسة والازدواجية فى السلطات مع مديرها

حسين السيد وكيل اول الوزارة لشئون التعليم بمحافظة القاهرة .. يرى ان هذا النظام يتعارض مع كون المدرسة مؤسسة تعليمية يرأسها مدير ويعاونه ناظر او اكثر يواجهون العمل بأسلوب تربوى فيه الثواب والعقاب وفقا للوائح والقوانين التعليمية .

كما يؤدى هذا النظام ـ كما يقول عبدالعظيم زيدان امين عام النقابة العامة للمعلمين ، الى تضارب فى السلطات بين مدير المدرسة ومدير الامن حيث يشرف الاول حاليا على ادارة المدرسة بصورة متكاملة بما يحقق استقرار المدرسة بصفة عامة ، كما ان تنفيذ النظام المقترح ربما يأتى بنتيجة عكسية حيث يمكن ان يبعث شعور الطلاب بأن مدير الامن ممثل للشرطة ، على الاثارة والاحساس بعدم الاستقرار .

عبدالله ايوب المدرس بالمدرسة الالماني .. لا يرى أية ضرورة لوجود مدير للامن لانه سيكون نظاماً مفتعلا ، واذا كان ذلك موجودا بالجامعات نظرا للمواقف السياسية داخل الجامعة ، فأن الامر مختلف بالمدارس الاعدادية والثانوية .

واذا كانت هناك مشاكل داخل المدرسة ، فأنه يمكن .. كما تقول صفاء نديم بمدرسة عباس العقاد التجريبية ، السيطرة عليها من خلال ادارة المدرسة الحالية دون الحاجة الى زيادة الاطراف المشاركة فى هذه المهمة وهو ما يؤدى لتضخم المشكلة اكثر من حلها .

اما الفريق المؤيد للفكرة فيرى ان تطبيق النظام خاصة فى المدارس الكبيرة يتفق مع مصلحة العملية التعليمية من حيث توفير الاستقرار للمدرسة ومواجهة اى خطر تتعرض له .

ويؤكد محمد كمال منصور وكيل اول الوزارة سابقا : انه لا يوجد تعارض طالما ان مدير الامن يستمد سلطاته عن طريق مدير المدرسة ، كما تحدد اختصاصاته عن طريق وزارة التربية والتعليم .

وتؤيد كاميليا عبدالصمد مدير عام ادارة مدينة نصر التعليمية :

هذا النظام بشدة ، وترى ان المدرسة فى اشد الاحتياج له وخاصة ان مدير الامن له مسئوليات تتعدى الاشراف على الطلبة مثل تنسيق الاشراف على ممتلكات المدرسة وحمايتها بما لديه من قنوات اتصال مع مسئولى الشرطة .

وتضيف : ان هذا النظام مطبق حاليا فى بعض المدارس حيث يتم اختيار احد رجال الشرطة للاشراف على الامن بالمدرسة من قبل وزارة الداخلية بناء على طلب المدرسة .

ويقوم مدير الامن بالمدرسة ـ كما يقول صلاح عبدالعزيز مدير مدرسة يوسف السباعى الثانوية بمتابعة سلوك الطلاب وتوفير الامن لهم وحماية المدرسة من الباعة الذين يعرضون صحتهم للخطر ، وهو ما يرفع عن كاهل مدير المدرسة الكثير من المسئوليات التى تبعده عن مهامه التربوية الاساسية .

ويطالب توفيق الوصيف مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية بضرورة تحديد اختصاصات مدير الامن بكل دقة ، والجهة التى يتبعها هل وزارة التعليم ام الشرطة وذلك حتى لا يحدث تعارض وبما يضمن ان تكون مهمته فى اطار نظم وزارة التعليم ، وخاصة ان للمدرسة اسلوباً أسرياً فى الاشراف وحل اية خلافات قبل ان تتفاقم .

ويشير رفعت الشافعى مدير ادارة الزيتون التعليمية الى انه يطالب منذ فترة طويلة بأن تكون الحراسة المدرسية مسلحة لضمان حماية ممتلكات المدارس خاصة ان بعضها يمتد على مساحات كبيرة ، وبالتالى فأن مدير الامن بالمدرسة نظام جيد بشرط عدم الازدواجية بين الادارة المدرسية والامن .

ويقول تامر عبدالرحمن الطالب بمدرسة زكى مبارك الثانوية : انه يتمنى تطبيق هذا النظام بكل المدارس لمنع معاكسة البنات وايضا لمنع تدخل الاهالى فى المشاكل التى تحدث بين الطلاب .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

رئيس هيئة قضايا الدولة لآخر ساعة

الأبواب الخلفية : انتهت لدخول الجامعات

● وزير التعليم لا يملك عدم الطعن فى الحكم

● حديث : جمال عوض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

طلب الرئيس حسنى مبارك حسم قضية تحويلات الطلاب .. وطالب وزير التعليم بحل هذه المشكلة بصورة تحافظ على الشباب المصرى دون اى مخالفات قانونية .. ودون ترتيب حقوق عن طريق التحايل .. ولقد قامت هيئة قضايا الدولة برفع دعوى ببطلان حكم المحكمة الادارية العليا لصالح احد الطلاب .. وطالبت من المحكمة ان توقف تنفيذه وإلغاءه باعتباره حكما معيبا .. صرح بذلك لآخر لحظة المستشار عزت رياض رئيس هيئة قضايا الدولة .. وقال إن الحالات التى هى محل الطعن والقضية المثارة الآن تبين ان بعض عمداء الكليات ومديرى الجامعات قد ضربوا بكل القواعد عرض الحائط وضموا طلابا إلى الجامعات لا تنطبق عليهم الشروط التى وضعت خلال الأعوام الماضية . والتى من المفروض ان يلتزموا بها .. بل كان لزاما عليهم الا يبتدعوا ظاهرة الأبواب الخلفية للالتحاق بالجامعات ..

وحول حالة الطالب التى اصدرت المحكمة الادارية العليا حكما باحقيته بالإلتحاق بالجامعة المصرية .. فإننى اقول إن حالته صارخة .. لأنه حاصل على الثانوية العامة شعبة رياضيات بمجموع (٢٢٦) درجة بما تعادل ٥٦,٥ فى المائة .. هذا الطالب التحق بجامعة المجر فى اكتوبر ١٩٩٠ .. وطلب تحويله إلى كلية الطب جامعة القاهرة فى يناير عام ١٩٩١ .. اى بعد ثلاثة اشهر قبل ان ينقضى عام على تواجده فى المجر .

هذا الطالب قبل بالكلية .. ثم صار سحب القرار عندما اصدرت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة قرارها بانعدام قرار التحويل .

وعندما لجأ إلى القضاء قررت المحكمة رفض دعواه .. لعدم توافر الشروط التى اقرها المجلس الاعلى للجامعات .. فلجأ إلى المحكمة الادارية العليا التى اصدرت حكمها لصالحه رغم تقريرها بعدم توافر الشروط الاربعة فى حقه استنادا إلى ان قرار السحب تم بعد ٦٠ يوما من قرار قبول قيده بالكلية .

ويضيف المستشار عزت رياض : واستنادا إلى ان قبول قيده صدر من مختص .. وهو مدير الجامعة بينما الحقيقة ان الطالب المشار إليه لا يتوافر فيه شروط المؤهل ولم يمض سنة دراسية كاملة فى الخارج ولم يعد إلى الوطن بالتبعية لعودة والده .. ولم يتم تحويله عن طريق مكتب التنسيق صاحب السلطة فى إجراء التحويل .. الأمر الذى ارتأت معه وزارة التعليم والمجلس الاعلى للجامعات الطعن على هذا الحكم بالبطلان .. ذلك لأن من اشترك فى إصداره سبق له ان قرر بتوافر موجبات التنحى عن نظر قضايا التحويلات برمتها .

حرمان وتنحى القاضى

● هل هناك مادة فى قانون المرافعات تؤدى إلى حرمان القاضى وتنحيه عن نظر القضية مرة اخرى ؟

قال المستشار عزت رياض رئيس هيئة قضايا الدولة :

إن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تقول : يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى وممنوع من سماعها ولو لم يرده احد من الخصوم فى الأحوال التالية .

● إذا كان قد ترافع عن احد الخصوم فى الدعوى او كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء او كان قد سبق له نظرها قاضيا او خبيرا او محكما او كان قد ادى شهادة فيها .

● المادة ١٤٧ يقع باطلا عمل القاضى فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن امام دائرة اخرى .

واضاف عزت رياض إنه لدى اكتشافنا ان احد اعضاء الدائرة ممن اشتركوا فى إصدار الحكم وهو المقرر الذى حرر اسباب الحكم سبق ان طلبنا تنحيته عن نظر هذه الدعاوى .. وقبل التنحى باعتباره انه سبق ان اصدر حكما فى ذات الموضوع إبان اشتغاله رئيسا لمحكمة القضاء الادارى فى المنصورة .

● إن القضية الأخيرة .. شملت تناقضا وتضاربا فى التصريحات حيث وعد وزير التعليم بعدم الطعن فى هذا الحكم .. وتم الطعن من جانبكم ؟



قال عزت رياض : إن وزير التعليم لا يملك هذا القرار لمخالفته للقانون والحكم المقصود هو الحكم النهائي .. والقضية برمتها امام القضاء .. ولا احد يمتلك اختراق الحكم القضائي بل على العكس وزير التعليم حريص على الصالح العام وعدم فتح الابواب الخلفية مرة اخرى .

● هناك راى قانوني يقول : إن الطالب الذى سافر إلى الخارج عكس الطالب الذى لم يسافر .. فتتغير في الحالة الأولى المراكز القانونية .. فما رايك ؟

قال المستشار عزت رياض رئيس هيئة قضايا الدولة : المراكز القانونية التى تقصدها عندما تكون على اساس سليم واقوى من المبدا .. ولك الحق ان تتصور ان هذا الحكم إذا راعى مصلحة ١٠٠ طالب على سبيل المثال فقد اجحف بحقوق مئات بل الاف .. الطلاب الأولى بالرعاية وهم الذين لا يملكون السلطة او المال فاى مراكز قانونية يقصدون .

نهاية قضية الأبواب الخلفية

● هل هذه هي القضية الأولى التى تنظرها هيئة قضايا الدولة ؟ واين كانت الهيئة من القضايا السابقة ؟

قال المستشار عزت رياض : نحن لم نخطر من قبل لان هذه القضايا كانت تباشرها الجامعات بنفسها عن طريق إداراتها القانونية .. وباعتبار ان مديرى الجامعات هم الذين كانوا يقبلون هؤلاء الطلاب بالمخالفة للقانون فقد كانوا يصدرون تعليماتهم إلى إداراتهم القانونية لتاييد قراراتهم .. وعندما وصل العلم إلى وزير التعليم فقد باشر اختصاصه في إحالة هذه الموضوعات وطلب من هيئة قضايا الدولة مباشرتها بمعرفتها .. واسمح لى ان اؤكد لك ان قضية تحويل الطلاب من الجامعات الاجنبية إلى مصر قد دخلت عهدا جديدا .. هو عهد تطبيق القانون .. وبذلك اغلق نهائيا عهد الابواب الخلفية .

طعن هيئة القضايا باطل

على الجانب الاخر من هذه القضية المثارة الآن قال كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب ان هذا الطعن هو إشكال في تنفيذ الحكم .. وهذا الاشكال لا يقوم على اساس سليم ذلك إن ما جاء في عريضة الاشكال من ان القاضى الذى يصدر حكما او احكاما في دعاوى مماثلة ليس ممنوعا عليه ان يصدر احكاما اخرى مماثلة إطلاقا سواء في الدرجة الأولى او امام المحكمة العليا وليس هناك اى نص قانونى في قانون المرافعات يحرم على القاضى ان يحكم في دعاوى سبق ان اصدر احكاما في دعاوى مماثلة لها .

إن القول بغير ذلك يؤدى إلى شلل المحاكم وعدم قدرتها بعد فترة وجيزة على نظر معظم القضايا .. فمالاشك فيه ان المحاكم والقضاة تنظر قضايا في معظمها مماثلة بعضها لبعض وهذا ليس سببا من اسباب عدم صلاحية القاضى لنظر اى طعن واحوال عدم الصلاحية محدد في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وكذلك المادة ١٤٧

إن قانون المرافعات لا يسعف الهيئة في رفع طعن او اشكال يستند إلى الادعاء او يستند إلى القول بان مستشارا في هيئة المحكمة الادارية العليا قد سبق له ان حكم في دعاوى مماثلة فهذا ليس من اسباب عدم صلاحية القاضى .

اما الطعن بعدم الدستورية فكان امام الهيئة الفرصة امام محكمة القضاء الادارى بدرجتها في إبداء هذا الطعن ومعروف ان هذا السبب كان من ابرز الطعن على قرار الجامعة بقبول الطلبة .

وقد رفضت هذه الطعون امام محكمة القضاء الادارى بدرجتها ولا يجوز ان يطعن بهذا الطعن مرة اخرى امام قاضى الاشكال . لان الاشكالات ليست طريقا من طرق الطعن في الاحكام وإنما هى وسيلة لايقاف تنفيذ الاحكام إذا ما جد جديد بعد صدور الحكم لم يسبق عرضه على المحكمة التى اصدرت الحكم او ظهر سبب من اسباب بطلان الحكم من ناحية الشكل وهذا غير متوافر في هذا الاشكال .

اما السبب الثالث .. وهو سبق تنحى هذا المستشار عن نظر طعن مماثل .. فهو ليس من الأسباب التى اوردها قانون المرافعات على سبيل الحصر لعدم الصلاحية وليس معنى ان يتنحى القاضى عن نظر دعوى ان يظل بعد ذلك محروما او ممنوعا في نظر دعاوى مماثلة .

وعد وزير التعليم

● ويضيف كمال خالد .. إننا ننأى عن اتخاذ اى إجراءات ملتوية للحيلولة دون تنفيذ حكم نهائى وبات لصالح هؤلاء الطلبة خصوصا وان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قد وعد اكثر من مرة واثناء جلسات الاستماع في لجنة التعليم بمجلس الشعب برئاسة الدكتور طلبة عويضة وبحضور مديرى الجامعات وجميع عمداء الكليات المعنية .. لقد وعد بانه لن يطعن في اى حكم يصدر لصالح الطلبة .

إن القضية تحمل وجها قبيحا او ماساة كبيرة فبعض الطلاب بدا في اتخاذ إجراءات للعودة إلى مصر ولكن للأسف تكون المفاجاة رفضهم في بلدهم مصر .. ان الحقيقة الذى يجب ان يعرفها الجميع ان المراكز القانونية تختلف بين طالب سافر إلى الخارج والتحق بإحدى الجامعات عن قرينه الذى ظل في مصر .. المراكز القانونية تختلف في هذه الحالة .



عدم المساس بتحويل الطلاب

ويقول الدكتور سيد الشوربجي رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق : إن ما تم من إجراءات وتحويلات يجب أن تنفذ كما هي ، ولايمس وضع هؤلاء الطلاب على الاطلاق ، حتى ولو كان هناك بطلان في القرار .. لاننا ملتزمون بقواعد ارستها من قبل المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا .. وهي عدم المساس بالحقوق التي إكتسبت قبل الحكم بالبطلان ..

وعلى سبيل المثال في الحكم الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا في مجلس الشعب الأخير .. قررت ان بطلان تشكيل المجلس لا يترتب عليه بطلان القرارات والقوانين التي اصدرتها قبل الحكم بالبطلان ، وذلك إنتصارا لمبدأ إستقرار الأوضاع وحماية للمراكز القانونية التي ترتبت على هذه القوانين ..

وكذلك المحكمة الادارية العليا قررت في احكام عديدة لها ان المراكز القانونية والحقوق التي تنشأ من قرارات باطلة مثل تسوية غير قانونية او مخالفة .. لايترتب عليها المساس بالحقوق والمراكز التي اكتسبت قبل الحكم بالبطلان ..

كما ان هناك نظرية الموظف « الظاهر » التي تقول إنه إذا صدرت قرارات عن موظف غير مختص ، ولكن في الظاهر كان هو المختص وترتبت على هذه القرارات اثار ومراكز قانونية معينة .. فإن الحكم ببطلان هذه القرارات لايمس هذه الحقوق والمراكز ..

ومؤدى هذا كله اننا لو افترضنا ان القرارات التي صدرت بتحويل هؤلاء الطلاب كانت مخالفة للوائح الجامعة .. وانها باطلة .. فإن هذا الحكم لايجب ان يمس وضع الطلبة الذين إكتسبوا مركزا قانونيا من هذه القرارات .. ويستمر وضعهم قائما دون المساس به ..

ويقول المستشار سيد الشوربجي : إن هؤلاء الطلبة كانوا في البداية والنهاية حسن النية ، فلا يجب ان يضاروا نتيجة قرارات خاطئة لايد لهم فيها .. خاصة وان هذه القرارات وضعتهم في موقف صعب .. واضاعت عليهم فرصة الدراسة في الخارج بعد تحويلهم .. بالاضافة إلى السنوات التي مرت عليهم ولايمكن تعويضها ..

إنطلاقا من هذا كله ارى انه لايجوز المساس بوضع هؤلاء الطلبة ، ولكن في نفس الوقت لايجوز تحويل غيرهم في المستقبل إستنادا إلى هذه القرارات الخاطئة .

● ولكن الا ترى انه في عملية التحويل نوع من التحايل والمساس بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة .. وهو ما يسبب الأزمة اساسا حول عملية التحويل ؟

● ويقول المستشار سيد الشوربجي : هذا صحيح .. وهناك نوع من التحايل على اللوائح والقوانين ومساس بمبدأ تكافؤ الفرص ، ولكن طالما ان كل المسائل اهدرت بالفعل عند تحويل هؤلاء الطلاب ، وترتبت لهم مراكز واوضاع نشأت من هذه القرارات الخاطئة ، فلا يمكن ان نعالج هذا الخطأ بخطأ اخر .. وهو إهدار المبدأ القانوني المكتسب لهؤلاء الطلبة والقضاء على مستقبلهم .. وكان من المفروض الا يقبل تحويلهم من الأصل ..

ولكن طالما انهم قبلوا وتركوا دراستهم في الخارج وانتظموا في الدراسة بالقاهرة ، وبعضهم ادى الامتحانات بالفعل .. فهذه كلها مراكز وحقوق مكتسبة لايجوز المساس بها تحت اى وضع ..

● كما انه لايمكن ان يقال هنا ان ما يترتب على باطل فهو باطل ..



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

● البرلمان فى أسبوع : عواطف نشأت

● مطلوب ثورة شاملة فى تطوير التعليم الفنى

مناقشة ساخنة قامت بين العضو محمد خميس واحمد العماوى وكيل المجلس ورئيس الاتحاد العام للعمال فى مجلس الشورى حول التعليم الفنى .. طالب محمد خميس بثورة شاملة فى مفهوم التعليم الفنى وانه يجب ان يشترك رجل الصناعة فى وضع المنهج وتوفير الامكانات والمشاركة فى التدريب العملى والاعداد ثم فى النهاية توفير فرص العمل للمدربين مادام الهدف هو توفير عمالة متخصصة على مستوى عال يؤهلها لمواجهة احتياجات هذه المصانع .

وقد اشار بعض النواب من رؤساء الشركات إلى ان هذه التجربة قد طبقت بالفعل بنجاح فى بعض المواقع المحدودة مثل العاشر من رمضان وعدد من شركات النسيج بالاسكندرية ولكن ينقصها التعميم .

توفير العامل الفنى

إعترض احمد العماوى قائلا .. ان مثل هذه المشروعات الصناعية سوف لا تعين احدا بمجرد ان تستوفى حاجتها من هذه العمالة . والواجب ان تراعى وزارة التعليم توفير العامل الفنى دون ان يقيد بالعمل فى موقع او اخر . وان ينظم هذا الاتجاه من خلال برامج التعليم وليس ضمن برامج الصناعة .

● وقد طالب الاعضاء الحكومة بالعمل على ترشيد مجانية التعليم بحيث لا يتمتع بها الا الطلاب النابهون . كما طالبوا باحداث ثورة شاملة فى مفهوم التعليم الفنى .

وكان مجلس الشورى قد عقد جلساته برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى لمناقشة التقرير الخاص « بالسياسة التعليمية المستقرة فى مصر » .

● اقتراح محمد سعيد عبد الفتاح ان تعمل الحكومة على ان يتحمل الطلاب نفقة التعليم ولا يتمتع بالمجانية إلا الطلاب الحاصلون على المجموع المؤهل لهذا . وعلى الطالب غير الحاصل على المجموع ان يتحمل المصاريف . مع ضرورة ان يسود سياسة التعليم الاستقرار . وان يركز تطوير التعليم على خلق العقل القادر على الانطلاق وان تعد الجامعات امتحانا تاهيليا للطلاب المتقدمين للجامعة وان ترجح الدراسة التطبيقية على العلوم النظرية .

● وطالب الدكتور محمود نجيب حسنى الحكومة بالاسراع فى ترشيد المجانية حتى لاتكون عبئا ثقيلا على التعليم . والاهتمام باعداد وتدريب المعلم بحيث يتقن الجديد دائما فى اساليب التربية وفى المعلومات وبالنسبة للطالب باعتباره المستهدف فى العملية التعليمية فلابد ان نطور دوره من مجرد ملقن ومستقبل سلبى للمعلومات الى شخص له دور إيجابى وله قدرة على الفهم والتحليل والمشاركة . وان يلقى التعليم الخاص الاهتمام المطلوب .

قضية التعليم الفنى

● وتصدى محمد خميس باعتباره رجل صناعة لقضية التعليم الفنى فاشار الى ان الميزه النسبية لبعض صناعاتنا كانت ممثلة فى رخص الايدى العاملة وظروف وتكلفة انتاج سلعة اصبحت تتقارب وتتماثل سواء انتجت فى المكسيك او الهند او العاشر من رمضان مثلا .. واصبح يحكمها كفاءة العامل او العنصر البشرى لان الآله هى الآلة والخامة هى الخامة ولكن مجال التمييز فى الانسان وكفاءته . ومن هنا تجيء اهمية التعليم الفنى وهناك جهد بلاشك من الحكومة فى هذا المجال ولكن هل المنتج الذى نجده امامنا مماثل فى مواصفاته لما هو مطلوب ؟ . اعتقد لاو هناك محاولات .

ويضيف قائلا .. ان امامنا تجارب لرجال صناعة يشاركون فى وضع المنهج ويقومون بالتدريب ويوفرون فرص العمل ايضا امام الخريجين وهذا مطبق بالفعل فى العاشر من رمضان حيث تم انشاء معهد عال للتكنولوجيا ومدرسة ثانوية للتكنولوجى ورجال الاعمال هم الذين يديرون المدرسة .



المصدر : آخـر سـاعـة

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ويعقب احمد العماوى على الفور بقوله ان الامر يحتاج لاشراف الوزارة على هذه المدارس والمعاهد .. وانني اتساءل هل تلزم شركة النسيج الى الأبد بتعيين هؤلاء الذين تشارك فى تدريبهم .. انها تستوفى احتياجاتها بعدد معين ثم لا تلتزم بالتعيين بعد ذلك .

● ويشترك الدكتور محمود محفوظ فى المناقشة باعتباره المقرر فيقول ان التعليم الفنى ليس فقط للصناعة المصرية ولكن لتدعيم مكانة مصر بالخارج . فالعامل الماهر لدينا هو الذى ينتج السلعة بالمواصفات المطلوبة وهو الذى يثبت وجوده بالخارج وهذا كله يثبت حضارتنا ومكانتنا داخل افريقيا والشرق الأوسط بل والعالم اجمع .

● ويذكر محمد زكى مالك ان هناك تجربة قائمة فى كفر الدوار وتتمثل فى مدرسة فنية صناعية لصناعة الخيوط الصناعية .

● ويفجر الدكتور على لطفى قضية هامة وهى ان التسرب من التعليم الأساسى يمثل ٤ فى المائة وله اثار خطيرة لأنه المنبع الأساسى لمشكلة الأمية .. ويطرح سؤالا هاما حول الجامعة المفتوحة فيقول انني لا اعترض على وجود هذه الجامعة ولكن هل التوقيت ملائم فى ظل مشكلة البطالة التى تستفحل .. انني اخشى ان تفتح هذه الجامعة لتزيد من طابور العاطلين !

وينتقل الى نقطة هامة اخرى وهى ان الانفاق على التعليم الجامعى يصل الى حوالى مليار جنيه من اجمالى المنفق على التعليم والذى يبلغ ٣ مليارات جنيه اى بمعدل ٣٥ فى المائة بينما هذا المعدل لايتجاوز نسبة ١٢ الى ١٤ فى المائة فى كل من فرنسا وكوريا والنرويج والأمر يحتاج بالفعل الى اعادة نظر .

ويعترض الدكتور على لطفى على تواضع المنفق على التعليم حيث تراجع من ٢٠ فى المائة الى اقل من ١٠ فى المائة ويقول ان التنمية تركز فى المؤسسات الدولية على العنصر البشرى وليس متوسط دخل الفرد كما كان من قبل .. وبدون زيادة المنفق على التعليم يتعذر إعداد العنصر البشرى بالصورة المطلوبة لأنه انفاق استثمارى يفوق عائده اى إنفاق اخر . وقال نحن مكلفون فى المجلسين من الرئيس حسنى مبارك بتناول موضوع التعليم .

تحسين أوضاع المعلمين

وقد طالب التقرير الذى ناقشه المجلس والذى اعدته لجنة الخدمات برئاسة الدكتور محمود محفوظ ، وموضوعه نحـو سياسـة تعليمية مستقره ، بضرورة ان يقوم نظام تطوير التعليم فى مصر على سياسة التنمية البشرية كما يجب ان يتضمن التطوير الاهتمام بالعنصر الانسانى وبرامج اعداد المعلم وتدريبه وان تنفتح مناهج التعليم على المجتمع وعلى العالم لمواكبة متغيرات العصر كما طالب باعادة دراسة نظام السنة التوجيهية بعد الثانوية العامة وذلك لاعداد الطلاب للالتحاق بالجامعة ورفع مستواهم . واعادة مشروعات تغذية التلاميذ ورعايتهم صحيا مع اطالة مدة العام الدراسى وتحسين اوضاع المعلمين . وزيادة الانفاق على التعليم الاساسى ووضع حلول علمية للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وذلك باستبدال نظام الاختبار بنظام التقويم . كما طالب التقرير بضرورة اعادة النظر فى قانون التعليم الخاص .

ودعا التقرير الى توفير الميزانيات الضرورية ووضع خريطة تعليمية على المستوى القومى تمهيدا لوضع خريطة تربوية تتضمن فرصا لتعليم الصغار والكبار وتوسيع دائرة التعليم والتعلم بحيث لايقتصر على المدرسة بل يمتد الى المؤسسات الأخرى . واكد على ان تحقيق غايات وأهداف السياسة التعليمية يتطلب توفير الامكانيات المادية والمالية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ . كما ركز على ضرورة العناية بالتربية الدينية والتربية البدنية .

اخلاء ٤ مدارس فى بنى سويف

كتب محمد ابراهيم عويس ــ اخلت الادارة التعليمية فى بنــى ســويف ٤ مدارس بقرية بهبيش عقب تصــدعها المفاجىء . وتوزيع ٢٥٠٠ تلميــذ كان يضــمهم ٩٠ فصــلا الى المــدارس المجاورة . وتبين عدم توافر مقاعد أو سبورات للتلاميذ المنقولين .

من ناحية اخرى . كشفت اللجنــة المشكلة من مديرية التربية والتعليــم ببنى سويف الى وجود عيوب خطيرة فى اساسات المــدارس . وتصــدعات فى الجــدران والأعمــدة الخــرسانية .

خبراء التعليم والاقتصاد يطالبون باستراتيجية جديدة لتطوير التعليم من اجل التنمية

كتب ـ سامي فهمي ومحمد الصدق :

أكد المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة اهمية تطوير التعليم من خلال استراتيجية واضحة تراعي الاهتمام بمواكبة الثورة التكنولوجية في العالم .

وطالب عدد من خبراء التعليم والاقتصاد في مؤتمر تطوير التعليم من اجل التنمية الذي استمر ٣ ايام باستراتيجية جديدة لتطوير التعليم من اجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية .

هاجم د . عصام الدين جلال تدهور مستوى العملية التعليمية ، وأوضح ان الاهتمام بالتعليم ينعكس بشكل ايجابي على معدلات التنمية ، وان ارتفاع نسبة الامية في مصر الى ٥٦ ٪ من عدد البالغين يعوق التنمية ويؤثر على الامن القومي لمصر في حين تبلغ نسبة الامية في اسرائيل ٥ ٪ فقط .

وطالب د . اسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط الاسبق بضرورة الاستفادة من خريجي الجامعات في المهن والوظائف التي تعاني من العجز باعادة تدريبهم لمدة سنة مثلا في كليات التربية لسد العجز في وظائف التدريس التي تحتاج الى ٢٠٠ الف مدرس .

اسماعيل صبري عبد الله . حامد عمار . محمد عبد الوهاب

وانتقد اجهزة الاعلام التي تبث كل ماهو معادي للعلم وللمنطق وأشار د . حامد عمار الى المحافظة على الهوية مع مسايرة التقدم العلمي بما يخدم عمليات التنمية وتساءل د . محسن توفيق عن مدى وجود سياسة تعليمية مستقرة قبل وضع الاستراتيجية في وقت يحتدم فيه الصراع الحضاري مع اسرائيل وهاجم د . رءوف حامد ماطرح حول تصنيف الطلاب الى قادرين يدفعون تكاليف التعليم وغير قادرين تدفع الدولة تكاليف تعليمهم ولاتمنحهم شهادة التخرج الا بعد ان يسددوا مادفعته وقال . كيف يصح هذا وليس لدينا احصاءات او تحديد لمن هم قادرين او غير قادرين ودافع د . رءوف عن حق الطالب الراسب لاسباب اجتماعية او صحية أو لسوء العملية التعليمية في التمتع بمجانية التعليم وقال الفريق كمال حسن علي في الجلسة التي رأسها ان مجانية التعليم اصبحت اكذوبة لانتشار الدروس الخصوصية نظم المؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية ولم يشارك فيها المسئولون بوزارة التربية والتعليم .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢

خطوات لابد منها لاصلاح التعليم فى مصر | ١ |

عندما اكد الله عز وجل انه لن يغير مابقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ، فان هذا انما يعنى ، انه سبحانه وتعالى يلقى بالمسئولية على البشر من ناحية ، وعلى عملية التربية من ناحية ثانية .

فعندما تواجه الجماعة البشرية تازما ، فلا ينبغى لها القعود فى انتظار ان تهبط عليها معجزة من السماء ، تفك عنها حصار الازمة ، ولاينبغى لها ان تنتظر من آخرين أن يحملوا عنها عبء ذلك ، وانما هى الجماعة نفسها التى يجب ان تعمل وتكد وتكدح فى سبيل ذلك .

د . سعيد اسماعيل على

وليس من سبيل امام الجماعة لتغيير حياتها اذا واجهتها العواصف والصعاب ، الا بعملية داخلية . تتناول طريقة التفكير واسلوب الحياة والقيم المؤسسة . والمعارف الهادية . والاتجاهات الموجهة . فمثل هذا التغيير هو سبيل للنمو من الداخل ، تتعمق جذوره . وتترسخ قواعده ، بينما تعد السبل الأخرى ، مهما احتمت بصور الحماية المتعددة ، ومختلف الوان التعزيز ، عملية بناء كرتوني ، قد يملا حيزا من مكان ، ويمتع الابصار بجميل منظر ، لكنه وان عاجلا ام آجلا ، لابد ان يتهاوى عند مواجهة ابسط الازمات ، وعوارض الصعاب .

ونحن في مصر ، شهدنا من التجارب ما سار مصداقا لهذه السنة الكونية الالهية . فما من فترة ارتفعت فيها هامانتنا تقدما ورقيا وعلو شان بين الامم ، الا وكان ذلك مرتبطا اشد الارتباط بجهد قومي . جاد وجيد وجديد في عملية تنمية الانسان تربية وتعليما . شهدناه زمن محمد علي ، على سبيل المثال ، عندما تغيرت مصر في سنوات معدودات ، لتصبح قوة عظمى يعمل لها الف حساب وشهدناه في حركة النضال المصرى ضد الاستعمار البريطاني . وكيف شكل التعليم اداة وعي وسلاح قوة وطاقة حركة عوضت انساننا عما افقدته اياه قوى البغي

وفي مصرنا المعاصرة ، تواجهنا ، من غير شك ، صعاب ومشكلات ، بعضها ميراث ورثناه من ماض كانت له ظروفه التي افرزت مثل هذه المشكلات ، وبعضها نتيجة متغيرات حاكمة ، عالمية واقليمية ، وبعض ثالث ، مشكلات طبيعية التحولات الحادثة ، ومسار التنمية القائمة . مشكلات ، هي في مجملها مشكلات عمل لامشكلات قعود ، مشكلات حركة لامشكلات جمود ، وهذا هو ما يفرق بين مشكلات سالبة ومشكلات ايجابية المشكلات السالبة ، تحبط وتشل ، والمشكلات الايجابية تحفز وتنشط ، الاولى تدفع الى الهرب والمداراة ، والثانية تدفع الى المصارحة والمواجهة

في سبيل مواجهة مثل هذه الصعاب والمشكلات ، تتخذ اجراءات ونشهد خطوات عدة ، بعضها على المستوى السيسى ، والبعض الآخر على المستوى الاقتصادى .. بعضها بسلطة التشريع ، وبعضها الآخر بقوة التمويل وهي ، جميعا ، اجراءات مثمرة وفاعلة ، تدفع بحركة الأمة خطوات الى امام لكن هذه الاجراءات تحتاج الى (تجذير) يرسخ جذورها في وجدان المواطنين ويحولها الى خلايا في نسيج سلوكهم وتفكيرهم ، حتى ياتي التفكير ، وياتي السلوك بقوة دفع ذاتي ، لابقوة ترهيب واغراء ترغيب او سلطة تشريع

من هنا تجيء المسئولية الملقاة على عاتق التعليم المصرى

والتعليم بصفة عامة ، اذا كنا نعيش حاضره بمشكلاته وصعوباته ، الا انه ، بحكم مفهومه وطبيعته ووظيفته ، عملية ترنوا الى المستقبل ، وتعد له وتدبر وتخطط ، وتلك هي الصعوبة الكبرى ، خاصة ونحن نعيش عالما الفنا التعبير عنه بانه عالم التغير السريع ، ويبدو اننا في حاجة الى التعود على تعبير اخر جديد ، حيث اننا الآن نقف احيانا لاهثين غير قادرين على متابعة تلاحق الاحداث ، فهما وتفكيرا ، فكيف نجد انفسنا ، في الوقت نفسه ، امام ضرورة تدبر الغد ، ومتغيراته قد اصبحت تجاوز حدود الفهم والاستيعاب ، وكيف يتاتى لنا ان نسعى الى أن نمسك بزمام المستقبل حتى نملك أمر تطورنا وتقدمنا ، بدلا من ان نترك انفسنا لغد غير محسوب ، قد يميل بنا الى غير ما نطمح ونتمنى ؟ .

لكنها ارادة الحياة وضرورة المغالبة ، تفرض علينا التغيير والتطوير المستمر لرؤيتنا لمستقبل التعليم واساليب تطويره واركان سياسته ، حتى نكون جديرين حقا بان نحمل تبعة الأمانة التى عرضها الله عز وجل على السموات والارض والجبال فاشفقن منها ، وحملها الانسان ، وهي خلافة الله على الأرض ، وحتى نستطيع الوصول الى (احسن تقويم) خلقنا الله عليه ، وليس « احسن تقويم » ، شكلا وصورة ، ولكنه تربية وتنشئة ، تعليما ومعرفة

وفي سبيل ذلك ، فاننا نفكر في عدد من الخطوط العامة والملامح الرئيسية التى نتصور أن توجه سياسة التعليم في مصر مستقبلا

١ ـ التقدير القومي للتعليم

فليس هناك من يجادل في مدى فاعلية التعليم في عملية النهوض القومي ولو قمنا باستقراء بعض ما يواجهه مجتمعنا من صور انحراف ، كما نرى بالنسبة للادمان وبالنسبة للتطرف ، فسوف نجد أن الادمان ، اذا كان يمثل انحرافا اجتماعيا ، والتطرف يمثل انحرافا فكريا ، فان هذا وذاك ، مرجعه بالدرجة الاولى ، خلل في التنشئة ، وبالتالى ، فان سبيل مواجهته الرئيسى هو تشخيص حجم هذا الخلل في التنشئة ، والتعرف على اسبابه وعوامله ، ثم عملية اعادة البناء الايجابي لبنية الشخصية ، مما يقتضي عملية تعليم قويمة تكسب الانسان صحة تربوية ، وامنا نفسيا

واذا كنا نعاني من خلل التوازن بين كل من النمو السكاني والنمو الاقتصادى ، حيث يفوق معدل الاول معدل الثاني ، فان مختلف الدراسات والبحوث تربط ربطا وثيقا بين معدل النمو التعليمي والنمو السكاني ، بحيث ينخفض الثاني كلما زاد الاول

وهكذا يمكن ان نستطرد في سوق العديد من الشواهد والأمثلة ، التي تتجمع كلها في مجرى واحد يصب في تلك الحقيقة الكبرى التي تجعل من التعليم ضرورة حياة واساس نهوض حياة القوة والمنعة ، ونهوض الحضارة والمدنية

ونقول الحق ، ان التعليم عندنا قد حظى بما يحتاج اليه فعلا من كلمات التقدير ووعى الاهمية ، ولكنه مازال بحاجة ماسة الى ترجمة هذا (التقدير) وذاك الوعي ، في صورة (سلوك قومى) يتبدى في تحول التعليم كي يكون هو القضية المركزية للامة

لقد خبرنا من قبل ، ربما اكثر من مرة كيف ان الأرض الوطنية عندما تدنسها اقدام احتلال اجنبى بغيض ، تستقطب جهود الامة كلها حكومة وشعبا ، لتجنيد كافة ما تملك من طاقات وامكانات وافكار لمواجهة هذا الباغي وعندما يحدث هذا ، اذا بارادة الامة تحقق ما تريد ، واذا بالبلاد تدحر الباغي ، وتستعيد الحرية المفقودة

وفي راينا ، اننا وقد انخرطنا في عالم قد بدا ينبذ سبل القوة المسلحة ، والحرب الباردة ، ليفيء الى ظلال السلام ، حتى يتفرغ لعمليات البناء المجتمعي ، فاننا بالمثل ، لا لمجرد المحاكاة والمسايرة ، وانما عن اقتناع ووعي وادراك ، قد اصبحنا على نفس الطريق الذى ينبذ العنف وينشد الوئام ، ومهما كان نبل الاغراض التي استهدفناها من حروبنا السابقة حيث كانت دفاعا عن النفس بالدرجة الاولى ، الا انها ، بكل المقاييس ، كانت تبدد طاقات وتزهق ارواحا وتعطل اعمالا ، وعلى عكس ذلك ، اذا كنا قد اصبحنا على طريق السلام ، نكون ازاء عملية بناء وعمل

وهكذا ، اذا كنا ، طواعية واختيارا واقتناعا ، نجند كافة طاقاتنا (للقتال) كوسيلة لكسب (الحرب) ، فان مستقبل هذه الامة يفرض ان تجند كافة طاقاتنا (للتعليم) ، كوسيلة لكسب (السلام) ، ذلك ان السلام لاتبنيه المعاهدات والاتفاقيات فقط ، على الرغم من ضرورتها ، وانما تؤسسه التنمية ويبنيه الرخاء وتعززه الرفاهية ، ولن تكون هناك تنمية ، ولن يكون هناك رخاء ، ولن تكون هناك رفاهية بغير تعليم ذى كفاية داخلية وكفاية خارجية تجعل منه (طاقة تفجير) لامكانات انسان هذه الامة كي يبدع ويبتكر ويناضل

٢ ـ التاسيس العلمي للسياسة التعليمية

السياسة التعليمية هي مرحلة وسطى بين مرحلة سابقة يضع فيها المجتمع اهدافا يتطلع الى ان يراها مشخصة في المستقبل في صورة مجتمع منشود ، وفي صورة مواطن مأمول وبين خطط واستراتيجيات ، وفي مرحلة تالية ، تحدد البدائل المختلفة

والخطوات المتعددة التى ينبغى ان تتخذ من اجل عملية تحريك الواقع فى الاتجاه المنشود

والسياسة التعليمية بهذا الموقع الفريد حقا . المؤثر فعلا . يمكن ان تحسن استثمار الجهد الفكرى الذى انفقه المجتمع فى تحديد الفلسفة العامة والأهداف الرئيسية . وتهدى خطط واستراتيجيات التنفيذ الى صواب الطريق . كما انها ايضا . يمكن ان تبدد احلام الاستهداف . وتنحرف بخطط التشخيص والتنفيذ الى غير ما اريد لها .

والذى يحدد هذا او ذاك . هو منهجية صنع السياسة التعليمية هل هى شطحات خيال جامح حركته امانى مبالغ فيها . واحلام جاوزت حدود امكانات حركة الواقع ؟ هل هى سبحات فكر . وردود فعل انفعالات وعواطف . هل هى استجابات وقتية لأحداث ووقائع انية . ان كان اى من هذه الأسئلة رده هو الايجاب . فلن يكون للسياسة التعليمية من دور الا التسكين الموضعى لا المواجهة الوقائية والعلاج الشاق .

لكن السياسة التعليمية يمكن ان تثمر فعلا ايجابيا وحركة الى امام . وتصوب وتهدى . اذا استقرات الواقع بما فيه بغير انتقاء يقوم على الهوى . ولااختيار يقوم على الغرض . واذا استندت الى تلك البحوث والدراسات العلمية التى قامت بها هيئات ومؤسسات رسمية كانت اوغير رسمية . علمية او شعبية . او فردية

ان أحدا لايستطيع ان ينكر ابدا ذلك (الزخم) غير المماثل فى اية دولة من تلك الدول التى تشاطرنا الثقافة واللغة فى منطقتنا العربية . من البحوث والدراسات العلمية التى لاتكاد تترك مشكلة الا ودرستها ولاقضية الا وناقشتها . ولامسالة من مسائل التعليم الا وعرضت لها . حتى ان البعض يكاد يقف أحيانا حائرا ماذا يقول فى تلك القضية او تلك اكثر مما قيل وكتب وبحث ودرس .

ان هذا ليس معناه اننا قد (ختمنا) العلم . وانما لأن معدل (الصرف العملى) - اذا صح هذا التعبير المقتبس من مجال اخر - اقل كثيرا من معدل (التدفق العلمى) . لكن البحوث والدراسات العلمية . عندما تعرف طريقها الى الاشتباك مع هموم الواقع التعليمى . تتجدد الحاجة الى المزيد منها بتجدد الحركة واختفاء مشكلات سابقة وبروز اخرى جديدة .

٣ - بلورة فكر تربوى وطنى

المنظومة الاجتماعية عادة . هى مجموعة من العلاقات والأنشطة التى تقوم بها (كوادر) بشرية بغية تحقيق اهداف محددة بوظيفة هذا النظام . وهو فى هذا كله . مثله كمثل الجسم البشرى الذى يحكمه (عقل) . به يفهم ويدرك . وبه يفكر ويوجه . وما يماثل العقل فى الجسم البشرى . بالنسبة للمنظومة الاجتماعية . هو الفكر .

ولهذا نجد - مثلا - النظام الاقتصادى له فكره الذى يرسم له مسارات العمل ويحدد له الأهداف التى يسعى الى تنفيذها . وفقا للفلسفة التى يقوم عليها هذا الفكر . ونفس الشىء يمكن قوله بالنسبة للنظام السياسى . وكذلك بالنسبة للنظام القانونى والنظام الاجتماعى . وغير ذلك من منظومات فرعية تشكل الجسم المجتمعى الكلى للجماعة البشرية

وتبقى خطوات ثلاث اخرى تحدد مستقبل سياسة التعليم فى مصر مستقبلا نعرض لها فى المقال التالى



كلمات

افضى السيد المهندس حسب الله الكفراوى بتصريحات نشرتها الصحف امس عن الخطوات العملية التي ستتخذ لانشاء الجامعة الاهلية. وقد تضمنت التصريحات بنودا كثيرة تطمئن معها الخواطر، وتسد الثغرات التي كان يمكن ان تفتح وتجيء منها الريح التي تسبب وجع الدماغ. ولست من البداية اعرف لماذا كانت هناك معارضة لانشاء هذه الجامعة فالاموال التي سوف تنشئها ليست اموال الدولة، بل هي اموال يساهم بها الناس والجمعيات في راسمال الشركة التي سوف تنشئها والتعليم الجامعي عندنا رغم كثرة الجامعات، محكوم عليه بالفشل التام في ظل مجانية التعليم الشكلية الراهنة. ولايمكن تطوير هذه الجامعات الحكومية الا بعمليات جراحية عميقة وباموال باهظة لا يمكن ان تتحملها ميزانية الدولة وكان اليساريون الذين يعارضون في انشاء الجامعة الاهلية يقولون إن الكسالى والاغبياء، من الاغنياء والموسرين هم الذين سيدخلونها. وحتى لو كان الامر كذلك لما كان فيه ما يمنع قيام الجامعة فالكسالى لن يدخلوا هذه الجامعة على حساب اليساريين او غيرهم ولكنهم كانوا سيدخلونها على حساب اهاليهم ومع ذلك فقد اسفر البحث التمهيدى عن ضرورة وضع مقاييس وشروط للالتحاق بهذه الجامعة. منها كما قرانا امس حصول الطالب على ٧٥ في المائة من مجموع الدرجات في الثانوية العامة. ومعنى ذلك ان الجامعة الجديدة لن تكون مخصصة للكسالى او الفاشلين او المرفهين من الاغبياء. بل ستكون ابوابها مفتوحة للذين يريدون نوعا جديدا من التعليم. وطريقة جديدة للتعليم وبرامج ومواد جديدة للتعليم ايضا انهم سوف يسدون النقص الحالى في الجامعات الحكومية القائمة. وسيتعلمون علوم العصر الجديد كالهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة والحاسبات الآلية وغير ذلك ولن تدرس الهندسة كما تدرس الآن منذ عهد المهندس خانة واذا قيل ان الاغنياء وحدهم سوف يدخلون الجامعة الجديدة. قلنا. والعهدة على السيد المهندس الكفراوى. ان ٢٠ في المائة من طلبة هذه الجامعة. سوف يدرسون فيها بالمجان. اذا كانوا على مستوى علمي وذهني طيب. وكانت ظروفهم المالية لاتسمح لهم بدفع المصروفات التي سوف تتقرر وهكذا تتاح الفرصة لمحدودى الدخل لكي يواصلوا تعليمهم الحديث. جنبا الى جنب مع القادرين والاغنياء

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢م

تعريب التعليم الجامعي في ندوة مجمع اللغة العربية

في القاهرة .. وفي مقر مجمع اللغة العربية المصرى بالزمالك إجتمع في الاسابيع الماضية لفيف من (حراس اللغة) وعلمائها في لقائهم السنوى .. ولان هموم اللغة كثيرة وكذلك هموم هؤلاء الحراس الشجعان .. فقد آثروا أن يحددوا لهذه الدورة - وهي الدورة الثامنة والخمسون - قضية واحدة يبحثون فيها ويتناقشون يحددون الأسباب ويطرحون سبل العلاج .

وكانت القضية هي (تعريب التعليم الجامعي) .. وهي ليست قضية جديدة ، فهي إحدى القضايا اللغوية التي اشبعت بحثا وصدر بشأنها عشرات التوصيات .. ورغم الحجم الهائل للجهود المجمعية في مصر وفي غيرها من البلاد العربية إلا ان شيئا من كل هذه التوصيات لم يخرج من دائرة الجدران المغلقة الى رحابة التنفيذ او إتساعه .. ففي مقابل ملايين الصفحات ومئات الأبحاث وآلاف الساعات من البحث والتدقيق لم يخرج إلى حيز التنفيذ ما ينذر بصدى حقيقى لهذا المجهود الصادق النابع من الحرص المخلص للمحافظة على هويتنا العربية .

المجمع أنجز ١٠ معاجم علمية .. فماذا ينقص التعريب ؟!

في عام ١٩٨٥ اجتمع بمدينة الرباط اعضاء إتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في ندوة موسعة عنوانها (تعريب التعليم العالى والجامعي في ربع القرن الأخير) وخرجت توصياتها الثلاث عشرة دون إستجابة حقيقية - حتى الآن - وبعد مرور سبع سنوات .

وفي بني غازى كان المؤتمر الأول للكتابة العلمية باللغة العربية وانضمت توصياته الى سابقاتها - وكانت توصياتها في عام ١٩٦١ كما ستنضم لاحقاتها اليها .. ولا من مجيب .

وفي محاولة لحصر القضية فيما يتعلق بمصر .. باعتبارها رائدة في التعليم العالى والجامعي بين شقيقاتها العربيات فقد نص قانون إنشاء الجامعة المصرية الصادر في عام ١٩٢٥ على ان يكون التعليم في الجامعة (باللغة العربية) .

اما الآن وقد بلغ عدد جامعاتنا اثنتى عشرة جامعة تضم مائة وواحدة وسبعين كلية ومعهدا بخلاف المعاهد العليا ومراكز البحث العلمي .. ويتلقى العلم في رحابها مالايقل عن نصف مليون طالب وطالبة .. فإن الاحصائية التى اوردها د . محمود حافظ الأستاذ بكلية العلوم وعضو مجمع اللغة في تقريره المقدم لندوة تعريب التعليم الجامعي التي عقدت في عام ١٩٨٥ بمدينة الرباط تقول ان نحو ٣٠٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في مصر ونحو نصف مجموع اعضاء هيئة التدريس لهذه المرحلة يدرسون ويدرسون باللغة الانجليزية .

ولان العملية التعليمية تشمل ثلاثة عناصر هي الطالب والمدرس والكتاب .. فإن اعداد المدرس او المعلم هو الخطوة الأولى نحو تحقيق اهداف خطة التعريب المرجوة .

وقد اشار د . محمود حافظ في تقريره هذا الى عدد من التجارب الرائدة التي قام بها لفيف من رواد التعليم الجامعي في مصر في كليات الهندسة والطب والعلوم .. والتي حققت نتائج باهرة الا ان عراقيل عديدة حالت دون الاستمرار بهدف تعميم الفكرة .

ويرجع د . محفوظ اسباب إنحسار هذه التجارب إلى ان المدرس يجد في المراجع الاجنبية مادة جاهزة سهلة يقدمها لطلابه دون أن يتجشم مشقة الترجمة رغم توافر المعاجم الحديثة المتخصصة التي تعينه على ذلك .. بالاضافة الى ان كثيرا من اعضاء هيئات التدريس قد حصلوا على درجاتهم العلمية من دول اجنبية فاصبح إستعمال هذه اللغات من الأمور السهلة الهينة .

وينتهي هذا البحث الى القول بان هذه القضية تحتاج من الاستاذ وعضو هيئة التدريس إلى قناعة قوية باهمية التعريب بإعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم ودفع حركته خطوات إلى الأمام وان تتوافر بجانب هذه القناعة وهذا الايمان احدث المراجع العلمية باللغة العربية التي يشارك فيها بالتأليف وتعريب المصطلحات .

ويمضي كل من د . رشاد الطوبي الأستاذ بكلية العلوم ود . عبدالكريم خليفة رئيس مجمع اللغة الأردني في طموحهما الى حد المطالبة بقرار سياسى شجاع (يصدره صاحب القرار) يلزم بتعريب التعليم الجامعي لاعتبارات قومية وعلمية واجتماعية .

سلوى العناني



اما العنصر الثانى فى العملية التعليمية وهو الكتاب .. فان المكتبة العربية تفتقر الى المراجع العلمية فى فروع العلوم الطبيعية والطبية وهى العلوم التى تدرس موادها بلغات اجنبية .. ورغم ان المكتبة العربية التراثية تحفل بالمئات من امهات الكتب المتخصصة فى هذه الفروع والتى قام اجدادنا بتاليفها وترجمتها إلا أن احفادهم اثروا ان يستعينوا بإنتاج غيرهم ركونا إلى الأسهل والايسر ..

وضاعت فى طريقنا نداءات الرواد من امثال د . احمد زكى ود . محمد كامل حسين ود . على مصطفى مشرفة وغيرهم .

لقد انجز مجمع اللغة العربية المصرى عشرة معاجم علمية وحضارية يقع كل منها فى عدد من الاجزاء مما يوفر زادا كافيا للمترجمين المتخصصين والراغبين فى تلبية دعوة التعريب وبقيت النوايا الطيبة والعمل الجاد فى سبيل التحقيق السريع لهذا الهدف وإلا (سرقنا الزمن بسيفه المرهف .. وسرقنا الحوار العقيم حتى نستيقظ على حقيقة مرة تقول لنا فى اسى لقد فات الاوان ولم تعودوا قادرين على تنفيذ خطط التعريب لان الداء قد استفحل ولم يعد له علاج إلا البتر .. ويعنى البتر هنا بتر اللغة العربية من حقول التعليم العلمى) .. وهذه العبارة وردت فى كلمة السيد عبدالعزيز الرفاعى عضو مجمع اللغة السعودى ..

اما عن التاليف العلمى فمازال متروكا للمبادرات الفردية الشخصية ويفتقد الى التشجيع والى العمل الجماعى الذى يمكن ان يحقق الهدف المطلوب لصالح حركة التعريب العلمى والاكاديمى . ويبقى الطالب - ثالث عناصر العملية التعليمية - ضحية لاختلاف الراى والموقف والاتجاه يتهمه البعض بضعف اللغة الاجنبية .. بينما يتهمه البعض الاخر بالامية اللغوية العربية .. وهو فى الحالين نتاج عملية تعليمية سابقة للمرحلة العلمية .. فشلت فيها كل مناهج تعليم اللغة العربية فى ان تصل به الى مستوى يليق بالمتعلم العربى .. كما فشلت كل محاولات الوصول به الى شخص يتقن لغة اجنبية كتابة وقراءة وفكرا ..

ويشكو الاساتذة الجامعيون من مستوى الطلاب فى اللغتين العربية والاجنبية .. بينما توصى المجامع اللغوية العربية بضرورة تحسين مستوى هؤلاء الطلاب فى لغتهم القومية مع ضرورة إتقان لغة اجنبية إتقانا تاما يمكنهم من متابعة الانجازات العلمية العالمية ..

وتبقى القضية على بساط البحث .. فما هو رأى الطرف الآخر .. الاستاذ الجامعى وطالب التعليم العالى ..



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

□ ليست جامعة للفاشلين .. ولا تناقض مجانية التعليم □



كليات الجامعة الأهلية ليتها توزع على المدن الجديدة

اكد لى مصدر كبير مسئول انه لم يتحدد موعد بعد لمناقشة مجلس الشعب لمشروع انشاء الجامعة الاهلية .. بخلاف مانشر عن بدء مناقشة المشروع فى المجلس من غد السبت

قال المصدر الكبير المسئول انه لابد ان تتقدم الحكومة اولا بمشروع التعديلات المقترحة فى قانون المعاهد العليا الذى صدر فى عام ١٩٧٠ بحيث تتيح نصوصه انشاء جامعات خاصة .وبعدها يمكن تحديد موعد لمناقشة النواب للمشروع

وقد علمت ان التعديلات القانونية المطلوبة يجرى حاليا اعداد المشروع الخاص بها . وانها يمكن ان تكون جاهزة للمناقشة خلال عشرة ايام .

وربما يجدر بنا الاشارة هنا الى ان انشاء الجامعة الاهلية الجديدة لايتعارض مطلقا ـ فيما ذهب اليه البعض ـ مع مجانية التعليم التى كفلها دستور البلاد . فهذه المجانية قائمة لاتمس فى مؤسسات التعليم الحكومية . واما النوعية الجديدة من التعليم الجامعى الأهلى . فانها تقوم على توفير التمويل الكبير اللازم الذى لاتقدر عليه الدولة . لاعداد كوادر دارسة لمختلف تخصصات العصر التى تخدم اساسا حركة التنمية القومية الشاملة فى كافة مجالاتها .. ومن ثم فانها لاتاتى مرادفا لتخصصات الكليات الحكومية الحالية كما انها لاتسد الباب امام اصحاب الكفاءات والتفوق من غير القادرين على الحصول على فرصة فى الجامعة الاهلية . لان امثال هؤلاء المتفوقين من غير القادرين سوف تتاح لهم منح للدراسة فى الجامعة الأهلية .

وعلى هذا فاذا كان انشاء الجامعة الاهلية الاولى قد قام على دعوة من الزعيم مصطفى كامل لخدمة الحركة الوطنية فى مواجهة المستعمر الذى لم يكن يريد تعليما جامعيا لشباب مصر . فان الجامعة الاهلية الجديدة يقوم مشروعها على خدمة الحركة الوطنية من اجل التنمية والتقدم .. فضلا عن انه يساير سياسة التحرير الاقتصادى التى تنتهجها مصر حاليا . والتى تفسح لراس المال الخاص فرصة الاسهام بدور فعال فى تحقيق طموحات التنمية .

ولعله بهذا الفهم السليم لقيام الجامعة الاهلية . يسقط اعتقاد البعض بانها سوف تكون جامعة للفاشلين . الذين يقدرون فقط على سداد نفقات التعليم بها .. فالمؤكد ان اعداد الخبرات التى تحتاجها التنمية يستحيل ان يسمح بذلك .

وعلى حد تساؤل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم : كيف يمكن ان تتحقق المفاضلة العادلة بين الآلاف من القادرين الذين من المتوقع تقدمهم للجامعة الاهلية . إلا بالاحتكام الى مجاميع الحصول على الثانوية العامة لقبول الاعداد التى تستوعبها الجامعة .. والتى سوف تكون بالضرورة محددة .. وهل تحتكم الجامعة الامريكية بالقاهرة مثلا لمقياس غير هذا فى اختيار المقبولين بها . مهما بادر البعض بتقديم المصروفات التى تصل الى ١٥ الف دولار سنويا ؟!

ooo

فقط .. ارجو ـ وهذا يعبر عن راى شخصى ـ ان يعاد النظر فى فكرة تجميع كليات الجامعة الاهلية فى منطقة عمرانية جديدة واحدة مثل مدينة السادات كما هو مطروح حاليا .. فربما يكون الافضل إن توزع كلياتها على كافة المدن الجديدة لخدمة التعمير فيها اكثر .

ولامانع ان يكون المقر الرئيسى للجامعة الاهلية فى مدينة السادات مثلا .. كما حدث فى نشر الكليات الاقليمية التى تتبع جامعات ام

٣٩٨

مجلس الشورى يناقش أزمة التعليم

اسرائيل تنفق ٩ أضعاف ما تنفقه مصر على التعليم

مطلوب ١٥ مليار جنيه لبناء مدارس وفصول خلال السنوات الست القادمة

●● فى شهر ديسمبر من العام الماضى. نشرت مجلة «النيوزويك» الامريكية. نتائج دراسة اجريت على المستوى الدولى طبقا لمعيار يتضمن عشرة مؤشرات لتقييم مستويات التعليم. وقد جاءت المانيا واليابان فى المرتبتين الاولى والثانية. تليهما السويد وهولندا ثم احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الخامسة. ولكن الفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة يكمن فى استشعار الخطر وسرعة تداركه. وقد استشعرت امريكا الخطر. وقامت بتشكيل لجنة وطنية لبحث اسباب تدهور مستوى التعليم ووضعت تقريرا جعلت عنوانه «امة فى خطر»

وفى مصر اشتدت ازمة التعليم مع



د. محمود محفوظ

زيادة السكان وعجز الموارد، بما يشكل خطرا جسيما على الامن القومى والاحصاءات توضح لنا كم ونوع الازمة وحجم الخطر الناجم عنها. ففى الوقت الذى تنفق فيه مصر على الطالب فى رحلة التعليم الاولى ٨٨ دولارا فقط نجد اسرائيل فى المقابل تنفق ٨٧٧,٥ دولار اى

اكثر مما تنفقه مصر بنسبة ٩٠٪. والطالب فى التعليم العالى يتكلف فى مصر ٤٨٥ دولارا وفى اسرائيل يتكلف ٣ الاف و٧٠٥ دولارات بزيادة ٨٧٪ عن نصيب الطالب فى مصر. هذا الفارق الكبير يعنى ان مساحة التخلف تزيد ولا تنكمش. والتخلف اهم عوامل الضعف والهزيمة

● واللافت للنظر ان بعض الاقطار العربية تخصص ضعف ما تخصصه مصر للانفاق على التعليم وليبيا على سبيل المثال تنفق ٢١٪ من دخلها القومى على التعليم بينما تناقص نصيب التعليم فى ميزانية الدولة من ٢٥٪ الى ١٠٪.

وقد كشف التقرير الشامل الذى اعده الدكتور محمود محفوظ - رئيس لجنة الخدمات. عن احتياج وزارة التعليم لمبلغ ١٥ مليار جنيه خلال السنوات الست القادمة لبناء ٨٦ الفا و٤٠٢ فصل فى المرحلة الابتدائية. ٥الاف و٥١٠ فصول للمرحلة الاعدادية وليس من المحتمل ان المشكلة تحل فى ٦ سنوات نظرا لضخامة المبلغ

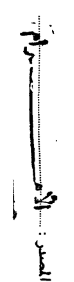
●● والمعلم كان احد محاور المناقشات والتقدير. وما يثير الانتباه. مناداة البعض بحق المدرس فى اعطاء دروس خصوصية. وتشبيه المدرس بالطبيب الذى يفتح عيادة وكذلك المحاسب او المحامى. والتشبيه غير جائز لسبب بسيط وهو ان المريض يمكنه ان يذهب الى الطبيب الذى يناسب قدرته المالية اى انها عملية اختيارية بينما ينعدم هذا الاختيار للطالب فهل من المتصور ان يغير الطالب مدرسته او استاذه بسبب ارتفاع اسعارهما؟ اذا كنا ننادى باباحة الدروس الخصوصية فلماذا لا نعيد النظر فى مجانية التعليم وتتقاضى الدولة التكلفة الحقيقية للعملية التعليمية بما يتيح لها ان تعطى المعلم راتبا مجزيا. وتبنى المدارس والفصول؟

●● وارفض اقتراح اللجنة بفرض ضريبة تخصص للانفاق على التعليم يخضع لها جميع الافراد الخاضعين لضريبة الايراد العام لانها سوف تؤدى للمزيد من التهرب الضريبى. والضرائب سلاح ذو حدين واسلوب محفوف بالمخاطر الاقتصادية

ان استمرار ازمة التعليم يعنى ان دعوة الرئيس مبارك لمحو الامية لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب العجز الحكومى فمعدل نمو السكان يبلغ ٢,٤٪ وهذا يتطلب ان ينمو التعليم بمعدل اكبر من معدل الزيادة فى السكان والا اصبحنا ندور فى حلقة الجهل المفرغة حيث يبلغ عدد الاميين فى مصر ١٧ مليون نسمة بنسبة ٤٩٪



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

مناهج عصرية وتخصصات جديدة واقامة كاملة للطلاب بالجامعة الأهلية

في ورقة عمل اعدتها وزارة التعليم للتصور المقترح ان تكون عليه الجامعة الأهلية ، تؤكد الوزارة ان الجامعة تهدف الى توفير فرص للتعليم الجامعي المتميز في مجالات وتخصصات جديدة ، وعلى اعلى مستوى علمي متاح عالميا ، واتباع احدث اساليب وتكنولوجيا التعليم ، وتطبيق المناهج العصرية للتعليم المتكامل الذي يهدف الى تكوين الشخصية المتوازنة للطلاب ، واعدادهم للتعامل مع الواقع العلمي بكفاءة .

وسيكون نظام الدراسة في الجامعة الأهلية على اساس التفرغ الكامل ، والاقامة الكاملة للطلاب في المدن الجامعية .

ويتضمن التصور ان تقوم الجامعة الاهلية بالمزج بين التعليم الاكاديمي والتنمية التكنولوجية لاسباغ الطابع التطبيقي على الجوانب النظرية في الدراسة ، ومن ثم توفير الخريج ذي المهارات العلمية القادر على الانصهار مباشرة في محيط العمل .

ونتوقف امام تساؤل عن الجديد الذي يمكن ان تضيفه الجامعة الأهلية ؟

وتاتي الاجابة فيما اوردته وكالة انباء الشرق الأوسط امس مؤكدة ان استراتيجية الجامعة تهدف الى التركيز على مجالات الدراسة في العلوم والتخصصات الحديثة وتطبيقاتها ، والبعد عن التكرار والتقليد فيما تقدمه الجامعات القائمة من برامج دراسية ، والارتباط بمؤسسات الانتاج والاعمال باعتبارها السوق الحقيقية لاستيعاب خريجيها ، وكذلك الارتباط بجامعات عالمية ، لتكون مصدرا للدعم العلمي والاعتراف العالمي بخريجيها .

وبالنسبة للمصروفات المتوقعة للدراسة تقول المؤشرات المبدئية انها ستكون نحو ٢٠ الف جنيه مصري في العام الى جانب ١٨٠ دولارا مصاريف اقامة في الشهر مع اتاحة تخفيضات في المصروفات لبعض الطلاب المتفوقين علميا ورياضيا الى جانب تقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين غير القادرين في حدود ٢٥ ٪ من عدد الطلاب .

اما عن التمويل فمن المقترح أن تكون الجامعة جمعية ذات اسهم يتم طرحها بالسوق قيمة السهم الف جنيه ، ويكون لمن يساهم بعشرة آلاف جنيه الحق في حضور الجمعية العمومية ، و ٢٥ الفا الحق في حضور الجمعية العمومية بالاضافة الى الأولوية في ادخال طالب وفقا لقواعد الجامعة ، ومليون جنيه الحق في عضوية مجلس الأمناء الذي يقوم بادارة الجامعة ، ويمكن ان ينتقل هذا الحق بانتقال ملكية الاسهم ، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول اي البيع للغير دون قيود .

وتقول ورقة العمل المعدة عن الجامعة انها مؤسسة تعليمية تنشا بتضافر جهود ومساهمات المواطنين افرادا وجماعات وهيئات من أجل توفير طاقة للتعليم الجامعي الهادف الى تلبية احتياجات شريحة من المواطنين يستطيعون تحمل تكلفة هذا التعليم

وستتميز برامج الجامعة الأهلية بتفاعل عاملين هامين هما اوضاع واحتياجات سوق العمل في مصر والطلب على تخصصات معينة والتطورات والتخصصات العلمية الجديدة

كما ستقوم الجامعة بتوفير فرص متميزة لنخبة من العلماء والمتخصصين ليشغلوا مناصب هيئة التدريس ، وستعمل على استعادة عقول مصر المهاجرة من الخارج ، وتكوين جيل من هيئة التدريس الحاصلين على مؤهلهم من الخارج ، ولم تتح لهم الفرص للعمل في الجامعات المصرية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

تعديل قانون التعليم

للسماح بالجامعة الخاصة

أول جامعة أهلية عاشت ١٢ سنة وسلمت مفاتيحها للحكومة بسبب الامكانيات

موضوعات الخلاف عام ١٩٠٨ هى نفسها الآن

هل تكون للقادرين فقط وهل تساعد عملية التنمية؟

يجرى حاليا تعديل بسيط لقانون التعليم الذى يسمح بانشاء معاهد خاصة ولكنه لايسمح بانشاء كليات او جامعات خاصة وباستثناء هذا التعديل الطفيف فلا يحتاج انشاء جامعة خاصة بمصروفات الا لموارد واماكن .

وتقدم وزارة الاسكان للجامعة المقترحة مجمع الوزارات بمدينة السادات كمقر لهذه الجامعه وكان قد

محمد خليفة

بنى لاستيعاب ٣ وزارات وتكلف حوالى ٦ ملايين جنيه وتصل قيمته الان الى ٤٠ مليون حسب بعض التقديرات .

ويرجع حلم الجامعه الخاصة بمصروفات الى سنوات عديدة مضت ظلت المناقشات تعلو وتخبو وظل الاعتراض الاساسى عليها هو انها ستكون للمعوقين فكريا والقادرين ماديا او ان تكون للتخصصات الجديدة .

ومر انشاء اول جامعه فى مصر وهى الجامعة الاهلية منذ ١٩٠٣ بظروف مشابهة للجامعة المقترحة والغريب انه دار نقاش حول المواد التى سيتم تدريسها فهل تكون الكيمياء والعلوم الزراعية والمواد العلمية لخدمة التنمية ام تدرس الادب والتاريخ والفلسفة كما شهدت نقاشا اخر هل تكون جامعة للقادرين الذين يذهبون لاوربا للتعليم ام تكون للجميع فقراء واغنياء .

٢٠ الف جنيه لانشاء اول جامعة

كانت الصحف المصرية هى التى بدأت الدعوة لانشاء الجامعة الاهلية عام ١٩٠٤ فى «الهلال» وتبنى الفكرة الزعيم الوطنى مصطفى كامل كتحد للاحتلال والغريب ان اللورد كرومر المعتمد البريطانى والخديو والحكومة ظلت ترفض اى فكرة عن الجامعة الاهلية وقال يومها اللورد كرومر ان الافضل هو افتتاح (كتاتيب) لتعليم المصريين .

وقدر الزعيم مصطفى كامل تكاليف الجامعة الاهلية يومها بمبلغ ٢٠ الف جنيه واقترح عمل اسهم توزع على كبراء واغنياء مصر وكرر مصطفى كامل دعوته فى ١٩٠٥ واسماها جامعة محمد على واشترط ان تضم ابناء الفقراء والاغنياء على السواء .

وبدأ الامير حيدر فاضل دعوة الاغنياء للمساهمة فى الجامعة وبلغت التبرعات ٨ الاف جنيه وكان المصريون يستعدون للاحتفال بعودة مصطفى كامل من اوربا بعد استثارة الرأى العام الاوربى ضد حادث دنشواى ولكنه ارسل للزعيم محمد فريد طالبا توجيه الاحتفال الى اكتتاب عام لصالح الجامعة المقترحة .

حماس المنشاوى باشا

ثم تبنى فكرة الجامعة الاهلية الشيخ محمد عبده وصديقه احمد منشاوى باشا الذى تحمس لبنائها على ارضه فى باسوس وابى الغيط وضمن لها الموارد للاتفاق عليها واعترض البعض لبعد المسافة من القاهرة لباسوس وتعثرت الفكرة بعد وفاة المنشاوى باشا ثم الشيخ محمد عبده فبدأ اللورد كرومر يروج لفكرة الكتاتيب عن طريق الصحف الموالية له فخمدت فكرة الجامعة وظهرت الكتاتيب ولكن احد اعيان مصر وهو مصطفى بك كامل الغمراوى احيا الفكرة من جديد فتبرع بمبلغ ٥٠٠ جنيه للمشروع ونشر نداء فى الصحف يطالب الاغنياء بالتبرع والا يموت المشروع بموت المنشاوى باشا واقترح فى بيانه ان تكون الجامعة علمانية لاتختص بجنس ولا دين بل للجميع وقال ان الف مواطن لو تبرع كل واحد منهم بمبلغ ١٠٠ جنيه سينهض المشروع .

فى بيت الامة

وعادت الصحف من جديد تتناول الفكرة وهنا دعا سعد زغلول لاجتماع فى بيته وتبرع بمبلغ ١٠٠ جنيه وتبرع الحاضرون بمبلغ ٤٤٨٥ جنيها منهم قاسم امين ، محمد فريد ، محمد بك سليمان اباظه ، حسين ابوحسين ، على بك فهمى ، حنفى افندى ناجى ، محمود بك الشيشينى ، خالد سعيد ، محمد بك نعمان اباظه ، حفنى ناصف ، عبدالله اباظه ، اخنوخ فانوس ، حسن سعيد ، عبدالعزيز فهمى ، محمد راسم ، محمد هاشم ، احمد افندى رمزى ، حسن بك جمجوم ، عبدالعزيز جاويش ، على فهمى ، عبدالحليم افندى ، زكريا افندى نامق ، منشاوى افندى سيد احمد .

وتم انتخاب سعد زغلول وكيلا للجنة التحضيرية للجامعة وقاسم امين سكرتيرا وحسن سعيد امينا للصندوق ومصطفى الغمراوى ومحمد عثمان اباظه ومحمد راسم ومحمد جمجوم وحسن سعيد واخنوخ فانوس وزكريا نامق ومحمود الشيشينى اعضاء وتركوا رئاسة الجامعة شاغرة لحين شغله باحد افراد الاسرة المالكة واسموها فى هذا الاجتماع الجامعة المصرية .

ويرجع ابعاد مصطفى كامل عن عضوية اللجنة لخلافه مع الخديوى حتى لايزيد غضبه على الجامعة ، لان مصطفى كامل كان مشغولا حسب رأى اللجنة فيما هو اهم وهو المطالبة بالجلاء .

وطلب قاسم امين من الخديوى رئاسة الجامعة ولكنه اعتذر لان الانجليز غير راضين عن الفكرة وحتى لايلتزم بشىء مادى ازاء المشروع وظل قاسم امين مسئولا عن فكرة الجامعة بعد تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف .

كل مصر وراء الجامعة

ويقول الدكتور عبدالنعيم الجميعى عن الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة انها كانت تضم اعيان الامة ومثقفيها مسلمين ومسيحيين ومن كل الاتجاهات السياسية والاحزاب وبعض رجالات الخديو والقصر ومن ذوى الخبرة مثل مسيو ماسبيرو مدير الاثار ، حسين رشدى ، مفتش المعارف ويعقوب ارتين وكيل وزارة المعارف ومن غير المصريين مثل احمد زكى ، سليمان البستانى وحبيب فرعون وجبرائيل حداد .

ووافق الخديو عام ١٩٠٧ على وضع اللجنة تحت رعايته وجعل الامير احمد فؤاد رئيسا للجنة فزادت التبرعات وبلغت ٢٦ الفا و٨٢٨ جنيها واوقف حسن بك زايد ٥٠ فدانا من اطيانه للجامعة فى عزبة سراه بالمنوفية وكذلك فعل مصطفى بك الغمراوى واحمد بك الشريف وعريان بك ووصلت الارض الموقوفه لحساب الجامعة الى ٥٤٩ فدانا وتبرعت لها نظاره الاوقاف بمبلغ ٥ الاف جنيه سنويا والمعارف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

اول مجلس للجامعة

وتشكل اول مجلس لادارة الجامعة من الامير احمد فؤاد رئيسا وحسين رشدى وابراهيم نجيب وكيلين واحمد زكى سكرتيرا وحسن سعيد امين صندوق وكان الاعضاء هم يعقوب ارتين والدكتور محمد علوى باشا ، عبدالخالق ثروت ، مرقس حنا ، مسيو ماسبيرو ، يوسف صديق ، على ابوالفتوح ، على بهجت ، موسيو لوزينا ، على ذو الفقار

وتم اخطار وزارة الداخلية ببدء الجامعة بصورة من قانون الجامعة والهدف منها فرد بالموافقة وكان يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ هو اليوم الاول



واقيم فى مجلس شورى القوانين وكانت الدراسة مسائية ويطن عن المحاضرات فى الصحف واستقرت فى قصر الخواجه نسور جناكليس فى اول شارع القصر العينى مكان الجامعة الامريكية حاليا ولكنها لم تقدر على الايجار السنوى للقصر وقدره ٤٠٠ جنيه فانتقلت لسراى محمد صدقى بميدان الازهار بشارع الفلكى وكان اول اعضاء هيئة التدريس اسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا وحنفى ناصف مدرس الادب العربى والشيخ محمد الخضرى مدرس التاريخ الاسلامى والشيخ محمد المهدى مدرس الادب والالمانى ليتمان استاذ اللغات السامية وميلوتى مدرس التاريخ القديم وكان رئيس الجامعة الامير احمد فؤاد يلقى محاضرات عن الفروسية والرماية .

اعلنت الجامعة عن تأليف اول مرجع فى «اداب اللغة العربية» لتدريسه فى الجامعة وان من يقع عليه الاختيار سيحصل على ١٥٠ جنيها بالاضافة الى قيامه بتدريسه للطلاب كمكافأة اخرى له .

وكان الطلاب عبارة عن منتسبين اى المتخرجين من المدارس العالية او الازهر للحصول على شهادة او لقب جامعى ومستمعين ويدفع الواحد منهم ١٢٠ قرشا لحضور ٣٠ دروس و ٤٠ قرشا لحضور درس واحد وتم مضاعفة الرسم للمستمعين والمتطوعين الذين يريدون التعليم والاستفادة فقط ثم تم عمل بطاقات حضور بخمسة قروش للمحاضرة وبلغ عدد الطلاب ١٢٠ طالبا .

وبدأت الجامعة تطور مناهجها منذ عام ١٩٠٩ فزادت المواد من ٥٪ الى ثمانى وادخلت علم الطبيعة ، الرياضيات ، الفلك عند العرب ، الاقتصاد السياسى وعملت محاضرات خاصة بالسيدات .

وفى عام ١٩١١ قررت الجامعة اتباع نظام الجامعات الاوربية وانشأت كلية الاداب والفلسفة واشترطت لدخولها الحصول على الثانوية العامة او مايعادلها وحددت الدراسة باربع سنوات وان يدرس الطالب تسع مواد الزامية وكان اول عميد لها هو الالمانى ليتمان ووكيلها الشيخ محمد المهدى وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى .

وكانت الكلية توقف دراسة بعض المواد اذا غاب الاستاذ او استقال او توفى كما حدث عام ١٩١١ حيث توقف تدريس الفلسفة ، الاخلاق ، تقويم البلدان ووصف الشعوب وقررت انشاء فرع للعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدة الدراسة به سنتان ثم قررت انشاء فرع نسائى يدرسون فيه الفلسفة وعلم نفس المرأة واخلاقها والتاريخ والتربية وعلم الصحة والطب وهو قاصر على الطالبات .

وتكونت مكتبة الجامعة بسرعة فائقة من الاهداءات التى بلغت ١٠ الاف كتاب من الامراء والوزارات وهيئات المساحة والاثار والجامعات الاجنبية ومكتبات كبار المفكرين وفتحت المكتبة ابوابها للطلاب فى فبراير ١٩٠٩ مقابل رسم قدره عشرون قرشا .

وتمت الامتحانات فى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣ وتفوق فيها الشيخ طه حسين سلامه ونال النهاية العظمى فى معظم المواد فقرر مجلس الجامعة منحه ٢٠ جنيها مكافأة .

واستقال الامير احمد فؤاد من رئاسة الجامعة عام ١٩١٣ وانتخب حسين رشدى بدلا منه واقنع محمد علوى باشا الطبيب الخاص للاميره فاطمه اسماعيل لتتبرع للجامعه فأوقفت لها ٦٦١ فدانا فى الدقهلية ووهبتها قطعة ارض مساحتها ٦ افدنة فى بولاق الدكرور لبناء الجامعة عليها واوقف لها ايضا الامير يوسف كمال ١٢٥ فدانا .

حجر الاساس الاول

وتم وضع حجر الاساس على ارض الاميرة فاطمة اسماعيل فى ٣٠ مارس ١٩١٤ بحضور الخديو عباس والامراء والنظار وشيخ الجامع الازهر والعلماء ومجلس الجامعة وقناصل الدول الاجنبية واصحاب الصحف والادباء واعضاء الجمعية التشريعية .

وكان الاتفاق مع المقاولين على بناء الجامعة بمبلغ ٢٨ الف جنيه ولكن قيام الحرب العالمية الاولى ضاعف اسعار مواد البناء فتراجع المقاولون واستولت الحكومة على ارض الجامعة ثم خفضت الاعانة التى تقدمها حتى لم يعد بالجامعة اى مشترك او متبرع سوى اعضاء مجلس الجامعة بسبب انصراف الناس عنها وارسلت تطلب المبعوثين على نفقتها فى اوربا للضائقة المالية .

ولم يفك الضائقة الا عودة مساعدات وزارة الاوقاف وتبرع السلطان حسين كامل للجامعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه لانفاقها على الطلاب المبعوثين وتنازل الاساتذة عن ربع مرتباتهم وقام اثنان منهم بالتدريس مجانا وهما محمد المهدى ومحمد افندى كامل الشيشينى .

وفى عام ١٩٢٠ قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة تطوف على الاثرياء لحثهم على التبرع للجامعة ووجهوا نداء مؤثرا للامة قالوا فيه ان القادرين يذهبون للعلم فى البلاد الاجنبية وان ماتم جمعه بمثابة قطره فى بحر الكرم المصرى ولهذا قررنا تسليم الجامعة الاهلية لوزارة المعارف لتكون نواه للجامعة الاميرية .

وكانت الجامعة تدفع للمبعوث فى اوربا ١٢ جنيها شهريا ومكافأة مقدارها ٤ جنيهات عند انتهاء دراسته بالخارج وعودته للوطن حاملا شهادته وذلك عن كل شهر قضاه فى بعثته واذا رسب اى مبعوث فى اى امتحان يشطب وكان الزواج عليهم محرما وكانت تعتبر كل مبعوث مستشارا ثقافيا عن نفسه وبلده ويكتب تقريرا شهريا لسير دراسته لسكرتير عام الجامعة .

وكانت اول رسالة دكتوراه للشيخ طه حسين سلامه عن ابى العلاء المعرى واستمرت مناقشتها ساعتين وربعا وتم منحه الدرجة بتقدير جيد جدا وكانت لجنة المناقشة من ٥ اعضاء هم الشيخ محمد الخضرى ، محمد المهدى ، محمود فهمى ، واثنان من وزارة المعارف هما اسماعيل رأفت والشيخ علام سلامه وكان اشتراك ممثلين للوزارة كشرط لاعتراف الوزارة بشهادات الجامعة وقد صرف ٢٠ جنيها مكافأة عن رسالة الدكتوراه للشيخ طه حسين ولم يكن قد حصل على درجة الليسانس فى الاداب رغم حصوله على الدكتوراه وحصل على الدكتوراه مرة ثانية من فرنسا عن ابن خلدون وتم رفض مناقشة ثانى رسالة

وبلغ عدد من حصلوا على الدكتوراه من الجامعة الاهلية ٧ هم : طه حسين ، حسن ابراهيم ، احمد بيلى ، وحامد المرعشلى ، زكى مبارك ، اسرائيل ولفنسون ، احمد فريد رفاعى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [redacted]ورية

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وتم ضم الجامعة الاهلية الى الجامعة المصرية الاميرية فى عام ١٩٢٥ وكانت اول ميزانية لها ٣٠٤ الاف و٨١٣ جنيها بعد ضم مجوهرات الاميرة فاطمة اسماعيل التى كانت تبرعت بها للجامعة الاهلية وتكلف انشاء كليتى الاداب والحقوق ٨٢ الف جنيه والطب ٢٠٠ الف والمستشفى وتجهيزاته ٨٠٠ الف وكلية العلوم ٣٥٠ الفا والمكتبة ٥٥ الفا .

وصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٣٠ بالاعتراف الرسمى بشهادات الجامعة وان يحصلوا على راتب مقداره ١٥ جنيها فزاد الاقبال على الجامعة وازدحمت معاملها ومدرجاتها بسبب المركز المرموق والوظيفة المضمونة .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

□ بهاء الدين فى مؤتمر المدارس الكاثوليكية :

وفد المانى يبحث وضع استراتيجية طويلة لتحديث التعليم الفنى

استيعاب جميع الملزمين واصحاب الحالات الخاصة فى التعليم الأساسى

كتب ـ يسرى موافى :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه يجب على كل انسان فى سن الالزام ان يتعلم حيث لم تتعد نسبة استيعاب الملزمين ٨٠٪ ، وان نسبة من اطفالنا لايتلقون تعليمهم الأساسى وهى مشكلة يجب ان يتصدى لها الجميع . وهناك فئات اخرى من المعوقين واصحاب الحالات الخاصة التى يجب ان نكفل لها الحد الادنى من التعليم . وقال ان بعثة فنية المانية ستصل قريبا لبحث وسائل تحديث التعليم الفنى ، ووضع استراتيجية طويلة الاجل تشمل جميع النواحى .

واضاف الوزير امس فى مؤتمر « التعليم الأساسى للجميع » الذى تنظمه الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية ، ان موضوع وشعار المؤتمر ان التعليم الأساسى يمثل اولوية للتعليم

وتمنى الوزير ان تثمر جهود المؤتمر فى تعبئة القوى القادرة فى مصر لبلوغ هذا الهدف النبيل ، وهو تحقيق تعليم جيد للجميع لمواكبة متغيرات العصر

وقال ان مصر محتاجة الى جهود كل ابنائها ومساهمة القطاع الخاص ، وان جهود الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية خطوة على هذا الطريق

واعلن الاب نبيل السكرتير العام للأمانة ان المدارس الكاثوليكية تساهم دائما فى الاخذ بالجديد والحديث فى التعليم والامل كبير فى الوصول الى افضل اساليب التعليم بما يتفق مع عاداتنا العربية ، وتقاليدنا الشرقية الفرعونية والاسلامية ، والمسيحية

وقام وزير التعليم بتوزيع الكؤوس وميداليات التفوق على اوائل الثانوية العامة للعام الدراسى ٩١/٩٠ وعددهم ٧ طلاب



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

نحن في حاجة إلى [illegible] صناعات [illegible]

د. حسين مؤنس

مهما تفعل فإنك لن تستطيع أن تفى بحق مصر عليك ، لأن مصر من البلاد الكثيرة الخير ، وأنت عندما تعطى مصر قيراطا عن نية طيبة وقلب سليم فأنت تأخذ أربعة وعشرين ، وقد عرفت فى حياتى ناسا كثيرين جدا بدأوا بقليل جدا وعملوا بصدق وإخلاص ، ووصلوا إلى مستويات لا يصدقها أحد ، وقد زرت مدينة ١٠ رمضان من شهر ، وزرت المصانع وتأملت الصناعات ، وكلمت الصناع ، وخرجت من الزيارة بأن مصر لا تطالبك إلا بشيئين : الإخلاص والإتقان ، فإذا أنت وفيت بذلك فستعطيك مصر العجب ، ونحن فعلا فى حاجة إلى أن نستخرج العجب من مصر ، فنحن شعب طيب موهوب ، ونحن نتقن العمل ، وليس فينا ذلك الخبث الذى نعرفه فى غير مصر من البلاد ، وبلدنا يقع فى وسط الدنيا ، ولابد لنا أن ننتج إنتاجا كثيرا ومتقنا ، ولابد كذلك من أن نصدر هذا الإنتاج ، فإذا كنت تستطيع أن تنتج إنتاجا متقنا وتصدره فأنت تقوم بحق مصر ، أما إذا لم تفعل فأنت فعلا تخون مصر والعياذ بالله من خيانة مصر .

وأقول ذلك لأننا ندخل الآن عصرا جديدا ، والدنيا كلها لابد أن تتحدد لكى تستطيع أن تعيش ، ونحن فى مصر نشكو من كثرة السكان ، ونحن على حق فى ذلك ، ولكننا لا نعلم أن الدنيا كلها تشكو من كثرة السكان بما فى ذلك بلاد غربى أوروبا التى نعتبرها أغنى وأقوى بلاد الدنيا . وهذه البلاد كلها تشكو من الزحام ومن كثرة الناس . وقد كنت أخيرا فى زيارة طويلة لإيطاليا ولاحظت ذلك ، ولكنى لاحظت إلى جواره أن إيطاليا أنشأت صناعات آلات ضخمة أو معقدة ، وإنما المهم أن تكون مطلوبة فى الدنيا ومتقنة إلى أقصى حد ، فهى مطلوبة فى الدنيا كلها ، ولهذا فهى تباع باستمرار ، وهذا هو الذى أريد أن أقوله لاخوتى المصريين ، إننا فى حاجة إلى صناعة وليس من الضرورى أن تكون صناعاتنا معقدة ، بل المهم أن تكون متقنة وضرورية حتى تبيع وتأتينا بفلوس ، ونحن لا نستطيع أن نعتمد على الديون إلى الأبد ، ونحن فى الواقع لا نستطيع أن نصنع صناعات صعبة ، لأن هذه تحتاج إلى سنين ، وتوزيعها يحتاج إلى سياسة اقتصادية واسعة المدى ، ومن صالحنا أن نهتم مثلا بصناعة الترابيس والأقفال ، فهذه صناعات تبدو صغيرة ،ولكنها مطلوبة فى الدنيا كلها ، وإذا نحن صنعناها على أعلى مستوى وبذلنا مجهودا عظيما فى توزيعها اتتنا بدخل عظيم وتحسن اقتصادنا .

وقد كنا فى الماضى نتقن صنع الأحذية ، وبلد واحد هو دمياط كان ينتج أحذية متقنة كثيرة تغطى كل حاجات مصر والعالم العربى ، فأين ذهبت هذه الصناعة ؟ وكيف يقولون اليوم إن الحذاء المصرى يباع بخمسين جنيها ؟ لماذا لا ندرس هذا الموضوع دراسة كاملة ، ونتقن صناعة الجلد ونتقن صناعة الأحذية ، وتكون مصانعنا معاهد فى الوقت نفسه ، لقد رأيت هذه المصانع الصغيرة فى إيطاليا وألمانيا ، ووجدت نفسى هناك فى مصانع ومعاهد فى الوقت نفسه ، ووجدت الشباب يتعلمون فى هدوء ، وهم فى الوقت نفسه طلاب وصناع ، فى حين أننا لا نعرف فى بلدنا الا الكليات والمعاهد والطلبة يدرسون ويحصلون على الدبلومات ، ثم ينتظرون الوظائف . أما فى إيطاليا وألمانيا ولابد أن ذلك موجود فى غيرهما من بلاد الغرب فإن الشباب صناع من أول الأمر . وهم يتعلمون ويعملون ويكسبون دخولا محترمة . ويتقنون الصناعات . وهذا عامل من أكبر عوامل نهوض الصناعة فى تلك البلاد . فإن الطالب عامل فى الوقت نفسه . وهو

يتعلم ويأخذ راتبا ، وذلك فارق جسيم بيننا وبينهم .

والحقيقة أننا فى يومنا هذا محتاجون إلى هذا التطور الخطير ، لأن سكاننا الكثيرين محتاجون إلى دخول عظيمة ، ثم إن جيراننا من البلاد العربية والأفريقية فى حاجة إلى صناعاتنا ، والصناعة سترتقى فى بلادنا ، ويحدث التغير الحضارى الذى نحن فى حاجة إليه ، وكما قلت لك إن الدنيا كلها تتغير اليوم ، ومن الأمثلة الصغيرة التى أضربها لأدل القارىء على التغيير الذى لابد أن تدخل فيه بلاد ألمانيا بعد اتحادها ، فإن الشباب يعمل ويتعلم فى المصنع من أول الأمر ، لأننا نعيش اليوم فى عصر صناعى ، ونحن المصريين بطبعنا شعب صناع ، ونحن نتقن الصنعات . ولا ينتفع الشباب المصرى انتفاعا كاملا بالمعاهد المنتشرة فى بلادنا ، لأنها لا تقدم له العمل فى الوقت نفسه ، وأحسن من ذلك مرارا أن يدرس الطالب فى المصنع الصغير الذى يتعلم فيه فى الوقت نفسه ، ويدخل فى الحياة العملية من زمن مبكر جدا ، ونحن فى عصرنا هذا فى حاجة إلى عمال فنيين صناعيين أكثر من حاجتنا إلى خريجى معاهد هندسية كثيرة يتخرجون فى المعاهد أو الكليات ، ثم يبحثون عن أعمال ، وهم فى الغالب بعد الحصول على الدبلومات ينتظرون فى بيوتهم دون عمل ، ثم إنهم بعد الانتظار الطويل فى بيوتهم يفقدون الكثير من مهاراتهم العلمية والعملية ، فى حين أن العامل فى المصنع تزداد مهارته ويزداد علمه فى المصنع ، ومعنى ذلك أننا إذا أنشأنا هذه المصانع الصغيرة سننشىء جيلا جديدا من الشباب الصناعى ، وسيتضاعف إنتاجنا الصناعى ، فى حين أن أخلاق الشباب فى المصنع تتحسن وتصبح أخلاقا صناعية ، ويدخل فى عصر جديد ، هذا إلى أن الدخل الذى سيكسبه الشاب سيغير أخلاقه ، وتدخل البلاد فى عصر جديد فعلا .

وقد عرفت مواطنا مصريا ممتازا تخصص من زمن مبكر فى مصنع للأقفال والترابيس ، ونحن نعرف أن البلاد تحتاج إلى مقادير ضخمة من الأقفال والترابيس ، بل إن صاحب المصنع ذهب إلى ايطاليا ودرس أنواعا من الأقفال والترابيس ، واشترى أدوات مصانعها ، وعاد الى مصر فوسع مصانعه ، وأدخل فيها نوعا ممتازا من الشباب ، وقد بدأوا عمالا وتلاميذ فى الوقت نفسه ، وأتى من إيطاليا بمعلمين ممتازين ليشتغلوا فى تعليم صناعة الأقفال للشباب ، وإدارة المصنع قدرت أتعابا بسيطة أول الأمر للشباب الذين التحقوا بالمصنع ، ولم يلبث هؤلاء الشبان أن أصبحوا عمالا ممتازين وتضاعفت مرتباتهم ، وذهب صاحب المصنع إلى ايطاليا ثم ألمانيا ، وعرض صناعاته وحصل على عقود لبيع منتجاته . وبعد شهور قليلة أصبح المطلوب تصديره إلى أوروبا أضعاف ما كان عليه الحال أول الأمر ، وزاد دخل العمال العاملين فيه وأصبحوا فعلا مهندسين . واستطاع هذا المصنع أن يغطى كل حاجات مصر ، ومعنى ذلك أن دخل المصنع تضاعف . وزادت أعمال العمال والعاملين فيه . ومن حسن الحظ أن هذا المصنع قطاع خاص . وقد تضاعف دخله وزاد نصيب مصر من أرباح هذا المصنع ، وتوسع إنتاجه وأصبح من مصانع الاقفال والترابيس العالمية فعلا . ولا أقول لك [illegible] الجديدة التى أصبح عماله عليها الآن . وهذا مثل من [illegible] والصناعية التى ندخل فيها إذا نحن دخلنا فى هذا الطراز الجديد من التطوير الصناعى .

ولابد أن أقول إننا فى حاجة إلى تغيير شامل لنظم التعليم والعمل ، وإذا كنا ولابد أن نتطور ونتحسن ونخرج بشعبنا من وضع العجز الذى هو فيه اليوم . وكلنا نعرف أننا ننتج اليوم حوالى عشر ما نستهلكه ، والباقى نحن نستورده ، وهذه سياسة لا تستقيم ، لأن العالم يضيق بأهله شيئا فشيئا ومن المؤكد أن الدول التى تساعدنا اليوم لن تستطيع مساعدتنا غدا . هذا مؤكد .

ونحن نحاول علاج مشاكلنا اليوم بالتعليم ، أى أننا نغير نظمنا التعليمى فى هذه الكلية أو ذلك المعهد ،



ونرجو أن نصلح بذلك صناعتنا ونزيد دخلنا ، ولكن هذا لا يحدث أبدا ، فإن تغيير التعليم لا يمتد أبدا إلى تغيير الصناعة أو الحياة ، وأنا أكتب هذا المقال لأقول ذلك ، فإذا أردنا التغيير أو النهوض بالصناعة مثلا فلابد أن نغير النظام الخاص بتكوين الشباب كله ، وإذا نحن أنشأنا فى بلادنا هذه المصانع التى ذكرتها وأدخلنا فيها الشباب تغير وضعهم تماما ، لأن الشاب سيتعلم وهو يصنع ، وسيكسب وهو يدرس ، وهذا كله يغير شخصيته ويدخله فى عالم جديد ، فهو يعمل ويتعلم ويكسب ، وهذه كلها تغير أخلاقه . فى الوقت نفسه يزيد دخل البلد ويتغير وضعنا الاقتصادى . ومن المعروف أن للعمال بأيديهم أخلاقا تختلف عن أخلاق الطلاب ، ومهما غيرت وزارة التربية فى نظم التعليم فهى لا تصل إلى التقدم المطلوب أبدا ، إنها تغير المادة التعليمية ، ولكن الوضع يظل كما هو ، ونادرا ما تستطيع وزارة التربية أن تدخل تطويرا يذكر فى البلاد .

وقد كان لنا فى أسرتنا عدد من الشبان حصلوا على الثانوية العامة ، ثم مضوا يتخيرون كلية جامعية أو معهدا للدراسة العالية ، وكنت أعرف رجلا ممتازا من رجال القطاع الخاص أنشأ مصنعا من مصانع النسيج الدقيق ونجح : كان يصنع الصوف الرقيق والحرير الدقيق ، ويبيع كل ما يصنع فى أوروبا ، فقلت لصاحب المصنع : لماذا لا تأخذ هؤلاء الشباب يعملون عندك ؟ فقال : إذا أنا وافقت فهم لابد لا يوافقون ، هؤلاء تلاميذ يا صديقى ، وأنا لا أستطيع قيادتهم ، فقلت لاثنين منهم : ستظلون تدرسون أربع سنوات أخرى ؟ فقالوا : وماذا نعمل ؟ فقلت لهم : تدخلون مصانع فلان عمالا ، وسأوصيه بأن يضع لكم نظاما للتعليم إلى جانب العمل ، فتدرسون وتكسبون ، ولكنى أرجو أن تلاحظوا أن هذه مصانع وليست معاهد ، والرجل تاجر ماهر وليس معلما ، فإذا دخلتم مصانعه فأنتم عمال لا طلبة ، ووافق بعضهم على ما قلت والتحقوا بالمصانع . وقرر الرجل لهم رواتب بعد ستة شهور ، وزاد دخل المصانع ثمان مرات ، وتعلم الشبان قواعد الصناعة ، وتمرنوا عليها وتعلموا قواعد كثيرة ، وأصبح دخل الواحد منهم ثمانين جنيها فى الشهر ، وقلت لهم : رجائى الا تفكروا فى الزواج من اول الأمر ، فإن دخلكم سيزداد ومراكزكم [illegible] بكم . وبالفعل نجح الشبان ذلك [illegible] صناعة الصوف والحرير الدقيق فى مصر ، وهؤلاء الشبان أصبحوا أسطوات أو مهندسين .

وهذا هو التطوير الذى أطالب به اليوم لبلادى .

وأقول الحق لقد رأيت هذا النظام فى ألمانيا ، فقد ذهبت إلى هناك من سويسرا ، وكنت مع صديق تاجر كان يريد أن يشترى ملابس داخلية وجوارب ، ونصحه بعض أصدقائه فذهبنا إلى مصنع ضخم فى ما نهايم ، واتصلنا بمدير ممتاز وقضينا معه يوما كاملا ، فلما عدنا إلى الفندق قال صديقى : أتعرف أنه من الخطأ أن نعقد هذه الصفقة مع ذلك المصنع ؟ إننى أستطيع أن أنشىء بالنقود التى سيأخذونها منى مصنعا فى مصر يعادل مصنعهم ، لقد درست نظام ذلك المصنع ، وأحس الآن أننى أستطيع أن أنهض بمصانعى فى مصر لكى أنتج الأصناف نفسها .

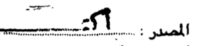
وكل ما أحتاج إليه الآن هو أن أشترى الآلات من هنا .. من ألمانيا ، واشتراها وعدنا إلى مصر والرجل فتح مصانعه للشباب ، وتوسع فى إنتاجه ، وأتى بمهندسين من ألمانيا لكى يمرن عماله فى مصر ، وأراد بعض خريجى المعاهد العليا فى مصر أن يعملوا عنده مهندسين فرفض وقال : أنا أريد صناعا لا مهندسين ، وبالفعل لم يأخذ من مصر الا صناعا ، واتسعت مصانعه ، وأنتج كل ما كان بحاجة إليه من جوارب وملابس داخلية .

وهذا هو الذى أريده فى مصر كلها ، فإن أولئك الشبان الذين يدرسون فى الكليات والمعاهد العليا فى حاجة إلى صناعة يتقنونها ، ودخل يحصلون عليه ، ومصر فى حاجة إلى مزيد من الدخل ، وهذا هو السبيل الوحيد لزيادة الدخل . وأنت لو ذهبت إلى إيطاليا مثلا وتنقلت فى نواحيها لن تجد الا هذا الطراز من المصانع ، ولهذا فهم يستطيعون أن يوافونا بكل ما نحتاج إليه ، وهم يطالبون فى الوقت نفسه بالاسعار التى يريدون والتعامل معهم صعب جدا .

وقد ذهبت إلى فرنسا وطفت بنواحيها فوجدت أن هذا هو النظام السائد هناك . والدولة تفتح الأبواب للصناعات . وقد رأينا رئيس الدولة الفرنسية فرانسوا متران يذهب إلى عمان لكى يرى البترول الذى زاد هناك زيادة كبيرة ، وزار كل بلاد عمان تقريبا . وعندما عاد إلى بلاده وزع الصناعات المطلوبة لعمان على المصانع الفرنسية ، لأن المصانع فى فرنسا كثيرة جدا ، والإنتاج الصناعى عظيم ، ومهما تطلب من فرنسا فأنت تجده ، وهذا بالضبط هو الذى نحتاج إليه فى مصر . نحتاج إلى [illegible] عدد العمال [illegible] المتخصصين حتى نستطيع أن [illegible] إليه ونصدره بالسعر الذى [illegible] والأسعار التى تسمح لنا [illegible]

وقد كنا لا نستطيع ذلك فى الماضى . لأن القطاع الخاص كان صغيرا ، والقائمين به لم يكونوا من القوة



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

بحيث يثبتون فى السوق العالمية ، وكانت تلك هى أيام القطاع العام الذى كان لا يستطيع المنافسة لا فى الداخل ولا فى الخارج ، وكانت إدارته من السوء بحيث كان يفسد السوق الداخلية ، ويهبط بالمستوى الفنى الصناعى فى مصر .

أما اليوم فقد اتسع القطاع الخاص ، وتخلت الحكومة عن القطاع العام ، لأنها لم تعد تفرق بين قطاع عام وقطاع خاص ، وقد أدركت الحكومة القيمة الحقيقية للقطاع العام وقبضت يدها عنه ، واتسعت فى الوقت نفسه ونتيجة لذلك مساحة القطاع الخاص ، واكتسب شجاعة كبيرة ، وأصبحنا نستطيع الاعتماد عليه . وقد

كان لنا صديق له مصنع صغير ، وكان هذا المصنع يصلح الأبواب والشبابيك ، فحدث منذ عامين أن دخل الأخ الصغير مع أخيه فى المصنع ، وكان قد ذهب إلى فرنسا وزار مصانع الأبواب والشبابيك ، فلما عاد إلى مصر اقترح على أخيه أن يوسعا المصنع ويفتحا الطريق أمامه لصناعة الأبواب والشبابيك . وساعدهما الحظ فأتيا بصانع متخصص من صقلية فى إيطاليا ، وكان هذا الرجل ماهرا جدا ، ولكنه كان قد ترك عمله فى مصنعه لأنه أصيب إصابة كبيرة فى فخذه فأحيل إلى المعاش ، ثم تحسن بعد ذلك واتصل بالأخوين وأتى إلى مصر ، واستطاع هذا الرجل أن يرتقى بإنتاج المصنع ويصنع الأبواب والشبابيك فى مصر ، ثم اتى بعاملين ايطاليين متخصصين ، وكانت البلاد فى حاجة إلى أبواب وشبابيك ، ولا تتصور اتساع مدى انتاج المصنع بعد ذلك ، فقد غطى كل حاجات مصر ، واستطاع أن يصدر إلى عدد من البلاد العربية والأفريقية ، وبلغ من نجاحه أن صاحبيه افتتحا له فرعا فى العاشر من رمضان ، وهو اليوم المركز الرئيسى فى مصر لهذا الإنتاج الهام .

وبلغنى مثل ذلك عن مصنع للأدوات الكتابية كان فى مصر القديمة ، فلما توفى صاحب المصنع وورثه ابنه الكبير تنبه الشاب إلى أن البلاد فى حاجة إلى أضعاف ما ينتج من الأدوات الكتابية ، فذهب إلى إحدى المدن الصحراوية الجديدة ، وهناك أنشأ مصنعا ضخما للأدوات الكتابية ، وكان الطلب عليه كثيرا إلى درجة أن الناس خافوا عليه من الافلاس . ولكن الشاب كان [illegible] فأتى بمهندس متخصص فى هذه الصناعة من [illegible] هذا المهندس بلجيكيا وكان قد جاوز سن المعاش ، ولكنه كان محبا للعمل مقبلا عليه ، فتزايد الإنتاج ، وأصبح المصنع يقوم بإنتاج نصف حاجات مصر من هذه الأدوات ، وكانت فيه إدارة تجارية ماهرة فأصبح يبيع أضعاف الماضى ، وزاد رأس المال إلى ملايين ، وبهذه المناسبة أذكر أن وزير المساكن والأدوات المنزلية أعار ذلك المصنع مهندسا استراليا متخصصا ليقوم بتعليم الصناع ، وتولت وزارة المساكن دفع راتب ذلك الرجل وإن كان موظفا فى مصنع خاص .

هذا هو الذى أريد أن أقوله فى هذا المقال : نريد أن نغير الصناعة والتعليم الصناعى فى بلادنا ، لأننا لا يمكن أن نستمر كما نحن الآن ، وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد تغير إلى كومنولث فإن غرب أوروبا يتغير بصورة أوسع ، ونحن أيضا لابد أن نتغير ، ولا نستطيع أن نستمر كما نحن اليوم ، بل إن أمريكا لابد أن تتغير ، ونحن لا نستطيع الاعتماد عليها كما هو الحال الآن ، ووزارة التربية والتعليم لا يمكن أن تدخل كل التطوير المطلوب فى مصر ، ولا مفر لنا منه اليوم فى كل ميادين الصناعة .. نحن فى حاجة إلى تطوير صناعى لا تعليمى .

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٢ حزيران ١٩٩٢



متى تذوب الثلوج بين الجامعات والبيئة

الجامعة تبحث عن حلول « جامعة »



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

كتبت ماجدة رشدى :

لاينحصر دور « الجامعات الحديثة » في مواجهة التحديات الحالية فقط ، بل يتعدى هذا الإطار الزمنى المحدود ، ليمتد الى الإستشراق والتنبؤ بتلك التحديات ، وإتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة للتصدى لها قبل حدوثها .. أى ان الجامعات تقوم بدور إستراتيجي بعيد المدى يخرجها من الإطار التقليدى الذى يدور حول حل المشكلات ومواجهة التحديات عند حدوثها فقط الى الإطار التجديدى الحديث والذى يسهم في التصدى للتحديات المستقبلية .

● وعن التحديات التى تواجه التعليم الجامعى ـ اتفق الدكتور جمال محمد أبو الوفا (المدرس بقسم التربية المقارنة) ود . صلاح الدين محمد توفيق (المدرس بقسم اصول التربية)

على ان الجامعات من اهم المعاهد والمؤسسات المجتمعية المسئولة عن تغيير المجتمعات ، ولكنها تواجه في اطار مساهمتها في تنمية المجتمعات البشرية عدداً من التحديات الداخلية والخارجية ، حيث ان « التحديات الداخلية » تعنى تلك التى تواجه التطور الذاتى للجامعة ، وتسببها العوامل الداخلية الكامنة فيها ، مثل التزايد الكبير في اعداد الطلاب ، وقدرة الجامعة على تقديم الخدمة التعليمية وتدريب متلائم مع احتياجات المجتمع ، وقدرتها على تنسيق اعمال البحث العلمى ، وقدرتها ايضاً على الانفتاح على المجتمعات ، وتقديم الخدمات المتعددة التى يحتاجها .

● اما « التحديات الخارجية » فهى التى تفرض على الجامعة من خارج إطارها المؤسس . وقد تكون هذه التحديات مرتبطة بالتفاعلات الداخلية للمجتمع ، او بتلك التحديات التى يفرضها الواقع الذى ينتمى إليه المجتمع ..

وتتمثل هذه التحديات في تقليص التبعية التكنولوجية .. وتحقيق الامن الغذائى . والصحى ومواجهة الغزو الثقافى .

● وعن إنعكاس الظروف الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى ـ قالا انه بالرغم من التحديات التى حالت ـ وتحول ـ دون إجراء تغييرات جذرية في نظم التعليم الجامعى ، الا ان هناك عدداً من معالم التغيير يمكن حصرها في :

الجامعات الشاملة : والجامعة المفتوحة .. والتنظيم الداخلى للأقسام .. والمشاركة .. والمحاسبية والترشيد الإدارى .. وتطوير المناهج .

هذا بالإضافة الى إهتمام الجامعات بتقديم البرامج القصيرة التى تستخدم الخدمة المباشرة للجمهور العريض لابناء المجتمع . وقد تنوعت هذه البرامج تنوعاً كبيراً لخدمة مختلف فئات المجتمع وحاجاتهم التربوية والمهنية ، وافردت لها الجامعات مراكز خاصة ، عرفت باسم « مراكز الخدمة العامة » . او « مراكز خدمة المجتمع » ودرجت مستوياتها لتناسب الخاصة والعامة

● وعن موقف التعليم الجامعى من النظام العالمى الجديد ـ قالا انه مع الإنفتاح الذى حدث فكرياً واجتماعياً ومعرفياً على مستوى العالم ، ظهرت حاجات جديدة ، اهمها نهم شديد للمعرفة ، ورغبة عارمة لفهم الكون وكشف المجهول فيه ، فبدت الجامعات بحكم تكوينها البشرى وارتباطها بالنظام السائد ، وإلتزامها بنماذج التفكير ، منابع الفكر الجديد .. ولما تأكدت مظاهر العالم الجديد وجدت مجموعة من المطالب فرضت نفسها على الجامعات ، وتمثلت تلك المطالب في

● الحاجة الى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف انواع التكنولوجيا المتقدمة والتى اوجدت مجالات واسعة للعمل في تخصصات جديدة .

التعليم وخدمة المجتمع

● واضاف ـ انه لا يمكن للتعليم الجامعى ان يعزل نفسه عن القضايا والمشكلات الاجتماعية الراهنة .. فهو يشارك في (التنمية الإقتصادية والتكنولوجية . والتنمية الثقافية .. والتنمية الصحيحة) .

ومن خلال هذه المشاركة ، تتحقق خدمة المجتمع

يعتبر الهدف الاقتصادى للتعليم الجامعى اكثر وضوحاً بالنسبة للفرد والمجتمع ويظهر ذلك من خلال تحسين الكفاءة الانتاجية للعاملين المتعلمين . كما ان التعليم الجامعى من خلال البحوث والرغبة والقدرة على التجديد يؤدى الى تقدم المعارف ، وإستخدام التقنيات .

كما ان الجامعات من خلال مراكز بحوثها الزراعية واعضاء هيئتها التدريسية من المتخصصين تستطيع ان تقطع شوطاً كبيراً في تحقيق الامن الغذائى . خاصة وان التوقعات المستقبلية تؤكد ان العالم سيواجه نقصاً كبيراً في المواد الغذائية عند نهاية هذا القرن ، مالم يحدث تسارع كبير في معدلات المواد الغذائية

● تؤدى الجامعات من خلال كليات الطب المتخصصة دوراً هاماً واساسياً في توفير الأطر البشرية التى تضطلع بالقيام بالخدمات الطبية العلاجية والوقائية .



ومما هو جدير بالذكر ـ ان الجامعات مطالبة بتكثيف الجهود فى مجال التعليم الصحى والمجالات المتعلقة به . حتى تتمكن من توفير هذه الخدمات للإنسان . وبالتالى يتمكن من المشاركة فى الانتاج والتنمية .

● ومن المفروض ان تقوم الجامعات من خلال ادائها لوظائف التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، بتعزيز الثقافة ونشرها .. والمحافظة على التراث ونقله من جيل الى اخر .

بالإضافة الى تعريف العالم الخارجى به . واذا كانت وظيفة التدريس تتحمل مسئولية ترسيخ الجوانب الثقافية وغرسها فى الإنسان . فان وظيفة البحث العلمى تتولى عملية تطوير هذا الجانب الإنسانى الهام وإثرائه



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

« عزبة » إسمها المدرسة الخاصة
صاحب المدرسة يعين ويفصل ويتهم المدرسات

كتبت أميمة إبراهيم :

إذا كانت هناك بعض الدعوات التى تتردد الآن لإلغاء مجانية التعليم ، والاعتماد فقط عن المدارس الخاصة .. فهناك ايضاً من يعترض على ذلك بحجة أن هذه المدارس تعانى كثيراً من سوء الإدارة ولا يمكن الإعتماد عليها منفردة فى ساحة التعليم

وللأسف فإن بعض المدارس الخاصة ، تجعل من تلك الحجج والمبررات أمراً مقبولاً ، حيث يقدم بعض المديرين العاملين تلك المدارس صورة نموذجية لسوء الإدارة .

وقد تلقت « السياسى » فى الفترة الاخيرة اكثر من شكوى من بعض المدرسات العاملات بمدارس الجيزة ، تتلخص فى سوء المعاملة التى تلقاها المدرسات على يد مدير المدرسة .. وعند الاعتراض على ذلك يطلب من المدرسة المعترضة تقديم إستقالتها التى تقبل مقدماً مع اهدار كافة حقوقها المترتبة على ذلك .

وقد حدث ذلك على سبيل المثال - بإحدى المدارس الخاصة بالهرم ، حيث استغل مديرها قدوم اجازة نصف العام ، وقرر التخلص من مدرستين يشهد زملاؤهما واولياء امور التلاميذ بانهما من افضل المدرسين العاملين بالمدرسة .

وفى اجتماع مجلس الآباء ، تساءل بعض أولياء الأمور عن سبب تغيب المدرستين ، خاصة وان ابناءهم عبروا عن تعلقهم بهاتين المدرستين .. وجاء جواب المدير مفاجأة للجميع ، حين قال بانه فصلهما لسوء سلوكهما .

وبطبيعة الحال عقدت المفاجأة والخوف السنة الزميلات مفضلات السكوت ، خوفاً من سوء العواقب '

وحين سمعت المدرستان بذلك قررنا رفع قضية سب امام المحكمة ، للحصول على حقهما من السيد المدير .

وفى إحدى مدارس التربية الحديثة يقول مدير وصاحب المدرسة . انا المشرف العام على مدارسى ، واقوم باجتماع يومى قبل طابور الصباح مع هيئة التدريس بالمدرسة لمعرفة شكاوى المدرسات ، وكيفية سير الأمور مع التلاميذ . وقد رفض بأدب إجراء اية مقابلات مع المدرسات أصحاب المشاكل والشكاوى ولكن بطريق غير مباشر إستطاعت السياسى مقابلة بعض المدرسات بالمدرسة .

تقول الاستاذة هالة كنت اعمل بالمدرسة معلمة إنجليزى ونظراً لبعض الظروف الخاصة إعتذرت عن المراقبة ، ولم اعتذر تليفونيا بل جئت بنفسى للإعتذار وكانني جئت لقدرى ، فقد فوجئت بالمدير وحاشيته يقدمون إلى طلب إستقالة لاقدمه . منتهى السخرية فانا اساساً لم اعين حتى استقيل وأملأ طلب إستقالة ، فانا لم اقدم اوراق تعيين إلى المدرسة ، ولكنى تقدمت لإختبار شفهى فقط وبالتالى خرجت من المدرسة خالية الوفاض ، برغم اننى كنت فى منتصف الشهر .

وتضيف سناء عبد المنعم مدرسة الرياضيات بالمدرسة قائلة بصراحة شديدة : المدير لا يهمه سوى جمع المال ، اما رواتبنا فهى لا تتناسب مع مؤهلاتنا .. ولكن هذا افضل من البطالة التى نعانيها ، مع ما نحصل عليه من مجموعات التقوية يمكن معادلة الأمور بعض الشىء .

تقول الاستاذة شادية المدرسة بمدرسة خاصة فى الهرم ان المدرسة التى اقوم بالتدريس فيها على مستوى عال ما فى ذلك شك ولكن راتبنا ضعيف لا يتناسب مع مؤهلنا او تعيننا . وبحق إذا كان هناك فئة عاملة وتتعب على الأقل (٦ ساعات) يوميا فهو المدرس وللمعلم هناك نقص بمدرسى المجالات فى معظم المدارس الخاصة ويقوم مدرسى المواد بسد العجز فى المجالات . وهذا يجعل التلميذ يمل المدرسة ويكره الرجوع اليها

لابد ان نعترف اننا كقطع الشطرنج يحركنا المدير كيفما شاء

وبسؤال صلاح الدين شحاته (مدير التعليم الخاص بالمنيا) عن سوء العلاقة بين مدير المدرسة الخاصة والمعلمات قال ان حق المعلم مفهوم فى كل مكان سواء كان فى المدارس الخاصة او الحكومية . والغريب ان كلا منهما يحسد الآخر على حاله ولابد ان نعلم ان هناك رقابة من الوزارة على المدارس الخاصة سواء كانت هذه الرقابة إدارية او تربوية لأن هذه هو دور الإدارة . لكن المدير هو المتحكم فيها فى المقام الاول لانه انشا المدرسة كمشروع إستثمارى يدر له دخلاً كبيراً لا يجب ان يخسره

ولذلك نجد ان معظم اصحاب المدارس من رجال الصناعة ورجال الاعمال وليس لهم علاقة بالتربية او التعليم

والوزارة فى كل مكان تعلم بما يدور فى المدارس الخاصة التابعة لها ولكن ماذا بايدينا أن نفعل .. فإشرافنا اشراف تربوى وتعليمى ويهمنا التمهيد فى المقام الاول ولكن هذا لايمنع من انه اذا وردت إلينا شكوى نبحث فيها ونقوم بانذار المدرسة إذا تكررت هذه الشكوى

ويضيف عبد المنعم جوده مدير إدارة غرب القاهرة التعليمية بأن هناك اتصالا مباشرا بين الإدارة وبين المدارس سواء الخاصة او الحكومية

فهناك [illegible] لزيارات هذه المدارس ومتابعة [illegible] الدراسة فيها وكل من مدير التعليم الخاص او الابتدائى او الاعدادى [illegible] يتابع هذه الزيارات [illegible] وهناك نوعا من [illegible] من ادارة التعليم الخاص [illegible] من الموجهين [illegible]

[illegible] فان اية شكوى [illegible] ضد إدارة المدرسة [illegible] الى الإدارة القانونية [illegible] الامر إلى شخصيا [illegible] التحقيق اذا ثبت خطأ المدرس [illegible] واذا ثبت خطأ الإدارة يعود للمدرس حقه



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٣

مناقشات الشورى حول قضية تطوير التعليم تكشف

إنخفاض المخصصات المالية للتعليم بنسبة ٢٥ ٪ خلال ١٠ سنوات

• قصور برامج إعداد المعلمين وتخلف المناهج الدراسية

كتب أحمد عبد الحكم

دارت مناقشات واسعة فى مجلس الشورى حول موضوع التعليم وقد كشفت مناقشات الأعضاء عن العديد من نقاط الضعف فى سياستنا التعليمية ونقص المواد المخصصة للتعليم بالأضافة إلى السلبيات الخطيرة المترتبة على عدم إعداد المعلم .

فى البداية اشار الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة الخدمات بالمجلس والتى اعدت التقرير إلى ضعف الانفاق على التعليم فاذا كان من بين الاهداف التى نسعى لتحقيقها هو ضرورة السير بخطى اوسع واسرع لتطوير نظام التعليم بحيث يتوافق مع خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. مع تحقيق المساواة الكاملة فى جميع مراحل التعليم فإنه لابد من توفير التمويل الذى يتكافا مع هذه التبعات .



المصدر : المنتدى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وقد بلغ حجم الإعتمادات المدرجة بموازنة عام ١٩٩٠ والمخصصة للتعليم العام والفنى قبل الجامعى ١,٩ مليار جنيه والتعليم الجامعى عدا جامعة الأزهر - ٩٤٨,٤ مليون جنيه - وعلى الرغم من ضخامة هذه المخصصات ... إلا انه بتحليل تلك الارقام فقد ثبت تناقص نصيب التعليم فى ميزانية الدولة .. فبعد إن كان يمثل ٢٥ ٪ عام ٧٧ / ١٩٧٨ انخفض إلى ١٠,٦ ٪ عام ١٩٨٧ .. كما ان الاعتمادات المخصصة للتعليم الأساسى لا تزال قاصرة على تلبية الاحتياجات المطلوبة .. إضافة إلى عدم العدالة فى توزيع المخصصات بين المراحل المختلفة ..

واضافة رئيس لجنة الخدمات ان وزارة التربية والتعليم تحتاج إلى ١٥ مليار جنيه فى السنوات الست القادمة .. لبناء العدد الكافى من المدارس لمواجهة الزيادة السكانية وتلبية حاجات الوزارة .. كما ان التعليم العالى والجامعات تعانى من قصور كبير فى المرافق والتجهيزات العلمية وأدوات البحث والدراسة .

ويطالب د. محمود محفوظ بضرورة وضع التعليم على سلم أولويات الانفاق الحكومى العام والنظر إلى التعليم على انه مدخل أساسى للامن القومى .. وضرورة دعم موارد صندوق تمويل المشروعات التعليمية بوزارة التربية والتعليم من خلال مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص والمصارف .. والتمويل الشعبى . والاخذ بنظام القروض التعليمية . بحيث يتم تسديدها بعد تخرج الطلاب من عائد العمل على فترة من السنوات .. ووضع معايير لترشيد مجانية التعليم كحرمان الراسبين من المجانية وحرمان خريجى مدارس اللغات والخاصة . والذين يتنازل أهليهم بمحض إرادتهم على حقهم فى المجانية

مؤتمر لأعداد المعلم

ويتطرق العضو الدكتور ابو الوفا التفتازانى إلى قضية اخرى وهى إعداد المعلم حيث يرى ان حسن اختياره واعداده وتدريبه اثناء الخدمة .. لمواكبة كل مستحدث فى هذا المجال يعد فى مقدمة المعوقات الرئيسية للعملية التعليمية . وواقع اعداد المعلم يعانى من تحديات كثيرة .. فمعظم الأساليب المتبعة فى إعداده تعتمد على المحاضرة والالقاء بما يجعله بعد التخرج يعامل تلاميذه بنفس الأسلوب .. بالاضافة إلى النقص الواضح فى الأمكانيات المادية والبشرية فى كليات التربية .. واسناد التدريس فى بعض المواد إلى مدرسين غير متخصصين .. والفجوة القائمة بين ما يدرسه طلاب التربية وبين ما يفرضه واقع الممارسة العملية .. والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تضطر المعلم إلى البحث عن موارد إضافية قد تتجافى مع تقاليد المهنة وقدسيتها - ويطالب الدكتور التفتازانى بضرورة الاهتمام بكليات التربية .. وتوفير مستلزماتها من الامكانيات المادية والبشرية والمبانى والتجهيزات والمعامل والاهتمام الجاد بمعامل اللغات ومعامل تكنولوجيا التعليم والتربية العملية .. والمدارس الملحقة بكليات اعداد المعلمين .. ودعم المعهد العالى للدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة ضمانا لاعداد افضل الباحثين وهيئات التدريس .. وتوجيه مزيد من الاهتمام العملى والتربوى بإعداد معلم اللغة العربية والتربية الدينية .. والاسراع بعقد مؤتمر خاص بهذا الاعداد رفعاً لمستواه العلمى والادائى .. وتحسين اوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية وبالشكل الذى يمكن معه القضاء التدريجى على ظاهرة الدروس الخصوصية .

معالجة سلبيات التعليم الفنى

ويؤكد العضو الدكتور محمد محمود رضوان على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى .. حيث ان النظرة الاجتماعية إليه مازلت متدنية بل إن اغلب أولياء الأمور يسعون بطرق شتى وحتى بالتحايل . لالحاق ابنائهم بالثانوى العام . بعكس ما يحدث فى الدول المتقدمه كالمانيا .. كما إن هذا النوع من التعليم يكاد يكون مغلقا . بمعنى ان خريجية يقف تعليمهم عند هذا الحد .. ولايجدون فرصا فى التعليم العالى . كما ان اغلب مدارس التعليم الفنى متخلفة فى تجهيزاتها ولاتساير التطور كما الحال فى مؤسسات الانتاج والخدمات . وعجز الدولة عن تعيين خريجى هذا النوع من التعليم لسنوات طويله .

وفي هذا الأطار ولمعالجة السلبيات الخطيرة فلابد من التوسع في إنشاء مدارس ثانوية تكنولوجية ومعاهد وكليات ترتبط بمناهجها باحتياجات سوق العمل .. وتطوير مناهج الثانوى الفنى بأنواعه المختلفة وتجديد تجهيزاته بما يتلاءم مع متطلبات مؤسسات الانتاج وإنشاء مجلس أعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى على المستوى القومى .. ويتولى الربط بين احتياجات سوق العمل وخريجى المدارس الفنية والربط بين مؤسسات التعليم الفنى ومؤسسات الانتاج من حيث نوعه ومضمونه والتدريب على تخصصاته وكذلك من حيث تمويله .. ووضع التشريعات التى تحظر مزاولة المهن والحرف بدون ترخيص على الا يمنح الترخيص إلا لصاحب المؤهل او الخبرة . وهذا يتطلب حصر المهن والحرف وتوصيفها على المستوى القومى . والقيام بمجالات إعلامية مكثفة من اجل تغيير نظرة المجتمع للتعليم الفنى .. بحيث يتحول إلى إداة جذب للمتفوقين والقادرين بدلاً من كونه اداة طرد

القضاء على الدروس الخصوصية

ويطالب الدكتور كمال ابو الخير عضو المجلس بضرورة توثيق الدراسات والسياسات التعليمية والمشروعات التى استهدفت تطوير التعليم . وتحليل هذه الدراسات بمعرفة الاجهزة التنفيذية لتكون محل نظر الاجهزة التعليمية عند وضع الخطط والبرامج والمشروعات المحققة لهذه السياسة التى تحمل عناصر إستمرار مصادر استقرارها والتوسع الفورى في إقامة مراكز التدريب المهنى

والفنى للذين ينتهون من التعليم الاساسى . ولا يواصلون التعليم الثانوى .. لتوفير الحرفيين والمهنيين في النشاطات المختلفة .. مع إتاحة الفرصة لمن يظهر كفاءة منهم . ان

يستكمل الدراسة في مدارس ثانوية فنية مناسبة .. واعطاء الأولوية لتوفير التعليم الاساسى والقضاء على الامية .. فلا يعقل ان ندخل القرن الحادى والعشرين .. ولا يزال هناك من لا يقراء ولا يكتب .. وإعادة النظر في النظام المالى الذى يرتكز على أن

يكون مجموع الدراجات هو المعيار الوحيد للالتحاق بمراحل تعليمية معينة . على أن يستبدل نظام اخر كذلك حتى يمكن تجويد العملية التعليمية . والقضاء جزئياً على ظاهرة الدروس الخصوصية بصورتها البغيضة .. كما انه لابد ونحن بصدد تطوير التعليم من إعادة النظر في قانون التعليم الخاص وتعديله بما يكفل إجتذاب القادرين إلى تقديم مزيد من هذه الخدمة من ناحية واحكام إشراف الدولة عليه ضماناً لأداته الرسالة بامانة من ناحية اخرى .. والعودة لنظام المدارس النموذجية لتكون نماذج يحتذى بها .. وتقوم بالتجريب في المجالات التربوية والتعليمية بقصد تطوير التعليم ورفع مستواه .



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

رأى وطنى ...

أهمية الجامعة الأهلية

تدل الشواهد يوما بعد يوم على دخول العالم فى عصر جديد تعتبر فيه العالمية ظاهرة شاملة لمختلف جوانب الحياة ، ولا شك اننا نمر بالمراحل المبكرة لتشكيل نمط جديد من المجتمع العالمى . ويقول البعض ان دوافع الثورة الكبرى او التغيير العالمى، هى ضخامة التغيرات خلال الانفجار السكانى وقلة الطعام ونقص الطاقة بينما يرى البعض الاخر ان اهم دافع لهذا التغيير العالمى هو ثورة المعلومات والاقتصاد مما جعل العالم اشبه بقرية صغيرة تنتقل المعلومات فيها بسرعة البرق مهما طالت المسافة بين مكان الحدث وباقى المعمورة .

وقد تشابكت المطامع الى درجة التعقيد فى داخل الدول وبين بعضها البعض ولا يمكن اصلاح الحالة الاقتصادية على حدة او التعليم بمفرده او مواجهة البطالة على انفراد ذلك لان كل من هذه الاشكالات تتشابك مع بعضها .. ونحن الان فى مرحلة التحول من اقتصاد الحرب الى الاقتصاد المدنى ، وفى نفس الوقت هناك مشكلات التنمية والعمل على رفع مستوى المعيشة بين الاهالى وضرورة انفاق الملايين بل والمليارات على انقاذ اهالى الريف وكذلك على المشروعات صغيرة الحجم . كل هذه الامور تدعو الى جذب الانتباه الى التحول الحالى والنظر فيما اذا كانت الاوضاع الحالية ستظل قائمة ام انها ستنقضى بسيادة الاوضاع الجديدة وما يفرضها الوضع الزاحف الجديد لكى نستعد لمواجهتها والتصرف فيها . ويتساءل البعض هل مجتمع المعلومات يؤدى الى تدهور الصناعات العسكرية أم الى ازدهارها ؟ كذلك هل يسمح المجتمع الجديد بما يفرضه التطور التكنولوجى من ازدياد تلوث البيئة ؟ وان نظام الحكومات الجديدة ينبغى أن يتمتع بالرؤية الاستراتيجية والتوجه العالمى والمقدرة على التعلم والابتكار .



ويرى بعض المفكرين ضرورة توافر بعض العناصر لمواجهة التحدى العلمى ويرون اقتراح مناهج جديدة قائمة على العلم المتخصص والتكنولوجيا الحديثة للحصول على التنمية المطلوبة .

وقد رأت مصر ان تشارك فى هذه الثورة العلمية بانشاء جامعة اهلية تعد جامعة للمتفوقين لانها ستقبل الطلاب الحاصلين على ٧٥ فى المائة على الاقل ولن تقبل الطلاب غير المتفوقين فى الدراسة .. وقد اعلن المسئولون أن الجامعة الاهلية ستضم اقساما جديدة غير متوافرة فى الجامعات الحالية مثل الهندسة الوراثية والعلوم الجديدة ومنها التكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة والحاسبات الالية وغيرها من الاقسام التى تتمشى مع التقدم التكنولوجى فى العالم .

يتضح من ذلك ان اهم عنصر فى صنع مستقبل التقدم فى العالم هو الاستثمار فى رأس المال البشرى بمعنى تحقق المهارات والقدرات والمرونة للافراد للقضاء على ظاهرة الفقر التى تتفشى فى كثير من دول العالم مما يدعو الى الاهتمام باعداد الجيل القادم للعاملين فى المجال العلمى ، مع ملاحظة أن الشباب الذين يدخلون المجالات العلمية فى تناقص مستمر . ولا شك ان انشاء الجامعة الجديدة سيقضى على هذا النقص ، مع ملاحظة الانتفاع بالتدريب العلمى والعملى بشكل افضل وذلك الحصول على أعلى كفاءة فى العمل والانتاج

ان انشاء الجامعة الاهلية انما هو مفتاح التقدم والتطور فى مستقبل الايام .

وطنى ..



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

التعليم من أجل الحياة فى النظام العالمى الجديد

تعب التعليم معنا منذ قيام ثورة ١٩٥٢ . لقد جعلناه يومها المسئول الاول عن اعداد المواطن الثورى المنتمى الذى يعتز بوطنه ويتفانى فى سبيل رفعة شانه . وعندما رفعنا راية الاشتراكية والقومية العربية جعلنا التعليم المسئول الاول عن اعداد المواطن الذى يؤمن بالاشتراكية والقومية العربية هدفا وعقيدة واسلوبا فى الحياة وعندما رفعنا راية الانفتاح والثورة والتكنولوجيا تناسينا كل مايتعلق بالشعارات القديمة ومايرتبط بها من قيم ومفاهيم وجعلنا التعليم هو المسئول الاول عن تحقيق متطلبات الانفتاح والتنمية التكنولوجية من قيم وسلوكيات وصحيح كذلك ان كل هذا قد تم فى ظل ظروف دولية وعربية وداخلية هى التى ساعدت بشكل او باخر على تغيير الشعارات والمفاهيم وفى كل من هذه الحالات وتحت كل من هذه الشعارات كنا نؤلف اللجان تلو اللجان لاعادة النظر فى المناهج لتعديلها وتطويرها . وكنا نعدل الكتب ونعقد الدورات التدريبية للمعلمين لتعديل مفاهيمهم وتوجهاتهم

د . صلاح الدين جوهر

أستاذ بكلية تربية الأزهر

التساؤل الاول ماذا تعرفون عن خصائص النظام العالمى الجديد قبل ان تعلنوا مسئوليتى - انا التعليم - عن اعداد المواطن القادر على العيش فيه ؟ فتاتى الاجابة من جانب عقلاء المفكرين تقول : - النظام العالمى الجديد فى احسن صوره ملىء بالمفاجآت ، وسوف يظل هكذا عشرين عاما فى اقل تقدير .

التساؤل الثانى - خبرونى عن تلك المفاجآت ؟ وتأتى الاجابة مرة اخرى من جانب عقلاء المفكرين تقول . انها مفاجآت .. " ولااحد يستطيع ان يعرف المفاجآت قبل وقوعها . ومع ذلك فانه فى الامكان تصور البعض منها فمثلا قد نفاجأ باندثار امم وظهور امم أخرى فوق الخريطة الجديدة للعالم . وبالطبع فان هذا لن يتحقق بسلام وفى هدوء وقد نفاجأ بظهور قوة عالمية ثانية وثالثة على المسرح العالمى . وبالطبع فان هذا لن يتحقق بسلام وفى هدوء . وقد نفاجأ بشعب من شعوب الأرض وقد تمكن من احتلال احد الكواكب ثم أخذ يرمينا من هناك بالحمم والصواريخ . وبالطبع فان هذا سوف يسبب ازعاجا وتدميرا لسكان الأرض . وقد نفاجأ بنكسة فى النظام العالمى الجديد تعيده الى ماكان عليه قبل عام ١٩٩٠ او ربما اسوأ مما كان عليه .

التساؤل الثالث - وماذا عن شكل الانسان تحت وطأة هذه المفاجآت ؟ وتأتى الاجابة من عقلاء المفكرين تقول - أغلب الظن ان البشر فى ظل النظام العالمى الجديد سوف ينقسمون بوضوح الى نوعين متميزين نوع يسكن الدول الغنية التى توافرت فيها جميع ملذات الحياة . والنوع الثانى من البشر يسكن الدول الفقيرة او الضعيفة . وأغلب الظن ان الأغنياء سوف يزدادون غنى بينما يزداد الفقراء فقرا وضعفا (الا من رحم ربى) . وسوف يتعرض الفقراء لمزيد من الابتزاز والحرمان حتى يفتحوا اسواقهم وبطونهم للمزيد من صادرات الدول الغنية من غذاء ودواء مشكوك فى قيمته وصلاحيته . وسوف تستورد الدول الفقيرة المزيد من السلاح المتراكم والمخزون فى ترسانات الدول الغنية لكى تقتل به نفسها او جيرانها تعبيرا عن احباط دفين فى النفوس من سوء الحال والأغرب من هذا وذاك ان الدول الفقيرة والمغلوبة على امرها سوف تتسابق الى اقتناء احدث ماوصلت اليه تكنولوجيا الاتصال والاعلام . ونتوقع من الدول الغنية السخاء والكرم فى تصدير هذا النوع من التكنولوجيا لانه سوف يخدم اغراضها فى تحقيق المزيد من القلق والاضطراب والاغتراب وفقدان الهوية فى نفوس ابناء البلدان الفقيره وبخاصة الصفوة منهم وعندما ينزع هؤلاء الى الهجرة الى البلدان الغنية بحثا عن فرص العمل والحياة الأفضل سوف توصد فى وجوههم الأبواب ويطردون لأن المقصود هو بموتهم فوق تراب اوطانهم من الجوع والهم والحسرة والاحباط واليأس

هذه هى باختصار صورة الانسان التى نتوقعها فى ظل النظام العالمى الجديد ومع ذلك فان رحمة الله بعباده اوسع مما يظن العباد . وهو القادر والقاهر فوق عباده

التساؤل الرابع - وماذا تطلبون منى - وانا التعليم الضعيف - ان افعله بذلك الانسان البائس المغلوب على امره حتى فقد هويته ؟

وهنا تأتى الاجابة من عقلاء المفكرين تقول المطلوب منك ياتعليم - ان تحاول انقاذ الانسان عندنا من براثن التشتت والضياع والفناء الى ان تتكشف حقيقة النظام العالمى الجديد ونستقر على حال .

التساؤل الخامس - ولكن هذه مسئولية كبيرة جدا . فهل فى ظنكم اننى استطيع ان اقوم بها وحدى ؟

فتأتى الاجابة مرة أخرى من عقلاء المفكرين تقول - لابالطبع . ولكننا سوف نجتهد معك فى اقناع أجهزة الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون بأن تضع يدها فى يدك - ياتعليم - وتحاول نشر الفضائل وتدعيم القيم بأن تنقل الى الناس . وبخاصة الشباب . ماينفعهم ويحافظ على هويتهم ويقيهم شرور التشتت والاغتراب والضياع وعندئذ سوف تتمكن الأسرة من استعادة فعاليتها والعودة الى ترسيخ القيم والعادات السليمة التى هى من صميم رسالتها اما المسجد والكنيسة فسوف يزداد دورهما قوة ووضوحا لأنه لاغنى عنهما فى كل الحالات .

التساؤل السادس ولكن هذه المسئولية الاضافية ضخمة وتتطلب من الدولة معاملتى - انا التعليم - كخط الدفاع الأول فى الأمن القومى فهل لديكم استعداد للوقوف بجانبى فى هذا المطلب الحيوى ؟

وتأتى الاجابة مرة اخرى من عقلاء المفكرين تقول - بالطبع لأن هذا من حقك وسوف ندافع عنه امام المسئولين . نعدك بذلك

التساؤل السابع - هل تدركون معنى ما اعنيه بكونى خط الدفاع الأول فى الأمن القومى ؟

وتأتى الاجابة من عقلاء المفكرين تقول - نعم اننا ندرك معنى كونك خط الدفاع الأول فى الأمن القومى ولكن هل تريد بذلك ان تهرب من مساءلة ممثلى الشعب والهيئات الرقابية الاخرى ؟

وتأتى الاجابة هذه المرة من جانب التعليم فيقول - لا لا بالطبع انا احتاج فقط الى السخاء فى الانفاق لأن التعليم الجيد لايتحقق بغير انفاق . ولكن حاشا لله ان اهرب من المساءلة . واتعهد امامكم ان اكون عند مستوى المسئولية ولكن بشرط ان تقوم الاجهزة والمؤسسات المسئولة عن الأمن القومى الداخلى بواجبها كاملا فى تعقب الانحراف والمنحرفين ومعاقبتهم اشد العقاب حتى لايقلدهم ابنائى الذين سوف اشقى فى تكوينهم وتربيتهم اما الجهة المسئولة عن الأمن القومى ضد التهديدات القادمة من الخارج فقولوا لها خلى السلاح صاحى . ولاتدعى ابناءك يركنون الى الدعة فيترهلوا لأن المستقبل ملىء بالمخاطر والمفاجآت

وهنا تأتى الاجابة من عقلاء المفكرين تقول - نفهم جيدا ماتقول . وندرك ماترمى اليه



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

□ نحو اصلاح التعليم

التعليم وإستراتيجية التنمية

يتردد الحديث كثيرا عن التنميةوالضرورة الملحة الى خطة قومية للتنمية الحضارية الشاملة واللازمة للتقدم الاقتصادى والاجتماعي والعمرانى والثقافى وفى سائر المجالات ولكنى ارى أن تحقيق اى مشروع او خطة قومية للتنمية اساسه وعماده هو الانسان .

وان اى مجال للتنمية (زراعيا كان او صناعيا او اجتماعيا او اقتصاديا .. الخ) يحتاج الى نوعيتين اساسيتين من البشر بينهما نوعية ثالثة :

■ النوعية الاولى : وهى نوعية من الانسان متفوقة ومتميزة عقلا وذكاءا متقدا وفضيلة وايمانا كلها مؤهلات للقلة التى حباها الله هذه المواهب تتميز بها عن سائر البشر ليست بالقطع وليدة ثراء الاباء والاهل ايا كان مصدر الثراء ولا هى مواهب نتيجة تميز عرقى او طبقى او عنصرى مهين للانسان الذى كرمه الله ولكنه تميز الهى لمواهب ومعطيات الهيه وهو ما افهمه من قوله تعالى : « يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » صدق الله العظيم. وهذه هى النوعية الاولى التى تفرز مجموعة المفكرين والمخترعين والمخططين والعلماء والباحثين .

■ النوعية الثانية : قاعدة الهرم وهؤلاء يشكلون القاعدة العريضة العاملة فى الزراعة والصناعة اللازمة لتنفيذ اى عمل ناجح على درجة عالية من الاتقان شريطة ان تكون هذه القاعدة متمتعة بمستوى سلوكى واخلاقى مقبول

■ النوعية الثالثة : مجموعة الربط والقيادة : وهى النوعية التى تفرز القادة والرؤساء المشرفين على تنفيذ خطة العمل والانتاج التى وضعتها المجموعة الاولى . وهذه المجموعة

د . عزيز عبدالعليم

الوسيطة هى نوعية من البشر تتمتع بسمات واخلاقيات فاضلة بالاضافة الى مهارات وقدرات على القيادة والسيطرة والاحتكاك بالمجموعات وتسييرها .

ان اعداد هذه الكوادر البشرية بنوعياتها الثلاث المنوط بها لتحقيق التنمية الشاملة لا يتم الا بتطوير التعليم وهذا التطوير يحتاج الى ثورة حقيقية فى نظامى التربية والتعليم بنوعيه العام والعالى وهما الوسيلتان المتلاحقتان للاعداد السليم لهذه الكوادر البشرية المناسبة لكل موقع عمل :

تطوير التعليم العام

ان نظام التعليم العام الحالى لا يحقق الهدف من اعداد هذه الكوادر بل انه يشكل عبئا ثقيلا على التنمية ومعوقا كبيرا لها وفى محاولات لايجاد وسيلة للاصلاح دعا البعض الى الغاء مجانية التعليم لاتهامهم اياها بافساد العملية التعليمية . بل لقد كتب بعضهم متحمسا لادخال التعليم ضمن عمليات الانفتاح الجديدة بتشجيع التعليم الخاص والاجنبى .

واقول لهؤلاء جميعا : إن النهضة الزراعية والصناعية وزيادة الانتاج لا تحتاج الى مدارس اللغات ومدارس الارساليات الخاصة ولا الى الاف الحاصلين على الثانوية العامة وإنه لابدمن الغاء التعليم العلم الحالى ووضع خطة خمسية او عشرية او اكثر لاجراء ثورة حقيقية لتحويل التعليم العام الى تعليم فنى حرفى زراعى لان اصلاح نظام التعليم يتطلب اعادة النظر فى مراحل ثلاث :

■ مرحلة الطفولة (مدارس التربية والتعليم الاساسى للطفل) وهذه فى تصورى هى اخطر المراحل فى إعداد الكوادر البشرية ولهذا اتمسك بكلمتى التربية والتعليم الاساسى فالتربية هنا تعنى التقييم والتقويم الاساسى والنفسى والعقلى للطفل (منذ بدا يفطن ويقف على قدميه) لتوجيهه بعد ذلك الى قنوات التعليم الاعدادى الفنى والحرفى والزراعى ... الخ .

وهذه المرحلة تتطلب اعدادا كبيرة من التربويين (ولا اطلق عليهم كلمة مدرسين فقط) فمهمة مدرس هذه المرحلة الاساسية فى رايى) اخطر من مهمة مدرس الجامعة لأن تعليم الأبجدية والارقام اسهل من مهمة التربية والتقويم والتقييم التربوى والنفسى والذهنى للطفل فى هذه المرحلة .



■ المرحلة من الحادية عشرة الى السادسة عشرة وهى مرحلة الأعداد الفنى والحرفى للشعب كل فى مجاله وإستعداده وبيئته (صناعية او زراعية او بحرية) بالأضافة الى اهتمام هذه المدارس بأساسيات التعليم العادى والثقافى والقومى دون حشر للمعلومات التى لا لزوم لها للجميع فخريجو هذه المرحلة هم كوادر البنية الأساسية اللازمة للتنمية فى مجالات الزراعة والصناعة حتى وان لم يستكملوا بعد ذلك تعليمهم الى المرحلة التالية التى يلتحق بها بعضهم (وليس جميعهم) ان ارادوا ذلك .

■ المرحلة من سن السادسة عشرة الى التاسعة عشرة.

وتشمل هذه المرحلة مدارس الثانوى (التخصصى) الفنى والحرفى والتجارى والزراعى والتمريض ... الخ . وهى مدارس تتنوع باختلاف البيئة والميول والأستعداد الشخصى . والدراسة فى هذه المدارس تستمر ثلاث سنوات يتخصص فيها الطالب فى حرفة من الحرف او جزء من صناعة من الصناعات ومنها اعداد العمال الزراعيين المتخصصين . ومنها كذلك مدارس اعداد الفنيين للصناعة والمعامل والأشعة ومنها مدارس مساعدات الممرضات واعمال السكرتارية والالات الكاتبة واستعمال الحاسبات الألكترونية (اقول استعمالها وليس برمجتها)

(برمجة هذه الحاسبات تحتاج الى كوادر النوعية الأولى والثانية) .. الخ ... من امثال هذه التخصصات

ولكن كيف يتم تمويل هذه المدارس الفنية وتحويل المدارس العامة اليها .

وحتى لا نرهق ميزانية الدولة باعباء جديدة فلابد من ان تساهم المصانع والشركات خاصة شركات الانفتاح والأستثمار الأجنبية والمحلية التى ترغب فى إقامة صناعات عندنا او استصلاح واستزراع اراض ليس فقط بالنقود ولكن مد هذه المدارس بما تتطلبه من ورش والات او اجهزة بل وخبراء ان امكن لان خريجى هذه المدارس هم الذين سيعاونون فى استمرارية هذه المنشات والصناعات بعد ذلك . وهذا مقابل ما تمنحه الدولة لهؤلاء المستثمرين من تسهيلات وحماية صناعية وإعفاءات ضريبية كما سمعت اخيرا إعفاء لمدة عشر سنوات .

وجانب اخر للتمويل : لماذا لا تكون هذه المدارس وحدات إنتاجية وخدمات فى المنطقة المحيطة بالمدرسة : مثل قيام اقسام النجارة فى المدرسة بعمل الأثاث للمواطنين والقيام باعمال الكهرباء او اصلاح السيارات مثل اى « ورشة مجاورة » .. الخ ويعود دخل وحصيلة هذه الخدمات للمدرسة ويصرف منه على تطوير الالات والورش فيها وجزء اخر يوزع كدخل إضافى للمدرسين والمدربين بها وكحوافز للطلبة لمساعدة ذويهم وان يكون جزء من هذه القروض الدولية التى يصرف على الكماليات او لدعم او دراسات الجدوى وغير الجدوى على هيئة ورش والات واجهزة لهذه المدارس .

لان ما صرف على الدورة الافريقية كان يكفى لانشاء ٧٠٠ مدرسة فنية وحرفية او زراعية . وان خريجى هذه المدارس الثانوية الفنية ... هم القاعدة الرئيسية للكوادر الفنية فى المصانع والمعامل والحرفيين فى الورش الخاصة منها والعامة والممرضات والفنيين فى المستشفيات وهم الذين سوف لا تلتزم الدولة بتعيينهم او الحاقهم بالجامعات حيث سيتخرجون مدربين معتمدين على انفسهم بعد ذلك .

إن الفائض منهم سوف يجد سوق العمل العربية والدولية مفتوحة امامه متسلحا بالحرفة والصنعة والثقة وليس سلاح الفهلوة . وهكذا يستطيع ان ينافس الفلبينى او الكورى او الباكستانى فى هذه البلاد . وكذلك اقترح ان تكون دراسة احدى اللغات الأجنبية مثل الانجليزية او الالمانية او الأسبانية اساسية فى هذه المدارس الثانوية حتى ترحب بهم سوق العمل الدولية والاجنبية فى اوروبا وامريكا اللاتينية . ويذهب هؤلاء الى هناك للعمل والكسب وزيادة الخبرة ومن يعود منهم سوف يكون مكسبا كبيرا للصناعة فى مصر .





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

العلم والعمل «٢»

يجب ان يتكون عند الدارس منذ بداية المرحلة الابتدائية التعليمية وعي واضح بالهدف من ذهابه إلى المدرسة وتلقي العلم فيها . وان يكون هذا الوعي وعيا منهجيا ومتدرجا وليس فى صورة استخفاف بعقل التلميذ . إذا كان البعض يدعي ان الطالب لن يكون قادرا على ادراك مادة المنهج التعليمي فنود ان نفهم كيف يستطيع ان يستوعب الكم الهائل من المعارف الرياضية من حساب وجبر وهندسة . والعلمية من فيزياء وكيمياء واحياء . واللغوية من بديع ونحو وصرف . والمواد الاجتماعية من جغرافيا ورسم خرائط لقارات العالم اجمع . وتاريخ قديم ووسيط وحديث إلى جانب اللغات الأجنبية فرنسية وانجليزية . والتي لو امتحن فيها بعض من اصحاب المناصب لرسبوا فيها جميعا رسوبا مؤكدا ينافسون فيه قانونهم فى الرسوب الوظيفي .

ان الاستهانة بعقول التلاميذ وبقدراتهم منذ البداية هي السبب الرئيسي وراء التردي الهائل فى مستواهم . وتماثل تلك الاستهانة ما يدعيه دعاة الديكتاتورية وزبانية الشمولية ان الشعب غير ناضج بما فيه الكفاية حتى يعطى جرعات اكبر من الديمقراطية قد تصيبه بالانفولنزا او ضعف البصر المزمن .

ان شحن الطالب منذ البداية بالتاريخ والعلوم والجغرافيا والرياضة واللغات دون ان يدرك لماذا يشحن بكل هذه المعارف بالذات وعلى اى اساس منهجي وتعليمي وباية مبررات واعية توقعه فى حيرة وارتباك وخصوصا انه لا يعلم تماما كيف سيستخدمها فى حياته اليومية بعد تخرجه .

ونود ان نشير هنا إلى التفرقة الحاسمة بين امرين مختلفين تماما الا وهما التحصيل والوعي .

فمن الممكن للطالب ان يحصل كميات هائلة من المعارف ولكنه يعجز عن الوعي بمدلولاتها واستخداماتها وموقعها المعرفي . وقد درج كثير من الاهالي على نصح ابنائهم بمذاكرة هذه المواد عن ظهر قلب حتى يحصلوا على الشهادة للحصول على الورقة التي تؤهلهم للزواج والوظيفة معا فقط لا غير .

يستقر فى وعي الصغير ان الامر نوع من انواع العقاب او التاديب او العزل حتى لا يسبب مزيدا من الفوضى والازعاج فى المنزل وحتى يقلل من كمية المشادات اليومية التي تقع بين اطراف القاطنين فيه . او يفهم ان الذهاب إلى المدرسة سببه شقاوته التي فاقت الحد الممكن تحمله داخل جدران المنزل . وطالما ان المسالة عقوبة رادعة فان المدرسة تظل فى نظرة مكانا كئيبا عليه ان يتجرع كاسه المرة مضطرا حتى يمن الله عليه بالانتهاء منها فى الاجازة الصيفية وبمجرد مجيء الاجازة سوف ينسى كل ما تعلمه ويقذف به فى طيات النسيان . وتهمله ذاكرته لتدفع به فى ركن مظلم لا ينفذ اليه شعاع ضوء .

ونحن فى سبيلنا لاصلاح التعليم فى البلاد نرى ان ينصب التغيير على نوعية وطبيعة المواد التعليمية التي يتلقاها الطالب . فانه بالرغم من ان نسبة كبيرة من الخريجين سوف يعملون بالتدريس بعد تخرجهم الا انه لا يوجد فى المدارس مادة واحدة تشرح للطلاب ومنذ البداية الهدف من وراء العملية التعليمية ولا تربط التعليم بالاحتياجات الاجتماعية والمهنية للطالب والمجتمع . من الناحية المنهجية وإذا كان هذا الامر شاقا بعض الشيء فى المراحل الاولى من التعليم الا ان هذا الامر الشاق إذا عرض على الدارس ببساطة وباسلوب متدرج فلن يكون شاقا او مخيفا .

ان تنمية الوعي بالمعرفة بمنهجها ونقدها واستخداماتها وفوائدها والهدف من تدريسها ومنذ البداية هو القاعدة الراسخة لتخريج اجيال قادرة على فهم دورها الفعال لا اجيال صماء العقل تائهة فى حيرة تبدد مجهوداتها سدى فى مهب رياح التعنت والتلقين الاصم ومصادرة ملكات العقل على الابداع والانجاز .

عبدالله الوكيل



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

تقارير

فايزة سعد

أخبار جديدة على لسان عادل عز

٣٦ مليون دولار لتمويل مشروع العلم والتكنولوجيا

مجلس استشارى للوزير من علماء مصر فى أمريكا

وربط المراكز العلمية بشبكة المعلومات الايطالية

تكنولوجيا مصرية وفرت لليبيا ملايين الدولارات

بحث الدكتور عادل عز وزير الدولة لشئون البحث العلمى مع مساعد الرئيس الامريكى بوش لشئون البحث العلمى تمويل مشروع العلم والتكنولوجيا فى مصر بتكاليف قدرها ٣٦ مليون دولار .

تم هذا أثناء الزيارة الأخيرة التى قام بها الوزير للولايات المتحدة ، حيث التقى رئيس المؤسسة الوطنية للعلوم ورئيس اكاديمية البحث العلمى وتابع عن قرب مشروعات زراعة الأراضى القاحلة بالنباتات المحبة للملوحة ، وريها بمياه البحر .



المصدر: روز اليوسف

 التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٢

وقال الوزير في تصريحات خاصة لروز اليوسف إنه انتهز فرصة الرحلة والتقى بمجموعة من العلماء المصريين المتميزين الذين يشغلون مناصب رؤساء الوحدات العلمية المتخصصة ومن بينهم الدكتور محمد عبده، ومصطفى السيد في علوم الليزر، وعالم الفيزياء العالمي د. أحمد زويل.

وذكر الوزير أنه اتفق مع مجموعة من هؤلاء العلماء في عشاء عمل على تكوين مجلس استشارى منهم. يضم جميع التخصصات العلمية للعمل كمستشارين للوزير من حيث هم في مواقعهم بالولايات المتحدة وبلا مقابل.

إلا أن الوزارة ستوجه الدعوة لهؤلاء العلماء لزيارة مصر وفقا لمشروع «التوك تين» الذى يوفر لهم تذاكر السفر وتكاليف الإقامة في حالة الندوات العلمية القصيرة أو الاستشارات العاجلة، وسيشترك هؤلاء أيضاً في المشروعات البحثية الكبرى التى تمول من مشروع العلم والتكنولوجيا المصرى.

وقال الوزير إن الهدف الرئيسى من زيارته للولايات المتحدة كان بحث ماذا يستطيع أن يقدم العلماء المصريون العالميون لمدينة مبارك العلمية، والتى سيتم وضع حجر الأساس الخاص بها في نهاية الشهر الحالى.

واضاف عادل عز: إننا نريد أن تكون هذه المدينة قومية وعالمية، تعمل لأهداف البحث العلمى والتكنولوجيا، وتستخدم مجهوداتها أساسا في رفع الكفاءة الإنتاجية لمشروعاتنا في كل المجالات.

والمدينة التى ستقام بمنطقة برج العرب الجديدة، ستدفعنا للدخول في مجال المنافسة الدولية، بتقديم أفضل أنواع السلع إلى المستهلك في السوق العالمية، وقال الوزير: إننا لن نصل إلى هذه المرحلة إلا بالتوسع في إنشاء مراكز البحوث التطبيقية.

في ناحية أخرى أعدت مجموعة من كبار العلماء رسوم المدينة، برئاسة الدكتور إمام شلبى مع بعض أساتذة جامعة عين شمس وسيتم في المرحلة الأولى بناء معهدين هما. معهد خادم الحرمين لتنمية الأراضى، ومعهد الشيخ جابر الصباح للتكنولوجيا الحديثة والهندسة الوراثية.

في هذا الصدد تم توقيع اتفاق للتعاون العلمى بين مصر والسعودية، تضمن المشاركة في المعاهد العلمية وعمل برنامج مشترك بين البلدين في تطبيقات الليزر وتنمية الأراضى القاحلة وزراعة الصحراء والنباتات الطبية وإقامة دورات تدريبية لصغار العلماء، وستوضع خطة العمل عندما يصل الدكتور صالح الغزم - رئيس مدينة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية، مع فريق من العلماء السعوديين.. خلال شهرين.

وبالنسبة للمركز الثانى أبدت الحكومة الكويتية استعدادها الكامل لبناء معهد الشيخ جابر، ورصدت مبلغا لهذا الأمر.

في الجانب العربى أيضاً قال الوزير: إن هناك مشروعاً لإنشاء صندوق مشترك لتمويل الأبحاث العلمية بين مصر وسوريا وليبيا. على أن تدفع مصر وسوريا حصتهما بالعملة المحلية، بينما تدفع ليبيا بالدولار إلا أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ بعد!

وقال الوزير. لكن هذا لا ينفى أن هناك تعاوناً علمياً موسعاً مع ليبيا، حيث يتم تدريب علمائها في مصر لاسيما في مركز الفلزات ومركز بحوث البترول، وهناك تعاون في عملية تنظيف خزانات البترول، وهى العملية التى كانت تكلف ليبيا ملايين الدولارات في كل عام.. تدفعها للشركات الأجنبية، التى كانت تلقى بالمخلفات في الصحراء مما يسبب تلوثا للبيئة.

إلا أن العلماء المصريين توصلوا لإنتاج مواد معينة تحول رواسب الخزانات إلى بترول مرة أخرى بنسبة ٩٥٪ وتم تصدير هذه التكنولوجيا إلى ليبيا.. كما ستفتح فيها مجالا للتعاون مع الكويت.

من جانب آخر وقع الوزير مؤخراً اتفاقاً مع الحكومة الإيطالية، لتمويل إنشاء مركز معلومات بمبلغ خمسة ملايين دولار، وسيكون هذا المركز عبارة عن شبكة معلومات مرتبطة بكافة المراكز العلمية في مصر وإيطاليا. ثم بالشبكة العالمية للمعلومات العلمية. ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

الأهرام الاقتصادي



يشرف عليها رجب البنا

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة - هايد بارك - حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود . وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا . صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ نبراير ١٩٩٢

الجامعة الأهلية ضارة .. او ضرورية ؟

هل هي ضارة .. ام ضرورية ؟ !

بصراحة لا أحد يعرف السر الحقيقي وراء هذه الحماسة الهائلة التي يبديها البعض لانشاء جامعة اهلية في مصر . جامعة اهلية في بلد فيه ١٢ جامعة قائمة بالفعل تشكو قلة الموارد وعجز الدولة عن تمويل احتياجاتها الفعلية ، وبدلا من ان يتجه القادرون الى دعم هذه الجامعات القائمة التي خرجت لنا جميع الكوادر العلمية والفنية التي تقود عملية التنمية والتطوير في مصر والعالم العربي ، بدلا عن ذلك يتجمع المخلصون لهدم الجامعات القائمة وانشاء جامعة جديدة قائمة على اقتصاديات السوق ، تبيع العلم والتفوق لمن لديه المال ، لكي تكون النخبة في مصر من ابناء الاثرياء .. وغدا يصبح كبار الاطباء والمهندسين والكيمائيين والخبراء والمديرين من ابناء الطبقة الراقية .. ويبقى مبدأ تكافؤ الفرص اثرا من آثار حقبة تاريخية في متحف للعرض فقط لهواة الحفريات وغرائب الموجودات .

مبـ أ تكافؤ الفرص مهدد بشدة بفضل الجامعة الاهلية ، والجامعات القائمة مهددة ، والمواطن المصرى البسيط مهدد .. فلن يكون لديه امل في تعليم ابنائه لان دخول الجـ ن في ثقب ابرة سيكون اسهل من دخول ابناء الفقراء ـلى مجتمع الاغنياء .. وعلى كل حال فالموضوع للمناقشة .. مع .. او ضد .. نحن مع الحق والحقيقة .. ومع مصالح الوطن العليا .. اولا واخيرا .. وهاتوا اراءكم ياسادة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٢

محـــاذير .. وملاحظـــات

د . سعيد اسماعيل على
أستاذ أصول التربية الخاصة بجامعة عين شمس

والمفكر التربوى المعروف الدكتور سعيد اسماعيل على يبلور أمامنا مجموعة من المحاذير قبل المضى فى المشروع الاستثمارى الجديد الذى سيحول التعليم الجامعى الى سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب ويلعب فيها عنصر الثمن الدور الحاسم .. وما سيحدث فى مجتمع سيكون فيه كل شىء للبيع ..

١ ــ ليس الغرض من هذا المقال ان يقف مع او ضد فكرة انشاء الجامعة الخاصة ، على الرغم مما لكاتب هذه السطور من راى وموقف بالفعل من الفكرة . لكن هناك مؤشرات متعددة توحى ، ان لم تؤكد ان هذه الفكرة قد بدانا بالفعل نشهد مخاض ولادتها ولم تعد مجرد بالون اختبار يظهر فترة ويختفى ، كما ألفنا منذ عام ١٩٧٤ .

ولعل ابرز هذه المؤشرات ذلك (الانحسار) الكبير الذى بدأ يشهده الاتجاه الاشتراكى منذ عام ١٩٨٩ وبالتالى ، بروز ذلك (المد) لاتجاه الخصخصة الذى لا ينظر اليه على أنه مجرد توجه اقتصادى فحسب ، بل هو فلسفة اجتماعية متكاملة ــ بغض النظر عن الموقف منها ــ لابد وان تمتد بمظلتها الى جميع المجالات ، وفى مقدمتها .. التعليم .

وبهذا ، فان المقال لا ينظر الى الفكرة على أنها (ضرورة) تسد احتياجات حقيقية لافراد المجتمع المصرى ومجموع الامة ، بقدر ما ينظر الى (التحرك) الخاص بها على أنه امر سيقع ، ان لم يكن اليوم فغدا ، ومن ثم فلابد من التحسب له وامعان النظر فيما ينبغى ان يكون عليه من باب ان هذا هو اضعف الايمان ..

٢ ــ لقد تعمدنا ان نستخدم وصف (الخاصة) ولا (الاهلية) للجامعة المقترحة ، لان هناك فرقا كبيرا له دلالته فى المنشأ وفى الفلسفة والاتجاه . فالجامعة المصرية التى انشئت عام ١٩٠٨ كانت (اهلية) بمعنى (وطنية) مشروع عام للحركة الوطنية قام على (التبرع) (التطوع) وباركته مختلف الشرائح الاجتماعية .. الشريحة العليا بالتبرع والحركة والتنفيذ ، والشريحتان الوسطى والفقيرة ، بالمطالبة والتمنى والمساندة والمؤازرة . وكل ذلك لمواجهة سياسة استعمارية حاكمة تريد ان تقف بتعليم المصريين عند حدود وسطى ، وصور (فنية) لتعليم على متخلف يرتبط بالوظيفة الحكومية .



اما التحرك الحالى ، فمعظمة صادر من شريحة اجتماعية قادرة (ماليا) ينشد (الاستثمار) و (التجارة) فهو مشروع (خاص) وهو يفكر فى هذا المشروع لمواجهة مايعانيه العمل الرسمى من ثقل اعباء التعليم فى المرحلة الراهنة ، جعلته يقف بالقبول عند حدود لا تمكن عددا من ابناء هذه الشريحه من الوصول اليها ..

٣ ـ فكرة الجامعة الخاصة ليست فكرة جديدة حتى على مستوى التنفيذ والا فماذا تكون الجامعة الامريكية القائمة منذ عام ١٩٢٠ ؟ وماذا تكون جامعة بيروت العربية التى يوحى اسمها بانها لابد ان تكون ببيروت لكنها معظم فترة الحرب الاهلية

اللبنانية ، كانت بمصر كجامعة خاصة مصرية لحما ودما ؟ وماذا نقول عن جامعة (سنجور) ؟

وليس من الضرورى ان تكون اللافتة هى جامعة .. فهناك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ ، الذى ينظم عددا كبيرا من المعاهد العالية الخاصة فى مصر بلغ عددها ٢٢ معهدا منها معهد واحد للدراسات العليا واحد عشر معهدا للدراسات العالية وعشرة معاهدة للدراسات المتوسطة التى تعتبرها منظمة اليونسكو ، المرحلة الثالثة من التعليم بعد مرحلتى التعليم الاساسى والتعليم الثانوى

٤ ـ هناك حاجة ملحة الى مزيد من التعليم الجامعى فى مصر ، لا تنقضها تلك البطالة الحالية للخريجين فهذه البطالة ليست مظهرا لتخمة تعليمية نعانيها ، بقدر ما هى مظهر لمصاعب تواجه حركة التنمية ، فقد كانت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى الى جملة السكان ١,٥٩ ٪ عام ١٩٨٦ فاذا بها تنخفض لتصبح ١,٥٢ ٪ عام ١٩٩٠ ، وهى نسبة تقل كثيرا عن النسب المتعارف عليها فى كثير من دول العالم وبعد ان كان عدد المقيدين الى الشريحة السكانية من (١٨ ـ ٢٣) حوالى ١٥,١ ٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥ اذا بهذه النسبه تصل الى ١١,٦٤ ٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠ فى الوقت الذى تصل فيه المعدلات العالمية الى ما يزيد عن ال ٢٠ ٪

٥ ـ من الخطورة بمكان النظر الى الجامعة الامريكية عند المقارنة فلهذه الجامعة ظروفها التى يستحيل ان تتوافر للجامعة الخاصة المقترحة فمصروفات الطالب تبلغ ما لا يقل عن خمسة عشر الفا من الجنيهات ، وهو المبلغ الذى سيصعب على جامعتنا ان تطالب به طلابها ، والا فسوف تتحقق دعوى المعارضين ، بانها جامعة لابناء الاغنياء ، حيث متوسط دخل الفرد السنوى فى مصر قد لا يزيد عن ٦٠٠ دولار .

وفضلا عن ذلك ، فهذه الجامعة تتلقى اعانات ضخمة من الحكومة الامريكية ، اخرها مبلغ يصل الى خمسين مليون جنيه مصرى ، وهو الامر الذى يعسر حدوثه فى مصر ، والا لصاح كثيرون : اليست جامعات الدولة والشعب اولى ، وهى تعانى من قصور واضح فى التمويل ؟

ويضاف الى هذا كم كبير من التبرعات عن طريق لجنة من شخصيات مرموقة تستطيع بحكم موقعها ان تستدر هذا الكم الكبير ، لا من مصر وحدها ، بل من مواقع عربية هذه الجامعة مع كل هذا لا تكتسب ! !

ـ هنا نصل الى مربط الفرس ، وهو علامات الاستفهام التى يمكن ان تبرز امام المشروع اذا اعتبر (استثماريا) حقا ، اذ هناك شك كبير فى تحقق فكرة الاستثمار هذه فمثل هذه الجامعة اذا افترضنا احتياجها الى مائة مليون ـ مثلا ـ وهو اقل ما يمكن تصوره لمجرد البداية والتحق بها الف من الطلاب ودفع كل منهم عشرة الاف





من الجنيهات وهو اقصى ما يمكن تصوره فمعنى ذلك ان المجموع هو عشرة ملايين بينما ايداع مبلغ المائة مليون بالبنك يدر ثمانية عشر مليونا على الاقل في العام هذا دون ان ندخل في الاعتبار المصروفات السنوية التي لابد ان تصل الى مئات الالوف من الجنيهات ..

٧ ـ ان انشاء جامعة ليس مجرد اقامة مباني بحيث ينظر الى ما يوجد بمدينة السادات على أنه يوفر القاعدة الاساسية وانما هي بالاضافة الى ذلك ـ تجهيزات وتنظيمات واهم من هذا وذاك قوى بشرية من اعضاء هيئة تدريس وفنيين واداريين ، وهذا ما يجعل كثيرين عندما يفكرون في انشاء جامعة يستغرقون عدة سنوات ، اما التنفيذ الفوري ، فان من ابرز نتائجه الانتقال السريع لعدوى امراض الجامعات القائمة ، وكذلك الاعتماد المؤكد على (الانتداب) مما يعني نتائج خطيرة ننبه الى بعضها ، في ان المعاهد العالية الخاصة القائمة رغم مرور عشرات السنوات عليها لا يوجد بها اعضاء هيئة تدريس أصليون اكثر من ١٤,٨ ٪ والباقي بالانتداب مع كل السلبيات المرتبطة به ، بل ان معهدا به ما يقرب من ٢٥ الف طالب لا توجد به هيئة تدريس رغم مرور اكثر من ربع قرن على انشائه لانه اصبح يمثل فرص كسب ضخمة وسريعة لكثيرين فنبتت مصالح وازدهرت حرص اصحابها على ان يستمر هذا الواقع كما هو كي تستمر المنافع .

٨ ـ للاباء الذين ينادون بانشاء الجامعة الخاصة منطق وجيه حقا لا يمكن غض النظر عنه ، وهو ان الله اذا كان قد افاء عليهم بفيض من الرزق ولم يتمكن ابناؤهم من الالتحاق بالجامعات الرسمية بينما يستطيعون ذلك بالخارج ، مما يتطلب انفاق اموال باهظة يستفيد بها الاجانب ، أفليست مصر اجدر بالحصول على هذا الانفاق عن طريق جامعة خاصة ، لكن اباء غير القادرين لهم منطق اخر يستحق كذلك النظر والاعتبار ، وهو ولماذا لا توجه هذه الاموال الى الجامعات الرسمية لتعينها على تقديم تعليم افضل نوعا وفي الوقت نفسه ، تزيد من اعداد المقبولين بحيث لا يتبقى الا عدد قليل من اصحاب المستوى العلمي المتدني ؟

٩ ـ والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » : مبدأ الهي لابد من الالتزام به في حالة الجامعة الخاصة ، وترجمته العملية أن تكون هناك نسبة لاتقل عن ١٠ أو ٢٥٪ منحا مجانية تعطى لطلاب فقراء .

١٠ ـ للمجلس القومي للتعليم دراسة ممتازة حول معايير الاداء الجامعي التي ينبغي ان تتوافر في الجامعة الجيدة اذ كان كثير منها يصعب تطبيقه على الجامعات القائمة بحكم تراكم طويل من الصعوبات والمشكلات فان فكرة الخصوصية لا تعفي الدولة من الارتكاز الى مثل هذه المعايير في منشاة مازالت في طور التشكل والتولد ، حتى لا يكرر البناء الجديد اخطاء البناء القديم .

اننا في كل هذا الذي سقناه من ملاحظات ومن محاذير انما كنا نهتدي بمنطق الدعاء الشهير : اللهم إنا لا نسالك رد القضاء ولكن نسالك اللطف فيه ! !



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

رسالة الى « هايدبارك »

المدرس والتلميذ هما المشكلة

د . عبد الباقى ابراهيم
استاذ بهندسة عين شمس

نتابع تصديك لمشكلة التعليم فى مصر ... ونرى أن الامر ليس فى الاهداف والسياسات والوسائل وغير ذلك من العبارات العامة التى يمكن تكرارها من حين لاخر دون أن يتغير فحواها . المهم هنا هو العنصران الأساسيان فى العملية التعلمية وهما المدرس والتلميذ أو الاستاذ والطالب . فهبوط مستوى التعليم يرجع فى الأساس الى هبوط مستوى المدرس وانخفاض مستوى الاستيعاب عند التلميذ فى التعليم الأساسى وكذلك هبوط مستوى الأستاذ وانخفاض مستوى الاستيعاب عند الطالب فى التعليم الجامعى . ان الامر يستدعى تكوين لجان لتقصى الحقائق فى مختلف التخصصات تطوف بالمدارس والجامعات لدراسة الوضع على الطبيعة . فكارثة التعليم الأساسى والجامعى لاتقل أهمية عن انهيار جسر أو غرق عبارة أو انقلاب قطار ... فهناك مثلا رئيس قسم فى احدى الجامعات جاء فى أول تقرير عنه لتعيينه فى درجة أستاذ أنه لايرقى الى مستوى الطالب .... وهذا عن بينة ... ومع ذلك تم ترقيته بطريقة ملتوية . وهناك اعضاء هيئة تدريس ليس لهم دور فى العملية التعليمية لا بالحضور ولا بالعطاء . وهناك مجالس اقسام يسودها الشقاق والخناق وأخرى تعمل بالمحاباة والنفاق . والعمداء ورؤساء الجامعات يتقبلون يوميا العديد من الشكاوى والاتهامات ... وعلى الجانب الاخر طلبة فى الكليات لايواظبون على الحضور ولايعرفون طريقهم الى المكتبة - ان وجدت - ولايدركون معنى التحصيل الذاتى ، فهم لايعرفون الا طريقة سلاح التلميذ أو الف سؤال وألف جواب .. فالتعليم الثانوى لايؤهلهم للتحصيل الذاتى كما لايؤهلهم لاى مهنة أو حرفة أو عمل نافع وكذلك الحال فى بعض الاقسام فى الجامعات اذ لاعلاقة فيها بين مايدرس من مواد ونظريات ومايجرى فى الواقع من تطبيقات .

ان الوضع يتطلب اعادة النظر فى أسلوب تاهيل أعضاء هيئات التدريس فلم تعد درجات الماجستير أو الدكتوراه كافية للتاهيل ... بل هى فى معظم الاحيان بعيدة كل البعد عما يتلقاه الطالب من علوم ومواد . فالجامعات فى الدول المتقدمة لاتعطى هذه الدرجات نفس الأهمية بل تعتمد على القدرة فى العطاء وهنا تظهر مشكلة التفرغ .. واذا كانت المرتبات لاتسمح بهذا التفرغ فلماذا لاتضاعف المرتبات للمتفرغين وتخفضها الى النصف لغير المتفرغين . فتواجد الطالب مرتبط بتفرغ الاستاذ ولماذا لاينقسم التعليم الهندسى مثلا الى مرحلتين مرحلة أولى مدتها ثلاث سنوات يلم فيها الطالب بالمواد الأساسية التى تؤهله للعمل مساعدا اذا أراد ،

يقضي بعدها عاما في التدريب العملي ... فاذا وفق استمر في العمل واذا أراد استكمال دراسته بعد التدريس يدخل المرحلة الثانية لمدة عامين يحصل بعدها على البكالوريوس وبذلك تتاح الفرصة لتلبية الرغبة في الالتحاق بالجامعة من ناحية وتوفير المستويات العلمية المناسبة للعمل من ناحة أخرى . صحيح أن هذا الاقتراح قدمناه على صفحات الجرائد عام ١٩٦١ ولم ير النور في مصر — ولكنه رأى النور في دول متقدمة في نفس السنة الأمر الذي يثبت أننا متقدمون فكرا متخلفون تنفيذا ... وهنا يمكن ارسال البعثات لا للحصول على الدرجات العليا ولكن للتدريب مع هيئات التدريس في جامعات الدول المتقدمة ... أو على الأقل لا يسمح للمدرس الجامعي أن يرقى الى درجة الأستاذ المساعد الا اذا قضى عاما في التدريب باحدى الجامعات المتقدمة . وهنا لابد من العودة لنظام استاذ كرسي المادة كما في معظم جامعات العالم وان كان ذلك بعد الحصول على درجة أستاذ حتى يعتدل الهرم المقلوب في الهيكل التنظيمي للأقسام الجامعية ... المهم في كل ذلك هو البحث في المحتوى أو في المضمون من واقع الحال وليس في طرح أهداف وسياسات ليس فيها من جديد .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

هل يحتاج المجتمع هذه الجامعة ؟

د . أحمد شوقي
استاذ بزراعة الزقازيق

والمفكر المعروف الدكتور أحمد شوقي الاستاذ بجامعة الزقازيق ، المشارك في كل مناقشة عن التعليم على مستوى المراكز العلمية يتساءل : هل الجامعة الاهلية ضارة ام ضرورية ... ؟ ونترك الجواب له ... ولك .

بعد سنوات من الكمون ، ظهرت مرة اخرى فكرة الجامعة الأهلية ، واعتبرها البعض الحل السحرى لكثير من مشاكل التعليم الجامعي في مصر ، وأسمحوا لي في أن أؤكد أنها ليست كذلك ، ورغم كثرة ماقيل في هذا الموضوع ، فضلت ان ينطلق تعليقي مما جاء بالكلمة المتحفظة للدكتور منصور فهمي الاستاذ بتجارة القاهرة في الاهرام في سياق هذه الكلمة ، تعرض الاستاذ الفاضل لمشكلتي انخفاض مستوى الانتاجية وعدم توازن معدل الاعالة ، باعتبارهما من أوليات المشكلات التي تواجه مجتمعنا ، وأكد ان جامعاتنا يجب ان تمارس التحول من التعليم الاكاديمي الى التكنولوجي ، مع التاكيد على اكتساب الخبرات والمهارات التطبيقية الميدانية . وهذا ما نوافق عليه تماما ، خصوصا وأنه لم يوكل هذا الدور الى الجامعة الاهلية بالذات ، كما يفعل البعض ، وبالنسبة لمشروع إنشاء هذه الجامعة ، ذكر ضرورة ان تكون تكنولوجية ، مما يستدعي استثمارات هائلة ، مشيرا الى أهمية ان يقوم (الرتل الهائل) من راغبي الالتحاق بها ، ممن لم يستطيعون الالتحاق بالجامعات الحكومية ، بتوفير موارد هذه الجامعة ، حيث يرى المؤيدون أن هذه السياسية ستوفر نزيف النقد الاجنبي ، الذي يتسرب لتعليم هؤلاء الطلاب بالخارج . وهذا ما ... د ان يتسع صدرنا لمناقشته .

ولا - أظننا نتفق جميعا ان هذا (الرتل الهائل) لم يظلم ، ولكنها النتيجة الطبيعية لتطبيق المساواة وتكافؤ الفرص ، وهما من المبادىء التي تصر كل الدول المتقدمة على اقرارها عموما ، وفي مجال التعليم خصوصا ، وهو من المجالات التي أتفق على أن يكون الانتفاع بخدماتها مبنيا على أساس القدرات العلمية ، لا المادية ، للأفراد . فهل توفر الجامعة الاهلية ذلك ؟

ثانيا : يتم استيعاب الطلاب في الجامعات على أساس احتياجات القطاعات اولا ، وامكانيات الكليات المختلفة لهذه الجامعات ثانيا . وعلى ذلك فالمطلوب فعلا زيادة امكانيات الكليات التي نحتاج الى خريجيها بدرجة اكبر . هل يلزم لهذا الفرق انشاء جامعة اهلية أو خاصة أو ما شئنا من تسميات ؟ واى اعداد ستستوعبها هذه الجامعة من بين هذا « الرتل الهائل » المذكور ؟ ام أن نسبة القادرين المزمع انشاء الجامعة من أجلهم معروفة من واقع دراسات جدوى انشائها ؟ وهل سنترك من بين غير القادرين من هو اكثر كفاءة دون أعطائه الفرصة التي يستحقها ؟

ثالثا : اذا كانت تكاليف أنشاء جامعة تكنولوجية عصرية ، وهو النمط المقترح للجامعة المقترحة ، باهظة جدا ، فهل تكفي الرسوم المعقولة التي سيدفعها أبناء الصفوة القادرة لتغطيتها ؟



واذا كنا سنشجع أبناء الوطن العربي والعالم الاسلامي مثلا على الالتحاق بهذه الجامعة لتغطية متطلباتها من النقد الاجنبي ، فلماذا لا ننفذ هذا البرنامج بتوسع في جامعاتنا الحالية لنقيلها من عثرة الامكانيات المطلوب زيادتها باستمرار ، مع محدودية الموارد المتاحة ؟

رابعا : ان اى اهداف طموحة يرى ان الجامعة الاهلية يمكن أن تنجزها ، يجب أن تكون في تخطيط جامعاتنا مادامت واقعية وممكنة ، والا فإننا لانستحق ان ننتمي إليها اذا ما أعلنا عجزها على إيدينا . أليس كذلك ؟

خامسا : ما سبب نزيف العملة الصعبة المنصرف على الدارسين بالخارج ؟ ان أغلبه ياتي من تلاعب البعض لدخول جامعاتنا من الباب الخلفي بعد عام واحد يقضونه بالخارج ، وهو الامر الذي اتفقنا على منعه والحمد لله . يبقى من يريد استكمال دراسته بالخارج حتى نهايتها ، وهم قلة يمارسون حقهم الطبيعي دون الافتئات على فرص زملائهم بالداخل . ولعل العائد العلمي والحضاري لاحتكاكهم بالجامعات الأجنبية يفوق المنصرف بكثير ، وهو على الاقل لا يضاهي خسارة احساس الكثيرين بالظلم والدونية أمام قلة متميزة تنعم بفرص في مؤسسات نعلم جميعا أنها ستدعم بصورة أو باخرى ، ولنذكر قصة المدارس الخاصة .

وبعد ، فإن يعلم الله احساسي العميق بمسئوليات الدولة الجسيمة في هذه الفترة الصعبة ، لذا ورغم ايماني وايمان الاغلبية بان دعم التعليم هو أحسن استثمار للمستقبل ، فانني لا أطالب بزيادته بقدر ما أطالب بترشيده . ان النقد المحلى والاجنبي الذى تخصصه الدولة فعلا لدعم التعليم والبحث العلمي يمكن بترشيده الكفوء أن يحقق الكثير مما لا نتصوره . ان حملة طموحة لاعادة تنظيم الامكانيات المعملية والبحثية بما في ذلك صيانتها واصلاحها وتشكيل معامل مركزية منها ، وتحديد العناصر الناقصة بدقة لاستكمالها ، يمكن أن تحدث تغيرا حاسما في قدرات جامعاتنا على العطاء العلمي . ان الرشيد المنصرف على بنود المكافات والمهمات الخارجية وما الى ذلك يمكن أن يساعد على تحسين الوضع المالي في الجامعات ومراكز البحث العلمي . ان جدولة المبالغ المتاحة للبحث العلمي التطبيقي بالصورة التى تعطي للجامعات ثقلها الطبيعي وحقها العادل يمكن أن تحل مشكلاتها جذريا . اسألوا الكثيرين . وقبل كل ذلك ، يجب أن تتم هذه الخطوات وغيرها في اطار خطة شاملة لاصلاح التعليم بكل مراحله على أساس برنامج تنفيذى تفصيلي يقره الشعب من خلال قنواته الشرعية ، والطرح الجماهيري الجيد . وصدقوني ان كثيرا من الاسئلة والافكار التى ذكرت في هذه الكلمة المختصرة تستحق أن تناقش في النادي السياسي لحزب الاغلبية ، خصوصا أنها تتناسب مع طبيعته كحزب وطني ديموقراطي اكثر مما يتناسب موضوع الجامعة الاهلية .



فى ختام كلمتى ، أؤكد شعورى بالرضا والامتنان العميقين لما أعلن من توجيهات ذكرها الرئيس حسنى مبارك ، ونشرت فى الاهرام يومى ٢٠ ، ٢١ أغسطس ٨٦ والتى تنص على ضرورة ربط الجامعات بمشاكل الاقاليم الموجودة بها ، فهكذا كما أقول دائما ، تكون هذه الجامعات أهلية بحق ، أى لكل الأهالى . وهذا سيساعد على تحويلها بدرجة كبيرة ، وكذلك على تاكيد الاتجاه الى التعليم الفنى والصناعى ، الذى سيؤدى الى رفع الانتاجية والكفاءة الميدانية . أظن صادقا ان هذه خطوات على الطريق السليم ، الذى تكلم الكثيرون عنه ، وها نحن نشعر أن الفكر سيتحول الى فعل موفق باذن الله . وان كان لى ان أضيف شيئا ، فاننى أرجو أن يشارك الشعب فى الاحساس باهمية اصلاح التعليم ، وبالالتزام باحتياجات الخطة ، ولا مانع أن تدخل هذه الموضوعات فى دروس التربية القومية بالمدارس الاعدادية والثانوية أيضا ، حتى تتجه الطلاب بحماسة الى المجالات التى يحتاج اليها وطنهم ، وبالتالى تتحدد كليات القمة على أساس غير تسعير الشهادات ، وتراكمات التخلف الاجتماعى الذى يفرق بين التعليم العام والفنى وما الى ذلك أرجو فى يوم قريب أن تتحدد مجالات القمة على أساس من الوعى الوطنى لابناء هذا البلد ، الذين يشعرون جميعا بقيمة المساواة وتكافؤ الفرص كحق لهم ، وبالالتزام باحتياجات الوطن كواجب عليهم . وأخيرا أترانى قد أجبت على السؤال الذى وضعته فى عنوان المقال ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

ملايين الجنيهات للمتخلفين .. أم للمتفوقين ؟

د . محسن خضر
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

والدكتور محسن خضر المدرس بكلية التربية بجامعة عين شمس يجيب على سؤال : اذا كان القادرون مستعدين للتبرع بملايين من اجل التعليم ، فمن اولى بهذه الملايين .. اصحاب المجاميع والمستويات الذهنية المنخفضة ام المتفوقون علميا وعقليا

من علامات الاختلال الفكرى ان نصر على وضع العربة امام الحصان أحيانا وقد تابعت المناقشات والخطوات الخاصة بانشاء جامعة اهلية ، فاحسست أننا نقف موقفا مشابها

جميل أن نرى حركة شعبية نشيطة لدعم التعليم وتمويله (سيحتاج العرب الى مليار دولار فى مطلع العقد القادم لتعليم ابنائهم وهو ما يمثل ١١ ٪ من الدخل القومى) ولكن الأمر الخطر ان يفرض التمويل الخاص شروطه على التعليم

هل نحن فى حاجة ماسة لتعليم الطلاب أصحاب القدرات العلمية المحدودة الذين سدت أمامهم الابواب الخلفية للالتحاق بالجامعة . هل يستحق الامر ان نسقط مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية باعطاء الفرصة لابناء الاغنياء والقادرين وحدهم على نيل افضل تعليم ممكن فى حين قد يحرم من هذه الفرصة طالب متفوق بسبب نصف درجة ؟

البادرة الطبيعية ان توجه تلك الملايين الى وزارة التعليم لتقوم بدعم المؤسسات التعليمية الموجودة بالفعل وحيث تسبب مسالة عجز التمويل فى مجال التعليم ازمة حقيقية امام المخطط التربوى .

لقد فرض اصحاب المال انفسهم فرضا فى مجال التعليم فتوسع فتح مدارس اللغات والتجريبية والخاصة لنشهد ثنائية تعليمية توازى الثنائية الطبقية الموجودة فى المجتمع تعليم للفقراء وتعليم للاغنياء .

بل ان وزارة التعليم نفسها استجابت لمنطق السوق ونافست اصحاب المدارس الخاصة بإنشاء مدارس اللغات التجريبية ولعلنا نحن الدولة الوحيدة التى تستهين بلغتها القومية وتحاصرها فى مدارسها ونعطى الأولوية للدراسة باللغة الاجنبية .

وهكذا اصبحت لدينا سوق تعليمية عجيبة على طريقة ، سمك لبن تمر هندى ، مدارس حكومية ومدارس تجريبية حكومية ومدارس خاصة ومدارس لغات ومدارس ازهرية ومدارس عسكرية ومدارس اجنبية الخ



ان الواقع التعليمي في التعليم العالي يقول اننا لسنا بحاجة الى انشاء جامعة جديدة بل بحاجة الى دعم وتطوير ورفع كفاءة الجامعات القائمة وخاصة انه اصبح لدينا في كل محافظة جامعة تقريبا وبعض هذه الجامعات وهي الجامعات الاقليمية ليست اكثر من مدرسة ثانوية وتفتقد الأسس الجامعية فهي اسم اكثر منها مضمون ان السيناريو الذي خرجت به الجامعة الاهلية يدعو الى الدهشة يخرج صوت يعلن عن توفير مليون جنيه لانشاء جامعة أهلية ، فيسارع وزير التعمير — وليس وزير التعليم — فيعلن عن وجود مكان لهذه الجامعة بمدينة السادات ثم يبدأ التفكير في استكمال ماتبقى من شكليات الجامعة . إن تطور الامور على هذا النحو يتعارض مع ماهو معلن من استقلالية الجامعات . وحيث من المفترض رسميا ان يكون المجلس الاعلى للجامعات هو اعلى سلطة تتولى شئون الجامعات كما ان وزير التعليم ياتي على راس الجهاز التنفيذي الذي يضع وينفذ السياسة التعليمية

ان جامعاتنا القائمة تحتاج الى تدعيم لاحدود له وياليت الامور قد وضعت في نصابها الصحيح بتوجيه هذه التبرعات لدعم التعليم العالي القائم او التعليم العام حسب الاحتياج

ثم دعونا نتصارح بان الاسم الدقيق لهذه الجامعة هو الجامعة الخاصة التي تخص ابناء القادرين والطبقة الانفتاحية الجديدة ولكن إمعانا في التضليل تستعين باسم له دلالته المحترمة والبراقة عند المصريين وهو الجامعة الاهلية القديمة التي تبرع الاغنياء بانشائها لتعليم الفقراء وكافة المصريين ولم تكن حكرا على ابناء الاغنياء واصحاب اليسر فقط وفي الوقت الذي نناضل فيه من اجل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم على المستوى الفكري على الاقل — فان الواقع يشهد المزيد من التمايزات التعليمية مرتبطة بالتمايز الاجتماعي الطبقي ويزداد حصار ابناء الفقراء والطبقة المتوسطة الصغيرة بتقليل فرص التعليم امامهم او تامين مواصلتهم للتعليم ٥٠ ٪ من عمالة الاطفال في مصر سببها الفشل في التعليم

ان الدعوة المحمومة لانشاء جامعة اهلية ظهرت في منتصف السبعينيات ثم في منتصف الثمانينيات مع الضغط الذي مارسه الاغنياء الجدد والرأسماليون القدامى والطفيليون على القشرة الاجتماعية التي تدعو ببساطة الى ان . من معه فليتعلم ومن ليس معه فليس ضروريا ان يتعلم . وتكفي هذه الثنائية في التعليم العالي الذي تمثله الجامعة الامريكية والمعهد التكنولوجي الخاص بالعاشر من رمضان اذا كنا ندافع عن عدالة تعليمية حقيقية وتكافؤ فرص بالفعل فيجب ان نمنع هذا التعدي الذي تمثله الجامعة الاهلية على هذا المبدأ والا فاي مستقبل لهذه الامة ينتظرها وهي تسمح بتخريج اطباء ومهندسين ومحاسبين من اصحاب الخمسين في المائة في الثانوية العامة ولكنهم يمتلكون الميزة المادية فقط التي تقدم لهم فرصة تعليمية لايستحقونها واي مستقبل ينتظر جامعاتنا الرسمية في ظل الاغراءات التي ستقدمها الجامعة الخاصة لاعضاء هيئات التدريس بها ؟

اهلا بالتمويل الشعبي للتعليم ولكن بلا شروط وسطوة ..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

اللهم لا حسد

بقلم الدكتور فرج على فوده

الشعارات الجميلة ، هى المدخل النبيل ، للكوارث الرذيلة ، وقد تأكدت من ذلك بالمصادفة ، حين علمت أن الحكومة قد استأنفت الحكم الصادر لصالح المحولين من جامعات الخارج ، بقبولهم فى الجامعات المصرية ، بعد ان حولوا اوراقهم اليها ، واستخرجوا (كرنيهات) ، ودرسوا فيها شهورا عديدة ، ثم اتاهم هادم اللذات ، تحت أجمل الشعارات ، فوجدوا انفسهم فى الشارع ، رغم أنهم لم يخالفوا قانونا ، ولم يزوروا اوراقا ، ولم يدخلوا الجامعة من باب خلفى ، ورغم انهم وهذا هو الأهم ، ابناء هذا الوطن ، وضياعهم فى الشوارع ، وهو مايحدث الان لا يسر عدوا ولا حبيبا ، ورغم ان القصة كلها غير قابلة للتكرار ، وخاصة بتصفية اوضاع مجموعة من الطلاب والطالبات ، ورغم ان بعضهم حول اوراقه فى ظروف بالغة الصعوبة ، وفى ظل اوضاع سياسية غير محتملة ، لكن هذا كله لم يشفع لهم ، والحكم القضائى الذى فرحوا به ، رفضت الجامعات تنفيذه ، بحجة انه خاص عن رفع الدعوى فقط ، وبحجة ان كل طالب وكل ولى امر عليه ان يرفع قضية خاصة به ، يكسبها بعد ان يموت الحمار ، والى ان يكسبها الطلاب ان شاء الله ، فان من حقهم ان يستمتعوا بشم الهيروين ، واغتصاب الفتيات ، وسرقة السيارات ، ومن يأنف من ذلك كله ، عليه بالانتحار او بالانضمام الى الجماعات الاسلامية حتى يأخذ حقه من الدولة بيده .

تصريح اخر قرأته للوزير الكفراوى ، وهو رجل المعجزات العمرانية ، ويكفيه فخرا انه حول الساحل الشمالى الى انجاز سياحى وعمرانى وحضارى لا سابقة له ، وتكفيه أيضا معجزة المجتمعات والمدن الجديدة ، لكن تصريحه هذه المرة اصابنى باحباط شديد ، فقد ذكر ان الجامعة الاهلية ، وانا من اشد انصارها ، سوف تقبل حدا ادنى من المجموع ٧٥ ٪ ، وانا شخصيا ارفض هذا التصريح ، لانى لا اثق ولا غيرى يثق بالثانوية العامة كمقياس للتقييم ، وقد كان ظنى ان الجامعة الاهلية سوف تكون بديلا مفتوحا امام الطلاب الذين يسعون للدراسة بالخارج ، بعد ان وقفت امامهم عقبة المجموع ، وساعتها فان المية (أى الدراسة الجادة) هى التى تكذب الغطاس (اى الطالب) ، كما يحدث فى العالم كله ، لكن يبدو ان السيد الوزير اراد ان يقفل الباب فى وجه الشعارات الجميلة ، التى تروج ان هذه الجامعة سوف تكون للفاشلين ، فخرج علينا بهذا التصريح (الغريب) الذى يضم الجامعة الى طابور الجامعات المصرية ، التى نجح بعضها فى تخريج طلاب من كلية الطب ، حصلوا فى الثانوية العامة على اكثر من ٩٠ ٪ ، ثم تخرجوا كاطباء ، وهم يرفعون شعار العلاج باخراج الجن الاحمر من اجساد المرضى ، ولم يختلف الحال لدى بعض خريجى كليات الهندسة ، الذين يعرفون من اراء ابن تيمية وابن القيم ، اكثر بكثير مما يعرفونه عن العلوم الهندسية ..

ياعالم ، نريد ان نعيش مثل غيرنا من دول العالم المتقدم ، ونريد ان نعلم اولادنا ان (الفشل) كلمة تنتمى لقاموس الدول المتخلفة ، وأن الثانوية العامة ليست مفتاح الحياة ، وانا بسنوات عمرى الست والاربعين ، استطيع ان اذهب الى اى جامعة فى الخارج ، وادرس فى اى كلية ، فاذا كان مادرسته من قبل ملائما قبلونى ، واذا لم يكن اقترحوا على مقررات دراسية ادرسها وادخل ، واستطيع ان امتحن عاما ثم اترك الكلية عشرة اعوام ، واعود لاكمل دراستى بها ، واستطيع ان ارسب فى احدى السنوات عشرين عاما ، ولايفصلنى احد مادمت ادفع المصروفات ، ولو كانوا مثلنا متخصصين فى اظلام المستقبل ، وغلق ابواب الامل بالضبة والمفتاح ، وزرع الفكر الازلى فى طريق الشباب ، لانتهت حضارتهم منذ زمن بعيد ..

اخر الاخبار الطريفة التى سمعتها ، ان اعضاء الجماعة الاسلامية ، فى جامعة اقليمية ، هاجموا الدولة فى منشور لهم .

المصدر : الأحرار



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

لانها تتخذ من (برج القاهرة) رمزا لقاهرة المعز ، رغم مايحمله من ايحاء (فاجر) ورمز (داعر) ، لاحياء فيه ولا خفاء ، وطالبوا بهدمه لانه يثير فى تقديرهم (لواعج) النسوة ، وقد سمع ذلك صديق لى ، فضحك طويلا ، وقال لى وهو يضرب كفا بكف ، هو هكذا اذن ، اللهم لا حسد ، اللهم لا حسد ، وبمناسبة الحسد فأنا احسد الاستاذ الدكتور محمد عمارة ، على هدوء اعصابه ، وتجاهله للاسبوع الرابع على التوالى ان يرد امام القراء ، وان يبرىء نفسه من تهمة الكذب ، حين ادعى كذبا امام اربعة الاف فى مناظرة الاسكندرية ، اننى كتبت ان (قتلانا قتلى ، وقتلى اسرائيل شهداء) وقد تحديته ان يثبت مصدر هذا القول ، وذكرت فى الاسبوع السابق اننى مضطر لاتهامه بالكذب اذا لم يرد ، وسوف اعطيه مهلة اسبوعا اخر ، لان لسانى لايستطيع ان يقول له ياكذاب يامزور ، لأنه اعز على وعلينا جميعا من ذلك، وقد سمعت انه كان فى السعودية منذ اسبوع ، فى مهرجان (الجنادرية) ، وعجبت لاننى سمعته باذنى وهويتهم النظام السعودى فى مناظرة المعرض بالقاهرة ، بالخروج على الاسلام والمتاجرة به ، ولابد انه قال ذلك هناك ، لأن المسلم الحق ليس له وجهين ، ولهذا أحييه واشد على يديه ، وانتظر منه ردا وتوثيقا لما ذكر ، فهو اخ عزيز ، ويستحيل على امثاله من الدعاة ان يكذبوا ، وانا فى الانتظار ، مع كل الحب والمودة له . والتقدير أيضا .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

الجامعة الأهلية في مجلس الشعب

بناء على توجيهات الرئيس مبارك :

بدأ الحديث عن إنشاء جامعة أهلية مصرية لأول مرة من خلال المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته الثالثة عام ١٩٧٦ .. والآن وفي عام ١٩٩٢ يسدل الستار على مشروع إنشاء الجامعة بعرضه على مجلس الشعب بناء على توجيهات الرئيس مبارك الذى يحرص على أن يكون للشعب وممثليه الرأى الأول والأخير في القضايا الكبرى فقد كثر الجدل والحوار حول الجامعة الأهلية ومدى دستوريتها وما إذا كانت تخل بمبدأ تكافؤ الفرص من عدمه



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٣

وكما يقول المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة فإنه سيتم اليوم تعديل تشريعى فى مجلس الشعب يتيح البدء فورا فى إنشاء الجامعة التى تعد جامعة« للمتفوقين وذلك لأنها ستقبل الطلاب الحاصلين على ٧٥٪ على الأقل فى الثانوية العامة ولن يكون بها مكان للطالب غير المتفوق .

وأضاف الوزير أنه بالنسبة للمساهمين فى رأس المال فسوف يكون لهم بعض الامتيازات فى حدود الشروط العامةللقبول بالجامعة بشرط مراعاة نسبة المجموع التى لاينبغى أن تقل عن ٧٥٪ ثم نراعى بعد ذلك الامتيازات فى الشروط الأخرى وسيتم أيضا تخصيص نسبة ٢٠٪ لغير القادرين على سداد التكاليف .

كما ستضم الجامعة أيضا « أقساما » جديدة غير متوافرة فى الجامعات المصرية وهى الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة والحاسبات الآلية وغيرها من الأقسام التى تتمشى مع التطور التكنولوجى العالمى .

وكان من أهم المبررات التى ساقها انصار الجامعة الأهلية أن الطلاب الذين حرموا من التعليم الجامعى بتوجيههم إلى كليات لايرغبون فيها أو عدم وجود مكان لهم بالجامعات إطلاقا قد إضطروا إلى السفر للخارج للالتحاق بجامعات لبنان أو السودان أو العراق أو ليبيا او إحدى الدول الأوروبية مهما كلفهم مبالغ طائلة تحول فى كثير من الأحيان بطرق غير مشروعة فضلا عن تعرض الطلاب للانحراف إذا ما عجزت مواردهم عن الوفاء باحتياجاتهم فى الخارج . وتسمح الدولة فى كثير من الأحيان لمن ينجح من هؤلاء الطلاب وينقل الى السنة الثانية بالتحويل الى الكلية المناظرة فى مصر . فأصبح الأمر بمثابة قبلة يلجأ إليها القادرون أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص الذى يستهدفه نظام القبول بالجامعات المصرية على أساس المجموع .

كما أنه كان من أهم مبررات المعارضين لانشاء جامعة اهلية الخشية من أن تكون جامعة للقادرين ماليا وغير قادرين علميا وإنما سوف تكون بمثابة

تحقيق :

عبد الناصر سلامة

تجمع للطلاب الفاشلين القادرين ماليا . والخشية من أن تتسرب إليها عوامل الفساد من حيث عدم الجدية فى الامتحانات أو تيسير الحصول على الدرجات العلمية بطرق مشوبة والخشية من أن يصرف مشروع إنشاء الجامعة الأهلية الدولة عن الاصلاح فى التعليم الجامعى . ولذلك فقد كان الاقتراح عند هؤلاء هو بدلا من إنشاء جامعة أهلية أن يكون الهدف الذى تتجه إليه كل الجهود هو إصلاح التعليم الجامعى .

ويعدد الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى بعض التحفظات التى ينبغى مراعاتها عند إنشاء الجامعة وهى :

● أن الجهود الخاصة مهما تبلغ لن تستطيع أن تواجه تكاليف إنشاء جامعة ذات كليات عملية . فليس أمامها حينئذ إلا أن تركز على الكليات النظرية التى لدينا كفاية منها ولا تحتاج سوق العمل إلى المزيد من خريجيها .

● أن الجامعة الخاصة لابد أن تخضع لاشراف الدولة وأن تطبق على الملتحقين بها نفس الشروط التى تطبق على الملتحقين بالجامعات الرسمية حفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص وأن تكون الاعداد التى تقبلها والتخصصات التى تنشئها فى نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها

● أن إحتياجات الجامعة الخاصة من أعضاء هيئة التدريس قد يكون عبئا على هيئات التدريس فى الجامعات الرسمية .

وقد تجاوزت التبرعات لانشاء الجامعة الأهلية مبلغ ٢٠ مليون جنيه لاقامتها فى مدينة السادات وعما إذا كانت الجامعة الأهلية تعد ضربا لمبدأ تكافؤ الفرص يرد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قائلا إن إحصاءات اليونسكو تشير الى أن إجمالى المقيدين بالتعليم الجامعى والعالى مقارنا بالفئة العمرية « ١٨ ـ ٢٤ سنة » فى مصر يعتبر من اقل النسب العالمية إذ لايتجاوز ٥٠٪ بينما ترتفع النسب فى كثير من بلاد العالم إلى ٣٠٪ و٤٠٪ بل إلى ٥٠٪ و٦٠٪ .

ودلالة هده الأرقام تقول أننا لايمكن تحت اى دعوى أن نقول أن مصر ليست بحاجة الى هذا العدد الكبير من الخريجين أو أن نمس مبدأ أن التعليم الجامعى يجب أن يظل مفتوحا ولقد رأينا على المستوى العالمى أن كل محاولة بذلت للحد من التعليم الجامعى قد قوبلت بردود فعل شعبية عنيفة .

واقرب مثال لذلك ما حدث فى فرنسا عام ١٩٨٦ حينما تقدمت الحكومة بمشروع لاصلاح التعليم يتضمن قيودا على الالتحاق بالجامعات ثم إضطرت إلى العدول عنه أمام رفض الاتجاد كلية لأسباب عدة وينبغى الا ننسى اننا بلد نام كلما إزداد عدد خريجى جامعاته إزدادت إستفادته شريطة أن يكون التعليم الجامعى رشيدا وأن يواجه الاحتياجات الفعلية للمجتمع



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

الشعب تستجوب «الكفراوى» حول الجامعة الأهلية.. والنقابات ونوادى التدريس: الجامعة «مشبوهة»

رئيس جامعة أسيوط:
جامعة للوجاهة الاجتماعية!

الحكومة تعدل قانون التعليم من أجل عيون جامعة أولاد الذوات

رئيس جامعة الزقازيق :

أنا ضد الجامعة الأهلية..

. إذا كانت للفاشلين



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس القومى للتعليم:

الجامعة «مشبوهة» وتخالف مبادىء الدستور

وتمثــل ردة عــن التعلــيم المجــانى

نوادى هيئات التدريس:

نطـالب بإصلاح أحـوال الجامعات والمعـاهد

.. بدلاً مـن «جامـعة زيادة أعداد العاطلين»!

فجاة.. وبعد ان اعلنت الحكومة انها ستقف موقفاً حيادياً من الجامعة المشبوهة، بدأت نفسها تنفذ مشروع الجامعة وتسوق حججاً واهية وتتجاهل تماماً إصلاح التعليم الجامعى وتواصل هدم مجانية التعليم.

لم يكن أحد يصدق أن مشروع الجامعة ينفذ، خاصة وأن الفكرة طرحت مرات عديدة وتم وادهالمخالفتها للدستور، وكما يقول حسب الله الكفراوى وزير الإسكان والتعمير وأحد الداعين للجامعة. إن الجامعة كانت تمثل حلماً مستحيل تحقيقه، والان تاخذ الطريق إلى النور!!

الكفراوى يدافع

وقد التقت «الشعب» مع الكفراوى وسألته حول موقفه من هذه الجامعة، بعد أن تصدى هو للدفاع عنها، فساق وزير الإسكان مبررات واهية قائلاً: إننا بحاجة شديدة لإدخال علوم جديدة إلى تعليمنا ، مثل الهندسة الوراثية والإلكترونية والصحية والهندسة النووية وهى علوم متقدمة جداً.

وعندما سألته لماذا لا ندخل تلك العلوم إلى جامعاتنا الحكومية قال: إن الحكومة لا تستطيع أن تقدم دعماً إلى الجامعات بسبب ثقل تبعاتها!!

وقال الوزير إن هناك الالاف من الأسر المصرية تعانى من إرسال أبنائها للتعليم فى مجتمعات غربية فيها من الإباحية والانحلال والإدمان، فلماذا لا ننشىء لهم جامعة على أرضنا!!

وبهذا المنطق الواهى يفتح وزير الإسكان جامعة حديثة لقلة من الأغنياء الفاشلين ويحرم الملايين من تعليم عال جيد ومتقدم!!

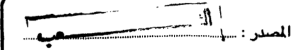
وواصل الوزير حديثه قائلاً: إن تلك الجامعة ستجذب الأغنياء العرب والمسلمين للتعلم فيها وبذلك تزداد الروابط بين الشعوب العربية والإسلامية، وسوف تحقق الجامعة أرباحاً كبيرة، ونسى الوزير تماماً أن الاستثمار فى التعليم يختلف عن الاستثمار فى الإسكان.

وبينما أعلن الوزير أن الجامعة لن تقبل إلا الحاصلين على ٧٥٪ وما فوق. قال لى: إنه لن يدخلها إلا الحاصلون على ٧٠٪ وما فوق، وطالب باعتباره كان طالباً فقيراً ممتازاً أن تخصص الجامعة منحاً للطلاب المتفوقين الفقراء، حتى لا يتم حرمانهم من التعليم الجيد

وقال الوزير: إن مبنى الوزارات بمدينة السادات والمزمع إقامة الجامعة فيه تكلفته حوالى ٤٥مليون جنيه، وقال: إننى مستعد لتقديم تسهيلات للجامعة بعد موافقة مجلس الوزراء شريطة الا تكسب الحكومة منها شيئاً لاننى أقدم مبنى لغرض سام وهدف جليل.

وتوقع الوزير أن يكون الإقبال على الجامعة الأهلية كبيراً على الرغم من أن التكلفة سنوياً ستصل لأكثر من عشرين الف جنيه، وقال: إن بمصر أغنياء كثيرين!!





المصدر : ....الشعب......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٢٥ فبراير ١٩٩٢......

هل هي جامعة للفاشلين؟

ويقول د.رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق والمستشار القانونى لوزير التعليم: إن هناك أربعة شروط إذا لم تتحقق فانا ضد الجامعة الأهلية: وهى ألا تكون جامعة للفاشلين وأن تلتزم الجامعة الموضوعية فى قبول الطلاب بما يحقق المساواة بينهم وأن يكون هناك منح تعطى للطلاب المتفوقين غير القادرين وأن تقتصر الجامعة على تخصصات جديدة غير موجودة بجامعاتنا وتركز على العلوم المستقبلية.

ويؤكد د.الشاعر أن الدولة يجب أن تبتعد عن الجامعة الأهلية وألا تقدم لها أية مساعدات مادية ويجب أن يلتحق بها الطلاب المتفوقون الحاصلون على مجاميع كبيرة حتى تفرز خريجين تسد احتياجات السوق. وأضاف: لابد ان تبدأ الجامعة الأهلية قوية حتى لا تقضى على نفسها.

«مفارقات غريبة»

أما د.محمد رجائى الطحاوى رئيس جامعة أسيوط فيقول إن الجامعة الأهلية لن تحل مشاكل مصر، ويتساءل. هل نحتاج للجامعة الأهلية لتكون جزءً من الوجاهة الاجتماعية، أم لحاجات حقيقية؟

ويضيف د.رجائى: إن لدينا ١١ جامعة، بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية والأزهرية وأكاديميات عسكرية وأشكال أخرى من التعليم العالى، فهل نحتاج إلى جامعة إضافية، ولماذا؟ وهل هذه الإضافة تعجز عن أن تقدمها الجامعات الأخرى؟

ويشير د.رجائى قائلاً: إذا كان لدينا ٢٥ألف مهندس عاطل، فلماذا ننشىء كلية هندسة بمصروفات لتزيد عدد العاطلين؟ وإذا كانت هناك أموال لإنشاء الجامعة، فلماذا لا نوظف هذه الأموال فى إنشاء مصانع لتشغيل المهندسين العاطلين وزيادة إنتاجنا؟

ويذكر د.رجائى مفارقة غريبة وهى: إذا كان صندوق التكافل الإجتماعى بالجامعات لا يستطيع أن يعطى للطالب المحتاج جداً خدمات أكثر من ٣جنيهات شهرياً، فكيف يستقيم وضع كهذا مع إقامة تعليم يتكلف أكثر من ٢٥ألف جنيه لكل طالب؟!

دلائل قوية

هناك دلائل قوية تؤكد انه لا هدف من هذه الجامعة المشبوهة سوى تخريب التعليم، وقصره على الأغنياء القادرين على شراء الجامعة والأساتذة والشهادات بفلوسهم"!

نوادى التدريس والنقابات

تحقيق: عبد الحى محمد - احمد عبد المنعم

ترفض الجامعة المشبوهة

سبق للمجلس القومى للتعليم أن أعد تقريراً أكد فيه أن هذه الجامعة المشبوهة سوف تخالف مبادىء الدستور التى تنص على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، كما ستميز بين الطلاب على أساس الغنى والفقر، ولذا فقد انتهى التقرير إلى رفض هذه الجامعة المشبوهة.

وكان المجلس القومى للتعليم قد وضع تقريرا عند ظهور فكرة الجامعة الأهلية فى عام ١٩٧٥، أكد فيه أن التعليم الجامعى يحتاج إلى إصلاح، لكن الجامعة الأهلية ليست هى الحل لمشاكل التعليم..

كما سبق للمجلس القومى للتعليم رفض فكرة الجامعة الأهلية من الاساس، لأنه نوع من الردة عن التعليم المجانى، كما أنها سوف تؤدى إلى تثبيت الأوضاع الطبقية، حيث تتيح الجامعة الأهلية فرصة التعليم الجامعى لفئة محدودة من أبناء الطبقات الميسورة، فى حين يحرم منها الفقراء.

ولا يمكن الاستناد إلى وجود تفاوت فى الاستفادة من المال فى أغراض أخرى مثل العلاج الخاص والمواصلات الخاصة لأن هذا لا يصلح فى مجال التعليم. لأن العلاج الخاص والمواصلات الخاصة تنعكس اثارها على الفرد وحده، لكن التعليم يمثل تشكيلاً لعقل أمة واستثماراً فى مستقبل مفكريها، وهو تأثير بعيد الأمد، ومن ثم يجب على الأمة أن تختار الطريق الصحيح لتشكيل عقول أبنائها.





المصدر : الشعب

 التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

واستبعد تقرير المجلس القومي للتعليم قيام الحكومات العربية بتمويل المشروع لأن تلك الحكومات تسعى لإقامة جامعات وطنية في بلادها، وسوف تفشل الجامعة المقترحة في جذب أعداد كبيرة من الطلاب العرب وغيرهم، لأن الطلاب العرب يسعون دائماً إلى جامعات ذات اسم وشهرة مثل جامعة القاهرة والاسكندرية، أما تلك الجامعة فسوف تكون حديثة وليس لها الاسم ولا الشهرة التي تجذب إليها الوافدين.

الجامعة مرتع للفساد

كما حذر التقرير من تفشي الفساد في الجامعة الأهلية، وخاصة في أعمال الامتحانات والحصول على الدرجات العلمية، وذلك باستغلال الأموال الطائلة لدى البعض.

كما أن هناك تخوفاً من أن يصرف هذا المشروع المقترح الدولة عن إصلاح التعليم الجامعي، ويتم توفير الجهود لتطوير تلك الجامعة على حساب الجامعات القائمة.. وإذا كان المطلوب هو إتاحة حصة من الأماكن بمصروفات يدفعها الطلاب، فما المانع من أن تتاح هذه الحصة في الجامعات الحالية.. ويتم تطويرها بدلاً من توجيه جهود الدولة وسعيها لتوفير الأجهزة العلمية والكفاءات الممتازة لجامعة واحدة وإغفال الجمهرة الكبرى من الطلاب؟

تساؤلات متعددة

ومن جانبهم يعارض قادة نوادي التدريس بالجامعات هذا المشروع المشبوه، ويؤكد د. محمد حبيب رئيس نادي تدريس جامعة أسيوط أننا لسنا بحاجة -على الإطلاق- للجامعة المشبوهة، ويقول إن لب القضية هو أن الدولة تريد أن تتحول من مجانية التعليم، بعد أن أصبحت غير قادرة على الصرف على الجامعات.

ويقول د.حبيب إن السؤال الهام هو: هل هذه الجامعة الجديدة مرتبطة بخطة الدولة؟ وهل هناك استراتيجية من وجودها أم أنها عملية مؤقتة لتسد حاجة الدولة بالنسبة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مجانية التعليم؟ وهل سيكون لدينا جامعة ٠ خاصة للقادرين فقط أم ماذا؟ وماهو أثر ذلك على الوضع الاجتماعي والفكري والثقافي لمصر؟

ويؤكد د.محمد حبيب: إن خلاصة القول أن القضية لا تتعلق بإيجاد نمطية جديدة لسد حاجات المجتمع بقدر ماهي تحول عن مجانية التعليم.

أما د.بدر الدين غازي الأستاذ بعلوم القاهرة ورئيس نادي تدريس جامعة القاهرة فيقول: إن البنية الاجتماعية والسياسية المصرية الحالية لا تشجع على قيام جامعة خاصة، ورغم ذلك فسوف تقام الجامعة لأن هناك ضوءاً أخضر من الناحية السياسية؛ فاعتبارات السياسة عندنا فوق اعتبارات العلم!!

ويشدد د.بدر الدين غازي: على ضرورة إصلاح التعليم الجامعي، ويتساءل قائلا: هل نصدق أن ٢٠٪ من ميزانية الجامعات تتجه إلى البحوث العلمية بينما تتجه نسبة ٨٠٪ من الميزانية إلى مرتبات الموظفين؟! ويضيف: أن هناك عشرات الكليات ليس بها معامل أو مكتبات حقيقية أو أية معدات سليمة لإجراء البحوث

ويطالب د. غازي بضرورة استقلال الجامعات عن الحكومة وقيام المؤسسات الصناعية بتمويلها.

ويحذر قائلاً: إن تكلفة إنشاء الجامعة الأهلية ليست بسيطة فهي تحتاج إلى مئات الملايين من الجنيهات؛ فبرنامج واحد فقط يتكلف بتجهيزه أكثر من ٢٥مليون جنيه، فهل تطيق قدرتنا المالية ذلك؟ وهل البرامج أو الكليات الجديدة ستكون جديدة حقاً، أم هي مسميات جديدة لكليات وتخصصات قديمة بها الاف العاطلين؟

النقابات ترفض

ويؤكد د.محمد عبد الفتاح دهيم عضو المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ورئيس قسم هندسة التعدين والفلزات بهندسة أسيوط، أن مصر ليست بحاجة إلى جامعة أهلية أو تكنولوجية.

ويضيف قائلاً إنه لا توجد خطة لربط التعليم بالتكنولوجيا. ولذلك طالبت نقابة المهندسين بإلحاح بعدم فتح معاهد تكنولوجية جديدة في مصر بعد أن أصبح هناك أكثر من عشرين ألف مهندس عاطل، ويضيف أن البطالة بين المهندسين تتزايد، لا تتناقص، فضلاً عن أننا أثبتنا أن الخطة التعليمية الحالية لم يتحقق منها شيء يذكر.



ويشير د. محمد عبد الفتاح إلى أنه لا يوجد مكان للجامعة الأهلية على خريطة التعليم الجامعي.

ويضيف: إذا كانت الدولة أو الأغنياء لديهم أموال فليقدموها إلى كليات الهندسة لتطويرها، خاصة وأن هناك كليات لم تتطور منذ أكثر من ثلاثين عاماً، أي تعيش في متحف التاريخ.

جامعة لزيادة البطالة!!

ويقول الدكتور حسين شحاته وكيل نقابة التجاريين: يجب أن ننظر إلى الفكرة من زاوية مشكلة البطالة. حيث تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن البطالة بين الخريجين وصلت إلى ٢,٨ مليون عاطل.

وبدأت البطالة تنتشر بين خريجي كليات الطب والهندسة، وبدأ خريجو الطب والهندسة في مزاولة نشاطات في غير تخصصهم ولذلك.. والكلام على لسان الدكتور حسين شحاته– ليس هناك منطق على الاطلاق يبرر مضاعفة أعداد الكليات وبالتالي أعداد الخريجين.. إنما يجب إعادة النظر في تخطيط التعليم وفقاً لاحتياجات المجتمع إذا كان المجتمع يحتاج إلى مهنيين أو فنيين يتم توجيه التعليم حسبما تقتضي الحاجة.

ويؤكد الدكتور حسين شحاته على تحفظه الشديد إزاء الجامعة الأهلية ، ويقول إنها سوف تقدم خدماتها لذوي الدخول المرتفعة، وهؤلاء سوف ينافسون الخريجين الفقراء الذين لا واسطة لهم ولا مجاملات تنفعهم عند التعيين.. وهذا يتعارض مع المنهج الإسلامي جملة وتفصيلاً في إضاعة مبدأ التوازن والتكافل الاجتماعي.

الجامعات الحالية تعاني

أما الدكتور أسامة رسلان الأستاذ المساعد بطب عين شمس وأمين عام نقابة أسناء القاهرة، فيرى: أنه لا توجد في مصر مشكلة نقص في أعداد الجامعات.. وإنما المشكلة في قلة الامكانات المتاحة لتلك الجامعات، وعدم استقرا هيئا التريس بها، نظراً لسوء أوضاعهم المالية، بالاضافة إلى نفس المعامل وقاعات الدرس.. ولذلك يمكن أن نعالج تلك المشاكل بفرض رسوم على القادرين توجه لتدعيم الجامعات الموجودة بالاضافة إلى استمرار دعم الدولة لها.

وإذا كان من الضروري رنشاء مثل تلك الجامعة المقترحة فيمكن أن يكون ذلك في مرحلة لاحقة، ولا تستدعي الضرورة إقامتها حالياً لانه لن يستفيد منها غير أبناء الأثرياء.. وكثير منهم ثراؤه غير مشروع.. إذ ليس في إمكان عضو هيئة تدريس وأستاذ في الجامعة مثلاً أن يلحق ابنه بتلك الجامعة.. ولذلك سوف تكون وقفاً على طبقة محدودة من الشعب المصري.

إهدار المجانية

ويوجد قطاع كبير من أساتذة الجامعات يرفض هذه الجامعة المشبوهة، وهم يبنون رفضهم على أسس علمية قوية، ومنهم الدكتور أحمد شوقي أستاذ الوراثة بجامعة الزقازيق الذي يقول: إذا كان الهدف هو إصلاح التعليم فمرحباً به. ولكن نحن نطالب بحل مجتمعي وليس حلاً فئوياً، وفي ظل تزايد البطالة بين الخريجين.. تصبح فرصة العمل متاحة لدى أبناء الأغنياء من خريجي تلك الجامعة وممنوعة على الاخرين.

ويضيف د. شوقي: هناك مشروعات إذا ارادت الدولة تمريرها فسوف تمر رغم أية انتقادات.. حيث تمت معاملة معهد التكنولوجيا بالعاشر من رمضان معاملة بكالوريوس الهندسة، في حين أن معهد الكفاية الانتاجية لم يعترف بخريجيه حتى الان وبينهم وبين نقابة المهندسين مشاكل كثيرة.

ويشير د.شوقي إلى أن إدخال الجامعة الألية ضمن مكتب التنسيق كمحاولة لمنع التلاعب لا ينفي وجود استثناءات في التعليم، بل يضفي مظلة الدولة على تلك المشروعات الاستثنائية، في حين أننا نطالب بتقييد الاستثناءات.

أسباب جديدة

وتتساءل الدكتورة سعدية منتصر أستاذ الاحصاء بتجارة عين شمس: لمن التعليم الجامعي، والتعليم الجامعي المتميز بالذات؟ هل للطالب المتميز عقلياً أم للطالب المتميز مالياً؟ وتضيف قائلة إنهم يقولون إن إنشاء الجامعة الأهلية سيتيح لمصر للحاق بركب العلم والتكنولوجيا ونحن بدورنا نسأل هل الأمر كذلك لان العلم والتكنولوجيا يرفضان دخول الجامعات الحكومية والاختلاط بعامة الشعب من طلابها أم لأننا نعتقد أن اللحاق بركب العلم والتكنولوجيا حق لأبناء الأغنياء فقط؟! ولما كان أبناء الأغنياء في الجامعات الحكومية مختلطين بغيرهم من عامة الشعب. فإن السلالة النقية لأبناء الأغنياء تتوفر فقط في الجامعة الأهلية، ولكن هل من الممكن أن تساعد أموال الأغنياء أبناءهم على استيعاب ما استعصى عليه من علوم العصر إذا كانوا من ذوي القدرات الذهنية المحدودة؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

عيد ميلاد ملتهب يا طلاب مصر

غدا يكتمل العام الاول من عمر الجيل الجديد من طلاب مصر. فى مثل هذه الأيام منذ عام فاجأ طلاب مصر أهلهم وأنفسهم ومصر - شعبا وحكومة كما يقال - والعرب — متفقين أو مختلفين - والعالم كله وعلى رأسه بالطبع رئيس أمريكا جروج بوش. وجاءت المفاجأة عندما خرج طلاب الجامعات المصرية من سكونهم الذى استمر سنوات وأعلنوا بصوت عال انهم ضد أمريكا وضد الحرب وضد تدمير قوة العرب وضد اسرائيل وضد كل من تحالف مع أمريكا فى تلك الجريمة التى سميت بحرب عاصفة الصحراء، والتى يتحاشى أصحاب هذه التسمية الان ذكر الاسم فيقولون حرب الخليج أو أزمته.

منذ نشبت أزمة الخليج أى منذ ٢ اغسطس ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت تحركت ساحات جماهيرية عربية كثيرة فى المغرب والمشرق، ولكن الساحة الجماهيرية المصرية ظلت على حالها حتى أن مربية شابة فى إحدى الجلسات التى ضمت مصريين وكويتيين أثارها الخلاف بين المتحدثين باسم الطرفين وعندما تكلمت اجهشت بالكباء وقالت: أريد أن أرى مظاهرة واحدة فى مصر سواء كانت مؤيدة للعراق أو مؤيدة للكويت فإنها على الأقل ستطمئنني أن القوم بخير.

وعندما انطلق شباب الجامعات المصرية فى مظاهراتهم لخص شاب منهم تلك الظاهرة لقريب مسن طالما عتب على الشباب سكونهم وغفلتهم قائلاً. شفت ياعم.. لقد تحرك الجميع عندما كان العراق صامدا واقفا لاتزال هناك فرصة لان يهزم الأمريكان. اما نحن (وهو يقصد شباب الجامعات) فقد تحركنا بعد أن تأكد لنا أن ذلك الحلم لن يتحقق وخرجنا ضد أمريكا وجبروتها وعدوانها لا نخشى فى الحق لومة لائم ولا نتوقع من حاكم جزاء ولا شكوراً، بل توقعنا القمع والارهاب كما حدث.

ذلك كان الميلاد، والذين يذكرون تاريخ مصر القريب لابد قد ربطوا بين تاريخ هذا الميلاد الذى بدأ مخاضه فى الثالث والعشرين من فبراير وبين تاريخ مماثل لشباب مصر فى الاربعينات يوم أن خرج الطلاب والعمال والشباب يتصدون لقوات الاحتلال البريطانى فى القاهرة والاسكندرية يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، وكانت ملحمة سجلت فى التاريخ باعتبار ذلك اليوم يوم الشباب العالمى وسجلت لشباب مصر ميلاداً لجيل غير وجهها بعد سنوات ولا يزال من بقى منه حيا يقود ويبنى ويعمل ويتذكر.

لم يكن من المتوقع طبعا أن يغير الجيل الذى خرج الى معترك التغيير السياسى - فى الاسبوع الأخير من فبراير — كل شىء بضربة واحدة أو هو قاب قوسين أو أدنى من الاستيلاء على الحكم والسلطان والعقل والتاريخ يبينان ان العام الأول من عمر الوليد يحتاج الى الرعاية قدر احتياجه الى التحصن والتطعيم مز أمراض موروثة وخصوم يحاولون كتم انفاسه ولكنه إن كان وليدا صحيحا وهو كذلك فى حالتنا فإنه مستطيع بإذن الله مواجهة الجراثيم والميكروبات وأمراضها وتحويلها من مرض يقتل الى تطعيم وحصانة تشد عوده وتصلب قامته. هذا ما حدث فى العام الماضى.

كالحصباء شن الامريكيون وأنصارهم حملات مسمومة بجراثيم الكذب والدعاية لتصوير أن ما فعلوه كان تطبيقاً لعدالة الشرعية الدولية وكان نصرا مؤكدا، وأنهم سحقوا تماما العراق وجيشه بحيث لم تعد هناك أيه فرصة لأى محاولة مشابهة لا فى الشرق ولا فى الغرب.

كان أول الأكاذيب قولهم وإنهم اوقفوا القتال بشروطهم. وعندما قال أصحاب الحق إن بوش لم يستطع أن يقضى على الجيش العراقى سخروا منهم واتهموهم بالغرق فى الأوهام.. ثم توالت الأيام ليعترف قادة أمريكا انفسهم بان القوة الأساسية للجيش العراقى قد أفلتت من مذبحتهم وان الشعب العراقى تمكن من ترميم قسم كبير مما دمرته الحرب.. وأن صدام حسين لا يزال يخفى — كما يدعون فى انفاق مجهولة — قنابل وصواريخ وأسلحة.. ومنذ اسبوع واحد خرج على العالم رئيس اركان رؤساء الأركان الأمريكيين الجنرال كولن باول وقال: «ان ما فعلوه فى ستة أسابيع كاملة لم ينل إلا ثلث القوة العراقية فحسب». إنهم يعترفون الان ان القسم الأكبر من القوة العراقية المتدربة لم يمس.

لابد من التذكير أن هذا الجنرال الأمريكى الذى حياه بوش فى احتفالات انتصاره فى حرب عاصفة الصحراء. كان كما تبين فيما بعد معارضا لهذه الحرب محذرا من نتائجها . ولعل بوش مدد للرجل فترة خدمته لمدة عامين ليضمن سكوته على الأقل إلى حين الانتخابات الرئاسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......ـب

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

ثمة قائد أمريكي اخر وهو وزير الحرب الأمريكي ديك تشيني خرج علينا هو الاخر منذ أسبوع — أى بعد عام كامل من اعلان الانتصار على العالم كله — ليقول: إن أمريكا مواجهة باحتمال الحرب بستة تصورات منها ثلاثة يعنى مجرد ذكرها الاقرار بأن حرب أمريكا في الخليج كانت هزيمة او على الأقل لم تكن نصراً. فالسيد وزير الحرب الأمريكي يحذر من احتمال غزو العراق مرة أخرى للكويت ثم هو يحذر من اشتعال الحرب اذا ما غزا الكويت العراق (!!!) أى اذا انطلقت القوات الأمريكية مرة أخرى من الكويت. والتصور الثالث هو أن يجرى تنسيق بين

بقلم

د. محجوب عمر

العراق وكوريا الشمالية، فيها جم العراق الكويت وتهاجم كوريا الشمالية كوريا الجنوبية

وبعض النظر عن مدى عملية هذه التصورات واحتمالاتها، فهى على الأقل تنبه للجيل الشاب أن هذه الأمريكا ليست قوية وأن ما ادعاه جورج بوش عن انتصار أمريكا وهيمنتها لم ينزع من قلوب الأمريكان الخوف الذى يحركهم ضد شعوب العالم وخاصة ضد العرب والمسلمين.

وعندما قال بعض المحللين إن جورج بوش أوقف الحرب يوم ٢٨ فبراير قبل أن تتحقق شروطه وانه اضطر لذلك لثلاثة أسباب. السبب الأول: الخوف من دخول البصرة وغابات نخيلها حيث جرت اشتباكات عنيفة مع الجيش العراقي، والسبب الثاني الخوف من مظاهرات الجامعات المصرية واستمرارها وانتشارها والسبب الثالث الخوف على تحالفه الاوروبي والسوفيتي الذى عبر عن مخاوفه من الانفراد الأمريكي. عندما قيل ذلك سخر انصار أمريكا وأكدوا أن أمريكا منتصرة فرضت شروطها، ثم توالت الحقائق ليكتشف الناس — ولو بعد عام وباعتراف أمريكا — أن خطة أمريكا لإغلاق الجيب الجنوبي على قوات الحرس الجمهوري العراقي حول البصرة لم تتحقق وتبادل «شوارتسكوف» قائد القوات الأمريكي ومتحدثو البيت الابيض الاتهام في هذه القضية ولم يعترف بوش بالطبع باسباب خوفه

أما السبب الثاني: وهو الخوف من تحرك طلاب مصر فقد اعترف به في اليوم نفسه (وإن في ورقة سرية لم تنشر في حينها) كاتب لا يشك في ترحيبه بأمريكا وانحيازه للكويت وللموقف المصرى الرسمي بالطبع إذ قال: (إن أغلبية الرأى العام المصرى التى كانت مؤيدة لادارة الرئيس مبارك للأزمة تآكلت بسرعة وشعرت قطاعات من الرأى العام ليست بالقليلة — بحق أو بغير حق (!!) — أن هناك تعنتا أمريكيا يصل إلى حد الشهوة في الانتقام والإذلال للعرب كعرب، ونصح بتعديل سريع للإعلام المصرى الرسمي المرئي والمقروء لاحتواء هذه المشاعر المصرية المجروحة.

أما السبب الثالث فقد أعلنه أصحابه الاوروبيون الذين كشفوا في مقالات وكتب كذب الإعلام الأمريكي ودور شبكة (السى إن إن) المشبوه وخرافة الانتصار الأمريكي الساحق.

ثمة كذبة أخرى كانت قصيرة العمر تلك هى المتعلقة بأثر الصواريخ التى سقطت على رأس الاسرائيليين، وقد تبين أن هذه الصواريخ قد أوقعت خسائر فادحة تفوق الألف بين قتيل وجريح ودمرت أحياء بكاملها. والاهم من كل ذلك انها قوضت نظرية الأمن الاسرائيلي وهو ما اعترف به الجميع من بوش الى شامير وما بينهما وهم قلة.

الكذبة الكبرى التى انكشفت للشعوب والأجيال الشابة هى كذبة الشرعية الدولية التى باسمها تم سوق الدول والجيوش لتدمير العراق والكويت ولتجويع شعب العراق وأطفاله وتدمير كل شيء في العراق حتى بنيته البشرية. هذه الشرعية الدولية لم تعد محل ثقة مصرى واحد ولا عربى واحد ولم يعد القائلون بها يسمعهم أحد. فها هى فلسطين التى لها من قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن نصف ما صدر تقريبا والتى لاتزال اسرائيل تحتلها وتذبح شعبها وتطرد أهلها وتصادر أرضها وتجهل شبابها وتجوع أطفالها وماتزال الهيئات الدولية تصدر قرارات بادانتها فتمتنع أمريكا عن التصويت أو تستعمل حق النقض.

ثم تأكد للناس أكذوبة الشرعية الدولية هذه عندما صدرت قرارات من مجلس الأمن تتدخل في سيادة الدول بل وفي حقوق الافراد عندما طالب ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها لمحاكمتهما أمام محاكم لم يختاراها ولم ينص عليها أى قانون دولى وما زال الناس يتوقعون العدوان الأمريكي الجديد على ليبيا باسم تطبيق الشرعية الدولية

ولكن أمريكا التى تثير الدنيا باتهام لم يؤكده أحد ضد ليبيا، تسكت بل وتطالب بضبط النفس عندما يغير الطيران الاسرائيلي على لبنان وتتقدم القوات الاسرائيلية لاحتلال المزيد من أرض جنوبه. وحتى عندما يصدر مجلس الأمن قراراً يبدى فيه الأسف لا على احتلال مزيد من الاراضى وانما على تعرض قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان للاعتداءات الاسرائيلية يصرح الارهابي شامير بأن اسرائيل ستواصل عملياتها العسكرية ضد جنوب لبنان كما ستواصل بناء المستوطنات في فلسطين.

لا يمكن أن يكتفى العربى الحر بمجرد الأسف على ما يجرى، ولا يمكن أن يصدق أحد أن أمريكا بعيدة عما تفعل اسرائيل بل لعلها هى التى تدفعها. لا يمكن أن يبرىء أحد أمريكا من دم الشهداء وبخاصة دم الشهيد عباس الموسوى وقد تم اغتياله عن قصد وترتيب باتفاق أمريكي اسرائيلي للتخلص من القوة المجاهدة في جنوب لبنان وقد سبق اغتياله بيوم واحد اعتداء على مسئول فتح في جنوب لبنان بنفس الطريقة لكنه نجا مصابا. كما سبق هذا العدوان وقبل ثلاثة أسابيع تفجير سيارة مفخخة في حى البسطة في لبنان. وسواء صدق انصار أمريكا أو لم يصدقوا فإن الشعب اللبناني وأحرار العرب مقتنعون بالتدبير الأمريكي في كل هذه الحالات. وبقى على المدافعين عن أمريكا أن يثبتوا لنا براءتها من دم الشهداء العرب والأبرياء الذين تغتالهم اسرائيل، والذين زاد عددهم في العام الماضى وحده عشرة أضعاف طائرة لوكربى.

والقاتل هنا معلوم ومؤكد. يتفاخر بفعلته وهو اسرائيل. أما هناك فالتهمة لا تزال غير ثابتة. ولكن الثابت والمؤكد أن أمريكا التى تدعى احترامها للشرعية الدولية لا تفعل شيئاً لتطبيق هذه الشريعة اذا ما كانت هى وربيبتها اسرائيل في قفص الاتهام والمدانين — فعلاً وقولاً —

ختاما، لعل القدر الذى شاء أن يتفق ميلاد الجيل الجديد من طلاب مصر في موعده مع مولد الجيل السابق في عام ١٩٤٦. ساق لهذا الجيل الوليد في عيده الاول نيرانا مشتعلة تظهر الحقائق وتؤكد العدالة وتفضح العدو وتزود هذا الجيل الشاب بذخيرة من المعارف والتجارب تحصنه من الاكاذيب الأمريكية وتشد أزره في المواجهة القادمة.. حتما عندما يقرأ تاريخه الصحيح مكتوبا بدماء الشهداء ومحفورا على تضاريس الاراضى العربية السليبة في فلسطين ولبنان وسوريا والاردن فيهب منتفضا لكرامته وكرامة العرب والمسلمين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

آخر التقاليع:

حراس أمن بالمدارس لإرهاب الطلاب والمدرسين

لا يألو وزير داخلية مصر جهداً لابتكار أساليب جديدة لتكميم الأفواه وكبت الحريات. لم يكتف ذو الوجهين بالقتل المتعمد لخيرة شباب مصر وتعذيبهم وامتهان كرامتهم بل وضع مشروعاً مشبوهاً يحفر به مقبرة جماعية لطلاب مدارس وزارة التعليم والمدارس الخاصة البالغين حوالى ١٢ مليون طالب وطالبة، وبذلك يصبح مستقبل مصر مظلما بعد أن شلت مباحث أمن الدولة الجامعات وعزلتها عن هموم مصر ومشاكلها وزرعت فيها الحرس الجامعى الذى أصبح سيفا مسلطا على رقاب الطلاب.

يقضى مشروع ذى الوجهين المشبوه بتعيين ضباط الشرطة المحالين على المعاش أصحاب الخبرات الفذة كمديرى أمن بمدارس وزارة التعليم بحجة القضاء على انتشار المخدرات بين الطلاب. ويتناسى ذو الوجهين أن وجود الحرس بالجامعات لم يؤد إلى ذلك بل حدث العكس تماما!!

وتؤكد ذلك الدراسات العديدة التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت اشراف د. عبد الحليم محمود رئيس قسم علم النفس بآداب القاهرة والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة وكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم وجود زيادة كبيرة ومطردة فى إدمان شباب الجامعات المخدرات حتى وصلت النسبة مؤخراً إلى ٣٦٪. اضافة الى أن المخدرات يتم بيعها فى مدرجات الكليات علنا كما أن جامعات عديدة شهدت حوادث قتل واغتصاب مثلما حدث فى كلية دار العلوم ولم يتحرك الحرس!!

لقد اصبحت مهمة الحرس اضطهاد النشاط الطلابى الحر واعتقال ومطاردة القيادات الطلابية وارهاب وتخويف الطلاب، وبذلك تحولت الجامعات الى كتل بركانية ملتهبة ما تكاد تنطفىء حتى تزداد اشتعالا بسبب استفزاز الأمن للطلاب.

ومنذ أن أعلنت وزارة الداخلية المشروع المشبوه وحالة من الغليان الشديد تجتاح كافة الأوساط التعليمية.

الوزارة ترفض

وقد زعمت وزارة الداخلية أن المشروع تم بالاتفاق مع وزارة التعليم!!

الأمر الذى نفاه المسئولون بوزارة التعليم حيث أكد د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن المشروع لم يصل إليه ولا يعلم عنه شيئا..

وأضاف وزير التعليم فى تصريحه «للشعب» اطمئنوا.. أنا صاحب القرار النهائى..

ومن ناحيتنا نأمل أن يكون قرار الوزير مستجيبا لمطالب كافة الأوساط التعليمية..

وتضع «الشعب» هذا التحقيق أمانة بين يدى وزير التعليم شخصيا..

يؤكد حسين السيد وكيل أول الوزارة لشئون التعليم بمحافظة القاهرة أن وزارة التعليم ليست بحاجة إلى المشروع ويضيف قائلا انه مشروع مفتعل سيخلق تضاربا بين سلطات مدير المدرسه وضابط الامن فى الوقت الذى نسيطر فيه على كافة المشاكل المدرسيه بنجاح من خلال ادارة المدرسة، ولسنا بحاجة الى ضباط شرطه حتى لا يؤدى ذلك إلى تضخم وتفاقم المشكلات.

ويؤيد سيد عبد الواحد مدير التعليم الثانوى بوزارة التعليم ما سبق قائلا. إن مدارسنا ليست بحاجه إلي ضباط أمن وأن وجود الضباط بالمدارس سيصبغ المدرسة بجو بوليسى كريه.

النقابه تتصدى

وفى نقابة المعلمين يرفض عبد العظيم زيد الأمين العام للنقابة بشدة المشروع المشبوه ويقول. إن مدارسنا لم تتحول إلى بؤر فساد، وإذا وجدت حالة فهى فردية لا يقاس عليها ولا يكون لها صفة العمومية. ويضيف: أن المعلمين يمسكون بدقة عالية بالأمن والنظام بمدارس الجمهورية وهم يعالجون آية انحرافات أو مشاكل بأسلوب تربوى علمى.

ويتساءل الأمين العام قائلا: لا أعرف ما هو الهدف من وراء هذا المشروع؟ ولماذا المدارس بالذات؟! ويضيف. إذا كان المستهدف ايجاد أماكن للضباط المحالين للمعاش فلماذا نتحملهم ونحن نعانى معاناة شديدة.. من نداة المكان والامكانيات

ويؤيد عبد الرحيم الوزير أمين صندوق نقابة المعلمين كلام الأمين العام ويقول ان الحالة بمدارسنا مطمئنة وهادئة ولا داعى لإحداث قلاقل بها"

ويصف محمود نافع نقيب المعلمين بالدقهلية المشروع بأنه مقبرة جماعية لطلاب المدارس، ويقول ان الطالب اليوم يتخرج بنفسية مرتاحة مطمئنة الى أساتذته ويتعامل معهم بود وانفتاح ويلبى لهم السمع والطاعة ويعشق مدرسته التى تعلم فيها، أما إذا أحضرنا له ضابطاً فلسوف يلعن اليوم الذى دخل فيه تلك المدرسة.

ويتساءل محمد طبل ناظر مدرسة نصر الثانوية بنات قائلا: لماذا تدس وزارة الداخلية أنفها في كل شيء؟ وما هو السبب وراء هذا المشروع المشبوه؟ هل الهدف التصدي للصحوة الإسلامية المتنامية بين الطلاب والمعلمين أم ماذا؟

ويقول طبل ان لدى مدارسنا عمالاً وخفراً يحرسون المباني وهناك الاخصائيون الاجتماعيون ومدرسو التربية الرياضية كما أننا نعلم ابناءنا الانضباط عن طريق الحكم الذاتي الذي تمارسه الادارة المدرسية، ويتم هذا كله تحت اشراف ناظر المدرسة.

ويؤكد طبل أن الهدف الحقيقي من المشروع تكميم الأفواه وكبت الاراء وارهاب هو الطلاب، وهو مشروع يهين المعلم ولا يقبله أي عاقل ولا نعرف لمصلحة من يتم هذا؟!

والجامعة تغلي

وقد استقبلت نوادي هيئات التدريس بالجامعات المصرية المشروع المشبوه بغليان شديد وقررت أن يكون على قمة جدول أعمالها في مؤتمرها العام القادم المقرر عقده بعد غد - الخميس - بينها.

يؤكد د. بدر الدين غازي رئيس نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة أن المشروع المشبوه يتناف مع ديمقراطية التعليم بل لم تفعله أكثر الدول ديكتاتورية، ولم نسمح عنه في أية دولة مستبدة في العالم!!

ويقول د. بدر ان تعيين ضباط أمن بالمدارس مؤشر خطير جداً وتدخل سافر من الامن في العملية التعليمية وسيكون له أخطار هائلة جداً يستحيل التنبؤ بها، خاصة وأن جيلا كاملا من شبابنا سينشأ تحت سيطرة الأمن والارهاب وبالطبع سيكون أكثر فشلاً.

ويوضح أن الخطورة تتمثل في أن مشاكل الحرس الجامعي مع الطلاب ستنتقل الى كافة المدارس لتغطي مساحة مصر بكاملها لتتحول البلاد إلى حالة من الفوضى العارمة.

ويضيف ان نوادي التدريس ستتصدى بقوتها لهذا المشروع المشبوه مهما كلفها ذلك!!

وتساءل د. بدر الدين قائلا. إذا كان فرعون مصر قد أكد في تصريحات عديدة وجود عجز كبير في ضباط المرور والجوازات فلماذا لا يستغل الضباط المحالين للمعاش لسد هذا العجز؟ وإذا كانت الداخلية تملك الامكانيات لملاحقة ومطاردة ١١ مليونا و٨٣٧ الفا و٢٦٤ طالبا وطالبة في ٢٤ ألفا و٩٦٧ مدرسة على مستوى الجمهورية إضافة الى ٥٧٣ ألفا و ٨٧٨ مدرساً بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بأنواعها فلماذا لا توفر الأمن للمواطن العادي بعد ان فقده!!

ذهبت لوزارة الداخلية لمقابلة اللواء عبد الحميد محمد مسئول المشروع المشبوه وطوال يومين انتظرت موافقة مساعد وزير الداخلية للعلاقات العامة وبعد تسويف ومماطلة كان الرد كالعادة: لا!!!

زرع الخوف والإرهاب

ومنذ ان طرح المشروع المشبوه واساتذة التربية يعارضونه بشدة لخطورته على العملية التربوية، وكما يشير د. حامد عمار استاذ أصول التربية بتربية عين شمس إلى أنه مشروع مرفوض رفضا مطلقا دون الدخول في أية تفاصيل، ويتساءل قائلا: إذا كانت وزارة التعليم تبذل جهوداً حقيقية لتأهيل المدرسين تأهيلا تربويا ليتمكنوا من التعامل مع التلاميذ بما يمكنهم من استيعاب المعلومات والقدره على الحوار والمناقشة لتتأصل فيهم الثقة بالنفس وحب المعرفة، فكيف نأتي بأشخاص غير مدنيين خبرتهم هي التعامل مع المجرمين وتركوا الحياة وراء ظهورهم ليتعاملوا مع شباب طامح متطلع، ويقول انه مشروع خبيث سيقتل كل مجالات الطموح والابداع عند شبابنا!!

ويؤيد د. سعيد اسماعيل علي استاذ أصول التربية بتربية عين شمس ما سبق قائلا ان قضية الأمن للتعليم من المستحيل أن تتم عن طريق الاجراءات البوليسية التي تقوم بها وزارة الداخلية.

الانتقام من الطلاب

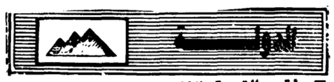
أما الاخصائيون النفسيون فيرون أن المشروع المشبوه يعد استفزازا وكبتاً للطلاب وسيخلق حالة من الكراهية الشديدة للأمن، وقد يكون بداية لتمرد عام أو ثورة

يقول د. محمد شعلان رئيس قسم الأمراض النفسيه والعصبية بطب الأزهر ان مشروع وزير الداخلية مشروع سلبي وعدواني واستفزاز للطلاب وعلامة افلاس للداخلية ويضيف أن الداخلية توحي للطلاب بأنهم يدبرون لتمرد وفوضى وثورة وها هي تراقبهم وستضربهم قبل أن يضربوها وبالتالي قد تبنى وزارة الداخلية خططها على أوهام وتقوم باستعداء استفزاز الطلاب لتحقيق تنبؤاتها والانتقام من الطلاب وردعهم على الرغم من عدم وجود أي شيء يدعو لذلك!!

ويؤكد د. أحمد حجاب اخصائي علم النفس التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أن عقلية الحرب هي العقلية المسيطرة على وزارة الداخلية وهي عقلية ستجرنا الى كوارث لا يعلمها الا الله!

عبد الحي محمد





□ مؤتمر التربية الفنية يطلب :

الاهتمام باعداد معلم التربية الفنية بالتعليم الاساسى وضع اســتراتيجية للفنون لتطوير المناهج الدراســية

كتب ـ محمد حبيب :

طالب المؤتمر العلمى للتربية الفنية للفن وثقافة المواطن بضرورة اعداد معلم التربية الفنية فى مرحلة التعليم الاساسى لخلق القدرات الابداعية لدى التلاميذ وجعل الفنون التى يدرسونها من الواقع المصرى بحيث يمكن تطويرها من خلال افكارنا . ومعتقداتنا . وعاداتنا . وليس من واقع خارجى . وربط وزارة التعليم بوزارة الثقافة . والمجلس الاعلى للشباب والرياضة لوضع استراتيجية او ورقة عمل يمكن بها تطوير المناهج الدراسية .

وطالب المؤتمر وزارة التعليم باستخدام البحوث والدراسات المعدة لدى كليات الفنون المختلفة عند اعداد أو تطوير البرامج واليوم الدراسى الذى يجب ان يتضمن الانشطة المختلفة . والقادرة على خلق جيل قادر على الابتكار ..

ويناقش المؤتمر الذى يستمر ٣ ايام ٦٠ بحثا تتناول طفل ماقبل المدرسة . ودور الحضانة ورياض الاطفال . والتعليم الاساسى بمرحلتيه الابتدائية والاعدادية . ومؤسسات الثقافة الجماهيرية . والمتاحف والمعارض . والسلع فى الاسواق . والفن فى وسائل الاعلام المختلفة . والسياحة الفنية والسينما والمسرح . والتصوير والنحت . والخزف والنسيج . والطباعة والاشغال الفنية . والمعدنية . والتصميم . والاعمال الجماعية . واعداد الكوادر الفنية . واعداد الامهات والاباء . □



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٤



يدعو البعض الى استخدام اللغة المصرية الحديثة بدلا من اللغة العربية الفصيحة في تعليم ابنائنا طوال مرحلة التعليم الاساسى على الاقل ، نظرا لان اللغة الفصيحة بنحوها وصرفها ونطقها ـ على حد قوله ـ ثقيلة على عقلية التلاميذ في هذه السن التي تقع بين السادسة والخامسة عشرة . ويرى البعض ان في استخدام المصرية الحديثة تيسيرا على ابنائنا وقضاء على الازدواجية بين اللغة التي يتعلمونها بالمنزل واللغة التي يتعلمونها بالمدرسة .

وفي هذا ظلم شديد للغة العربية الفصيحة ، فهي لغة سلسة وجميلة ، ونحن الذين اتخمناها بالحشو مما جعل ابناءنا لا يجيدونها ، واكاد اقول لا يحبونها . وقد اثقلنا مناهجنا التعليمية بالكثير والكثير رغم ان هناك محاولات عديدة لتبسيط اللغة منها كتاب تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف .

ان جوهر المشكلة هو طريقة تدريس اللغة العربية في مدارسنا فمن الاساس نقدمها للطفل بطريقة مقززة ومنفرة لا تدفعه الى حبها وتذوق جمالها وقدرتها على التعبير واكتشاف المعاني فيشعر معها انه مضطر لدراستها وبمجرد ان ينتهي منها في الثانوية العامة يكون كمن تخلص من كابوس شديد الوطأة يضاف الى ذلك عوامل اخرى ادت الى النفور من اللغة الفصيحة اهمها شيوع الانحدار الثقافي العام في العشرين عاما الاخيرة ، فالقارىء للدواوين الشعرية والمجموعات القصصية التي تصدر هذه الايام لشعراء وقاصين حققوا قدرا من الانتشار والذيوع يجد اخطاء فادحة لا تصدر عن شاب مبتدىء فضلا عن ان يكون كاتبا .

اما في مجال الاعلام بكل مستوياته فحدث ولا حرج عن الاخطاء اللغوية ، فقد اضمحل مستوى اللغة نطقا وتعبيرا وابتكر بعض مذيعينا ومذيعاتنا لهجة خاصة بهم اعطت ظهرها لكل ما قاله اللغويون من عصر سيبويه وحتى يومنا هذا .

ولا يتوقف الامر على هؤلاء واولئك فقد شكا بعض رجال القضاء القدامى ان الاحكام القضائية تصدر هذه الايام وبها اخطاء لغوية فادحة وكانت في الماضي مثالا في الرصانة ودقة الصياغة والتركيب اللغوي مما جعلها مرجعا لدارسي اللغة وقواعدها .

ونحن نبارك تطوير مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها في مرحلة التعليم الاساسى ، ونقول : لا . والف لا للتدريس باللغة المصرية الحديثة لان في ذلك ضياعا للغة العربية الفصيحة التي تعد قوام حياتنا وحاملة تراثنا .

أحمد غراب



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوار ١٩٩٢

الجامعة الأهلية :

وما هى الشروط ؟

كيف بدأت فكرة الجامعة الاهلية ؟ وما هى شروط ونظام الالتحاق بهذه الجامعة ؟ وهل سيقتصر القبول على الطلاب المساهمين فى تاسيسها ؟ وما هو المبلغ المطلوب كحد ادنى للمساهمة فى هذه الجامعة ؟ وما هى طبيعة الدراسة ونوعية المناهج التى ستدرس بها ؟ وهل حقا سيستعان باساتذة اجانب للتدريس بهذه الجامعة ام سيتم انتداب اساتذة من الجامعات المصرية ؟

اسئلة واستفسارات عديدة تدور فى ذهن الطلاب واولياء الامور بحثا عن اجابة لتوضيح الصورة امام من يرغبون فى الالتحاق بالجامعة الاهلية كبديل للالتحاق بالجامعات الأجنبية .. لذلك حرصت « اخر ساعة » كعادتها على لقاء المسئولين عن انشاء الجامعة الاهلية لتقديم صورة كاملة عن هذه الجامعة الجديدة .. والتقينا بالمهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان وصاحب الفكرة والمشرف على تنفيذها ..

تحدث عن نظام المساهمة فى الجامعة الأهلية وشروطه وحجم رأس المال المطلوب .. كما اكد الوزير ان الأساتذة والبرامج العلمية ستأخذ من الجامعات العالمية كجامعة كاليفورنيا وهارفارد .. حيث سيحصل الخريج فى نهاية الدراسة على شهادة معترف بها من هذه الجامعات ..

كذلك التقينا بالدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الذى اكد اهتمامه بهذه الجامعة خاصة وانها ستدخل احدث النظم والبرامج العلمية الحديثة الى مصر لمسايرة متطلبات العصر الحديث .. وجاء اللقاء الأخير مع وزير القوى العاملة عاصم عبدالحق الذى اكد انه غير متفائل بنجاح هذه التجربة التى تعد بابا خلفيا لدخول الجامعة وإضافة اعداد جديدة من الخريجين !

● عبد الحق : لسنا فى حاجة إلى المزيد من خريجى الجامعات

● تحقيق : سهير الحسينى



● والآن كيف بدأت الفكرة بمعنى آخر من صاحب فكرة الجامعة الأهلية ؟ بهذا السؤال الاستفساري بدأت اللقاء مع المهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان في أول حديث له عن الجامعة الأهلية

أجاب المهندس الكفراوي :

— نعم أنا صاحب فكرة انشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٩٠/١٩٩١ .. وان كانت فكرة انشاء جامعة أهلية فكرة ليست بالجديدة .. بل ومطلب قديم منذ عام ١٩٥٦ ..

● ومن الذى فكر وطالب بإنشاء جامعة أهلية عام ١٩٥٦ ؟

— لقد فكر كمال الدين حسين وزير التعليم عام ١٩٥٦ في انشاء جامعة أهلية .. كان ذلك في بداية الثورة والتحمس لمبادئها .. التى كان في مقدمتها مبدأ مجانية التعليم .. ومع ذلك تقدم بالفكرة كوزير للتعليم وألح في تنفيذها .. وإذا ما رجعت للصحف في هذه الفترة ستجدين تصريحات وأحاديث للسيد كمال الدين حسين عن أهمية الجامعة الأهلية وضرورة انشائها ..

ويضيف وزير الاسكان : ربما كانت أسباب مطالبة السيد كمال الدين حسين عام ١٩٥٦ تختلف عن أسباب مطالبتنا الآن بإنشاء جامعة أهلية عام ١٩٩٠ .. الظروف تختلف .. ولكن بالتأكيد الهدف واحد .. فدائما هناك ظروف توحى لنا بضرورة المطالبة بإنشاء جامعة أهلية ..

المعاناة الشخصية وراء الفكرة

● وما هى الظروف التى دفعت المهندس الكفراوى وزير الاسكان والتعمير وهو بعيد تماما عن مجال التعليم أن يفكر في انشاء جامعة أهلية في التسعينات ؟

صمت قليلا ثم قال في هدوء : أنا وزير تعمير حقا .. ولكن بناء هذه الجامعة الأهلية ألا يعد نوعا من التعمير !! وأريد هنا أن أوضح أمرا بين قوسين .. أحمد الله أن أبنائى جميعا أنهوا دراستهم الجامعية .. وأصغر ابن لى سوف يتخرج في الجامعة في يناير القادم بإذن الله .. بمعنى أنه لا يوجد أى دافع شخصى وراء هذا المشروع ..

ولكن هناك تجربة شخصية لأب مصرى يحيا قضايا ومشاكل مجتمعه .. عانى الكثير لكى يخلق فرصة تعليم مناسبة لأبنائه .. هذه المعاناة موجودة الآن وربما بصورة أكبر في كل بيت مصرى لديه أبناء في مراحل التعليم .. وهذا ما دفعنى للتفكير في تنفيذ مشروع الجامعة الأهلية .. احساس بمشاكل المجتمع الذى أعيش فيه وأتشرف بالانتماء اليه .. فالتجربة والمعاناة الشخصية هما الدافع للبحث عن حل لمشكلة التعليم في مصر ..

● كيف بدأت الفكرة وتطورت حتى أصبحت حقيقة ملموسة يتحمس لها الكثيرون ؟

— بداية أقول انه يوجد في مصر والحمد لله ١٣ جامعة بالاضافة الى الجامعة الأزهرية والجامعة الأمريكية .. إذن فلدينا ١٥ جامعة مصرية .. من المعروف أن الجامعة الأمريكية جامعة أهلية .. بل أيضا جامعة الأزهر من الممكن أن تعد جامعة أهلية فهى تمول من أوقاف المسلمين .. أيضا ما وصل اليه حال التعليم الآن في مصر من تدهور لم يعد يخفى على أحد .. ولقد تحدث الرئيس حسنى مبارك صراحة عن تدهور مستوى التعليم وأكد على ضرورة التطوير وان هذا الموضوع في مقدمة الموضوعات التى تشغل تفكيره في هذه المرحلة .. وذلك لاحساسه بمدى أهمية التعليم في كل دولة .. فكان لابد من النهوض بالسياسة التعليمية لتواكب ركب الحضارة والعلم في الدول المتقدمة ..

أيضا أوضح وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين ذلك مؤكدا على ضرورة التطوير .. وكذا كافة اللجان المتخصصة في الأحزاب ومجلسى الشعب والشورى .. وأيضا شغل انخفاض مستوى التعليم في مصر أولياء الأمور بكافة مستوياتهم .. فأصبح تصحيح مسار التعليم في مصر مطلبا قوميا نجتمع عليه جميعا ..

ويستطرد المهندس حسب الله الكفراوى :

— لذلك عندما عرضت هذا المشروع على السيد الرئيس حسنى مبارك وافق تماما .. بل وأصر على أن ينفذ هذا المشروع برأسمال مصرى مائة في المائة ..

● وهل وضعتم الخطة في البداية على أن ينفذ برأسمال مشترك ؟

— لا .. ولكن ما حدث أن بعض الأخوة المستثمرين من الأجانب تقدموا لاقامة جامعة أهلية في مصر .. وبالفعل اتخذت بعض الخطوات حتى كتابة العقد الابتدائى .. ولكن سيادة الرئيس مبارك أكد على ضرورة اقامة مشروع الجامعة الأهلية من خلال جمعية تعاونية مصرية تماما .. بفكر مصرى .. وأموال مصرية .. وإدارة مصرية ..

نقص فى الامكانيات !!

● وما هو تصوركم للاضافة التى من الممكن أن تساهم بها الجامعة الأهلية في اصلاح مسار التعليم في مصر ؟

قال المهندس حسب الله الكفراوى :

● اولا : كما ذكرت ان لدينا فى مصر عددا كبيرا من الجامعات وعلى الرغم من هذا فمستوى التعليم فى هذه الجامعات متدن .. والسبب ان هذه الجامعات ليس لديها الامكانيات المالية اللازمة للانفاق على المعامل والورش وتطوير التعليم فى هذه الجامعات .. بمعنى ان هذه الجامعات لا تملك القدرة على ادخال اقسام جديدة تدرس العلوم الحديثة التى اصبحت الآن منتشرة فى جميع الجامعات بالعالم .. فقصور الامكانيات المالية لدى جامعاتنا ادى الى عدم تطلع هذه الجامعات للتكنولوجيا الحديثة والعلوم المتطورة التى يعتمد عليها العالم الآن .. فعلى سبيل المثال الآن لا توجد المعامل المناسبة فى كليات العلوم والهندسة والزراعة لتمكنها من مسايرة الجامعات التى تناظرها فى العالم .. وهذا ينعكس بوضوح على مستوى ابنائنا من خريجى هذه الجامعات .. البعيدين تماما عن علوم العصر الحديث والتفكير باسلوب العصر الحديث ..

● ثانيا : هناك شريحة كبيرة من القادرين ماديا لا يحصل ابناؤهم على الدرجات الكافية فى الثانوية العامة والتى تؤهلهم للقبول بالجامعات المصرية .. مما يضطرهم الى البحث عن فرصة اخرى فى جامعات بودابست وبوخارست ويوغوسلافيا وغيرها ينفقون آلاف الدولارات دون ان يحصل على التعليم المناسب .. بل كثيرا ما يتعرض هؤلاء الطلاب لمخاطر لا قبل لهم بها فى هذه السن الصغيرة .. هذا بالنسبة للطالب سعيد الحظ .. الذى يذهب الى هذه الدول ليعود بعد عام محملا بامراض اجتماعية دون ان يحصل على التعليم المطلوب .. ليبدا فى البحث عن باب خلفى ليستكمل تعليمه فى الجامعات المصرية ..

والسؤال لماذا لا نجتنب هذا المصرى القادر لندخله الجامعة الاهلية .. ليتعلم تعليما حقيقيا تحت نظر ورعاية ابويه ومجتمعه ؟

ايضا ابناء الدول العربية الذين كانوا يقبلون على التعليم فى الجامعات المصرية .. بدا بعضهم الآن يتجه الى جامعات اوربا وامريكا بحثا عن التخصصات الحديثة .. فإذا ما ادخلنا هذه التخصصات الحديثة فى الجامعة الاهلية .. بالتاكيد سيفضلون العودة الى مصر .. فالهدف اقتصادى واجتماعى .. هذا بالاضافة الى ان الجامعة الاهلية الجديدة التى تقرر انشاؤها ستكون جامعة للعلوم الحديثة المكلفة .. وذلك مقابل مصروفات يدفعها الطالب لتغطية هذه التكاليف على الاقل ..

٢٥ فى المائة لغير القادرين

● إذن بالعلم الحديث والتخصصات النادرة التى ستضمها الجامعة الاهلية سوف تقتصر على القادرين على دفع مصروفات هذه الجامعة وليس المتفوقين علميا وفكريا ؟

— هذا قول غير صحيح لان ٢٥ بالمائة من الاماكن فى الجامعة الاهلية ستخصص للطلاب المتفوقين غير القادرين .. بمعنى ان كل اربعة طلاب من القادرين سوف يتحملون طالبا غير قادر من المتفوقين .. فالمجتمع فى حاجة الى هؤلاء المتفوقين ونبوغهم .. فنحن سنقبل صاحب المال الذى يستطيع بتكوينه الذهنى والفكرى ان يستوعب المناهج الحديثة .. فهذه الجامعة ليست جامعة للفاشلين .. لابد للطالب الذى سيلتحق بها ان تكون لديه متطلبات الدخول لهذه الجامعة .. فهى فى حاجة الى قدرات ذهنية مرتفعة لاستيعاب هذه البرامج المتقدمة من العلم الحديث الى جانب القدرة المالية ..

● هل ستلجا الجامعة الاهلية الى انتداب الاساتذة من الجامعات المصرية الاخرى .. وعلى اى الاسس ستحدد المناهج والمواد التى ستدرس بهذه الجامعة ؟

— بالنسبة للاساتذة سوف نحضرهم من الجامعات الاجنبية .. حتى يكونوا قادرين على تدريس البرامج العملية المتطورة التى سنحضرها ايضا من الخارج .. فعلى سبيل المثال جامعة هارفارد من المعروف انها من افضل الكليات لتدريس مواد التجارة والاقتصاد فى العالم ..

ولقد تم الاتفاق معهم اتفاقا كاملا ومكتوبا حتى تتبنى هذه الكلية قسم الاقتصاد والتجارة فى الجامعة الاهلية .. يتضمن هذا الاتفاق ايضا ارسال اساتذة متخصصين من هذه الكلية للتدريس لابنائنا فى الجامعة الاهلية .. وكذلك ارسال المعامل والورش .. على ان يعامل خريجو هذا القسم فى الجامعة الاهلية معاملة خريجى جامعة هارفارد ..

ايضا بالنسبة لقسم الهندسة الوراثية من المعروف ان افضل قسم يدرس الهندسة الوراثية فى العالم فى جامعة كاليفورنيا بامريكا ولذلك اتفقنا معهم لانشاء قسم هندسة وراثية بالجامعة الاهلية .. وسوف يرسلون لنا الاساتذة والورش والمعامل من جامعة كاليفورنيا .. على ان يعامل خريج قسم الهندسة الوراثية من الجامعة الاهلية معاملة خريج جامعة كاليفورنيا .. وهكذا بالنسبة لمختلف الاقسام فى الجامعة .. مثل MIT بامريكا .. والالكترونيات فى جامعة طوكيو ..

الاتفاق مع الجامعات العالمية

● هل تم الاتصال الفعلي مع هذه الجامعات العالمية ؟

قال المهندس حسب الله الكفراوى :

— نعم .. تم الاتصال بهذه الجامعات بالفعل وتم توقيع الاتفاقات معهم .. ومازال الاتصال مع باقي الجامعات مستمرا .. وجميع الردود التي وصلت إلينا حتى الآن ايجابية .. ايضا من الملاحظ ان اطول اجازة صيفية تحصل عليها جامعاتنا المصرية .. ولذلك بالنسبة للجامعة الأهلية ستعمل وفقا لنظام الفصول الدراسية التي ستتخللها ايام محددة للاجازة على مدار العام بالكامل مثل الجامعات العالمية ..

● اين ستقام الجامعة الأهلية ؟

— المكان المقترح للجامعة الأهلية حتى الآن مدينة السادات .. وستقام هناك ايضا مدينة جامعية ليقيم بها طلاب الجامعة والأساتذة كل الوقت اقامة كاملة هذا بالنسبة لمن يرغب في ذلك .. اما من لديه امكانيات الذهاب والعودة كل يوم فلا مانع من ذلك خاصة وان مدينة السادات تقع وسط البلاد اى قريبة من معظم المحافظات ..

● هل تم الاتفاق على ان تقام هذه الجامعة الأهلية وفقا لقانون الشركات المساهمة ؟

— لقد تم تنفيذ مشروع الجامعة الأهلية كجمعية ذات اسهم تقبل توزيع الارباح وتقبل التبرعات وفقا للقانون ١٠٩ الخاص بإنشاء الجمعيات .. وقد تم ذلك بتوجيه من الرئيس حسني مبارك رغبة منه في ان تصبح مشروعا استثماريا ولكن تقبل التبرعات .. فهناك من يرغب في التبرع من فائض امواله في مجال التعليم ..

ان التعليم يعتبر احد المجالات التي يود بعض المواطنين ان يوجهوا اليه فائض اموالهم او زكاة المال وهناك حديث شريف للرسول عليه الصلاة والسلام يقول « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له » .

وعلى سبيل المثال الشيخ سعيد فارس شخص عربي مسلم سعودى قال لقد تعلمت في مصر والدين لها بالفضل واحب ان ينفذ هذا المشروع في مصر وساهم بمبلغ مليون جنيه .. كثيرون ايضا تبرعوا لهذا المشروع منهم الكاتب الكبير مصطفى امين الذى تحمس للفكرة وكتب عنها في عموده اليومي وتبرع بمليون جنيه .. مما عرف الناس بهذا المشروع بعد ذلك كتب اساتذة عظام في الصحافة كان لهم الفضل في انتشار الفكرة والتعريف بها منهم الأستاذ سعيد سنبل والأستاذ جلال دويدار والأستاذ ثروت اباظة .. مما شجع المواطنين وبدات المبادرات الفردية في المساهمة والتبرع ووصلت حصيلة هذه المبادرات الفردية حتى الآن ٢٥ مليون جنيه دفع اكثر من ربعهم ..

● هل مازال باب المساهمة في جمعية انشاء الجامعة الأهلية مفتوحا ؟

— بالتاكيد الباب مفتوح امام الجميع وقيمة السهم جنيه واحد والحد الأدنى للمساهمة والمشاركة في الجمعية ١٠٠٠ جنيه .. ولقد قامت بعض الجامعات في العالم بتطبيق هذه الفكرة ذاتها من قبل .. بل لقد حددت ان تصل قيمة المساهمة في الجمعية الى مبلغ ٢٥ الف جنيه كضمان لوجود مكان للابن في هذه الجامعة .. وعندما يتخرج الطالب وتنتهي فترة وجوده بالجامعة من الممكن ان يتنازل عن هذه الأسهم لمشترك آخر ..

● هل مبلغ ٢٥ الف جنيه قيمة المساهمة في الجمعية تدفع مرة واحدة طوال فترة دراسة الطالب بالجامعة الأهلية ؟

— نعم ٢٥ الف جنيه تدفع مرة واحدة طوال فترة التعليم وهي اسهم في التاسيس .. ولكن هناك مصروفات محددة ستدفع في كل عام ..

● لقد تردد ان قيمة هذه المصروفات كل عام ٢٠ الف جنيه ؟

— لم تحدد هذه القيمة بعد وان كان من المنتظر ان تصل الى ٢٠ الف جنيه سنويا بالفعل .. فالمساهمة في التاسيس شيء .. والمصروفات شيء .. والتبرع شيء آخر ..

شروط الالتحاق بالجامعة

● هل هناك شروط لحصول الطالب على درجات محددة لكي يلتحق بالجامعة الأهلية في حالة ان يكون مساهما في الجمعية ؟

— بالتاكيد هناك مجموع سيحدد كل عام وفقا لاحتياجات كل قسم وما يتفق عليه اساتذة كل قسم ..

● وهل ستتبع الجامعة الأهلية نظام التنسيق للقبول ؟

— لا يوجد تنسيق في القبول ولكن لابد من حصول الطالب على درجات محددة كشرط للقبول بالجامعة الأهلية .. وهذا لصالح الطالب نفسه لأنه كما ذكرت طبيعة المواد التي ستدرس في الجامعة ليست سهلة .. وهذه الجامعة لن تكون جامعة للفاشلين بل للمتميزين ذهنيا وعلميا قبل ان يتميزوا ماديا ..

● هل من الممكن ان يتقدم طالب للجامعة ويدفع المصروفات السنوية دون ان يكون مساهما او احد المؤسسين للجمعية ؟



— بالتاكيد من الممكن ان يحدث هذا .. ولكن في حالة وجود تزاحم على التقديم للجامعة الأهلية .. ونجد ان هناك طالبين حاصلين على ذات المجموع .. ولكن واحدا منهم من المساهمين في تاسيس الجمعية والآخر غير مساهم .. الاولوية هنا ستكون للمساهم ..

● هل تم تحديد الأعداد التى ستاخذها الجامعة الأهلية .. ام ستتركون هذا الأمر لسياسة العرض والطلب ؟

— من المتصور مبدئيا ان تكون الأعداد المقبولة في البداية ما بين ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ طالب وطالبة ..

● هل تم تحديد وقت لبدء الدراسة بالجامعة الأهلية ؟

— إذا ما انتهينا من اشهار وتسجيل واعلان الجامعة قبل نهاية سبتمبر المقبل .. سنبدأ بإذن الله افتتاح الجامعة الأهلية من العام الدراسى القادم .. وان كان هذا سيتم بالنسبة لبعض الأقسام فسوف يكتمل افتتاح الجامعة الأهلية بمختلف اقسامها على مدار السنوات القادمة ..

● ما هى سلطة الحكومة على الجامعة الأهلية ؟

— نحن في سبيل انشاء جامعة اهلية للتعليم .. ولا يتم التعليم في مجتمع إلا وفقا لسياسة الحكومة التعليمية .. فمن الطبيعى ان يراجع وزير التعليم المناهج التى ستدرس ليرى إذا ما كانت الدولة في حاجة اليها ام لا وان هذه المناهج غير متواجدة في الجامعات الحكومية .. ايضا سيحدد المستوى الذى يستكمل الطالب فيه دراسته ويحصل على درجة البكالوريوس .. فلا شك ان لوزارة التعليم القول الفصل من الناحية التعليمية في هذه الجامعة .. ولكن كدولة ليست هناك اية مسئولية مادية فالجامعة لن تكون عبئا ماديا عليها ..

● هل المهندس حسب الله الكفراوى هو رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية القائمة على تنفيذ مشروع الجامعة الأهلية ؟

— لقد اعتذرت عن عدم قبول مجلس الادارة وانت يكفينى شرف العضوية العاملة فانا مواطن مصرى يحب مصر .. ويتمنى ان ينهى حياته العامة بعمل يذكر له بالخير ..

وزير التعليم : أوافق على المبدأ

وربما يجدر الاشارة هنا اننا تاكدنا اثناء التحقيق ان إنشاء جامعة اهلية جديدة لا يتعارض على الاطلاق — كما يردد البعض — مع مجانية التعليم التى كفلها الدستور لكل مواطن .. فهذه المجانية قائمة لا تمس في مؤسسات التعليم الحكومية .. وان كانت النوعية الجديدة من التعليم الجامعى الأهلى تقوم على توفير تمويل كبير لاعداد هذه الجامعة — لا قبل للدولة به — لاعداد كوادر دراسية لمختلف تخصصات العصر التى تخدم حركة التنمية القومية الشاملة في كافة مجالاتها ..

— واستكمالا لجوانب الموضوع كان لابد من لقاء الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .. وعندما بدانا الحديث عن الجامعة الأهلية قال الوزير :

— من حيث المبدأ انا موافق تماما على انشاء جامعة اهلية مادامت ستقدم تخصصات جديدة تساير التقدم العلمى في الخارج وغير موجودة في الجامعات المصرية وبذلك تكون جامعة للمتفوقين والتخصصات الدقيقة المستقبلية .. لسد احتياجات جديدة في مصر .. على ان يتم ذلك في اطار قواعد موضوعية .. في هذه الحالة اوافق واسعد بوجود مثل هذه الجامعة في مصر ..

ويضيف وزير التعليم .. وهناك دراسة قانونية تتم الآن وسيؤخذ فيها راى المختصين في مختلف المجالات .. ثم تعرض على سيادة الرئيس حسنى مبارك لابداء الراى .. ثم بعد ذلك تبدأ الاجراءات التنفيذية ..

● وماذا تتضمن هذه الدراسة ؟

— هناك لجنة برئاسة سيادة رئيس الجمهورية انا عضو فيها .. ولقد كلف الرئيس حسنى مبارك هذه اللجنة بعدة موضوعات سوف نبحثها وعندما ننتهى منها سنعرضها عليه ..

● ومتى تنتهى اللجنة من هذه الدراسة ليتم عرضها على الرئيس مبارك ؟

— خلال الاسبوع القادم بإذن الله ..

● سيادة الوزير بعد انشاء الجامعة الأهلية .. ما هى حدود سلطة وزارة التعليم عليها ؟

— لا توجد سلطة للتعليم العالى على الجامعة الأهلية .. وسوف تعامل مثل الجامعة الأمريكية .. وسوف تقيم الشهادات التى تمنحها هذه الجامعة ومعادلات الشهادة ستكون الفيصل في التقييم .. بالاضافة الى نوع من الاشراف العام لضمان مسايرة الجامعة للاهداف القومية السائدة في المجتمع ..

حكاية الأبواب الخلفية !!

● في تقديركم هل وجود الجامعة الأهلية في مصر من الممكن أن يغلق الأبواب الخلفية لدخول الجامعات المصرية .. كما كان يحدث بالنسبة لأبنائنا الذين لا يحصلون على الدرجات المطلوبة لدخول الجامعة فيضطرون للسفر للخارج وانفاق آلاف الدولارات ثم يعودون للبحث عن باب خلفي للعودة الى الجامعة المصرية ؟

اجاب الدكتور حسين بهاء الدين :

— للأسف الجامعة الأهلية لن تكون البديل امام من يذهبون للتعليم في الجامعات بالخارج .. لأن بوخارست والمجر ورومانيا كانت ابوابا خلفية لدخول الجامعات المصرية .. لقد اغلقنا هذه الأبواب لانها ابواب غير شرعية تهدم مبدأ تكافؤ الفرص .. ولا تدعم قيم الانتماء والعدالة الاجتماعية ..

● من المتصور في حالة وجود جامعة اهلية لن يرسل اولياء الأمور ابناءهم للخارج .. وبالتالي لن يحاولوا استعمال الأبواب الخلفية كوسيلة لعودة ابنائهم للدراسة في مصر ؟

قال وزير التعليم :

— من يتجه الى الأبواب الخلفية الآن سيستمر في محاولات اللجوء الى الباب الخلفي للجامعات المصرية .. لأن الجامعة الأهلية لن تكون جامعة للفاشلين .. ومن يذهب الى المجر ورومانيا يريد ان يدخل كليات ليست من حقه ان يدخلها طبقا للمجموع الذى حصل عليه .. ولا اعتقد ان الجامعة الأهلية ستكون البديل .. لأن هذه الجامعة إذا ما كانت ستفتح ابوابها للفاشلين الذين يملكون الأموال ستكون بذلك قد حكمت على نفسها بالاعدام منذ يوم انشائها .. فمن المتوقع والمفترض ان تكون الجامعة الأهلية جامعة للمتفوقين والتخصصات الدقيقة المستقبلية ..

ولابد ان تسد الاحتياجات الجديدة للمجتمع والتى لا تتوافر في الجامعات الحالية .. لابد ان يكون لها معايير عادلة للقبول .. وإذا ما افتقدت هذا ستفقد مقومات بقائها واستمرارها .. والذى ينشيء جامعة اهلية يضع امواله في مشروع استثمارى ولا يمكن ان يقبل ان تهدر امواله .. لذلك هذه الجامعة لن تكون البديل للأبواب الخلفية بالجامعات المصرية ..

مزيد من الخريجين !!

● وكما اكد المسئولون عن انشاء هذا المشروع ان الجامعة الأهلية الجديدة تقوم فكرتها على اساس خدمة الحركة الوطنية من اجل التنمية والتقدم .. ومسايرة سياسة التحرير الاقتصادية التى تنتهجها مصر حاليا والتى تفسح المجال لرأس المال الخاص للاسهام بدور فعال في تحقيق التنمية عن طريق تخريج كوادر علمية حديثة .. فلقد بدأت اليابان نهضتها الصناعية والتكنولوجية بالتعليم حيث انها تملك الآن احدث نظم التعليم التى تخدم انطلاقاتها التكنولوجية والصناعية .. وتسد احتياجات سوق العمل هناك ..

تلك القضية كانت هى البداية في الحوار مع وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبدالحق حول الجامعة الأهلية .. وعلى غير المتوقع كان لوزير القوى العاملة رأى مختلف تماما عن الجامعة الأهلية حيث قال الوزير :

لسنا في حاجة الى مزيد من الخريجين .. فالجامعة الأهلية ستزيد من اعداد خريجى الجامعات .. وانا اعتبر هذه الجامعة منفذا جديدا للطلبة الحاصلين على مجاميع اقل في الثانوية العامة .. وفرصة لوصولهم للجامعة ..

● لقد اكد المسئولون عن انشاء الجامعة الأهلية ان هذه الجامعة لن تكون جامعة للفاشلين بل ستضع شرط المجموع في الاعتبار ؟

اجاب وزير القوى العاملة :

— الحاصلون على المجاميع المرتفعة في الثانوية العامة امامهم فرصة للدخول الى الجامعات الحكومية وكليات القمة كالهندسة والصيدلة والطب بدون مصروفات ..

● ولكن الجامعة الأهلية ستضيف التخصصات النادرة مثل الهندسة النووية والهندسة الوراثية وغيرها ؟

— هذه التخصصات موجودة الآن بالجامعات المصرية .. وسوف يقوم بتدريسها في الجامعة الأهلية اساتذة منتدبون من الجامعات المصرية ..

● لقد اعلن ان الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس في الجامعة الأهلية سوف يحضرون من الجامعات العالمية في الخارج ؟

قال وزير القوى العاملة :

— سوف يستعان باساتذة من الجامعة المصرية .. كما ان الامكانيات المادية الكبيرة التى ستتاح للجامعة الأهلية هى التى ستمكنها من تدريس هذه المواد الحديثة على احدث النظم واحضار الورش والمعامل اللازمة لذلك من الخارج ..

وطرح سؤالا : هل من المتصور ان الجامعة الأهلية لديها امكانيات اكبر من امكانيات الدولة ؟!! في عام ١٩٠٨ انشئت جامعة اهلية وفشلت وتم تسليمها للحكومة .. هل الاشخاص قادرون على



انشاء جامعة متخصصه على هذا المستوى العالى .. انا لا اتصور ذلك ..

● هل وزير القوى العاملة يتوقع الفشل للجامعة الأهلية الجديدة ؟

— نحن ننتظر معكم ..

● سيادة الوزير الن تخدم هذه التخصصات الجديدة التى ستقدمها الجامعة الأهلية سوق العمل فى مصر ؟

قال الوزير :

— لا .. فهذه الجامعة منفذ اخر للطلبة الحاصلين على مجاميع ضئيلة لدخول الجامعة مثل معهد الكفاية الإنتاجية ومعهد التعاون ..

وفى نهاية هذا التحقيق نقول ان الدول على اختلاف نظمها تعد توسيع الدولة لنطاق التعليم هو السبيل الأكيد للتقدم نحو مستقبل افضل .. ولقد اكد هذه الحقيقة الرئيس مبارك ووزير التعليم واللجان المتخصصة فى الأحزاب ومجلس الشعب والشورى .. ونحن فى انتظار قرار البدء لهذه الجامعة الأهلية التى اصبحت مطلبا قوميا ليس الآن ولكن منذ عام ١٩٠٨ حين طالب بها الزعيم مصطفى كامل لخدمة الحركة الوطنية من أجل التنمية والتقدم ..

المصدر : الأهـــالى
التاريخ : ٢٩ تموز ١٩٩٦



د. اسماعيل صبرى عبد الله :

الجامعـة الأهلية كاريكاتير للتعليـم الجامعـى

لا يجـوز أن تقـوم السياسـة التعليميـة على ارضاء أمزجة الأغنياء على حساب الفقـراء

حوار : حسين البطراوى

ناقش الرئيس حسنى مبارك فى اجتمـاع خـاص خطوات إنشاء الجامعة الأهلية ووضع الخـطوط العريضة للتحرك فى الفترة القادمة لانشاء الجامعة بما فى ذلك تعديل التشريعات لدفع العمل بالجامعة .

وبلغ حجم الأموال التى تم جمعها حتى الآن ٢٥ مليون جنيه من حجـم الاسـتثمارات المـطلوبة للجامعة والتى تبلغ مائة مليون جنيه . ويبدأ هـذا الأسبوع الاعلان عن قبول مساهمات جديدة وطـرح مسابقة عالمية لاجراء تعديلات على مبانى الجامعة بمدينة السادات .

د . اسماعيل صبرى عبد الله ـ وزير التخـطيط الأسبق . وأحد خبراء التنمية البشريـة بـالأمم المتحدة والحائز على جائزة الـدولة التقـديرية ـ صاحب رؤية متكاملة حول الجامعة الأهلية ويـؤكد انها كاريكاتير للتعليم الجامعى فى مصر . وليس لها أية جوانب ايجابية وفى محاولة للتعرف على وجهـة نظره كان هذا الحوار فى بداية الحوار قـدم د . اسماعيل مجمـوعة تسـاؤلات حـول المقصـود بالجامعة الأهلية فقال :

ـ مفهوم . الجامعة الأهلية . المطروح على الساحة الآن غير واضح فالتعبير يوحى بانها جامعة غيـر حكومية كما يوحى من ناحية أخرى أنهـا جـامعة بمصروفات . ومن المعروف ان التعليم الجامعى فى الماضى كان بمصروفات ولـكن كانـت الجـامعات حكومية .

واذا لم تكن الجامعة الأهلية حكومية فـالسؤال المطروح هل هى جامعة . قطاع خاص . بمعنى أنها مشروع تجارى يهدف الى الربح فى المقـام الأول . أم انها جامعة تعتمد على التبرعات والهبات والأوقاف كما حدث فى الازهر قديما . أو كما أنشئت الجـامعة المصرية عام ١٩٠٨ ؟

وهذه المعانى تجعلنا نتسـاءل : اذا وجـدت جامعة اهلية فلماذا تتصدر الدولة لانشائها لأن هذا يظهر التناقض بين كونهـا أهليـة وبيـن كونهـا حكومية ؟ !

سألت د . اسماعيل ولكن هل يمكن أن تدار الجامعات كمشروعات القطاع الخاص التى تهدف فقط الى تحقيق الربح ؟

ـ لا توجد فى العالم جامعة واحدة تدار على أساس تحقيق الربح . واذا نظرنا الى ما يجرى على المستوى الجامعى فى دول أخرى خاصة الدول المتقدمة نكتشف أنه مهما كان حجم المصروفات التى يدفعها الطالب فان الجامعة تنفق على الطالب أضعاف ما يدفعه من مصاريف فمثلا فى جامعة هارفارد يدفع الطالب ٢٠ ألف دولار سنويا بينما تتجاوز التكلفة الفعلية للطالب ٦٠ ألف دولار . فالجامعة اذن استثمار ضخم وانشاء جامعة يتكلف من ٣ الى ٥ مليارات دولار كما أن تكاليف التشغيل بلغة رجال الأعمال ضخمة اذا تذكرنا المكتبات وأجهزة الكمبيوتر والمعامل ومكافآت الأساتذة الأكفاء ولهذا فإن العاقل لايفكر فى أن يجعل من الجامعة مشروعا تجاريا يحقق الربح .

أضف الى هذا أن كل الجامعات غير الحكومية رغم ثراء بعضها الشديد تحصل على دعم من الحكومات . فجامعة هارفارد مثلا تحصل على ١٥٪ من تكاليف الجامعة من الحكومة الامريكية أو من حكومة الولاية .

وعلى هذا فان اى تفكير فى ان تكون الجامعة الأهلية فى مصر مشروعا مربحا تفكير يتسم بالجهل الشديد ليس فى ميدان التعليم فقط ولكن فى الميدان الاقتصادى أيضا .

● ولكن البعض يقول هل العالم ملىء بنماذج من الجامعات غير الحكومية الناجحة ؟

ـ الجامعات غير الحكومية الكبيرة التى نسمع عنها لها تراكم تاريخى ولديها موارد ضخمة من الأوقاف ويتم استثمار هذه الموارد والانفاق من عائدها على هذه الجامعات ولهذا يوجد فى كل هذه الجامعات ما يسمى « مجلس الامناء » وظيفته الأساسية الاشراف على ادارة اموال الجامعات لأنها ثروة ضخمة .

وهذا الاسلوب يشجع من يريد التبرع للجامعات ففى أمريكا مثلا يتم خصم قيمة الاموال المتبرع بها من وعاء الضريبة على التركات وهى ضريبة تصاعدية

كما ان التبرع يكون وسيلة لتخليد ذكر المتبرع . فهناك من يتبرع بانشاء معهد كامل او انشاء «كورس» لمادة واحدة ويرتبط ذلك باسم المتبرع وهذا يعنى وجود الدافع المعنوى المتمثل فى تخليد اسم المتبرع والدافع المادى المتمثل فى الخصم من وعاء الضريبة .

● وهل لعبت الأوقاف والهيئات نفس الدور فى الوطن العربى ؟

ـ التعليم فى البلاد العربية عاش فى بداياته على الأوقاف . فالجامعات العربية مثل الأزهر والزيتونة والقيروان عاشت على الأوقاف . وأوقاف الأزهر مثلا كانت من الكبر لتسمح ليس بالتعليم المجانى



د . اسماعيل صبرى عبد الله

فقط بل تمتد الى ايواء الطلبة وتغذيتهم فيما كان يعرف « بالجراية » .

وكان هذا من منطلق أن الانفاق على التعليم والمعلمين والمتعلمين فى العقيدة الاسلامية ، وجه بارز من وجوه البر مطلوب دينيا .

حتى فى عصر المماليك الذين قتلوا وسجنوا العديد من الناس كانوا يحاولون طلب الغفران عن طريق بناء المدارس ووقف الاموال عليها !

وفى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، ضيق الانجليز على التعليم الحكومى وكان فى نظرهم أن يقتصر هذا التعليم على هدف توفير عدد الموظفين المطلوبين للدولة . ولكن قاعدة التعليم اتسعت فى مصر بالمجهود الأهلى عن طريق الجمعيات الخيرية التى انشئت فى مقابل كل مدرسة حكومية أميرية خمس مدارس أهلية .

جامعة اولاد الذوات

● اذا كانت الجامعات قامت فى بدايتها على الهبات والتبرعات . فلماذا تعارض فكرة الجامعة الاهلية ؟

ـ اذا كان بيننا أهل خير يريدون بالفعل أن يجمعوا من التبرعات ما يفى باحتياجات جامعة أهلية فهذا خير وبركة وفى هذا فليتنافس المتنافسون

أما حين ننظر لأوضاع المجتمع المصرى والى من يقومون بحملة من أجل انشاء جامعة أهلية نجد

أنه من الواضح أنه لا تتوافر لديهم أموال كافية لانشاء هذه الجامعة وأنهم فى الغالب سيبدأون بأى مبان متاحة وسيهربون من انشاء الكليات العملية لكى لا ينفقوا على المعدات والمعامل العلمية وسوف يجذبون من عجزوا عن دخول الجامعات المصرية ولكن أهلهم يستطيعون دفع مصاريف عالية اى اننا سنسمح بانشاء كاريكاتير للتعليم الجامعى .

● وما هو البديل فى رأيك ؟

ـ معظم الجامعات القائمة تعانى من نقص شديد فى المبانى والمعامل والمعدات والمكتبات وهيئات التدريس . واذا نظرنا للأمور من وجهة نظر المجتمع ككل وللاقتصاد المصرى فان اولوية الانفاق يجب ان توجه لاستكمال الجامعات الاقليمية ناقصة التكوين قبل أن نسمح بانشاء جامعات جديدة .

كما ان تكوين هيئة تدريس بالجامعة المقترحة ليس بالمسألة السهلة ولا يتم بين يوم وليلة . وهناك بديلان أمام الجامعة الأهلية لتوفير اعضاء هيئة التدريس . الأول هو استيراد المدرسين من الخارج ويواجه هذا البديل بالعديد من الصعوبات منها قضية اللغة فاذا احضرنا اساتذة من الخارج فالطلاب لا يجيدون اللغات فضلا عن التكاليف الباهظة للمدرسين والاساتذة من الخارج .

أما البديل الثانى ، وهو المرجح ، أن الجامعة الأهلية لو انشئت ستسحب من هيئات التدريس فى الجامعات المصرية القائمة بالفعل . فاذا كانت الجامعة الاهلية ذات موارد كبيرة ستسحب أفضل الاساتذة . اما اذا كانت مواردها محدودة ستسحب أى عدد بغض النظر عن مستوى الكفاءة .

واذا نظرنا الى الواقع نجد أن المدارس الخاصة والتى تصل المصروفات بها الى ٥ آلاف جنيه فى العام تعيش على معلمى وزارة التربية والتعليم ، ومستوى التعليم بها ليس افضل حالا من مستوى التعليم فى المدارس الحكومية والدليل على ذلك حجم الدروس الخصوصية فى المدارس الخاصة .

ومن المعروف ان تكوين هيئة التدريس يحتاج فترة زمنية طويلة من عشرة الى خمسة عشر عاما على الأقل ومن العبث أن تتخيل الجامعة الأهلية اكثر تقدما من جامعة القاهرة أو عين شمس لأن هذا مستحيل .

● ولماذا الدعوة اذن لانشاء الجامعة الاهلية ؟

ـ مشروع الجامعة الأهلية يمكن أن يكون قائما على أساس اعتبارات اجتماعية . مثلا أولاد الذوات لا يريدون مخالطة اولاد الفقراء .

ولا يجوز أن تقوم السياسة التعليمية فى الدولة على اساس ارضاء أمزجة الأغنياء فالمطالبون بانشاء الجامعة الأهلية يريدون خصوصية المكان حتى لا يتردد عليه سوى أصحاب المرسيدس .

وهنا أتساءل ما دور الدولة فى هذا ؟ هل مهمة الدولة هى الاستجابة لأهواء الطبقة الغنية ؟ ! فالجامعة الأهلية ليس بها عنصر ايجابى واحد يتمثل فى تكوين أجيال جديدة قادرة على خدمة الاقتصاد القومى فى المستقبل

● رغم كل الاتجاهات المعارضة لانشاء هذه الجامعة فما القيود التى يجب وضعها على هذه الجامعات ؟

ـ بعيدا عن كل الاعتبارات الفكرية أو السياسية . الحكومة تزعم أننا فى اقتصاد حر والدستور يحظر أن يكون التعليم الجامعى بمصروفات . فاذا كان هناك أفراد يريدون أن ينشئوا جامعة أهلية فلينشئوها ولكن بشرط ألا يكون هناك اعتراف تلقائى بالشهادات التى تمنحها مثل هذه الجامعة . ويجب أن تكون امتحانات الشهادات الجامعية موحدة على الأقل .

وأتساءل لماذا تهتم الحكومة بموضوع الجامعة الأهلية وهو موضوع لا يهم اغلبية الشعب المصرى ـ بدلا من الاهتمام بالبحث عن وسائل لتوفير التعليم لمن لا يدخلون مرحلة التعليم الأساسى حتى الآن وتحسين مكافحة التضخم برفع مستوى المعلم المادى وتخفيض عدد التلاميذ بالنسبة للمعلم بالفصل أم أن الحكومة تهتم فقط بالذين يريدون الانفصال عن المجتمع وانشاء مجتمع خاص بهم . واذا شئنا التشبيه اذا كانت الحكومة بشأن تنشيط الرياضة فهل يكون المطلوب انشاء نادى جزيرة آخر أم أن ندعم نوادى الشباب ؟ فالمال العام يوجه لخدمة الشعب وليس لفئة تريد الانفصال عن المجتمع .



المصدر : الأهرام (مسائي)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

خطوات لابد منها لاصلاح التعليم فى مصر (٢)

د . سعيد اسماعيل على

فى مقال الاسبوع الماضى تحدثنا عن التقدير القومى للتعليم والتاسيس العلمى للسياسة التعليمية كعنصرين من الخطوط العامة والملامح الرئيسية التى نتصور ان توجه سياسة التعليم فى مصر مستقبلا واليوم نستكمل هذه الملامح .

٣ ـ بلورة فكر تربوى وطنى ·

المنظومة الاجتماعية عادة هى مجموعة من العلاقات والانشطة التى تقوم بها (كوادر) بشرية بغية تحقيق اهداف محددة بوظيفة هذا النظام . وهو فى هذا كله مثله كمثل الجسم البشرى الذى يحكمه (عقل) به يفهم ويدرك وبه يفكر ويوجه ومايماثل العقل فى الجسم البشرى بالنسبة للمنظومة الاجتماعية هو الفكر ولهذا نجد مثلا النظام الاقتصادى له فكره الذى يرسم له مسارات العمل ويحدد له الاهداف التى يسعى الى تنفيذها وفقا للفلسفة التى يقوم عليها هذا الفكر ونفس الشىء يمكن قوله بالنسبة للنظام السياسى وكذلك بالنسبة للنظام القانونى والنظام الاجتماعى وغير ذلك من منظومات فرعية تشكل الجسم المجتمعى الكلى للجماعة البشرية .

٤ ـ قومية العمل التربوى :

وعندما ننظر الى عملية تطوير التعليم على انها عملية لاتنعزل عن عمليات التطوير فى سائر النظم الاخرى فان هذا يفرض علينا بالتالى . الا نلقى بالتبعة على عاتق رجال التعليم واساتذة التربية وحدهم . فرجال الاقتصاد ـ مثلا ـ يتحملون مسئولية تمويل التعليم وتوفير الامكانيات التى بدونها يستحيل تنفيذ شىء من متطلبات التغيير والتطوير ورجال السياسة مسئولون عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع الشقيقات العربيات وصور التعاون المتعددة بيننا وبين سائر دول العالم وعدم تبديد الجهود القومية فى الخلافات السياسية او المنازعات العسكرية ورجال الاعلام مسئولون عن تعزيز الجهود التربوية بوسائل التثقيف العامة وبث القيم والاتجاهات التى تسهم فى تكوين المواطن المطلوب والآباء والامهات مسئولون عن توفير الظروف الاسرية التى تكفل النمو السليم لما يتلقاه الابناء فى المدارس والجامعات .. وهكذا

ومن هنا يجىء وجوب اشتراك كل هذه المؤسسات والتنظيمات فى رسم سياسة التعليم فضلا عن وجوب تعاونها ومشاركتها كذلك فى عمليات التنفيذ والتطبيق

٥ ـ « انسنه » العملية التربوية ·

وقد يكون هذا امرا بديهيا ولايستحق منا ان ننص عليه ونطالب به . فالعملية التعليمية والتربوية التى نقصدها هنا هى عملية انسانية بطبيعة الحال تتناول الانسان بالتشكيل والتنشئة والنمو والتطبيع لكن مانقصده هو ابعد من ذلك واوسع واشمل . ان مانعنيه هو ان يكون عملنا فى هذا الشان قائما على احترام الانسان واعتباره قيمة فى حد ذاته . فمن المعروف ان النظم الاستبدادية والشمولية . كانت تنصب هى الاخرى فى تربيتها على الانسان كما راينا فى اسبرطة قديما والمانيا الهتلرية حديثا . والاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تدور فى فلكه حتى وقت قريب لكن هذه النظم كانت تتعامل مع انسانها على انه وسيلة واداة لبناء نظام شمولى او فكرة دولة عنصرية او توجه فاشى لايعود العائد فى هذا او ذاك على الانسان الفرد بقدر مايعود على السلطة الحاكمة .

وهي تعنى ايضا ان يحصل كل مواطن على حقه فى التعليم دون تفرقة على اساس المركز الاجتماعى او الدين او المذهب او القدرة المالية او النوع بحيث يكون المعيار الحاكم بالدرجة الاولى هو (الأهلية العلمية) و (القدرة العقلية) والترجمة العملية لهذا هى مانسميه بتكافوء الفرص التعليمية بين الاناث والذكور وبين الريف والحضر . وبين الاغنياء والفقراء .. وهكذا .

واذا كانت ديمقراطية التعليم من شانها ان تعزز انسانية العملية التربوية الا انه مما يهددها حقا هو ان نتصور مفهوم الديمقراطية على انه التزام من قبل الدولة وحدها تجاه المواطنين بكذا وكذا من الواجبات ذلك انه يعنى كذلك الزام المواطنين انفسهم تجاه الدولة والمجتمع بعدد من الواجبات .

ومن هذا المنطلق فاذا كان من حق المواطن ان يحصل على القدر الضرورى من التعليم مجانيا حتى لايقف العجز المالى بينه وبين التعليم الا انه ماليس من حقه ان يتوقع استمرار المجانية عندما ينقطع عن استمرار النجاح والتوفيق . ان الطلاب الذين يرسبون ، وخاصة الذين يتكرر رسوبهم انما يحرمون غيرهم من الطلاب الذين ساروا على طريق الجد فى التعليم فنجحوا وتفوقوا لكنهم يحرمون من الانفاق الكافى على الخدمة التعليمية التى يحتاجون اليها . ومن هنا فلابد من مراجعة سياسة المجانية وحرمان من يرسبون من نسبة منها ، كان تكون ٥٠ ٪ فى الرسوب الاول ثم يحرم منها كلية اذا رسب مرة ثانية .

٦ - استهداف الانتاجية :

فنحن نعيش مجتمعا لم يصل بعد الى عتبة الترف الاجتماعى والرفاهية الاقتصادية التى تمكنه من ان يترك التعليم موجها فى اتجاه الفائدة الفردية الشخصية المحدودة ومن هنا كان من الضرورى ان تتوجه سياسة التعليم الى ان تحقق اقصى مايمكن الوصول اليه من الكفاية الاجتماعية تلك الكفاية التى تجىء بمزيد من الانتاج ولكى يتمكن التعليم من ذلك لابد ان يكون هو نفسه (منتجا تربويا) بمعنى ان تجىء العملية التربوية على قدر عال من كفاية التشغيل من خلال ماتشير به البحوث والدراسات العلمية التربوية والنفسية من طرق تعليم ذات كفاءة وتكنولوجيا متقدمة وادارة تربوية علمية ومناهج متطورة ومبان مدرسية مناسبة وكتاب مدرسى فعال ومعلم مرب .

ومن السبل الاساسية التى توجه التعليم توجيها انتاجيا . ان يدخل (العمل) كأسلوب فى التعليم و (منهج) فى التعامل مع عناصر المعرفة المختلفة .

والمبدا العام الذى يكمن وراء ادخال العمل فى المناهج هو ربط التعليم العقلى الاكاديمى بتعليم خبرات الحياة من خلال الممارسة للعمل اليدوى باعتباره جزءا لايتجزء من النشاط المدرسى ولهذا المفهوم مزاياه الكثيرة ليس اقلها تكوين اتجاهات ايجابية نحو العمل واثر ذلك على طموحات الفرد بالنسبة الى اختيار المهنة فى النهاية .

ويجب ان يسبق ادخال العمل فى المنهج فحص دقيق للاهداف التى يتحتم تحقيقها والمنجزات الواقعية التى يمكن توقعها ونخضع هذا المنهج بوجه عام لثلاثة خطوط مادية نسترشد بها هى

ا - الاثر البيداجوجى لفكرة (التعلم عن طريق العمل) . فى معرض اكتساب المهارات وفى الاتجاه نحو العمل .

ب - التوجيه نحو احتياجات العمل والعمالة وخطط تنمية المجتمع الذى تخدمه



المدرسة

جـ ـ اسهام وجود العمل في المنهج في خفض التكاليف وفي تمويل المدارس لنفسها .

وان بعض الخبرات يؤكد هذا الخط او ذاك في حين ان بعضها الاخر يحاول ان يشمل الخطوط الثلاثة .

كذلك فان الاتجاه الاساسي لما يقترح من اعادة توجيه السياسات الوطنية يقتضي ان يضع تخطيط التنمية في اعتباره صراحة حاجات مختلف الجماعات الفقيرة . ازا كان الدخل غير موزع توزيعا عادلا ، فان استراتيجية النمو التى تقوم على معايير الاستثمار التقليدية مثل بلوغ المعدلات المالية للعائد حدها الاقصى تحقق النمو في دخول الاغنياء بنسبة اكبر من دخول الفقراء ومن ثم تصبح الحاجة ماسة الى اعادة النظر في السياسة التعليمية من حيث اثرها في ايجاد عمالة والى النظر في المصروفات والاستثمارات المباشرة للحكومة في ضوء الحاجات الخاصة لافقر قطاعات السكان .

ولقد اتضح من التحليلات التى قام بها عدد من الباحثين في هذا المجال الاهمية القصوى لهذه القضية وذلك بكشفهم عن ان مجرد التوسع في التعليم النظامي مع محاولة تحسين نوعية التعليم باتباع النهوج التقليدية لن يكون له بوجه عام اثر في الحد من الفقر في الريف وان الفقر في المدن سوف يميل نحو الزيادة نتيجة للهجرة ، وان بطالة المتعلمين سوف تزداد وتوزيع الدخل يزداد سوءا وان الوسيلة الوحيدة والبالغة الاهمية للتاثير في توزيع الدخول وتكاليف التعليم النظامي وتخفيض الضغوط عن التوسع التعليمي في المرحلة العليا وتحرير المناهج من امراض الشهادات والاختبارات التى تظهر في وقت واحد وتحسين الرفاهية الريفية لاتكون الا عن طريق السياسات التى ليست من صلب التعليم ولكنها تفعل فعلها في تحرير النظام التعليمي من روابطه الحالية الشديدة القوة بسوق العمل في القطاع الرسمي .

ان الحديث يمكن ان يطول بنا ليتطرق الى اتجاهات وجوانب اخرى فهكذا هو الشان عندما يكون الموضوع هو (السيسة التعليمية) بحكم ماتشكله من قوة توجيه للعمل التعليمي الذى نعلم مقدار تعدد قضاياه وتنوع مشكلاته والذى نعلم مساسه بهموم كل مواطن من مواطني هذه الامة فما منا الا وهو تلميذ او اب تلميذ او أم تلميذ او اخ تلميذ او اخت تلميذ او معلم تلميذ .. وهكذا .

كذلك فان الحديث يمكن ان يطول بنا ليتطرق الى اتجاهات وجوانب اخرى . عندما يكون الموضوع خاصا بالمستقبل فالمستقبل غير محدود الافق . والاحلام الحاضنة له ، لاتسعى على قدم وانما تطير باجنحة مما يكون له اثره في تضخيم مساحة الحلم وحجم مانحلم به من أمان وطموحات .

ومع كل الوعى بهذا وذاك فاننا نقف عند حدود هذه التوجهات التى بسطناها على بساط التفكير مؤكدين ان المسالة ليست مسالة (عدد) و (كم) كثر او قل وانما هى بالدرجة الاولى (كم) و (نوع) ذلك (التحرك العملى) نحو التشخيص الواقعي والتغيير والتنفيذ ذلك ان لنا يقينا بان السعى العملى نحو التنفيذ حتى لبعض هذه التوجهات لابد أن يجرنا بحكم الضرورة العملية نفسها الى ان نسعى الى تغيير محيط بكافة الجوانب شامل لكل العناصر .

ان هذا هو المطمح .. وذاك هو الامل ونحن لأشد ماتكون حرصا على ان تظل جذوة الامل متقدة حتى تظل قوة الدفع قائمة في قلب هذه الامة التى تستحق منا جميعا ان نبذل اقصى الجهود وامضاها كي تحتل موقعها الذى تستحق في مقدمة حركة النهوض الحضارى .



المصدر : الأهـــــرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

☐ د . محمد رشاد الطوبى فى مجمع الخالدين :

تعريب التعليم الجامعى ليس صعبا .. !

فى دورته الثامنة والخمسين ، ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة قضية التعريب ، فى اطار القضايا التى تخدم اللغة والعلم والادب ، وعن هذه القضية ، يقول د . محمد رشاد الطوبى عضو المجمع : ان الحديث عن هذا الموضوع قديم ومتجدد ، ولا اظن انه فى حاجة الى كثير من المناقشة والحوار ، بقدر ماهو فى حاجة الى نية صافية ، وعزيمة لا تلين ، مصداقا لقول الشاعر : (على قدر اهل العزم تاتى العزائم وتاتى على قدر الكرام المكارم) اى ان المحصلة تتناسب تناسبا طرديا مع قدر العزم ، او « قوة العزم » اذا تكلمنا بلغتنا العلمية .

والواقع ان هذه القضية المهمة قد نوقشت مرارا وتكرارا ، فى مختلف الاوساط الجامعية والمجمعية على حد سواء ، وانتهت تلك المناقشات الى قرارات وتوصيات تعد بالعشرات ، ولكن لم يكتب لها النجاح لعدم توافر النيات الصادقة ، للسير قدما فى هذا السبيل .

ومن ذلك على سبيل المثال تلك المحاضرة القيمة التى القاها زميلنا الاستاذ الدكتور محمود حافظ امام هذا المجمع الموقر فى مؤتمره السنوى عام ١٩٨٥ (الف وتسعمائة خمس وثمانين) وعنوانها

« اراء فى قضية التعريب العالى والجامعى »

وقد ناقش هذه المسالة مناقشة موضوعية ، مستندا فى ذلك الى كثير من البيانات والاحصائيات ، القديمة والحديثة

وهناك ايضا ، المؤتمر الاول للكتابة العلمية باللغة العربية ، الذى عقد فى بنى غازى بليبيا عام ١٩٩٠ (الف وتسعمائة وتسعين) ، وقد شرفنى المجمع بتمثيله فى هذا المؤتمر ، حيث القيت بحثا ، وعن تجربته مع الكتابة العلمية باللغة العربية على مدى خمسين عاما يقول د . الطوبى

وفى هذا المؤتمر ايضا تطرقت الاحاديث والمناقشات الى موضوع التعليم الجامعى ، بعض الجماعات ومنها الجامعة السورية قد رسخت اقدامها فى التدريس باللغة العربية ، والبعض الاخر ومنها مصر والاردن لا يزال فيهما التدريس ، وبالاخص فى العلوم الطبية ، باللغة الانجليزية

كيف نوقف سيل الأسماء الاجنبية عن مؤسساتنا التجارية والصناعية ؟

ونحن فى مصر فى حاجة الى قرار واحد ، يصدره ، صاحب القرار ، كى يصبح هذا الحلم حقيقة واقعة ، لاسبيل الى الرجوع عنها ، او النكوص فيها ، ويتم فى هذا القرار الشجاع تحديد عام او عامين للاستعداد ، حتى لا يؤخذ على غرة القائمون على التدريس باللغات الاجنبية ، بل يتم الانتقال فى سهولة ويسر الى اللغة العربية ، لغة القران الكريم

ان قانون انشاء الجامعة المصرية الذى صدر عام ١٩٢٥ (الف وتسعمائة وخمس وعشرين) ينص فى احد بنوده على ان التعليم فى الجامعة ، باللغة العربية .. وكانت الجامعة عند انشائها تتالف من اربع كليات فقط ، وهى

١ ـ كلية الطب (مدرسة الطب سابقا حولت الى كلية)
٢ ـ كلية الحقوق (مدرسة الحقوق سابقا حولت الى كلية)
٣ ـ كلية الاداب (الجامعة الاهلية سابقا حولت الى كلية)
٤ ـ كلية العلوم (وهى الكلية الوحيدة التى انشئت انشاء)

وكان انشاؤها على نمط الكليات البريطانية المماثلة ، واستدعى لها عدد من الاساتذة البريطانيين ، او الاوروبيين الذين يجيدون اللغة الانجليزية ، واصبح التدريس فيها بطبيعة الحال باللغة الانجليزية ، كما تم استيراد عدد لا باس به من المراجع والدوريات العلمية فى مختلف فروع العلم والمعرفة ، مما اعان الطلاب كثيرا على تفهم تلك العلوم

ولم يكن بين هؤلاء الاجانب سوى ثلاثة من الاساتذة المصريين هم الدكتور على مصطفى مشرفة والدكتور احمد زكى والدكتور محمد ولى ، عليهم جميعا رحمة الله ، وتزامنت عودتهم من البعثة ، مع بدء الدراسة بكلية العلوم ، او بعد ذلك بسنتين او ثلاث .

ومع أن هؤلاء الاساتذة المصريين كانوا من جهابذة اللغة العربية ، وقام كل من الدكتور على مصطفى مشرفة والدكتور احمد زكى بالتدريس باللغة الانجليزية ، الا ان الدكتور محمد ولى ثار على هذا الوضع ، واصر على التدريس باللغة العربية ، معتمدا فى ذلك على القانون الاسلسى الخاص بانشاء الجامعة وكان رحمه الله يقوم فى الثلاثينيات من هذا القرن بتدريس مادة الحيوان لطلبة الدراسات الاعدادية فى الطب والصيدلة وطب الاسنان ، وكانت تلك الدراسات تشتمل على مبادىء علوم التشريح والاجنة والوراثة والانسجة والكيمياء الحيوية والطفيليات وغيرها ، ولكن منها مصطلحاتها الخاصة

ماجدة قرشى



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

... وبعض تحديات « تعريب » العلم والتعليم

دعا مجمع اللغة العربية الاردنى العالم المصرى د . نبيل على خبير لسانيات الحاسوب العربية لالقاء محاضرة عن الحاسب الالى والعمل المصطلحي وقد تضمنت محاضرته كثيرا من الاراء ذات الصلة الوثيقة بقضية تعريب العلوم وهو يوجزها هنا فى هذا المقال :

د . نبيل على
عالم اللغويات الحاسوبية

ان تعريب العلوم هو قرار خطير بلاشك ، فهو يضيف الى منظومة التعليم الجامعى ، بكل ما يعتريها حاليا من مشاكل ، متغيرا اساسيا يتفاعل بشدة مع كل عناصر هذه المنظومة ، وهو الأمر الذى يوجب علينا دراسة هذه القضية بنظرة شاملة متانية يمكن من خلالها ان نحيل هذه الغاية القومية السامية الى خطة عمل متكاملة .

من اهم مقومات التعريب هو القدرة على انتاج ، المصطلح العلمي ، بالكم والكيف اللازمين ، ونواجه فى ذلك عدة تحديات اساسية . من اهمها فى رايي :

١ - قصور النظرة الى ، اليات ، تكوين الكلمات فى اللغة العربية ، فقد تركز الجهد الاساسى على الية ، الاشتقاق ، دون اليات تكوين الكلمات الأخرى ، مثل التركيب ، والمزج ، والترجمة الحرفية Transiliteration والاختصار ، يشهد على ذلك ندرة البحوث العربية التى تتناول ظاهرة الاسماء المركبة مثل ، انسان العين ، رجل الساعة ، خط النار ، سفير فوق العادة ، سحابة صيف ، ، والاسماء المزجية مثل تزلج (تزحلق على الثلج) ، وكهرو استاتى ، ، اما فيما يخص الترجمة الحرفية للمصطلح الاجنبى مثل ، تكنولوجى ، وانفورماتيك ، وسوسيولوجى ، فهو اتجاه مرفوض من قبل معظم المعجميين العرب من منطلق المحافظة على الطهارة اللغوية

تتوقف قدرتنا على صك المصطلح الجديد على مدى فهمنا لطبيعة وبنية الكلمة العربية ، ونحن فى اشد الحاجة الى نظرة جديدة لهذه البنية . نظرة تتجاوز حدود الصرف وعلاقات الاشتقاق والتصريف الى دلالات الألفاظ وايحاءاتها . ويحتاج ذلك الى ، تفتيت ، معاني الالفاظ لاستخلاص مكوناتها الدلالية الدقيقة

٢ - اغفال واقع الاستخدام اللغوى . فهناك انفصال حاد بين مجامعنا اللغوية وجماعاتها اللغوية ، فبينما خرج السلف العظيم الى البادية يجمعون مادة معاجمهم من افواه الناطقين بالعربية عجزنا نحن فى حاضرنا - رغم توافر الوسائل المعلوماتية الحديثة - عن تجميع وتبويب قدر معقول من ذخيرتنا اللغوية من واقع النصوص الفعلية المكتوبة والمنطوقة ، وهى الذخيرة التى تعد مقوما اساسيا للعمل المعجمى والمصطلحى . ان رسوخ الالفاظ وتطورها رهن بقبول الجماعة اللغوية المستخدمة لها . فلا يكفى اقرار المجمع اللغوى للمصطلحات الجديدة . بل يجب ان تترسخ هذه المصطلحات بالاستخدام الفعلى من قبل الجماعة اللغوية ، والتى بدورها لاتتوقف عن ابتداع الجديد ، وتحريف معانى الالفاظ لتشير الى مدلولات جديدة

يلزم التنويه هنا بالقرار الذى اصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشان ، تحرير السماع من قيود الزمان والمكان لتسجيل مايسمع اليوم من طوائف المجتمع ، .

٣ - ان العمل المصطلحى يحتاج الى هياكل اساسية اهمها المعاجم ، وتشكو العربية من قصور معاجمها من حيث مضمون المادة المعجمية او كيفية تنظيم هذه المادة . ان معجمنا العربى يمثل تحديا كبيرا للعمل اليدوى نظرا لتعقد بنيته - مقارنة بمعجم الانجليزية مثلا ويرجع ذلك الى علاقات الاشتقاق ، والمعنى بالتالى ، التى تربط بين مفرداته .

ان معجمنا العربى منظومة غاية فى التعقيد متخمة بغابة من العلاقات المتشابكة والمتداخلة والتى يستحيل السيطرة عليها دون اللجوء الى نظم المعلومات الحديثة .

٤ - تفشى ظاهرة الترادف اللغوى ، وهى ظاهرة متاصلة فى اللغة العربية دون دراسة متانية للتفاصيل الدلالية الدقيقة التى تكمن وراء التجليات السطحية لها .

٥ - القيود الصارمة التى يفرضها غياب التشكيل على اختيار المصطلح الحديث ، فعلى سبيل المثال اقترح البعض لكلمة ، كمبيوتر ، صيغة المبالغة ، حساب ، - بشدة على السين - اى كثير الحساب ، الا انها رفضت بالاجماع لحاجتها الى علامة التشكيل حتى لاتختلط قراءتها مع كلمة ، حساب ، كثيرة الاستخدام

٦ - اهمال الرصيد الهائل للعربية ، القديمة ، لقد بات علينا ان نعيد احياء المهجور بعد تخليصه من ، برجماتيات ، بيئته القديمة لاستخلاص المفاهيم النقلية التى تدل عليها هذه المفردات ، ولنا فيما يقوم به الاخرون فى الاقتراض من اللاتينية المندثرة والارامية اسوة وعبرة . ان اسراف العرب القدامى فى تكفيف المعنى فى اللفظ المفرد باستغلال خاصية الاشتقاق فى العربية الى اقصى حد قد حرم واضعى المصطلح الحديث من جذور



عديدة يمكن استغلالها حديثا . خاصة وان عدد الجذور في العربية محدود نسبيا وليست كل الجذور المسموح بها مستساغة صوتيا (من امثلة تكثيف المعنى في لفظة واحدة ما ورد في « فقه اللغة للثعالبي » تحقيق سليمان سليم البواب . ص ١٧٨ : اذا كانت الناقة تملأ الرفد — وهو القدح — حلبة واحدة فهي « رفود » فاذا كانت تجمع بين محلبين في حلبة واحدة فهي « صفوف » و« شفوع » فاذا كانت قليلة اللبن فهي « بكيئة ودهين » فاذا لم يكن لها لبن فهي « شصوص » . ولانقصد بذلك تخلصنا من القديم . بل بعث الحياة في اللفظ القديم باكسابه معاني جديدة . ومن يريد الرجوع الى القديم عليه ان يرجع الى معاجم تاريخية يحتفظ فيها بمعاني الالفاظ المندثرة

٧ — ندرة التاليف والترجمة باللغة العربية في الموضوعات الهندسية والفنية بما لايعطى فرصة كافية لـ « تعتيق » المصطلحات لتلبية مطالب التعبير المختلفة .

٨ — اغفال المجامع العربية لثورة اللغويات والمعلومات . ولايكفي هنا ان نصدر معجما لمصطلح الحاسب الالى رغم اهميته — بل المطلوب هنا هو نشر استخدام نظم المعلومات والمعارف في كل انشطة المجامع اللغوية ومن اهم المقومات في ذلك انشاء بنوك المصطلحات

٩ — غياب التنسيق والتوحيد القياسي مما ادى الى تفشي ظاهرة تعدد المصطلحات في البلد الواحد . ناهيك عن الاختلاف الحاد بين مترجمي المشرق ومترجمي المغرب العربي

١٠ — ظاهرة العلم الضخم وانفجار المعلومات مما يزيد من معدلات طلب المصطلحات الجديدة بصورة تعجز عن مجاراتها جميع الوسائل التقليدية المتاحة حاليا لمجامعنا

١١ — واخيرا . عزوف معظم اساتذة الكليات العلمية المتخصصة — لهم كثير من المبررات المنطقية — عن التدريس باللغة العربية

وخلاصة فان التعريب واجب ملزم يلزمة الكثير حتى لايصبح مغامرة غير مامونة العواقب



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

من المحرر

جامعة أهلية : نعم .. ولكن

مرة أخرى تجد مصر نفسها فى المربع رقم واحد ، لهذه القضية التى سبق ان نوقشت من قبل اكثر من مرة .

هل نحن فى حاجة الى جامعة اهلية فعلا ، وما هى الأسباب الموضوعية لذلك ؟!

وهل ستكون هذه الجامعة جديدة فعلا ، اى تشكل اضافة حقيقية الى الموجود فعلا ، واضافة الى حركة المجتمع وتطور البحث العلمى ، وإعداد الاجيال الجديدة ؟ .

ومثلما حدث فى كل المرات السابقة ، ما ان يتم طرح القضية حتى ينقسم المجتمع الى اجتهادين : واحد يرحب بإنشاء الجامعة ويرى انها ضرورة لابد منها ، والآخر يعتبر انها جامعة للأغنياء من الآباء . والفاشلين من الطلبة ، الى آخر مفردات هذا القاموس الذى نعرفه جيدا .

هذه المرة خرجت مصر من فكرة العوم فى بحار الكلمات ، والتقاذف بالآراء ، الى بداية القرارات المطلوبة من اجل إنشاء جامعة اهلية فى مصر ، لن تكون الاولى من نوعها ، ذلك ان مصر فيها تجربة الجامعة الامريكية القائمة فعلا منذ سنوات ، والتى تراجع دورها العلمى فى ازمنة البعاد عن امريكا وازدهرت فى أيام الصداقة مع بلاد العم سام .

على الرغم من ان العجلة قد دارت فعلا ، فإن الزميلة ايمان رسلان محررة التعليم فى "المصور" قد طرحت الأمر للنقاش ، حاولت الوصول الى الآراء المؤيدة والمعارضة للمشروع .

ما نقوم به ليس ترفا ، فالتعليم هو رهان الامة على مستقبلها ، والشعب الذى تختل قضايا التعليم فيه ، يكون حاضره قد وصل الى حافة الخطر ، اما مستقبله فيكون قد جرى تسليمه إلى المجهول .

التحقيق الصحفى هو فى النهاية منهج متكامل هدفه الوصول الى الحقيقة ، وليس الهدف من وراء التحقيق ان نوافق او نرفض فكرة قيام الجامعة ، الأبعد من هذا ان نطرح الموضوع على مستواه الوطنى ، بحثا عن المحاذير التى لابد من طرحها .

الآراء التى توصلنا اليها تضع عددا من هذه المخاطر والمحاذير



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

● ضرورة ان تشرف وزارة التعليم على المناهج إشرافا دائما ومستمرا قائما على اسس علمية موضوعية مع ملاحقة دءوب لآخر ما توصلت اليه مناهج الدراسة الجامعية في العالم . وذلك باعتبار ان الجامعة مركز للبحث العلمى والاجتهاد والابتكار وليست مجرد مكان لتلقى المعلومات وتحصيلها .

● اجمعت كل الآراء على ان الجامعة الأهلية لابد ان تعتمد في تمويلها على رأس المال الخاص . أى من التبرعات والأسهم والاشتراكات والهبات . على الا تعتمد الجامعة على مليم واحد من الدولة .

● الا يأتى إنشاء هذه الجامعة على حساب الجامعات الاخرى من ناحية الاساتذة . والكوادر الادارية . حتى لا تتحول هذه الجامعة الى محاولة لتفريغ جامعات مصر من خبراتها . الحقيقية التى تكونت على مر السنين .

● ان تكون هناك ضوابط للقبول بحيث لا تصبح بابا خلفيا للفاشلين علميا . ونجد انفسنا في مواجهة جامعة تمنح شهادات لمن يملكون الاموال . قبل امتلاك القدرة على التحصيل العلمى .

● لابد من أن تكون هناك أماكن في هذه الجامعة بمصاريف مخفضة . وقد تصل الى التعليم المجانى . ولم لا تكون هناك مكافآت مالية مجزية لمن يحصل على مجموع باهر وممتاز سواء اكان هذا الطالب النابغة من ابناء الفقراء أم الأغنياء .

● ان تكون بها إضافة علمية جديدة اى اقسام او كليات غير موجود نظير لها على الاطلاق في اى جامعات قائمة الآن في مصر .

● ان نضع في الاعتبار ان تكون هذه الجامعة جزءا من رسالة مصر في المنطقة . لماذا لا يكون جزءا من تخطيط هذه الجامعة ان يدرس بها الطلبة العرب بدلا من جامعات لندن وباريس . وان تكون جامعة لكل ابناء آسيا وافريقيا .

لقد آثرنا ـ والجامعة تخرج الى الوجود . تتحول من فكرة الى واقع ـ ان نقدم هذه المحاذير . لأن هذا اجدى الف مرة من الانتظار حتى تقع الفأس في الرأس ثم نبدأ في البكاء على اللبن المسكوب .

اقرأ .. "هل نحن في حاجة الى جامعة اهلية ؟" . على الصفحات . من ٢٦ إلى ٢٨ .

"المحرر"

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٩

هل نحن فى حاجة إلى جامعة أهلية ؟

- مصروفات الجامعة الجديدة تصل إلى ٦ الاف دولار .. فمن يقدر عليها ؟
- هل الأولى أن نوجه الجهود لتطوير الجامعات القائمة أم نتوسع فى إنشاء جامعات جديدة ؟
- الاعتراف بشهادات الجامعة الجديدة كيف يتم ؟ وعلى أى أساس ؟
- أساتذة الجامعة يرفضون مساهمة الدولة فى الجامعة الجديدة ويحذرون من خطرها على النسيج الاجتماعى .

إيمان رسلان



المصدر : المصور
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

●● فى خطوة هدفها بدء التنفيذ ، تم خلال الشهور الماضية جمع حوالى ٣٠ مليون جنيه لانشاء الجامعة الاهلية فى مصر .

بعدها قام المتحمسون ، وعلى راسهم المهندس حسب الله الكفراوى بتقديم ورقة عمل للقيادة العليا ، تم على اثرها تشكيل لجنة عليا لدراسة الموضوع من جميع جوانبه ، خاصة القانونية حيث يقتضى إنشاء هذه الجامعة تعديل قانون المعاهد العليا الصادر عام ١٩٧٠ .

فى هذا التحقيق تعرض "المصور" لمختلف الآراء حول إنشاء هذه الجامعة ، وتطرح عددا من التساؤلات :

اولا : هل نحن بالفعل فى حاجة إلى جامعة اهلية جديدة ، وما هى الأسباب الموضوعية لذلك ؟ وهل ستضم الجامعة تخصصات جديدة ليست متوافرة فى جامعاتنا القائمة ، وهل إنشاؤها سيحل مشكلة استيعاب الناجحين فى الثانوية العامة ، ويغلق الأبواب الخلفية للالتحاق بالجامعات ، ما الضوابط المتخذة لتكون هذه الجامعة إضافة حقيقية تخدم المجتمع ، لا مشكلة ربما تتسبب فى مخاطر على النسيج الاجتماعى ؟ ، وهل ستساهم فى النهوض بالعملية التعليمية .. أم ماذا ؟ ●●

لابد من الرجوع قليلا للوراء لمعرفة البداية التاريخية لقيام الجامعة المصرية ، فمع بداية القرن الحالى بدات الدعوة لانشاء جامعة مصرية تكون منارة وطنية لمحاربة الاستعمار الانجليزى ولتخريج كوادر من المتعلمين المصريين يستطيعون ان يديروا البلاد .

بدات الدعوة بالاكتتاب الوطنى لانشاء الجامعة الاهلية وتزعم هذه الدعوة الزعيم الوطنى مصطفى كامل عام ١٩٠٦ وبدا العمل بها عام ١٩٠٨ بجهود اهلية تماما حيث تبرع لها اغنياء مصر فى ذلك الحين ، ثم تبرعت الأميرة فاطمة بجزء من اموالها لانشاء الجامعة فى مكانها الحالى بالجيزة وسميت جامعة فؤاد الأول ، وفى عام ١٩٢٥ ومع تطور الجامعة ، اشرفت عليها الحكومة المصرية ودعمتها ولكنها ظلت بمصروفات حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بعدة سنوات ، فتم اصدار القوانين المنظمة لها ثم جاء الدستور المصرى الذى نص على ان التعليم فى مؤسسات الدولة بالمجان بدءا من مرحلة التعليم الابتدائى وحتى الجامعة .

والآن وبعد ما يقرب من ٨٥ عاما ، عادت فكرة الجامعة الاهلية للظهور مرة اخرى ، ولكن فى ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف عما كانت عليه وقتها .

ولعله من المهم قبل الدخول فى تفاصيل المشروع الجديد لاقامة الجامعة الجديدة ان نبرز عدة وقائع .

اولا : ان هذه ليست المرة الاولى التى تطرح فيها قضية انشاء الجامعة الاهلية منذ ثورة يوليو ، فاول مرة ظهرت الدعوة فى الخمسينات وكان ذلك مرتبطا بالحاجة الى فنيين فى تخصصات نادرة وبالفعل بدات خطوات فعلية فى ذلك عام ١٩٥٩ ولكن الفكرة واجهت عقبات اهمها التمويل ، ثم اختفى المشروع طوال حقبة الستينات وما صحبها من توسع فى التعليم ، وانشاء عدد من الجامعات ، وجعل التعليم مجانيا ، وكان ذلك خلال عام ٦٢ - ١٩٦٣ .



المصدر : ....[redacted]..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ..... ٢٨ فبراير ١٩٩٢ .....

ضرورة الجامعة

ولكن فى فبراير عام ١٩٧٤ اعيد طرح الفكرة مرة اخرى . وتمت دراسة الموضوع فى مجلس الوزراء . وقابلت الفكرة مصاعب عديدة اهمها التمويل .

وفى الاسبوع الماضى دعا الرئيس مبارك لاجتماع حضره المهندس حسب الله الكفراوى ود . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ود . فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ود . مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ناقش فيه الرئيس امكان انشاء هذه الجامعة والبدء فى اخذ الخطوات التنفيذية لذلك . وتم تشكيل لجنة قانونية لاعداد مذكرة حول الموضوع .

ومن المنتظر ان تنتهى اللجنة من عملها خلال الاسابيع القليلة القادمة . لتجتمع مرة اخرى ويعاد طرح ما توصلت اليه فى اجتماع يحضره الرئيس مبارك .

وهذه اللجنة تبحث الآن التعديلات المقترحة فى قانون المعاهد العليا الذى صدر عام ١٩٧٠ بحيث تتيح التعديلات انشاء هذه الجامعة .

وفى لقاء مع المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان قال :

إن حاجة مصر الآن الى جامعة اهلية ليست رفاهية . ولكنها اصبحت ضرورة ملحة خاصة مع تقدم ادوات المعرفة ومعاملها تقدما مذهلا . مع الأسف تخلفنا عنه . وفى ورقة العمل التى قدمتها جاء ان العالم فى العقد الاخير شهد تحولات وتطورات كبيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية نحس صداها وتاثيرها على مصر من اجل مستقبل افضل يقوم على العلم الحديث .

ثانيا : ان الابتكارات الهائلة والتقدم العلمى الساحق الذى نشهد اثاره فى مختلف مجالات الحياة ويلقى بظلاله على مؤسسات البحث والتعليم الجامعى لابد من اللحاق به .

ومنذ البداية - يضيف الوزير - لابد ان نعترف انه لا يوجد عندنا تعليم جامعى يناسب التطور العلمى العالمى .

فمثلا التعليم الهندسى مازال كما هو . منذ كنت طالبا منذ اكثر من ثلاثين عاما لم يتطور والوسائل بدائية جدا . وحاليا الحسابات اصبحت تتم بالكمبيوتر حتى الرسم الهندسى اصبح بالكمبيوتر . هذه النوعية من التطور العلمى فى التعليم لم تصل اليها جامعاتنا واصبحت وسائلنا



قديمة ودخلت المتاحف . وهذه الفجوة الحضارية الموجودة الآن فى تعليمنا لن تسامحنا عليها الأجيال القادمة .

نقطة اخرى ، اننا بالفعل لدينا كوادر علمية متخصصة فى العلوم الحديثة وهم ابناؤنا الذين تم ارسالهم فى بعثات تعليمية للخارج وانهوا دراستهم بنجاح . هؤلاء الاساتذة يشعرون الآن بلاحباط شديد لانهم لا يجدون الوسائل اللازمة لتدريس ما تعلموه كما يعلم الجميع "اليد قصيرة" .

هؤلاء الاساتذة يجب الاستفادة منهم .

نقطة اخرى اننا نجد كثيرا من ابنائنا الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتخصص الذى يريدونه يسافرون للخارج لتكملة تعليمهم . مما يعرضهم للغربة وللمفاهيم التى تخالف مفاهيمنا . ثم يحولون بعد ذلك الى جامعاتنا .

ونحن نتصور ان الجامعة الاهلية سوف تتميز وتلتزم فى تصميمها وادارتها باعتبارها مركزا للتميز العلمى . والتفوق التكنولوجى . والجامعة سوف تقدم لطلابها ارقى مستوى من الخدمات التعليمية والتدريبات التى تعكس الاحتياجات المحلية من جانب ، واحدث تكنولوجيات التعليم وصيحات العلوم الحديثة من جانب آخر . خدمات الجامعة الأهلية ستكون ميسرة لنخبة من ابناء مصر المتميزين القادرين على مواصلة التعليم العالى والمتحفزين لتحقيق انجازات علمية مرموقة .

ومن ثم فان نظم القبول بها ستكون مطابقة لتلك المعمول بها فى جامعات العالم العريقة . وان الجامعة ستكون عضوا فاعلا فى نظام التعليم المصرى تاخذ منه وتعطيه . ومن ثم سيتم تصميم برامجها بحيث لا تاتى تكرارا لبرامج الجامعات الحكومية . لذا فان برامج الجامعة ستكون محصلة لتفاعل عاملين اساسيين .

اولا : اوضاع واحتياجات سوق العمل فى مصر والطلب على تخصصات معينة .

ثانيا : التطورات والتخصصات العلمية الجديدة التى تعتبر ركائز التطور والتقدم .

٧٥٪ للالتحاق بالجامعة الجديدة

● سيادة الوزير : اذا كانت جامعاتنا تقبل طلابها على اساس عادل هو مجموع الدرجات فكيف سيتم القبول بالجامعة الجديدة ؟

●● لن تكون الجامعة مقيدة فى قبول الطلاب بمجرد المجموع فى الثانوية العامة فقط . بل سيكون هذا المجموع واحدا من العوامل التى يعتمد عليها فى قرار القبول . ومن ثم ستتاح للراغبين فى الدراسة بالجامعة الجديدة فرصة الالتحاق بانواع الدراسات التى تناسب ميولهم وقدراتهم الذهنية كما تكشف عنها مجموعات من الاختبارات الموضوعية التى تصمم من اجل المفاضلة بين المتقدمين . وفى جميع الاحوال فان القبول سوف يخضع تماما لمعايير علمية وموضوعية تكافىء ما يتم العمل به فى الجامعات العلمية التى سترتبط بها الجامعة الجديدة . واتصور ان الجامعة لن تقبل الفاشلين . او ذوى المجاميع المنخفضة فلن يقل القبول عن ٧٥٪ .

● كم يتكلف انشاء الجامعة الاهلية وكيف ستتم الدراسة بها خاصة ان ما تم جمعه حتى الآن ٣٠ مليون جنيه فقط ؟

●● اتصور انه يمكن ان تصل التكلفة الى ١٠٠ مليون جنيه ، منها حوالى ٤٠ مليونا للمبانى . منها ١٢,٥ مليون جنيه قيمة مبنى مجمع الوزارات . ومبنى الفندق ٧ ملايين . لان الجامعة ستكون داخلية اى ملحقا بها مدينة جامعية لتضمن التفرغ وحسن الاداء . و٤ ملايين لمبنى المكاتب والمعرض . و١,٧٥٠ مليون تكلفة المساحات الاخرى للانتظار وستكون التجهيزات الاولية حوالى ٦٠ مليون جنيه اخرى . وسوف تغطى المصروفات التى يدفعها الطلاب المصروفات الجارية للجامعة من مرتبات وغيرها بجانب ان تغطى نسبة ايضا من راس المال ويمكن لهذه الجامعة ان تبدا العمل فى اكتوبر القادم خاصة ان المبانى موجودة ـ كما قلت ـ فى مدينة السادات ويمكن ان تبدا بتخصص او اكثر مما نوفر له التجهيزات . اى ان تبدا نواة الدراسة بالجامعة ثم تستكمل بعد ذلك .

● كم ستبلغ مصروفات الجامعة الجديدة ؟

●● يتم تحديد المصروفات الدراسية

المتوقعة من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع . ولكن يمكن حاليا تحديد مؤشرات مبدئية لتلك المصروفات من واقع المصروفات التي يدفعها الطالب حاليا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهي جامعة مدعمة بصورة كبيرة . وتبلغ المصروفات بها ٢٠ الف جنيه مصرى . كما ان الطالب المقيم في مبنى الاعاشة الذى اقامته الجامعة حديثا يدفع حوالى ١٨٠ دولارا شهريا . ولا يتوقع ان تقل مصروفات الجامعة الأهلية عن هذا بحيث تصل الى ما يوازى ٥ او ٦ آلاف دولار في العام .

● ولكن هل هيئة التدريس متوافرة على هذا المستوى العلمي المرتفع ؟

●● بالتاكيد سوف تعطى الأولوية للأستاذ المصرى . خاصة من الأساتذة الذين درسوا في الخارج كما قلت . ولا يوجد مكان لهم على خريطة الجامعات . خاصة في التخصصات الحديثة . كما يمكن الاعتماد على نظام الأستاذ الزائر من الجامعات الأخرى . كما يمكن لأساتذة اجانب ان يدرسوا في التخصصات العلمية النادرة التي لا نجد لها اساتذة من المصريين !

حتى الآن لم يتقدم أحد

● وزارة التعليم العالي اين هي من هذا المشروع . وما دورها . ورايها . وموقفها ؟

د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم اجاب عن استفساراتنا .

● سيادة الوزير : ما موقف الوزارة من المشروع الجديد ؟

●● إن الدولة هنا ممثلة في وزارة التعليم العالي جهة مشرفة على التعليم في مصر . ودورنا فقط هو ان تجيز الموافقة على انشاء المشروعات التعليمية .

وبداية نحن لسنا ضد انشاء جامعة اهلية . لان اى اضافة للتعليم الجامعي في مصر هي مكسب للبلد وزيادة في اعداد الجامعيين والمتعلمين خاصة ان نسبة التعليم العالي في مصر مازالت ضعيفة فهي ١٩,٥٪ من جملة عدد السكان ممن هم في سن التعليم الجامعي . في حين انها ٢٦,٦٪ في الأردن . و٢٧,٤٪ في لبنان . و٣٤,٢٪ في اسرائيل و٣٧,٧٪ في كوريا . بينما بلغت في الولايات المتحدة ٥٩,٦ وكانت اعلى نسبة في كندا فوصلت الى ٦٢,٢٪ وبالتالي ان اية اضافة جديدة للتعليم الجامعي تعتبر مكسبا .

● هل ستوافقون على المشروع المقدم ولماذا ؟

●● إلى الآن لم يتقدم احد بمشروع رسمي لنوافق عليه . ولكن كما قلت نحن نوافق على جامعة جديدة اذا كان بها تخصصات جديدة ومهمة . وليست تكرارا لما هو موجود في جامعاتنا . ونحن بالفعل في حاجة الى تخصصات جديدة . خاصة في العلوم التكنولوجية الحديثة .

● ماذا لو طلبت الجامعة الجديدة توفير اساتذة لها من جامعات الدولة ؟

●● نحن لن نقيم جامعة جديدة على حساب الجامعات الموجودة بالفعل . ونفرغ جامعاتنا من كوادرها وعلمائها . ولكن يمكن للجامعات ان تساهم في التخصصات التي بها فائض في اعضاء التدريس عن طريق الانتداب . او نظام الأستاذ الزائر ولكنني اكرر انه لن تنشا جامعة جديدة على حساب الجامعات العامة .

● هل ستضعون معايير للقبول بالجامعة الجديدة .. وما هي ؟

●● لابد ان يكون نظام القبول عادلا . ولا اتصور انها ستكون جامعة للفاشلين . او بديلا خلفيا للالتحاق بالجامعات . فهذا كله مرفوض . بل لابد من وجود مكتب تنسيق داخلي يضع افضلية القبول للمجموع خاصة ان التخصصات التي ستنشأ في الجامعة الجديدة تتطلب حدا ادنى للتفوق ومستوى معينا للطالب وبالتالي لن تكون جامعة للفاشلين او ذوى المجاميع المنخفضة .

● هل توجد عقبات دستورية او قانونية ضد انشاء الجامعة ؟

●● لن اوافق على انشاء جامعة جديدة إلا في ظل القانون والدستور . والدستور لا يمنع انشاء جامعة جديدة . لأنها لن تكون حكومية . فهي جامعة اهلية بجهود اهلية



لا علاقة للدولة بها ، الا من خلال الاشراف العلمي ، والدولة لن تساهم في تمويلها ، والدستور هنا واضح ، لأن التعليم في مؤسسات الدولة بالمجان ، ونحن لدينا قطاع خاص واهلي في مرحلة التعليم قبل الجامعي ، فما المانع من وجود تعليم اهلي في مرحلة التعليم الجامعي اذا كان سيصبح اضافة الى التعليم الجامعي في مصر كما قلت ، ونحن حاليا شكلنا لجنة قانونية طلبها الرئيس لبحث المسالة القانونية .

● كم تبلغ تكلفة انشاء الجامعة الجديدة ؟

●● اتصور انها لن تقل عن ٤٠٠ مليون جنيه لاننا نرجو ان تكون اضافة حضارية حقيقية للتعليم العالي في مصر ، خاصة ان التخصصات الجديدة تحتاج الى تكنولوجيا ، وادوات ، واجهزة متقدمة للغاية ، هذه الأجهزة مرتفعة الثمن جدا .

ضرورة للتطور

انشاء الجامعة الاهلية أصبح ضرورة الآن . هذا ما يقوله د . العشري درويش رئيس جامعة طنطا ، ويضيف : فنحن في حاجة اليها ، ومادام هناك تطور وتقدم فنحن في حاجة الى جامعة جديدة ، بصورة او باخرى لأن ذلك سوف يزيد من اعداد المتعلمين في مصر . وهذه الجامعة لها وضع خاص ، لانها سوف تلبي احتياجات المجتمع في تخصصات يحتاج اليها ولا توفرها الجامعات الحالية . فمثلا لدينا كثير من التخصصات تدرس في كليات شتى ، مثل دراسة الكمبيوتر ، فهي تدرس في كليتي التجارة والهندسة ، ونحن ليس لدينا شخص يجمع بين التخصصين ، والجامعة الجديدة يمكن ان تحل هذه المشكلة ، وكما في دراسات البيئة ليس لدينا متخصصون ، بل اغلبها مشتت في فروع كثيرة .

نعم جامعاتنا قوية ، وهي تدرس هذه التخصصات ، ولكن ليس بالشكل الحديث ، بجانب ان لدينا بعض ابنائنا لا يستطيعون الالتحاق بالجامعات الحكومية ، ويلتحقون بجامعات اخرى اجنبية ، كالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، او جامعات الخارج فلماذا لا نقيم لهؤلاء الطلاب جامعة تنافس بها هذه الجامعات ونجتذب اليها رءوس الأموال ، حتى نجنب ابناءنا الذين يدرسون في الخارج ، ولكل حسب قدراته وله الحق في دراسة التخصص الذي يناسبه ، وبالتالي نحن نؤيد انشاء جامعة خاصة ، على الا تكون جامعة للفاشلين ، وان نضع لها الضوابط .

لابد من ضوابط

ورغم تسليمنا ببعض الضغوط والضرورات الاجتماعية التي تدعو لانشاء الجامعة الخاصة الا ان القضية ليست هي الضرورات الاجتماعية فقط ، لحل مشكلة فئة اجتماعية محدودة ولكن هناك قضايا مهمة اخرى لابد ان توضع في الاعتبار كما يقول د . كمال العتر رئيس جامعة حلوان ، الذي يضيف : اننا لا نعترض على انشاء الجامعة الاهلية ، من حيث المبدا بل نرحب بها بشرط ان توجد ضمانات كافية لنجاحها ، خاصة ان كثيرا من جامعاتنا اسست كجامعات اهلية ، ولكن هذا الاتجاه بدا يتضاءل وينحسر واصبحت الجامعات مسئولية الدولة خاصة ان ما تم جمعه لا يزيد على ٣٠ مليون جنيه ، فهل يكفي هذا المبلغ لانشاء الجامعة ؟ لذلك لابد من

وجود دراسة جدوى حقيقة واقعية لتحديد التكاليف الاستثمارية اللازمة ، وتكاليف التمويل الجارى للتأكد من ان الجامعة المراد انشاؤها ، ستكون ناجحة ، ولن تحتاج الى دعم حكومى بعد ذلك . ومثل هذه الدراسة يجب ان تتم بواسطة لجنة متخصصة ، متمرسة فى العمل الجامعى ولا يمكن ان تتم إلا بعد تحديد واضح ودقيق لنوع البرامج او المعاهد التى ستتضمنها الجامعة ، لان البعض يقول ان التكلفة الاجمالية تصل الى ١٠٠ مليون جنيه ، وآخرين يقولون انها ٤٠٠ مليون جنيه ، وبالتالى لابد من تحديد واضح . لانه لو اختلف الاساس فسيختلف التقدير . وقبل كل ذلك لابد ان نعرف اجابات واضحة لكثير من الاسئلة ، اولها : هل ستكون الجامعة الجديدة فى صورة معاهد او كليات ، وماهى التخصصات التى ستتضمنها ؟

ثانيا : هل يكون انشاء الجامعة الجديدة تكرارا للتخصصات الموجودة ام لا ؟ وما هى العلاقة بين الجامعة الاهلية ، والجامعة المصرية والمجلس الاعلى للجامعات ، فى الاقل فيما يتصل بالقبول وشروطه ، وانواع الشهادات التى سوف تمنحها الجامعة .. هل هى معادلة لهذه الشهادات ؟

واتساءل : لماذا يتم التسابق فى انشاء جامعة اهلية قبل ان يتم التسابق لتحسين المرافق واستكمالها فى الجامعات الموجودة بالفعل . فالجامعات الحكومية ساهمت وقامت بدور لا يمكن انكاره فى عملية التنمية الفكرية فى مصر ، كما لابد ان يوضح لنا المسئولون عن الجامعة الاهلية ما هو الفرق بين متبرع ومساهم لانه يوجد خلط كبير فى هذه النقطة ، سؤال اخير : قيل فى مشروع الجامعة انها سوف تقام فى مجمع الوزارات الذى تم بناؤه فى مدينة السادات وان هذه المبانى انشئت لاغراض اخرى وتحمل الشعب المصرى تكاليف الاستثمار فى انشائها فهل سوف يتم تقديم هذه المبانى كمساهمة مجانية من الدولة ام ستقدم بسعر التكلفة ام سعر السوق الحالى ام بسعر رمزى ؟ .

اما د . رجائى الطحلاوى رئيس جامعة اسيوط فيقول :

النقطة المهمة هى ان الجامعة الخاصة لن تحل مشكلة اعداد الطلاب الذين لا يلتحقون بالتعليم العالى . لانها مثلا سوف تقبل عددا صغيرا فى التخصص الواحد ، لن يحل المشكلة اذا نظرنا الى مجموع عدد الشباب فى هذه المرحلة السنية . ثانيا اننا بالفعل نواجه مشكلة فى القبول فى جامعاتنا وهى ان عدد الناجحين فى الثانوية اكثر من ١٥٠ الف طالب لا يقبل فعليا منهم الا ٨٠ الفا وبالتالى نلجا الى اختيار الافضل مجموعا . واذا نظرنا الى الاعداد الحاصلة فى العام الماضى على اكثر من ٧٠٪ فسنجد ان عددهم كبير . وهم من تم قبولهم . والاقل مجموعا لم يقبلوا . اذن الاقل مجموعا والضعيف هو فقط من سيلتحق بالجامعة الاهلية لانه لو حصل على مجموع كبير لوجد مكانا له بالجامعات العامة .

كما ان هذه الجامعة الجديدة لو تقدم لها اعداد كبيرة فستختار الافضل عن طريق مكتب تنسيق داخلى . لان لها قوة استيعابية محدودة وبالتالى ستصبح هناك فئة لا تستفيد ولا تجد مكانا لها وبالتالى لم تحل المشكلة .

● هل نحن فى حاجة الى جامعة جديدة ؟

●● يجيب د . رجائى نحن لسنا فى حاجة الى جامعة جديدة بل لدينا كل التخصصات . والتى يتكلمون عنها ومن الممكن ان نجمع طلابها واساتذتها المبعثرين . وننشىء لها اقساما جديدة تدعمها .

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

واكثر ما اخشاه ان تؤثر الجامعة الجديدة على النسيج الاجتماعي وتهدده ، لان تجربتنا تقول إنه حين تم انشاء القطار الفاخر ، اهمل قطار الشعب وهو للاغلبية ومشكلة التعليم الجامعي هي قلة الاعتمادات والتمويل .

نعارض بشدة

هذه القضية تشغل بال جميع المفكرين والاحزاب في مصر .

الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الاسبق وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع قال :

بداية نحن نعارض بشدة ان تنفق الدولة مليما واحدا على انشاء جامعة خاصة ولا يذهب فكر المسئولين في هذا الاتجاه . لانه يجب على الدولة النهوض بالجامعات الموجودة بالفعل ، وهي تفتقر الى عناصر تساعد على البحث العلمي ، من معامل ومكتبات وكتب دراسية واعتمادات بحوث . كما ان عدد الاميين فى مصر الآن اكثر من عدد سكان مصر جميعا إبان ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وان اى مجهود تقدمه الدولة لخدمة انشاء جامعة خاصة هو خطأ فادح ، بل يجب ان تذهب جهود الدولة الى دعم وتنمية التعليم للجميع ، واذا كان بعض الاغنياء يريدون لابنائهم جامعة لا يختلطون فيها بأبناء الفقراء فلينشئوا هم هذه الجامعة ، ولكن بعيدا عن المال العام ، ودون اعتراف باى شهادة تعطيها هذه الجامعة قبل ان يتاكد المجلس الاعلى للجامعات من مستوى التعليم وجديته ، وبناء على ذلك يتم تقييم الشهادات ، كما ان المبانى التى شيدت فى مدينة السادات شيدت باموال الشعب فلا يجوز اطلاقا ان تخصص لمشروعات لا يستفيد منها الشعب ، من يرد جامعة خاصة ويرد لها مبانى ، فليدفع ثمنها بسعر السوق الحالى ، وليس بسعر التكلفة ونحن لا نعرف في اى بلد من بلاد العالم جامعة تدار لتحقيق الربح ، فلا يوجد فى العالم مشروع تعليم جامعى تجارى ، اما ما يسمى بالجامعات الخاصة فى انجلترا والولايات المتحدة الامريكية فهى تعتمد على اوقاف ضخمة ، كما كان حال الازهر لمدة ١٠٠٠ عام يعتمد على ريع الاوقاف التى خصصت للصرف عليه ، اما من يرد الربح فلينشىء شركة مساهمة ، لانى احذر من عملية جمع اية اموال على غير اساس وسند قانونى حتى لا تصبح «ريان» جديدا ، ويجب ان نعلم جميعا ان انشاء جامعة علمية يتكلف عشرات المليارات من الجنيهات ، فمثلا معهد واحد لبحوث الهندسة الوراثية يتكلف مئات الملايين لكى يستحق هذا الاسم .

نقطة مهمة اخرى انه لا يوجد جامعة تغطى مصاريف الدراسة بها النفقات الجارية ، اما ان نستقدم اساتذة من الخارج فهو امر باهظ التكاليف بجانب ان الاستاذ الاجنبى يعتمد فى تدريسه على الوسائل التعليمية المتوافرة له هناك فلو تم استقدام اساتذة من الخارج دون توفير الوسائل التعليمية فسوف يكون الاستاذ اقل اداء حتى من الاستاذ المصرى ونحن فى مصر نملك طاقة بحثية ضخمة فى مراكز البحوث المختلفة ، والمشكلة ليست فى عدد الباحثين ولكن فى عدم توافر الامكانات اللازمة للبحث العلمى .

لذا يجب ان تخصص كل الاموال والاولوية لقضيتين اساسيتين .

التعليم الاساسى ، ومحو الامية .

عمالة فنية

اما د . نعمان جمعة عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد فيقول :

نحن بداية لسنا فى حاجة الى جامعة جديدة ، ولكننا فى حاجة الى عمالة فنية ماهرة ، فهذا ما تحتاجه مصر ، وفى تخصصات جديدة يحتاجها سوق العمل بكثافة .

وليس هناك ما يمنع من انشاء جامعة اهلية خاصة فتاريخ مصر به نماذج ناجحة ومشرقة ، لمساهمة التعليم الاهلى فى دعم العملية التعليمية ، مثل جمعية المساعى المشكورة بالمنوفية ، فقد آن الاوان ان نعتمد على الجهود الذاتية دعم الصحة والتعليم ، والسبيل الى ذلك هو تنمية الجهود الذاتية والمشاركة ، والدولة من



المفترض انه ليس لها علاقة بانشاء الجامعة الاهلية او المساهمة فيها والا فلماذا نطلق عليها اهلية . فيجب ان تعتمد كليا في انشائها على الجهود الذاتية . ولا يوجد في الدستور او القانون ما يمنع من انشاء مثل هذه الجامعة الاهلية .

ودور الدولة هنا لابد ان يكون دور المراقب فقط لجدية البرامج التعليمية . ونوعية هيئات التدريس والدراسة الجدية لمسالة معادلة الشهادات التى سوف تمنحها الجامعة .

* *

اخيرا . يتضح لنا من مجمل الآراء السابقة انه . وان كان هناك اجماع على شيء بخصوص هذه الجامعة . فهو الاجماع على ضرورة التأنى وعدم الاستعجال فى انشاء هذه الجامعة التى يجب ان تكون - فى حالة تحققها - إضافة جديدة . لا عبئا واشكالا يتسبب فى تناقضات جديدة نحن فى غنى عنها . ونحن لابد ان نعيد ترتيب اولوياتنا فيما نحتاجه فى بلد وصل عدد الاميين فيه الى ٤٧٪ من تعداد الشعب ونسبة الاستيعاب فى مرحلة التعليم الاساسى اقل من ٨٠٪ .

إيمان رسلان

شكل الجامعة المقترح

فى ورقة العمل المقدمة من المهندس حسب الله الكفراوى اقترح ان تتكون الجامعة من اقسام ، والبرامج الدراسية المقترحة سوف تؤدى الى الحصول على درجة البكالوريوس B.S.C فى التخصصات الاتية :

- هندسة الالكترونات والحاسب الآلى ونظم المعلومات .
- نظم وهندسة الاتصالات .
- علوم الفضاء .
- الطبيعة النووية
- الوقاية من الاشعاعات النووية
- هندسة التصميم المعتمد على الحاسب CAD
- هندسة الانتاج المعتمد على الحاسب CAD
- نظم ضبط الجودة الكلية TOTAL QUALITY
- الادارة والتكنولوجيا .
- الهندسة الوراثية
- الهندسة الزراعية الحديثة
- اقتصاديات التصنيع الغذائى .
- العلوم الصحية والتمريض .
- التكنولوجيا الحيوية
- التجارة والاقتصاد مع التركيز على انشطة التمويل والتسويق واعمال البنوك
- السياحة لاعداد الكوادر والتخصصات المطلوبة لقطاع السياحة
- الآثار لاعداد المرشدين الاكفاء اللازمين لمواكبة نمو صناعة السياحة وكذا المتخصصين فى الحفريات وصيانة الآثار وسيكون للطالب فرصة لاختيار مجال رئيسى للدراسة (التخصص الرئيسى) وايضا مجال اخر ليكون (تخصصا مساندا) .

والمقترح ان يكون نظام الدراسة على اساس التفرغ الكامل وستكون الاقامة كاملة للطلاب بالمدينة الجامعية وينقسم العام الجامعى الى فصل الربيع مارس - يونيو . فصل الصيف يوليو - اغسطس . فصل الخريف اكتوبر - يناير .

وسيكون للطالب الحق فى تسجيل ما لا يزيد على ١٥ ساعة معتمدة فى كل من فصلى الربيع والخريف و ٦ ساعات معتمدة فى فصل الصيف .

ومن المقترح ان يكون الكيان القانونى للجامعة جمعية ذات اسهم ليمكنها قبول التبرعات وتوزيع الارباح فى ذات الوقت . وان تكون عن طريق اسهم يتم طرحها بالسوق تكون قيمة السهم الف جنيه مصرى ويمكن لمن يساهم بمبلغ ١٠ آلاف جنيه الحق فى حضور الجمعية العمومية . ولمن يساهم بـ ٢٥ الف جنيه الحق فى حضور الجمعية العمومية بالاضافة الى الأولوية فى ادخال طالب وفقا لقواعد الجامعة . ويمكن ان ينتقل هذا الحق بانتقال ملكية الاسهم . اما من يساهم بـ مليون جنيه فله الحق فى عضوية مجلس الامناء . ويمكن ان ينتقل هذا الحق بانتقال ملكية الاسهم وتكون هذه الاسهم قابلة للتداول اى البيع للغير دون قيود .

وعلمت «المصور» أن الاستاذ مصطفى امين ستكون له الرئاسة الشرفية لمجلس الامناء .

وان المهندس حسب الله الكفراوى سيكون وكيل المؤسسين .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لغة أجنبية واحدة لا لغتان

يدعو امتحان الثانوية العامة كل سنة الى حالة من القلق والتوتر في محيط الأسرة المصرية ، ولذلك اسباب كثيرة معروفة ، منها تعدد المواد الدراسية وكثافتها . وهذا امر يتطلب من المسئولين في وزارة التعليم التفكير في تجربة اساليب جديدة في الامتحان والتقويم لقدرات الطلاب ، كذلك يستدعي معالجة غير تقليدية في مراجعة المناهج ، كما ونوعا ومحتوى .

د . حامد عمار

استاذ بكلية التربية ـ جامعة عين شمس

والاقتراح الذى اريد ان أطرحه امام السيد وزير التعليم هو الاقتصار في مرحلة التعليم الثانوى العام على تعلم لغة اجنبية واحدة لا لغتين (هما الانجليزية والفرنسية) كما هو الحال في الغالبية العظمى من مناهجنا الحالية . واذا كان تاريخ مناهج المرحلة الثانوية العامة قد استقر على تدريس هاتين اللغتين زهاء اكثر من ستين عاما ، فان لذلك ظروفه التاريخية والسياسية التى ارتبطت بالعوامل الثقافية التى ترتبت على ملابسات السيطرة الاستعمارية ، وعلى ما شاع من مفاهيم الصفوة والحداثة والتقدم .

واذا ما كسرنا طوق هذه الخلفية التاريخية ونظرنا الى الواقع الناجم عن تدريس هاتين اللغتين الأجنبيتين لوجدنا ان الطالب في نهاية المرحلة الثانوية لا يتقن ايا من هاتين اللغتين سواء كان ذلك بمعايير القراءة والفهم ، او الكتابة او حتى النطق ، ومن ثم يصبح كالمنبت ، لا انجليزية اتقن ، ولا فرنسية تعلم .

ان تعلم لغة اجنبية ثانية في المدرسة الثانوية خلال ساعات معدودات اسبوعيا ولمدة ثلاث سنوات ، لا يصل بالمتعلم الا إلى قشور سطحية من التمكن والقدرة ولن تمر سنوات معدودات حتى تمحى من ذاكرته تماما . ولسنا هنا ضد تعلم اية لغة اجنبية ، وإنما المهم هو الحرص على اتقانها والقدرة على توظيفها سواء كان ذلك في المرحلة الجامعية او في الحياة العامة . ومن هذا المنطلق ادعو الى الاقتصار في تعليم اللغات الاجنبية على لغة واحدة . سواء كانت الانجليزية او الفرنسية او الاسبانية .. الخ ، بحيث تبدأ من المرحلة الاعدادية وتستمر مع الطالب في المرحلة الثانوية . بل وينبغي ان يستمر تعلمها في المرحلة الجامعية .

وبهذا ايضا نخفف عن الطالب الحمل الثقيل في تعلم لغة جديدة تضاف الى ما يثقل كاهله من جملة المواد الدراسية المقررة . وبهذا كذلك نتيح لبرنامج تعلم اللغة الأجنبية الواحدة فترات اضافية تمكن الطالب من السيطرة المعقولة ، على تلك اللغة . ولا اشك في ان هذا سوف يقضي إلى حد كبير على الشكوى القائمة من ضعف طلابنا في حصيلة اللغات الأجنبية ، ولعله يكون سبيلا الى التخفيف من حدة تهافت بعض اولياء الأمور على مدارس اللغات ليعلموا اولادهم لغة اجنبية منذ مرحلة الحضانة وهم في الثالثة او الرابعة من العمر .

ولاشك ان قرار السيد وزير التعليم بحظر التعليم باللغات الأجنبية في مرحلة الحضانة ورياض الأطفال وقصره على اللغة العربية هو قرار سليم من النواحي النفسية والتربوية والقومية . وعلى التربويين واجهزة الاعلام ان يدعموا هذه السياسة . وعلى اولياء الأمور ان يدركوا ان ابناءهم حين يتعلمون لغة اجنبية في هذه السن المبكرة ، انما هم يتعلمون لغتين لا لغة واحدة ، هما لغة الام العربية الى جانب اللغة الأجنبية . وهذا الخلط بين لغتين في المرحلة التى لم ينضج فيها تفكير الطفل وعملياته العقلية المختلفة يؤدى في معظم الحالات الى مخاطر في تاخير او تعويق نمو عمليات التفكير والتعبير فضلا عن المعاناة التى يتحملها مما لايكون لدى الطفل الاتجاهات الايجابية نحو التعلم بصورة عامة

اما فيما يتعلق بتعليم لغة اجنبية ثانية في المرحلة الثانوية ، فقد يمكن توفيره لفصول المتفوقين ، على ان يكون لنتائج امتحانهم في اللغة الثانية نسبة من الدرجات تضاف الى المجموع العام لتقديرات امتحان الثانوية العامة . ذلكم هو اقتراحي ، راجيا ان يلقى ما يستحقه من دراسة لدى السيد وزير التعليم .

